

الرقم التسلسلي:

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص: مالية وتجارة دولية

الفرع: علوم تجارية

من طرف :

بودية الحبيب

عنوان الأطروحة:

نظام سعر الصرف للانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية



أطروحة مناقشة بتاريخ: 26 فبراير 2025 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن زاي ياسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	رئيسا
02	جلولي نسيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	مشرفا
03	مادوني مراد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	ممتحنا
04	مغنية هوارى	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان - أبو بكر بلقايد	ممتحنا
06	بن يشو فتحي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تلمسان - أبو بكر بلقايد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

"نظام سعر الصرف للانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لقياس ودراسة و تحليل مدى مساهمة نظم سعر الصرف في الانتعاش الاقتصادي للدول بعد حدوث الصراعات الأهلية، حيث نقوم بتقدير أثر نظم سعر الصرف (الثابت والمعموم و الوسيط) في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على عينة مكونة من 46 دولة من الدول التي شهدت أغلبها صراعات أهلية وذلك إبان الفترة الممتدة ما بين : 1974 و 2018، ونستخدم في البيانات الخاصة بنظام سعر الصرف التصنيف الفعلي ل (Reinhart and Rogoff, 2018) لسنة : 2018، لعدة أسباب ومميزات من بينها لأنه يقوم على سعر الصرف السوقي حيث عندما نريد تقييم تأثير نظام سعر الصرف على الاقتصاد فإنه من الأفضل استعمال السعر السوقي الذي يتم استخدامه في غالبية المعاملات الاقتصادية والمالية وقد تمت الدراسة باستعمال النماذج الساكنة لبيانات البانل (Panel Data)، وتم تحليل هذه البيانات باستعمال البرنامج الإحصائي STATA V 17.

و بعد إجراء مختلف الاختبارات توصلت الدراسة إلى أن النموذج المناسب لهذه العلاقة هو نموذج التأثيرات الثابتة (FE M) وأن نظام سعر الصرف العائم هو الأقرب لتحقيق انتعاش اقتصادي في أعقاب الصراعات الأهلية، لأن الدول التي قامت بتعويم نظام صرف عملتها خلال الفترات الموالية للصراع الأهلي كان أداؤها الاقتصادي أفضل من خلال إعادة الإعمار وعودة اقتصادياتها لمستويات جيدة في وقت قصير، وتفتح الدراسة جملة من التوصيات أهمها ضرورة المحافظة على الاستقرار السياسي وتوجيه المساعدات الأجنبية لخدمة التنمية الاقتصادية والبنية التحتية وتنمية القطاع المالي ومحاربة ظاهرة الفساد، وتبني نظم سعر صرف مرنة من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي من جهة ومواجهة الصدمات من جهة ثانية.

كلمات مفتاحية: نظام سعر الصرف، بعد الصراع، الانتعاش الاقتصادي، الاستقرار السياسي.

« Régimes de taux de change pour la reprise économique après les conflits civils »

Résumé :

Cette étude vise à mesurer, étudier et analyser dans quelle mesure les régimes du taux de change contribue à la reprise économique des pays après les conflits civils. Nous estimons l'impact des régimes de taux de change (fixe, flottant et intermédiaire) sur le PIB par habitant, sur un échantillon de 46 pays, dont la plupart ont connu des conflits d'éligibilité au cours de la période s'étendant entre : 1974 et 2018, et dans les données sur le régime de taux de change, nous utilisons la classification actuelle de (Reinhart et Rogoff, 2018) pour l'année : 2018, pour plusieurs raisons et avantages, notamment qu'il est basé sur le taux de change du marché, comme lorsque l'on veut évaluer l'effet du système. Le taux de change dépend de l'économie. Il est préférable d'utiliser le prix du marché, qui est utilisé dans la majorité des transactions économiques et financières. L'étude a été réalisée à l'aide de modèles statiques pour les données de panel, et ces données ont été analysées à l'aide du programme statistique STATA V 17.

Après avoir effectué divers tests, l'étude a conclu que le modèle approprié pour cette relation est le modèle à effets fixes (FEM) et que le système de taux de change flottants est le plus proche d'une reprise économique à la suite de conflits civils, car les pays qui se sont flotté leur système de change pendant les périodes qui ont suivi le conflit civil, ses performances économiques ont été meilleures grâce à la reconstruction et au retour de ses économies à de bons niveaux, l'étude propose un certain nombre de recommandations, dont la plus importante est la nécessité de maintenir la stabilité et la direction politiques, l'aide étrangère au service du développement économique et des infrastructures, du développement du secteur financier, de la lutte contre le phénomène de corruption et de l'adoption de systèmes de taux de change avec une flexibilité afin de maintenir la stabilité financière d'une part et de faire face aux chocs d'autre part.

Mots clés: Système de change, post-conflit, reprise économique, stabilité politique.

« Exchange rate regimes for post-conflict recovery »

Abstract:

This study aims to measure, study and analyse the extent to which the exchange rate systems contributes to the economic recovery of countries after civil wars and conflicts. We estimate the impact of the exchange rate systems (fixed, floating and intermediate) on the per capita GDP, on a sample of 46 countries. Most of which witnessed civil conflicts during the period extending between: 1974 and 2018, we use the actual classification of (Reinhart and Rogoff, 2018) for the year: 2018, for several reasons and advantages, including that it is based on the market exchange rate, as when we want to evaluate the impact of the exchange rate system on the economy. It is better to use the market price, which is used in the majority of economic and financial transactions. The study was conducted using static models for panel data, and this data was analysed using the statistical program STATA V 17.

After conducting various tests, the study concluded that the appropriate model is the fixed effects model (FEM) and that the floating exchange rate system is the closest to achieving economic recovery in the wake of civil conflicts, because the countries that floated their currency exchange system during the periods following the civil conflict were Its economic performance is better through reconstruction and the return of its economies to good levels in a short time. The study proposes a number of recommendations, the most important of which is the necessity of maintaining political stability and directing foreign aid to serve economic and infrastructure development, developing the financial sector, fighting the phenomenon of corruption, and adopting flexible exchange rate systems in order to maintain Financial stability on the one hand and confronting shocks on the other.

Keywords: exchange rate system, post-conflict, economic recovery, political stability.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ"

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

"ما أَفْخَرُ إِلَّا لِأَهْلِ الْعِلْمِ إِثْمٌ عَلَى الرَّهْدِ لِمَنْ اسْتَعْدَى أَوْلَاءَ وَزُنْ كُلِّ امْرِئٍ مَا كَانَ يُحْسِنُهُ

وَالْجَاهِلُونَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَعْدَاءٌ".

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه:

تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من

لا يعلمه صدقة، ونزله إلى أهله قرية.

أهداء:

إلى الذي غابت ابتسامته عن الأنظار وبقي اسمه محفوراً في الوجدان والذاكرة

أخي "أحمد" (رحمه الله) الذي كان له الفضل في وصول قلبي إلى هذا المسار.

إلى روح جدتي الطاهرة الحاجة جمعة بالعالية التي كانت لي أمًا وسندًا في أولى خطواتي نحو

المدرسة، وإلى الذين أمر الله ببرهما واطعتهما... "والدي الكريمين"، حفظهما الله وجزاهما

عني كل خير؛ إلى الذين أودعوا الله أن يجعلهم قرّة عين لي... زوجتي الأستاذة بوران سعدية

، ولدي: عبد الجليل جعله الله من حفظة كتابه، إلى نبض القلب وروح الفؤاد، من معهن

تطيب الحياة ابتأي: زهرة أبتحال وجني إخلاص؛ إلى سندي وذخيتي في هذه الحياة.....

إخوتي: عبد العزيز، علي، نور الدين وشقيفتاي وفقهم الله جميعاً وبارك فيهم وفي ذريتهم إلى

كل الزملاء عمال وإطارات مديرية التجارة بالبيض والأصدقاء الطيبين: الأستاذ راج

لواني من جامعة المسيلة، الأستاذ كروش نور الدين بالمملكة العربية السعودية.

إلى كل المخلصين للدين والوطن وقضية الأمة ومن يدرك قيمة العلم.

أهدي هذا العمل المتواضع...

الحبيب

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي بعزته تتم الصالحات، وبفضله تنال الغايات وتدرك المبتغيات وبحلمه وعلمه تيسر الصعوبات وتذلل العقبات، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، الحمد لله رب العالمين خلق اللوح والقلم وخلق الخلق من عدم ودبر الأزاق والآجال بالمقادير وحكم وزين الليل بالنجوم في الظلم.

اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة، اللهم لك الحمد والشكر في الأولى ولك الحمد والشكر في الآخرة ولك الحمد والشكر من قبل ولك الحمد والشكر من بعد وأثناء الليل وأطراف النهار وفي كل حين ودائماً وأبداً.

الحمد لله رب العالمين، الذي أحصى كل شيء عدداً، وجعل لكل شيء أمداً، ولا يشرك في حكمه أحداً نعمه كثيرة لا نحصيها والنعمة موصولة بالشكر، والشكر متعلق بالمزيد ولن ينقطع المزيد من الله حتى ينقطع الشكر من العبد ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان:

❖ للأستاذة الفاضلة: **جلولي نسيمة** التي أشرفت على هذا العمل ولم تبخل علي بنصائحها

وتوجيهاتها لها جزيل الشكر وأشهد الله على إخلاصها وتفانيها في العمل.

❖ للأستاذ: **رملي محمد** الذي لم يبخل علي هو الآخر بتوجيهاته القيمة.

❖ الأستاذ: **حجماوي توفيق** الذي طالما شجعنا ودعمنا خلال مشوار دراسة الماجستير على المضي

قدما في مسار الدكتوراه.

❖ الأستاذ: **رماس محمد أمين** مشكورا على تعبه ومجهوداته طيلة سنوات التكوين.

وإلى كل أساتذتي الكرام من الابتدائية: معلمتي نواصري مسعودة إلى المتوسطة: أستاذتي وقودوتي: أحمد

بودية ألبسه الله لباس العافية وثنائية محمد بالخير بالبيض و بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر و

بجامعة سعيدة وزملائي بالمركز الجامعي نور البشير بالبيض.

فهرس المحتويات

6.....	إهداء:
7.....	شكر وتقدير:
I.....	فهرس المحتويات ..
III.....	فهرس الجداول:
أ.....	المقدمة العامة:
25.....	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف ..
26.....	تمهيد:
26.....	المبحث الأول :عموميات ومفاهيم حول سعر الصرف ..
27.....	المطلب الأول :مفاهيم عامة حول سعر الصرف:
29.....	المطلب الثاني: وظائف وأشكال سعر الصرف.....
33.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على تغير سعر الصرف:
38.....	المطلب الرابع: أهداف ومميزات سعر الصرف.....
42.....	المبحث الثاني: النظريات التي فسرت سعر الصرف: ..
42.....	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية (parite des pouvoirs d'achat): ..
45.....	المطلب الثاني: نظرية تكافؤ أسعار الفائدة: (Théorie des parités des taux d'intérêt) ..
47.....	المطلب الثالث: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات): ..
48.....	المطلب الرابع: نظرية كمية النقود والإنتاجية.....
49.....	المبحث الثالث: أسواق الصرف وتسوية المدفوعات الدولية: ..
49.....	المطلب الأول سوق الصرف الأجنبي: ..
55.....	المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف: ..
57.....	المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف: ..
58.....	المطلب الرابع أنواع سوق الصرف: ..
59.....	المبحث الرابع: العمليات والسلوكيات في سوق الصرف ..
59.....	المطلب الأول: سلوك التغطية.....
61.....	المطلب الثاني سلوك المضاربة: ..
62.....	المطلب الثالث سلوك التحكم أو الموازنة: ..
63.....	المبحث الخامس: سعر الصرف كسياسة اقتصادية: ..
63.....	المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف: ..
65.....	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف.....
67.....	المطلب الثالث: سعر الصرف والأزمات المالية ..
72.....	خلاصة الفصل الأول: ..
73.....	الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي ..

74.....	تمهيد:
74.....	المبحث الأول: أنظمة الصرف الأجنبي تاريخا ونظريا
74.....	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف تاريخيا:
76.....	المطلب الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف:
98.....	المطلب الثالث: كيفية اختيار ترتيب نظام سعر الصرف:
100.....	المبحث الثاني : المعايير المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف
101.....	المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي:
103.....	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي كمعيار لاختيار نظام الصرف الملائم:
104.....	المطلب الثالث: عوامل أخرى محددة لاختيار نظام الصرف الملائم:
107.....	المبحث الثالث : الانتعاش الإقتصادي:
108.....	المطلب الأول: مفهوم الانتعاش الاقتصادي:
110.....	المطلب الثاني: التداخل بين الإنتعاش الاقتصادي والمفاهيم الأخرى:
111.....	المطلب الثالث: الانتعاش الاقتصادي والصراع الأهلي:
112.....	المطلب الرابع: مقاربات ومناهج الانتعاش الاقتصادي:
115.....	المطلب الخامس: تحديد الأولويات في خطط الانتعاش الاقتصادي ومناهجه:
117.....	خلاصة:
118.....	الفصل الثالث: الصراعات والحروب الأهلية أسبابها و آثارها على الاقتصاد
119.....	تمهيد:
119.....	المبحث الأول: مفهوم الصراعات والأزمات الأهلية:
119.....	المطلب الأول: ماهية الصراعات والحروب الأهلية:
124.....	المطلب الثاني: الفرق بين الصراع والمصطحات الأخرى (القتال والتوتر والتنافس)
125.....	المطلب الثالث: تصنيف الصراعات حسب مدى رشد وحكمة الأطراف المشاركة فيها:
126.....	المطلب الرابع: تعريف الصراعات الأهلية وفق دراسات الخبراء:
130.....	المطلب الخامس: تصنيفات الصراعات حسب منطقة النزاع:
131.....	المبحث الثاني: الحروب الأهلية من منظور تاريخي
131.....	المطلب الأول: الحروب الأهلية في مرحلة ما قبل 1945
133.....	المطلب الثاني: الحروب الأهلية في الفترة 1960-2011:
134.....	المطلب الثالث: الحروب الأهلية في الفترة بعد 2011
137.....	المبحث الثالث: الاتجاهات المختلفة لتفسير ظاهرة الصراعات الأهلية
137.....	المطلب الأول: الصراعات بسبب قضايا الهوية
138.....	المطلب الثاني: الصراع لأسباب اقتصادية
140.....	المطلب الثالث: الأسباب السياسية للحرب الأهلية:
142.....	المطلب الرابع: العلاقة بين الموارد الطبيعية ونشوب الحرب الأهلية:
143.....	المطلب الخامس: السلع الأساسية ودورها في نشوب الصراع الأهلي:

المبحث الرابع: الأبعاد الدولية للحرب الأهلية:	145
المطلب الأول: التدخلات الخارجية ودورها في تذكية الحروب الأهلية :	145
المطلب الثاني: دور المساعدات الخارجية ونظم الصرف في الحروب الأهلية:	148
المطلب الثالث: الحكم الراشد وقيام الصراع الأهلي:	157
المطلب الرابع: العلاقة بين الفساد والصراعات الأهلية:	163
الفصل الرابع: قياس أثر نوع نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي للدول بعد الصراع الأهلي	179
تمهيد:	180
المبحث الأول: ماهية بيانات بانل وتحديد عينة وفترة الدراسة:	180
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نماذج بانل (Panel Data):	180
المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات	185
المطلب الثالث : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:	187
المبحث الثاني: تقدير نماذج Panal Data:	191
المطلب الأول: تقدير أثر نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي:	191
المطلب الثاني: تقدير أثر نظام سعر الصرف المرن على الانتعاش الاقتصادي:	194
المطلب الثالث: تقدير أثر نظام سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي :	196
المطلب الرابع: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل الساكنة:	197
خلاصة:	206
الخاتمة العامة:	208
المراجع:	217
الملاحق:	195
فهرس الأشكال:	
الشكل رقم: (1-1) منحى العرض والطلب على العملة الأجنبية	34
الشكل رقم: (1-2) الثلاثية المستحيلة	71
الشكل رقم: (2-3) توزيع أنظمة أسعار الصرف حسب التصنيف الفعلي لصندوق النقد الدولي	89
الشكل رقم: (2-4) توزيع أنظمة أسعار الصرف حسب تصنيف LYS	90
الشكل رقم: (3-5) اختلال سعر الصرف الحقيقي الفعال بعد الصراع الأهلي	155
الشكل رقم: (3-6) خريطة انتشار الفساد في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد	166
الشكل رقم: (3-7) تطور حدة الصراعات الأهلية في العالم (Civil conflicts intensity).	176
الشكل رقم: (3-8) خريطة شدة الصراعات الأهلية عبر البلدان (Civil conflicts intensity across countries)	176
فهرس الجداول:	
الجدول رقم: (2-1) تطور أنظمة الصرف الثابتة	78
الجدول رقم: (2-2) تطور أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة للفترة: 1980-1996	79
الجدول رقم: (2-3) تطور أنظمة الصرف ذات المرونة العالية خلال الفترة: 1980-1996	80
الجدول رقم: (2-4) تطور أنظمة الصرف ذات التعويم المستقل خلال الفترة: 1980-1996	81
الجدول رقم: (2-5) تطور أنظمة الصرف ذات التعويم المدار خلال الفترة 1980-1996	81
الجدول رقم: (2-6) تصنيفات أنظمة الصرف الفعلية	86
الجدول رقم: (2-7) معايير LYS لتصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية	87
الجدول رقم: (2-8) تصنيف LIS	88

93	الجدول رقم: (2-9) ترتيبات نظم الصرف حسب Bulbula, Otker-Robe
94	الجدول رقم: (2-10) تصنيفات نظم سعر الصرف الفعلية حسب RR
111	الجدول رقم: (2-11) مراحل بناء السلام والانتقال من الإغاثة إلى التنمية
136	الجدول رقم: (3-12) تكاليف الحروب والصراعات الأهلية في بعض الدول الأفريقية
168	الجدول رقم: (3-13) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد (CPI) لسنة 2014
171	الجدول رقم: (3-14) ترتيب بعض الدول العربية التي عرفت ثورات حسب مؤشرا مدركات الفساد قبل الربيع العربي
185	الجدول رقم: (4-15) جدول للتعريف بمتغيرات الدراسة
187	الجدول رقم: (4-16) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
189	الجدول رقم: (4-17) مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج
194	الجدول رقم: (4-18) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي
196	الجدول رقم: (4-19) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي
197	الجدول رقم: (4-20) جدول يبين أهم فرضيات اختبارات المفاضلة بين نماذج التقدير الساكنة لبيانات البانيل (Panel Data):
الجدول رقم: (4-21)	جدول يبين اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة لتقدير تأثير نظم سعر الصرف (الثابت، المعوم، الوسيط)
198	على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

الصراعات الداخلية أو الأهلية هي ظاهرة معقدة و مركبة وذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، ولها انعكاسات داخلية وخارجية وامتدادات تاريخية، ومن هنا فإن أسباب ومحركات الصراعات الأهلية تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها، وانتشار الصراعات الداخلية ليس ظاهرة مرتبطة بدول معينة أو أقاليم بحد ذاتها بل هي ظاهرة دولية عالمية مرتبطة بالوجود الإنساني بحد ذاته.

فلعدة عقود من الزمن شهدت عديد الدول صراعات أهلية مدمرة، حيث كانت نتائجه وخيمة على الدول محل الصراع، وقد كانت هذه الصراعات موضوع دراسة وبحث للعديد من الباحثين، الذين حاولوا تسليط الضوء على آثارها السياسية والاجتماعية على الأفراد و المجتمعات، ولكن الآثار الاقتصادية لم تأخذ نصيبا كافيا من البحث، وبصفة خاصة الآثار المالية و النقدية حيث لم تكن محط دراسة واهتمام بالشكل اللافت، وخاصة مع تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وتطور الأنظمة النقدية و بروز المنظمات الاقتصادية الدولية والتي أصبح لها دور بارز في تقويم الأنظمة المالية والنقدية خاصة في الفترة التي تلي الصراع الأهلي، وغالبا ما تتبع الصراعات الأهلية إختلالات كبيرة في النظام المالي والنقدي وهذا نتيجة بحث الدول عن إطار للمعاملات النقدية الدولية أو الخروج من الأزمات التي تولدها الصراعات الداخلية.

تولد الصراعات الأهلية أيضا الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية سواء كانت عبارة عن دعم مالي أي إعانات أو مساعدات أو عبارة عن قروض والمعروف أن جانب التسوية الدولية للمعاملات ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يشكل حلقة الربط بين الدولة وباقي العالم والمعاملات التجارية والمالية الدولية تختلف عن المعاملات المحلية في كونها لا تتم تسويتها بنفس العملة بين الدول والاتحادات فلكل دولة عملتها الخاصة بها، ومن هنا يظهر سعر الصرف كمصطلح يشير إلى عملية مبادلة عملة بعملة أخرى، فهو متغير رئيسي ومقياس حقيقي للتوازن الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي.

ومع تزايد معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض بطريقة تجعل من السياسات النقدية التي يتم تطبيقها في دول معينة تؤثر على الإنجاز الاقتصادي للدول الأخرى، وتعتبر عملية اختيار نظام سعر صرف من بين الأنظمة السائدة المختلفة خطوة مهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية، لذلك تسعى السلطات النقدية في الدولة للاختيار الأمثل لسعر الصرف لمعرفة المسبقة بأهميته ومدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية به، ويعد هذا الموضوع من المواضيع التي تشهد جدلا بين الباحثين والاقتصاديين والقائمين على السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تباينت الأدبيات المتعلقة بمدى تأثير نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي خاصة في فترة ما بعد حدوث الأزمات الأهلية وكذا البحث في نوعية هذه العلاقة ولكن هذه الدراسات لم تقدم الاختيار الأمثل والحاسم للنظام الذي يعمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في فترة ما بعد حدوث الصراعات الأهلية ويصطلح على تسمية هذه الفترة أيضا بفترة التعافي الاقتصادي بعد الحرب الأهلية، هذه الدراسات أشارت في معظمها إلى وجود علاقة بين نوع نظام سعر الصرف والتعافي الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية في الأجل المتوسط

والقصير ويمكن لسياسة سعر الصرف أن تمتص الصدمات التي تواجه الاقتصاد وتمنع وصولها إلى الاقتصاد الحقيقي .

بصرف النظر عن ما جاءت به النظرية الاقتصادية التي ترى بأن نوع نظام سعر الصرف يجب أن لا يكون له تأثير على قيم التوازن للمتغيرات الحقيقية في المدى الطويل وفقا لما جاء به الاقتصاديان: "Lucas and Helpmann (1981)" غير أنه قد يؤثر على عملية التعديل في قيمة هذه المتغيرات و عملية التعديل نحو التوازن في المدى القصير ستختلف كما أشار "Mundell (1968)" حيث يتوقع أن يعود سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه التوازني مهما كان نوع النظام المتبع، ولكن بحكم اتصاف الأسعار والأجور بالجمود خاصة على المدى القصير كما يرى "Friedman(1953)" فإن عودة المتغيرات الحقيقية إلى توازنها في الأجل الطويلة ستختلف باختلاف نوع الأنظمة، وتأثير نظام سعر الصرف على التعافي الاقتصادي يمكن أن يحدث من خلال التأثير على سرعة التكيف مع الصدمات التي يشهدها الاقتصاد داخليا ومن بينها الصراعات الأهلية.

و ينسب إلى نظام سعر الصرف المرن بأنه يعطي تعديلا أسرع بعد الصدمة، وذلك عن طريق التقليل من تقلب المتغيرات الاقتصادية الكلية، بينما يؤدي النظام الثابت إلى حدوث تشوهات في سعر الصرف الحقيقي مما يؤدي إلى سوء في تخصيص الموارد، وبالمقابل يتميز سعر الصرف الثابت بزيادة معدل الاستثمار نتيجة تخفيض حالة عدم التأكد وتخفيض سعر الفائدة، مما يعوض الانخفاض في النمو نتيجة فقدان آلية التعديل للصدمات، ومع اختلاف الرؤى الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي في تحديد نظام سعر صرف ملائم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي خاصة بعد الخروج من الأزمات، يبقى البحث مستمرا عن الأدلة الداعمة لأي من النظريات تفضل إتباع نظام عن الآخر، هو عبارة عن مسألة تطبيقية يجب دراستها من جميع الجوانب من أجل الخروج بنتائج تساعد على اتخاذ القرار حول أي أنظمة الصرف أكثر ملائمة لفترة ما بعد الصراع الأهلي وتدعم ما يسمى فترة إعادة الإعمار.

- مشكلة البحث:

إن اختيار نظام سعر صرف بالنسبة لكل الاقتصاديات العالمية حتى في الظروف العادية يعتبر قرارا هاما بالنسبة للسياسة الاقتصادية، وذلك لأن سعر الصرف هو متغير من شأنه تحديد التدفقات فيما يخص السلع والخدمات من جهة، و له تأثير على ميزان المدفوعات و على المستوى العام للأسعار من جهة أخرى، وهو ما يجعل عملية اختيار نظام الصرف الملائم لعدة عقود ماضية أو حتى في وقتنا الراهن من أهم أسس بناء السياسة الاقتصادية للبلدان.

ولأنظمة سعر الصرف ثلاثة أنماط رئيسية أولها نظام قاعدة الذهب (نظام سعر الصرف الثابت) حيث ساد هذا النظام منذ سنة 1880 إلى غاية 1914، ثم ساد مرة أخرى خلال الفترة (1925-1931)، أما نظام تعويم العملات فساد خلال فترتين كذلك أولاهما من سنة 1918 إلى سنة 1925، بينما امتدت الفترة الثانية من سنة 1973 إلى وقتنا الراهن وقد تخلل هذه الفترة العمل بنظام استقرار أسعار الصرف (Bretton Woods) خلال الفترة (1944-1973) .

لقد أدت الصراعات الأهلية المتوالية على الدول إلى إعادة النظر في أنظمة الصرف وتبني نوع مختلف من الأنظمة، على أمل أن تكون له القدرة على إعادة التوازنات الاقتصادية بعد الصراعات الأهلية، وأصبح اختيار نظام سعر صرف المناسب يمثل محور نقاش للمالية الدولية الحديثة عامة و بشكل خاص بعد نشوب الصراعات الأهلية فاستراتيجيات الدول لتحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد هدوء هذه الصراعات وتبني استراتيجيات سواء تلك التي تركز على قطاع التصدير للسلع والخامات أو التي تهدف إلى بناء أسواق دولية جديدة أو كسب ميزات تنافسية أكبر، أو بغرض حماية اقتصادها ذو الهيكل الضعيف جراء الصراعات الأهلية والذي يتأثر بالأنظمة المتبعة.

سوف نتطرق من خلال هذه الدراسة إلى أثر أنظمة سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي استناداً إلى دراسة تحليلية وقياسية لمجموعة من الدول التي شهدت صراعات أهلية. وعلى هذا الأساس فإن السؤال الجوهرى الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن لأنظمة سعر الصرف المساهمة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية؟

ومن خلال السؤال الجوهرى للدراسة، وبناء على التداخل بين الإطار النظري والتطبيقي في العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية والتي تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي:

- ما مدى نجاعة أنظمة سعر الصرف في مواجهة الصدمات والأزمات الناجمة عن الصراعات الأهلية؟
 - كيف تساهم أنظمة سعر الصرف في الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية؟
 - وهل يمكن تفضيل أحد الأنظمة في التأثير على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية؟
- فرضيات البحث:

- على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقاً لهذه الدراسة وهي:
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأنظمة سعر الصرف بأنواعها (الثابت والوسيط والمرن) على الانتعاش الاقتصادي لعينة الدول في الفترة التي تلي الصراعات الأهلية.
- في ظل التحولات الاقتصادية العالمية يصعب المفاضلة بين أنظمة الصرف (الثابت أو الوسيط أو المرن) فلكل منهما علاقة بالسياسة الاقتصادية.
- تبني أنظمة سعر الصرف المرنة بالنسبة لعينة الدول بعد الصراعات الأهلية يمكن من تحقيق الانتعاش الاقتصادي.
- اختيار أو تبني نظام سعر صرف دون آخر لا علاقة له بالخصائص الاقتصادية لكل دولة من الدول المتأثرة بالصراع الأهلى بل هناك عوامل أخرى هي التي ترجح أفضلية اختيار نظام الصرف.

أسباب اختيار موضوع البحث:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع البحث والذي عنوانه: نظام سعر الصرف للانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية.

نذكر الاعتبارات التالية:

- دخول البحث ضمن صميم التخصص وهو مجال المالية والتجارة الدولية.
- للموضوع حداثة وأهمية بالغة في مجال المالية الدولية خاصة في ظل تفاقم الأزمات والحروب الأهلية في عدة مناطق من العالم وتكرار الصدمات النقدية في أعقاب الحروب الأهلية وعجز هذه الدول عن العودة إلى مستويات جيدة من حيث التوازنات الاقتصادية الكلية.
- الأهمية التي أصبحت تكتسبها البحوث والدراسات القياسية في تحليل العلاقات بين الظواهر الاقتصادية، والتي منها علاقة نظام سعر الصرف بالمتغيرات الأخرى (كالأزمات النقدية والمصرفية وتدفقات رأس المال وأسعار الفائدة و السياسات المالية والنقدية)، و في دراستنا هذه بالانتعاش الاقتصادي في فترة ما بعد حدوث الصراعات الأهلية.

- الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف من الدراسة فيما يلي:

- محاولة التحري عن مدى تأثير أنظمة أسعار الصرف على الانتعاش الاقتصادي في ظل الأزمات الأهلية والمفاضلة بين أنواع أنظمة الصرف السائدة (الثابت و الوسيط و الموعوم) فاستقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصاديات ما بعد الصراع لا يتحقق إلا باختيار نظام سعر الصرف المناسب لهذه الفترة الحساسة.
- التعرف قياسيا باستعمال بيانات (panel data) على أي نوع من الأنظمة (الثابتة أو المرنة أو الوسيطة) يترافق مع الانتعاش الاقتصادي في حالة الدول الخارجة من الأزمات الأهلية وإيجاد النموذج المناسب.
- التمكن من استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في تحليل أثر نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي وذلك بدراسة تطبيقية على عينة مختارة من الدول المتأثرة بأزمات أهلية.

- أهمية الدراسة:

بناء على ما سبق تتجلى أهمية الدراسة في الموضوع ذاته إذ تعالج الدراسة نظام سعر الصرف بعد الأزمات الأهلية فقد شهدت العديد من الدول أزمات أهلية تباينت بين الحرب الأهلية والحرب الإقليمية والدولية والحرب بالوكالة والحرب الطائفية المذهبية أو خليط من بعض هذه الأنواع أو جميعها وقد أدت إلى اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية لذلك و بدعم من المؤسسات النقدية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تخضع هذه الدول أنظمتها المالية والنقدية إلى العديد من الإصلاحات من أجل مواكبة

تطور المعاملات التجارية والمالية الدولية وإنعاش اقتصاداتها المحطمة بعد الحرب ومن بين هذه الإصلاحات إن لم نقل على رأسها اقتراح نظام سعر صرف ملائم له القدرة على تحقيق تعافي اقتصادي بعد الصراعات الأهلية و مواجهة الأزمات المالية، التي باتت تهدد أمن واستقرار الشعوب، وتجمع هذه الدراسة بين شقين:

الشق الاقتصادي:

- من الجانب الاقتصادي تبرز هذه الدراسة أهم التصنيفات الحديثة لأنظمة سعر الصرف والمتبعة من طرف الدول التي أختل نظامها النقدي والمالي بسبب الأزمات والصراعات الأهلية والعلاقة بينها وبين الانتعاش الاقتصادي.

- تتناول الدراسة موضوع الانتعاش الاقتصادي الذي تسعى إليه الدول الخارجة من صراعات أهلية كمتغير تابع مرتبط بمجموعة من المتغيرات التفسيرية مثل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الدولية المتلقاة و نمو التجارة الخارجية والتطور المالي .

الشق السياسي:

تعرض عدد كبير من دول العالم لأزمات وحروب أهلية فككت أواصر وحدتها ودمرت علاقاتها التجارية والمالية الدولية، حيث يمكن لدراسة أسباب الأزمة الأهلية وجذورها التاريخية المتمثلة في اختلاف التركيب العرقي والخلاف على الثروات والفقر والتوزيع غير العادل للموارد والثروات الوطنية والآثار السلبية للديون الخارجية التي ولدها النظام المالي العالمي الجديد، أو لأسباب أخرى مثل الشعور بالتمييز والمطالبة بالانفصال، فمعرفة دوافع ومصالح الأطراف المتدخلة في الصراع الأهلي وكيفية إدارة الدول للصراع ونتائجه يمكن من توضيح الغموض والمساهمة في تقديم رؤية جديدة لصناع ومتخذي القرار السياسي، المعنيين بالأمر لمعالجة الأزمة و الاستفادة من تلك النتائج في توضيح الرؤية لسياسات وخطط فعلية يمكنها المساعدة في الوصول لتجنيب الدول الصراعات الأهلية أو تسوية الأزمات القائمة وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يفضي بدوره إلى الاستقرار الاقتصادي.

- إطار الدراسة:

سيتم التطرق في هذه الدراسة بداية إلى تحليل نظري لسعر الصرف وأنظمتها تاريخيا ونظريا ومن ثم ربط أنظمة أسعار الصرف بالانتعاش الاقتصادي والتطرق لمختلف أدبيات هذا الموضوع، كما تعرج هذه الدراسة على حقل العلاقات الدولية، وبالأخص فرع إدارة الصراع الدولي لكون الدراسة تبحث في فترة الصراع وتهتم بشكل خاص بفترة ما بعد الصراع الأهلي و ينحصر مجال الدراسة في جانبها التطبيقي في تحليل مجموعة من المعطيات، لذلك سيغطي الإطار الزمني الفترة من (1974-2018) وعلى عينة تتكون من 46 دولة من الدول المتأثرة بالصراع الأهلي من مختلف دول العالم.

- **النطاق الجغرافي (المكاني) للدراسة :** نطاق الدراسة الجغرافي هو عبارة عن مسح لمختلف دول العالم بغض النظر عن انتمائها العرقي أو الإقليمي مع التركيز على بعض الأطر الجغرافية التي تشهد صراعات أهلية بشكل شبه دائم مثل دول إفريقيا وجنوب الصحراء مع ربطها بالدول التي تؤثر في الأزمة أو تأثرت بها، خاصة البلدان والأقاليم المجاورة، لأن حصر الإطار الجغرافي للدراسة يمكن من حصر المشكلة في نطاق شبه محدود.
- **منهجية الدراسة:**

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ورغبة منا في الوصول إلى مختلف تطلعاتها وللتثبت من صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة اعتمدنا في هذه الدراسة على مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الاقتصادية، حيث يتم استخدام كل منها كلما دعت الحاجة البحثية لذلك.

فتم استعمال المنهج الاستنباطي من خلال استعمال المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع و هذا من خلال التغطية النظرية للبحث و على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام أدوات التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير لأنظمة الصرف بأنواعها على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية، وذلك باستخدام بيانات البانل (panel data) والتقدير عن طريق النماذج الساكنة المطبقة على عينة من 46 دولة من الدول التي شهدت صراعات أهلية باستعمال البرنامج الإحصائي Stata v17 .

- **موضوع الدراسة:**

تتجه الصراعات الأهلية في الدول نحو التهدة وتتوصل الأطراف المتناحرة إلى حل الأزمة ولكن هذه ليست النهاية، بل هي بداية لما يسمى تحدي إعادة الإعمار بعد الصراع فهناك من يرى أن إعادة الإعمار هي شوط من أشواط التنافس بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية، حيث يتحدد حجمها ووتيرتها ونطاقها بناء على العوامل الجيواقتصادية في الدول الخارجة من الصراعات، حيث يكون للجانب الجيوسياسي كلمته خاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد الاقتصادية، فهذه العوامل هي التي تحدد وجهة المساعدات أو القروض أو الاستثمارات تماشيا مع الأهداف السياسية للقوى الإقليمية والدولية.

- **العوامل الاقتصادية لها تأثير في النتائج السياسية المرتبطة بفترة ما بعد الصراع الأهلي، و يظهر ذلك في الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الفترة التي تلي الصراع الأهلي والدور الكبير للعوامل الاقتصادية في إنجاح عملية إعادة الإعمار ومن بينها توافر الموارد الاقتصادية خاصة المالية والتي تعتبر كتكلفة لإعادة إعمار البلد، ومصدر الموارد المالية مهم جدا في رسم خطة إعادة الإعمار وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية، وتحسين علاقة الدولة**

ببقية الدول سواء كانت هذه الدول من ذات المصالح والشريكة أو الدول التي لا تربطها علاقة معها من أجل بناء الدولة وتحقيق التعافي الاقتصادي المستدام والمتوازن وطويل الأمد.

- وعليه سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع اختيار نظام سعر الصرف وتأثير ذلك على الانتعاش الاقتصادي للدول الخارجة من أزمات أهلية والتأكيد على دراسة حالة مجموعة من الدول عن طريق استخدام سلاسل زمنية مقطعية (panel data) لمجموعة مكونة من 46 دولة من الدول التي مستها أزمات أهلية، ومعرفة أي أنواع نظام سعر الصرف تختاره السلطات النقدية ليتناسب مع وتيرة الانتعاش الاقتصادي الأفضل والأسرع بعد الصراع وتحليل ذلك قياسيا.

- صعوبات البحث:

تتلخص صعوبات الدراسة في تحدي دراسة اقتصاد الدول التي شهدت صراعات أهلية وما يجعلها تحديا هو عدم توفر البيانات والمصادر من جهة واختلاف الفترة التي شهدت الدول خلالها الصراع من جهة ثانية، حيث تختلف فترة ومدة الصراع الأهلي من دولة لأخرى ومن قارة لأخرى، و تتباين أيضا السياسات الاقتصادية وتختلف دراسة فترة بعد الصراع عن غيرها من الفترات وذلك من خلال بعض النقاط الحاسمة في الصراع والتي لا يمكن إدراكها من طرف الهيئات الدولية ولا الحكومات المتعاقبة أو لا يرغبون في التعامل معها وهي حقيقة أن البيانات التي تقدمها الحكومات عن الوضع الاقتصادي هي بيانات مغلوبة فأغلب الفاعلين يرون أن هذه البيانات هي من خصوصيات الدولة وأسرارها و يجب الأخذ في الحسبان الدور الكبير لعامل الفساد في كل ما يتعلق بالجانب المالي خاصة تصريف المساعدات المتلقاة، ووجود البيئة المعادية لتنظيم الأعمال الخاصة والمدعومة من طرف جهات خارجية مستفيدة من الوضع الاقتصادي السائد وفي بعض الأحيان تتوفر العديد من البيانات لكنها متناقضة و مثيرة للجدل .

- مصادر الدراسة :

لقد تم إعداد هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي اعتمادا على مجموعة متنوعة من المصادر باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، والتي تم استقاء منها البيانات والمعلومات والمؤشرات الرقمية الضرورية في مشكلة الدراسة المبحوثة، وتشمل هذه المصادر أساسا كل من: الكتب، المقالات المنشورة في المجلات الدولية، وكذا الملتقيات والندوات والرسائل الجامعية والجرائد الرسمية، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المواقع المتاحة على شبكة الانترنت ذات العلاقة بموضوع الدراسة مثل موقع البنك الدولي.

- هيكل الدراسة :

- بناء على الهدف والفرضيات الموضوعية سابقا قسمت الدراسة إلى أربعة فصول مسبقة بمقدمة عامة وتليها خاتمة عامة حيث تضمن كل فصل جانبا من جوانب الدراسة:
- الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف يتضمن الإطار المفاهيمي و نظريات سعر الصرف وسياسات سعر الصرف وسوق الصرف وتسوية المدفوعات الدولية.
- الفصل الثاني: قمنا في هذا الفصل بعرض تحليلي لإشكالية أنظمة سعر الصرف ببعديها التاريخي والنظري والترتيبات الراهنة لأنظمة سعر الصرف ناهيك عن التطرق لأهم النماذج للترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف وتم أيضا التطرق للانتعاش الاقتصادي من الجانب النظري وعلاقته بمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- الفصل الثالث: تطرقنا فيه للحروب والصراعات الأهلية من الجانب النظري والسرد التاريخي لمختلف الحروب الأهلية ومعرفة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونتائجها على الأفراد والمجتمعات وعلاقتها ببعض المتغيرات الأخرى كالفساد.
- الفصل الرابع: القياس الاقتصادي لتأثير أنظمة سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي باستخدام النماذج الساكنة لبيانات بانل على عينة من الدول التي شهدت صراعات أهلية خلال الفترة : 1974-2018.
- الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات حول أنظمة سعر الصرف و الانتعاش الاقتصادي و نجد أن من بين هذه الدراسات هناك التي تناولت التنمية الاقتصادية و لم تطرق فترة ما بعد الحرب الأهلية و هناك دراسات تناولت مخاطر الحرب الأهلية على الاقتصاد، و من الناحية التجريبية، هناك العديد من الدراسات التي قام بها الباحثون والتي أفضت إلى استنتاج أن البلدان التي تخبطت في حروب أهلية لديها مستويات أقل من التنمية الاقتصادية في فترة ما بعد الصراع و تتراجع اقتصادياتها بشكل رهيب وتنحصر الصادرات نحو الخارج و يكون لمخططات الإعمار فيها ضرورة ملحة، في حين اهتمت دراسات أخرى بدراسة نتائج الاستقرار الكلي بعد الصراع للأنواع الثلاثة من أنظمة سعر الصرف و أيها يناسب الانتعاش الاقتصادي بعد الصراع و هذه القضية ليست بالجديدة، فقد تناولتها العديد من الدراسات و خاصة التي يعدها صندوق النقد الدولي في إطار إشرافه على سياسة أسعار الصرف للبلدان الأعضاء فيه، بالإضافة إلى دراسات ذات طابع تطبيقي و التي غالبا ما تسعى لانتقاد و تقديم طرح بديل لرؤية الصندوق أو تسهم بإضافات علمية جديدة

في ميدان اقتصاديات سعر الصرف، و فيما يلي أهم الدراسات التي استطاع الباحث الوقوف عليها والتي تم الحصول عليها من خلال التتبع والبحث في شبكة الإنترنت.

و من بين الدراسات السابقة الأقرب إلى دراستنا والتي تناولت موضوعها أو جانباً منه نذكر :

- دراسة صندوق النقد الدولي (1997): حول أنظمة سعر الصرف والتضخم في الدول النامية وقد تناولت الدراسة عدة أمور منها أنظمة الصرف المرنة و الثابتة من بين النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أن الدول المعتمدة على الأنظمة المرنة لسعر الصرف لها معدلات نمو اقتصادي أعلى من المعتمدة على الأنظمة الثابتة .

- دراسة: (I Elbadawi, N Sambanis 2002) بعنوان : How Much War Will we see?: Explaining the

Prevalence of Civil War ، تناولت هذه الدراسة موضوع كفيات نشوب الحروب الأهلية فقد ركزت الدراسات الكمية للحروب الأهلية إما على سبب اندلاع الحرب (البداية) أو صيرورة الحرب من حيث المدة و كيفية إخمادها أي كيف تم التوصل لوقف الحرب و قد أنتجت هذه الدراسات رؤى مهمة حول هذا الموضوع، و قد قدم الباحثان في هذه الدراسة تحليلاً تجريبياً لكيفية انتشار الحرب الأهلية و كيف تندلع الحرب و ما هي الأطراف التي تذكي الصراع، فقد ركز الباحثان في دراستهما على أهمية سبب اندلاع الحروب الأهلية فهو حجر الزاوية لمعرفة كيفية إخمادها، لذلك قدم الباحثان شرحاً لأسباب انتشار الحرب الأهلية و مقدار الدمار الذي تسببه الحروب الأهلية التي من المحتمل نشوبها في أي وقت، و جمع الباحثان بين رؤية اقتصادية و أخرى سياسية في تحليلهما لكيفية نشوب الحرب الأهلية و مدتها و تقدير مدى انتشار الحرب الأهلية بعد تزايد الصراعات في الفترة الأخيرة و أجريت الدراسة على عينة مكونة من 150 دولة على مدى أكثر من أربعين عاماً، واستعمل الباحثان النظرية المتاحة وهي نظرية لنموذج مؤثر لبداية الحرب الأهلية للباحثان المهتمان بهذا الشأن وهما: { Collier and Hoeffler 2000 } و نموذج آخر متاح حول الحروب الأهلية و مدتها الزمنية (Collier and Soderbom 2001)، وذلك من أجل إجراء تحليل تجريبي لانتشار الحرب بين سكان الدول في الفترة 1960-1999، حيث استخدم الباحثان طرق تقدير مختلفة عن الدراسات السابقة، و كذلك تم استخدام نموذج احتمالية التأثيرات العشوائية و قد تمت مقارنتها بالمقدرات البديلة، و توصل الباحثان إلى نتيجة لدراستهما و هي أن الديمقراطية مرتبطة سلباً بالعنف المدني، خاصة في الأجل الطويل حيث تم اختبار فرضية أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بشكل كبير و سلبي بانتشار الحروب الأهلية و خلصت الدراسة إلى أن الدول بحاجة إلى زيادة هائلة في مستويات المعيشة، و قد يكون مثل هذا التغيير غير متاح بالنسبة لمعظم البلدان، و بالتالي يجب استكمال التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية لتحقيق تأثير جيد، و أشار الباحثان أيضاً إلى أن المجتمعات المتنوعة اجتماعياً هي أكثر عرضة إلى خطر الحروب الأهلية و لا يمكن تجنب هذه المخاطر إلا من خلال تعزيز الديمقراطية.

يتوافق تحليل الباحثان مع نتائج دراسات سابقة ل (I Elbadawi, N Sambanis 2002) حول بداية الحروب ومدتها، و قد أضاف الباحثان تحسينات طفيفة في البيانات وطرق التقدير حيث خلاصا إلى أن الديمقراطية و التنوع العرقي من المحددات الهامة لانتشار الحروب الأهلية و أرجع الباحثان أسباب نشوب الحروب الأهلية إلى أسباب اقتصادية متحدة مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية في تفسير العنف السياسي.

- دراسة: (Levy-Yeyati and Sturzenegger 2002) تحت عنوان : العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي و قد تناول الباحثان الموضوع من عدة جوانب أهمها العلاقة بين التقلب الناتج في معدل النمو والتغير في الأنظمة وكذلك قام الباحثان باختبار العلاقة بين النمو و الأنظمة الاقتصادية، و اختبار قوة النتائج، وتقدير النموذج و قد توصلت النتائج إلى أن الدول المتبعة لنظام سعر الصرف المرن هي التي تحقق نموا أكبر من الدول التي تتبع الأنظمة الثابتة، كما توصل الباحثان إلى أن الآثار السلبية للأنظمة الثابتة على النمو مرتبطة أكثر بالدول النامية دون الدول الصناعية.

- دراسة: (Abadie, Alberto and Javier Gardeazabal 2003) بعنوان: «The economic costs of conflict: A case study of the Basque Country»، تبحث هذه المقالة في الآثار الاقتصادية للنزاع، دراسة حالة الصراع الإرهابي القائم في إقليم الباسك كدراسة حالة، وجد الباحثون أنه بعد ظهور الإرهاب في أواخر الستينيات من القرن الماضي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إقليم الباسك بحوالي 10 نقاط مئوية مقارنة بمنطقة سيطرة اصطناعية خالية من الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام هدنة 1999-1998 كتجربة طبيعية، ووجد الباحثان أن أسهم الشركات التي لديها جزء كبير من أعمالها في إقليم الباسك أظهرت أداء إيجابيا عندما أصبحت الهدنة ذات مصداقية، وأداء سلبيا في نهاية وقف إطلاق النار.

- دراسة: (Aloui & Haithem, 2005) بعنوان: «Régime de Change et Croissance économique: une Investigation Empirique» ، تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف بمختلف أنواعها على النمو الاقتصادي و ذلك بأخذ عينة من الدول المتقدمة، الناشئة والنامية و مست الدراسة 53 دولة خلال الفترة (1998-1973) وخلصت الدراسة إلى أن فعالية السياسة النقدية هي محدد مهم في الأداء الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية وهذا الاستنتاج موافق لوجهة نظر (laidler 1999,2002) الداعية إلى ضرورة ربط العملات من طرف البنك المركزي من أجل إعطاء فرصة لتقييم أفضل لأنظمة سعر الصرف الثابتة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما الدول المتقدمة فهناك عوامل أخرى تتحكم في نموها، مثل تقلبات أسعار الصرف مثل ما حدث في اليابان وكوريا حيث شهدتا إنخفاضا كبيرا في قيمة العملة مما أثر على النمو الاقتصادي.

- دراسة: (Ibrahim Elbadawi, 2012) بعنوان: «Aid, Real Exchange Rate Misalignment, and Economic Growth in Sub-Saharan Africa» حيث قام الباحث بتحليل نمو الاقتصاد لفترة ما بعد الصراع في أفريقيا جنوب الصحراء ووجد أن تحقيق النمو المستدام في إفريقيا جنوب الصحراء هو أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية العالمية وهذه المنطقة بحاجة إلى المساعدات من أجل دفع عجلة التنمية، وقام الباحث بدراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية و اختلال سعر الصرف الحقيقي و النمو الاقتصادي في إفريقيا، و خلص إلى أن المساعدات - على عكس التوقعات - هي ليست مساهما رئيسيا في المبالغة في تقدير سعر الصرف وتقييمه بأكثر من قيمته الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك، وجد أن المساعدات تعزز النمو والانتعاش الاقتصادي لكن تأثيرها أضعف في البلدان التي يكون لها أسعار صرف مبالغ في تقييمها، ووجد الباحث أن المبالغة في التقييم بالنسبة لسعر الصرف تقلل النمو الاقتصادي غير أنه لا يجب إهمال الأثر السلبي الناجم عنها والذي يمكن التخفيف منه من خلال التنمية المالية وتطوير السوق المالية.

كما درس الباحث المدة الزمنية الواجبة لخلق التنمية الاقتصادية بعد حدوث الصراع الأهلي ووجد الباحث أن الدول والهيئات الوسيطة التي تتدخل في حل النزاع تلجأ في كثير من الأحيان إلى تعمد الإطالة في عمر البرامج الإنمائية وبرامج إعادة الإعمار حيث تصل أو تفوق العشر سنوات بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراعات الأهلية و تمديد فترات النمو في البلدان الخارجة من الصراع لفترة كافية هدفه الحد من مخاطر ما بعد الصراع و ضمان استتباب الأمن السياسي و الاقتصادي للوصول إلى مستويات آمنة نسبيا، غير أن هذا يبقى هدفا بعيد المنال لمعظم حالات ما بعد الصراع لأن البلدان تشهد أزمات ارتدادية أحيانا والتركة التي تخلفها الحرب تكون أثقل بكثير من أن تعالج في مدة زمنية محددة.

ووجد الباحث أن المدة التي تعطى للدولة الخارجة من الصراع سوف تساهم في الانتعاش الاقتصادي عن طريق تحقيق الرفاهية من خلال تنمية نصيب الفرد السلبي غير الناشط بمعدل نمو يبلغ حوالي 1٪ في العام السابق لبدء السلام و يتزايد إلى أن يصل إلى أكثر من 2٪ في العام الثاني بعد السلام، و على الرغم من التقلبات العالية عبر البلدان، توصلت الدراسة إلى أن متوسط النمو بقي لا يتجاوز 2٪، حتى السنة السادسة، و مع ذلك يميل النمو إلى التعثر و التباطؤ إلى حوالي 0.1٪ بعد ذلك.

ومن جهة أخرى فإن فترة ما بعد الصراع تشهد غالبا انخفاضاً في سعر الصرف وهو ما يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي و الانتعاش و الدول التي تمكنت من الخروج من الصراع يمكنها أن تستغل هذا الانخفاض و كذا من المحتمل أيضا أن تقوم بتخفيض سعر الصرف عمدا باعتباره حجر الزاوية في الآونة الأخيرة لدعم العمليات الناجحة الموجهة نحو التصدير الذي يعد بدوره من أهم استراتيجيات التنمية للبلدان منخفضة و متوسطة الدخل.

- دراسة: (Ibrahim Elbadawi and Raimondo Soto (2013) بعنوان: «Exchange Rate Regimes For Post-Conflict Recovery»، تمثلت في ورقة بحثية مقدمة للبنك الدولي في إطار مشروع بحث جامعي حول "السلام والتنمية"، حيث قام الباحثان بتقدير تأثير نظم أسعار الصرف الرئيسية (الثابتة، التعويم المدار و التعويم الحر) في الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات حيث شملت الدراسة 138 دولة للفترة 1970-2008 وتبين

الدراسة أن تبني أنظمة أسعار صرف ثابتة لا يدوم فبمرور الوقت، فإن نسبة كبيرة من البلدان تميل إلى اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونة في المراحل الانتقالية بعد الصراع، هذا يأتي كخطوة لتصحيح الاختلالات التي أحدثها الصراع و في مقدمتها التضخم المرتفع الذي يعتبر إحدى نقاط الضعف.

وخلال فترة ما بعد النزاعات الأهلية تبرز المساعدات، وتزداد تدفقات رأس المال، وتتوجه الدول إلى زيادة الإنتاج الزراعي و الرفع من قيمة الصادرات، و لكن تترافق هذه المعطيات أيضا مع ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية و زيادة الواردات العسكرية، و هو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة معدل العائد على الموارد، غير أن ارتفاع الإنفاق العام والتضخم المرتفع بسبب النقص في السلع الأساسية يمكن أن يكون لهما تأثير معاكس ويؤدي إلى ارتفاع معدل العائد.

و توصل الباحثان إلى أن نظام سعر الصرف المعموم هو أقرب لتحقيق الانتعاش بعد حدوث الأزمات الأهلية.

- دراسة جبوري محمد، (2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية حيث تناولت الدراسة موضوع أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، حيث قدم الباحث مسحا لمجموعة من الدول النامية، وقام بتحليل إحصائي لأثر ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية وتوصلت الدراسة إلى إيجابية أنظمة أسعار الصرف الوسيطة في الدول النامية لأن المرونة تسمح بتدخل البنك المركزي أو ما يسمى بمقرض الملاذ الأخير وما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء حول العلاقة بين نظام سعر الصرف ومحددات النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، وتختلف فترات الدراسة وكذلك نوع التصنيف فالقليل من الدراسات التي تطرقت لنظام سعر الصرف بالتصنيف الفعلي.

- دراسة: (Brigitta 2015) بعنوان « The Impact of Exchange Rate Regimes on Economic Growth » : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ما إذا كان هناك ارتباط بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي في 74 دولة لسنة 2012، و قد توصلت النتائج إلى وجود علاقة بين الأنظمة الثابتة والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام معدل التضخم، و تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، كما أكدت الدراسة على عامل الاستقرار النقدي الذي يؤثر على النظام الثابت، فكلما كانت العملة مستقرة كلما زادت ثقة المستثمرين في استثمار أموالهم و تحسن نسبة الأعمال التجارية في البلاد و هذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي.

- وهناك عدة دراسات في هذا المجال ونذكر منها دراسة بنين بغداد، (2016)، بعنوان: تأثير أنظمة الصرف أسعار على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية ، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، وخلص الباحث إلى أن نظام سعر الصرف الثابت هو الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي و قسم الباحث عينته إلى ثلاث فئات دول نامية ودول ناشئة ودول صناعية.

- دراسة: Dessie Tarko Ambaw and Nicholas Sim (2021) بعنوان: « Real exchange rate misalignment and civil conflict: Evidence from sub-Saharan Africa » قام الباحثان في هذه الورقة بدمج بيانات الاقتصاد الكلي مع بيانات عن حدوث النزاعات الأهلية وحدثها لتقييم آثار النزاعات الأهلية على سعر الصرف الحقيقي (RER) حيث مست الدراسة بيانات 38 دولة شهدت نزاعات مسلحة كبيرة في الفترة 1970-2008 و مجموعة مراقبة من حوالي 94 اقتصادا، و خلصت الدراسة إلى وجود انحراف في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و إيران و تركيا، و وجد الباحثان أن الاختلال الكبير في معدل العائد على الموارد يؤدي إلى خلق إختلالات جديدة أو إلى تعزيز اختلالات قائمة مسبقا على مستوى الاقتصاد الكلي، و هذه الاختلالات يمكن أن تهدد الانتقال التالي بعد الصراع الأهلي، و خلص الباحثان إلى أن اختلال سعر الصرف الحقيقي له دلالة إحصائية عند حدوث الصراع الأهلي، حيث ترتبط الزيادة في الانحراف المعياري الواحد (أي المبالغة في تقييم سعر صرف العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية) في معدل العائد الإقليمي بزيادة قدرها 4 نقاط مئوية في احتمال نشوب صراع أهلي و في المتوسط لوحظ أن هذا التأثير يرجع إلى الأسباب المعروفة على نطاق واسع للنزاع الأهلي وأضاف الباحثان سلسلة من اختبارات ذات دلالة إحصائية للتأكيد هذه العلاقة .

- ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لقد ركزت مجمل الدراسات السابقة على دراسة نظام سعر الصرف في الدول بغض النظر عن الوضع السياسي أو الاقتصادي الذي تمر به هذه الدول، لذلك فهي تتضمن جزء من متغيرات هذه الدراسة، تحدث الصراعات العنيفة أضرارا فادحة وتنعكس على القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وقد أثر ذلك سلبا على الإمكانيات الديمقراطية وموارد التنمية و أما أسباب هذه الصراعات فهي معقدة ، تعتمد إعادة الإعمار إلى حد كبير على اختيار نظام الصرف من بين أنظمة أسعار الصرف المعترف بها على اعتبار أن توفر الحرية للسلطات في اتخاذ الإجراءات و اتباع السياسة النقدية التي تراها مناسبة، و الحماية من الصدمات الحقيقية، و استقرار الاقتصاد الكلي و بالتالي، من المرجح أن تشترط برامج إعادة الإعمار النقدي تبني نوع معين من الأنظمة الثابتة أو المدارة أو العائمة التي تركز بالأساس على اختيار نظام سعر الصرف في البلدان التي شهدت صراعات و حروب أهلية خاصة في مرحلة ما بعد الصراع و بالاعتماد على بيانات من تصنيف فعلي لسعر الصرف ل: (Reinhart and Rogoff) لسنة 2018، وعليه فإن هذه المساهمة العلمية قد جاءت لتغطية هذه الفجوة، من خلال التعمق في عرض وتحليل نظم الصرف لإعادة التوازن الاقتصادي للدول التي شهدت صراعا أهليا و هذا بغرض تحليل و قياس أثر نظام سعر الصرف في الانتعاش الاقتصادي و تقييمه و استخلاص النتائج و تقديم الاقتراحات بشأنها.

الفصل الأول: الإطار

النظري لسعر الصرف

تمهيد:

ميدان العلاقات الدولية له مميزات عديدة، من بينها عدم وجود وحدة نقدية مشتركة معترف بها كعملة موحدة يتم التعامل بها على الصعيد العالمي، فالعالم يحتوي عملات وطنية بعدد دوله تقريبا، ولكي تتم تسوية المدفوعات الدولية للمصدرين والمستوردين للسلع والخدمات و رؤوس الأموال يجب أن تمر العملية أولا بتحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية وبالعكس، و غالبا ما تتم تسوية المدفوعات المالية بواسطة سوق الصرف أو سوق الأوراق المالية، ويعبر سعر الصرف عن الآلية أو الإجراء الذي يتم على أساسه تسوية المبادلات الاقتصادية، و التي تقوم بين الدولة و باقي العالم الخارجي، و تسعى السلطات النقدية لكل دولة إلى اختيار القاعدة النقدية التي يمكن من خلالها تحويل عملتها المحلية إلى عملة أخرى أجنبية دون أن تتكبد خسائر في الفارق المعترف به بين عملات البلدان فالمعروف أن هناك عملات سيادية مثل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي، ويتم اختيار نظام سعر الصرف بشكل يتماشى مع الأهداف السياسية و الاقتصادية الكلية الأمر الذي كشف عن تنوع ترتيبات أنظمة الصرف.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بتناول النقاط الأساسية التالية:

- عموميات ومفاهيم حول سعر الصرف.
- النظريات التي فسرت سعر الصرف.
- سوق الصرف وتسوية المدفوعات الدولية.

المبحث الأول: عموميات ومفاهيم حول سعر الصرف

لسعر الصرف مكانة مهمة في اقتصاد البلدان و ذلك لما له من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و كذلك لكونه يشكل عنصر ربط بين أسعار السلع على مستوى السوق المحلية و نظيرتها في السوق الأجنبية، و قد أصبح سعر الصرف يعد محط اهتمام الاقتصاديين لما له من أهمية بالغة في الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، و سعر الصرف يعبر عن قيمة معينة للعملة الوطنية لبلد ما بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، و هو يختلف حسب السياسات النقدية لكل بلد من خلال استخدامه في تسيير الاقتصاد الوطني و دعم نموه، حيث أن سعر الصرف يدل على العلاقة التي تربط بين المتغيرات الداخلية و الخارجية للاقتصاد، كما أنه يمثل أداة يمكن للسلطات النقدية في الدولة التأثير بها على السوق و مستوى الصادرات و الواردات عن طريق زيادة أو تخفيض سعر العملة اتجاه العملات القوية.

في هذا المبحث سنستعرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة ارتباطا وثيقا بسعر الصرف و ذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، حيث سنتناول في المطلب الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف، و أما المطلب الثاني فنتناول فيه وظائف و أشكال سعر الصرف و في المطلب الثالث نتطرق للعوامل المؤثرة على سعر الصرف و المطلب الرابع أهداف ومميزات سعر الصرف.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف:

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل بها وحدة واحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو يشكل أداة للربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الخارجية فهو يربط بين الأسعار المحلية للسلع في الاقتصاد و نظيرتها في السوق العالمية، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف و عملية التحويل التي تتم من خلال المعاملات التجارية بين بلدين مختلفين تحتاج إلى الوسائل والأساليب و كذلك معرفة القوى التي تؤثر في تحديد نسبة مبادلة عملات الدول المختلفة، و عليه يمكن معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما يمكن أن تجلبه من وحدات العملة الأجنبية.

1. تعريف سعر الصرف:

هناك تعاريف مختلفة وعديدة لسعر الصرف تصب كلها في قالب واحد فهي رغم تعددها واختلاف مصادرها متقاربة ونذكر منها ما يلي:

- سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي. (عبد الحميد الجزاري & حجازي، 2015)
- يعرف سعر الصرف على أنه الآلية الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يمثل الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات، فبصفة عامة هو مؤشر يحدد قيمة تبادل الوحدة من العملة المحلية مع عدد وحدات من العملة الأجنبية في سوق النقد الأجنبي خلال فترة زمنية محدد.
- سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين ويقصد به المعدل الذي يتم به تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم، و هو بهذا يعد وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد، بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية وعلى تكلفة الموارد المستوردة، وعلى التضخم والعمالة و هو الرابط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و نظيرتها في السوق العالمية. (الغايش & مسعد، 2022)

2. طرق التسعير: يتم تسعير العملة بطريقتين مختلفتين هما :

- 2.1 التسعيرة المؤكدة: تقوم معظم الدول في تسعيرة الصرف المؤكدة بتوضيح الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية من العملة الأجنبية المستبدلة بوحدة واحدة من العملة الوطنية أي كم من وحدة من العملة الأجنبية يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. { Plihon, 2001 }.
- 2.2 التسعيرة غير المؤكدة : هي على العكس تماما من التسعيرة المؤكدة ففيها تقوم الدول بالإشارة إلى الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يتم دفعها للحصول على وحده واحدة من العملات الأجنبية أي كم من وحدة من العملة الوطنية يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

- أسعار الصرف المتقاطعة : يقصد بها الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبية ببعضها البعض، و قد شهدت التعاملات في هذا السوق تطورا خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر و الخسائر التي حدثت بسبب مخاطر التعويم و التقلبات الكبيرة الحاصلة في أسعار صرف العملات و قد ظهرت هذه التعاملات في صيغ مختلفة، من أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الأجل فشكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة والمستقبلية. (daouas et autres, 2007) ، إذا التعاملات و التحويلات في سوق الصرف ترتبط بسعرين، سعر للبيع و سعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أجنبية، و ترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني لشراء و بيع عملة مقابل عملة أخرى و التي تنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح و وجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض ربحية عند استغلال فرصة وجود فارق في الزمن الذي يتم فيه استبدال عملة مقابل العملات الأخرى. (Artus, Bénassy-Quéré, Cartapanis, & Flandreau, 2010)

المطلب الثاني: وظائف وأشكال سعر الصرف

1- وظائف سعر الصرف:

توجد عدة وظائف لسعر الصرف، نوجزها فيما يلي:

1.1 الوظيفة القياسية: يستخدم سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، حيث يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وهو ما يتيح للمنتجين المحليين مجالاً للمقارنة بين أسعار السلع والخدمات المحلية مع تلك السائدة في الأسواق العالمية والتي تعطي القيمة الدولية للبضائع معبرا عنها بالعملات الوطنية. (قدي، 2004)

2.1 الوظيفة التطويرية: يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3.1 الوظيفة التوزيعية: يقوم سعر الصرف بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول، أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم. (كنونة، 1980)

2 أشكال سعر الصرف: لسعر الصرف أشكال متعددة وفق ما جاءت به النظرية الاقتصادية وحسب

هذه النظرية ينقسم سعر الصرف إلى:

1.2 سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة أي دولة، ويقصد بسعر الصرف الاسمي عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، أي هو عبارة عن مقياس لقيمة عملة أحد البلدان مقارنة بعملة بلد آخر و تتم عملية تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما في سوق الصرف تبعا للطلب والعرض عليها في هذا السوق خلال لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

وارتفاع عملة ما مقارنة بعملة أخرى يعكس قوة وتطور اقتصاد هذا البلد، كما يمكن في لحظة ما وجود سعرين أحدهما رسمي والآخر يسمى سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية بينما سعر الصرف الاسمي الموازي هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. (قدي، 2004/2003)

2.2. سعر الصرف الحقيقي:

وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعبر عن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، فهو سعر الصرف الذي يقيس القوة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية، أي قوتها الشرائية بخصوص السلع الأجنبية وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الإسمي، كلما انخفض معدل التضخم، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ففي حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فهذا دليل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن ذلك يعد عاملاً إيجابياً يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف ذات أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات بالإضافة إلى تطور ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية. (قدي، 2004)

$$SR = S \times \frac{P}{P^*}$$

حيث:

- S: هو سعر الصرف الاسمي المسعر باليقين.

- P: هو مستوى الأسعار في المنطقة.

- P*: سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

بصفة مطلقة إذا كان $SR=1$ يعكس الصرف الاسمي تقرير حاصل الأسعار للفائزين النقديين.

في نظرية تعادل القوى الشرائية PPA إذا $SR > 1$ سعر الصرف للأورو مثلاً مبالغ فيه، فهذه الوضعية تأتي من ارتفاع سعر الصرف الاسمي دون أي علاقة مع تطور الأسعار أو أن مستوى التضخم أكبر من نظيره لدى الشريك.

ويتم استعمال عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع الذي يعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلعة القابلة للتجارة (PT) والسلع غير القابلة للتجارة (PN)، وهناك مقياس آخر هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتباين من دولة لأخرى. (بلقاسم، 2003)

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب:

$$TCR = \frac{TCN \times P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

- TCR: سعر الصرف الحقيقي.
- TCN: سعر الصرف الاسمي.
- Pus: مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.
- PdZ: مؤشر الأسعار في الجزائر.

فسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، في هذه الحالة يعكس الاختلاف بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الشرائية في الجزائر وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري تتراجع القوة التنافسية للجزائر والعكس صحيح. (درارني وفرحي، 2010)

3 سعر الصرف الفعلي:

يسمى سعر الصرف بين عملتين اثنتين بسعر الصرف الثنائي، حيث من أجل عملة معطاة، إذا كان يوجد عدد N عملة أجنبية ممكن تحويلها إلى هذه العملة، فإنه يوجد N سعر صرف ثنائي، ولتقييم تطور القيمة الدولية لعملة ما نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة، حيث الصيغة المستخدمة في إنشائه هو المتوسط الهندسي المرجح لأسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين، ويعبر الترجيح عموماً عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني. {لزعر، 2012}

وباختصار يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف العملة ما بالنسبة لعدة عمولات أخرى في فترة زمنية معينة بالمقارنة مع فترة أساس، حيث نجد:

1.3 . سعر الصرف الفعلي الاسمي: هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية يعبر عن متوسط التطور الاسمي في معدل تبادل عملة دولة ما مقارنة بسلة عملات أجنبية مختارة تمثل غالباً عملات الشركاء التجاريين الرسميين للدولة المعنية، يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\sum_{j=1}^n \alpha_j \frac{TCN_t}{TCN_0}$$

- j: يعبر عن الدول الأجنبية والتي يبلغ عددها N دولة؛
- α_j : يعبر عن الوزن الترجيحي للمعاملات التجارية للدولة المحلية مع كال دولة أجنبية عملتها ضمن العملات الأجنبية المعنية الموجودة في سلة العملات، والتي يمكن حسابها من خلال نسبة صادرات الدولة المحلية للدولة الأجنبية المعنية إلى إجمالي صادراتها، أو من خلال نسبة مجموع صادراتها و وارداتها مع الدولة الأجنبية المعنية إلى إجمالي صادراتها و وارداتها.
- إن الهدف من هذه الترجيحات هو التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبية بالنسبة إلى البلد المحلي، ومع تعدد الأوزان المستخدمة في حساب المتوسط فإن اختيارها الملائم متعلق بالغرض الذي يستخدم من أجله مؤشر سعر الصرف الفعلي، فإذا كان الهدف المقصود هو تقييم أثر تغير سعر

الصرف على الميزان التجاري للبلد المعني فإن الترجيحات المثالية عندئذ هي الآثار النسبية لتغيرات أسعار العملات الأجنبية في الميزان التجاري للبلد الأصلي، ولا يمكن تقدير هذه الترجيحات إلا بواسطة الطرق الكمية، ومن الشائع أيضا حساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي باستخدام حصص التجارة الخارجية الثنائية كترجيحات حصص الاستيراد أو حصص الصادرات أو متوسط الإثنين.

و يمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات أخرى كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى، حيث تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات كلها. {جلاب، 2022}

2.3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، أي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية. (محمود، 1996)

يعبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن تطور الجدل الحقيقي لتبادل سلة سلع محلية مع سلة سلع لدول أجنبية مختارة، وهو يعتبر أكبر أنواع سعر الصرف أهمية بالنسبة لصناع قرار السياسة الاقتصادية لما يعكسه من تطور للقوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية لعملات أهم الشركاء التجاريين للدولة المعنية، وبالتالي تطور القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مع بقية الاقتصاديات الأجنبية التي يتعامل معها الاقتصاد المعني، حيث يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$XRR = \frac{XRN \cdot PDOM}{PROW}$$

حيث:

- XRR : هو سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- XRN : هو سعر الصرف الفعلي الاسمي.
- $PDOM$: هو مستوى الأسعار المحلية، و يقاس إما بأسعار المستهلك أو بأسعار الجملة، وفي بعض الأحيان يتم استخدام تكلفة إنتاج الوحدة كبديل لسعر الجملة.
- $PROW$: تشير إلى مستوى الأسعار بالنسبة لبقية العالم، وذلك باستخدام شركاء البلاد التجاريين الرئيسيين.

إذا ارتفع XRR سعر الصرف الفعلي الحقيقي فهذا يعني أن البلد يشهد تدهورا في التكلفة التنافسية بسبب التضخم لدى شركائه التجاريين، وهو ما يشكل صعوبة في التصدير.

3.3 سعر الصرف التوازني : يقصد به سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض والطلب ولا تتدخل فيه السلطات الحكومية بغرض تحقيق التوازن سواء داخليا أو خارجيا، غير أن من شروطه وجود سوق صرف فعال ومنتظم، ومن بين إيجابياته أنه يمكن ميزان المدفوعات من التوازن بشكل مستديم في الاقتصاديات التي تنمو بشكل طبيعي. {علي، 2006}

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على تغير سعر الصرف:

يمكن أن يؤثر سعر الصرف حتى على ثروة المتعاملين وذلك لأن تغيراته تصل إلى ما يملكونه من أرصدة بالعملة الأجنبية، فارتفاع قيمة عملة ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض العملات الأخرى والعكس صحيح، والمعلوم أن أسعار الصرف تتغير بصفة دائمة وبشكل متكرر، وهذا ما يجعل المستثمرين يغيرون من سلوكياتهم لأن سعر الصرف يستحيل التنبؤ به بدقة، وفي حالة عكس هذا السعر الحقيقية الاقتصادية والمالية للبلد فإن المستثمر سيحقق أرباحا وعلية فالعوامل التي تفسر قوة أو ضعف عملة ما يمكن أن تفسر جزءا من تقلبات سعر الصرف، على العموم يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بجميع مكوناته التجارية والمالية، خصوصا بعد التطور الكبير في تقنيات انتقال الأموال بين الدول وزيادة الاحتياطات وهو ما يجعل سعر الصرف يؤثر بصفة غير مباشرة على السياسة النقدية، وفيما يلي نورد أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف مقسمة إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية كالتالي :

1. العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف من أهم محددات المستوى النسبي لصحة اقتصاد البلاد، فيعتبر أكثر المقاييس التي تتم مراقبتها و تحليلها و التلاعب بها من قبل الحكومة، هذا وهناك عوامل مؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهمها {HASSANAIN, 2021}:

1.1 رصيد ميزان المدفوعات: يؤثر رصيد ميزان المدفوعات على رصيد سعر الصرف بالارتفاع والانخفاض ففي حالة تحقيق ميزان المدفوعات لفائض يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة وفي الحالة العكسية أي في حالة العجز تنخفض قيمة العملة نظرا لزيادة المعروض منها. {جعدي, 2022}

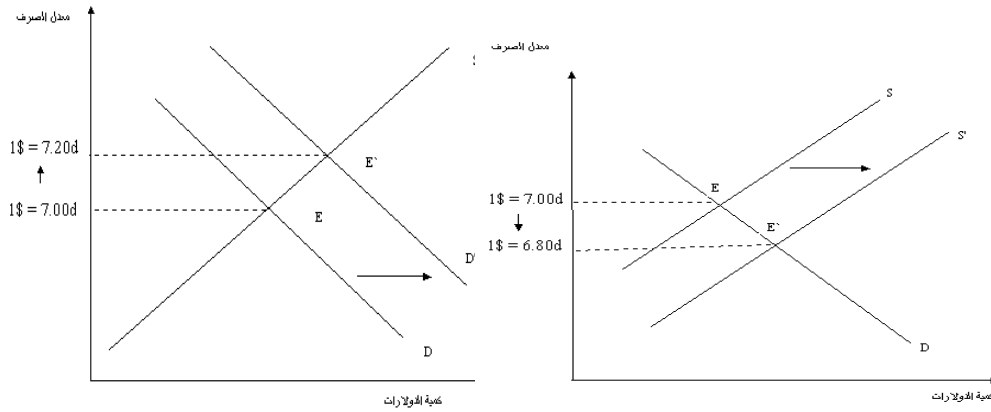
2.1 كمية النقود: فالزيادة في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية. {فرج, 2019}

3.1 العمليات على السلع والخدمات ورصيد الميزان التجاري:

سياسة سعر الصرف من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وعلى رأسها التوازن في ميزان المدفوعات، فمثلا إذا قام مشروع جزائري بتصدير سلع إلى أمريكا فهذه العملية تفرض على المستورد الأمريكي أن يحصل من السوق على الدينار الجزائري من أجل تسوية قيمة الصفقة التجارية، ولهذا يعمد إلى بيع ما يقابلها من الدولار، هذا الطلب الناشئ على الدينار وهذا العرض للدولار هما رفع لقيمة الدينار الجزائري، فكل زيادة في التصدير تزيد عرض العملات الأجنبية والطلب على العملة الوطنية، بالنتيجة تميل العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمتها كلما زادت صادرات الجزائر .

وعلى العكس، الوردات الجزائرية التي مصدرها أمريكا تولد طلبا على الدولار الأمريكي وعرضا للدينار الجزائري، وكل زيادة في الاستيراد من قبل المستهلكين أو المشروعات الجزائرية، تميل في النتيجة إلى تقليل قيمة العملة الوطنية ولو أخذنا باعتبارنا الصادرات والواردات، نستطيع القول أن كل فائض تجاري يولد، تقديرا زائدا للعملة الوطنية، وعلى العكس من ذلك فإن كل عجز تجاري يولد نقصا في تقدير قيمة العملة الوطنية (قدي، 2004)، إن تقدير الدينار بأكثر من قيمته أو أقل، ليس بدون حدود سيبقى تقدير الدينار بأكثر من قيمته حتى يصبح الطلب على المنتجات الجزائرية غير مشجع والطلب على المنتجات الأمريكية مشجعا، على العكس، تظل قيمة الدينار تتدنى حتى يصبح الطلب على المنتجات الأمريكية غير مشجع والطلب على المنتجات الجزائرية مشجعا ويختصر الرسمان أدناه هذه النتائج:

الشكل رقم: (1-1) منحني العرض والطلب على العملة الأجنبية



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكمي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص44.

ويتحدد سعر الصرف التوازني بتقاطع منحني الطلب مع منحني العرض، ويمكن أن نلاحظ أن ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية يعني انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية والعكس صحيح، وهذا يعني أن ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار يعني انخفاض قيمة الدينار مقوماً بالدولار، والعوامل التي يتوقف عليها الطلب المستقل على الصرف الأجنبي متعددة نذكر منها:

أولاً: أثر سعر الصرف على الطلب المستقل على الصرف الأجنبي:

حيث ترتفع الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ب انخفاض سعر الصرف، أي توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من النقد الأجنبي.

ثانياً: ظروف الطلب: وتؤدي ظروف الطلب إلى انتقال منحني الطلب على النقد الأجنبي بأكمله من وضعه الأول ليتخذ موضعاً آخر، وتنقسم ظروف الطلب إلى:

- التغيرات في المستوى العام للأسعار الخاصة بالسلع والخدمات المحلية: ارتفاع أسعار السلع المحلية في الجزائر يؤدي لتحول الطلب إلى السلع المستوردة الأجنبية فيزيد الطلب على العملة الأجنبية فينتقل منحني الطلب جهة اليمين ويحدث العكس إذا انخفضت الأسعار في الجزائر ينخفض الطلب على الصرف الأجنبي الدولار مثلاً.

- مستوى أسعار السلع والخدمات في الخارج: تؤدي زيادة أسعار السلع في الخارج إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية.
- مستوى الأسعار في الدول البديلة للدولة الأجنبية: (مثلا أوروبا كبديل لأمريكا) انخفاض سعر السلعة في أوروبا يزيد الطلب على السلع الأوروبية وبالتالي على اليورو مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الأمريكية وبالتالي على الدولار.
- أذواق المستهلكين الوطنيين (المواطنين الجزائريين): زيادة إقبال المواطنين الجزائريين على السلع والخدمات الأمريكية يزيد الطلب على الدولار وينقل منحى الطلب للأعلى والعكس صحيح.
- عدد السكان الوطنيين: زيادة عدد السكان يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات ومنها السلع الأمريكية مما يزيد الطلب على الصرف الأجنبي (الدولار) وانتقال منحى الطلب للأعلى.
- التغيرات في مستويات الدخل المحلية: هناك علاقة طردية بين دخل الجزائريين وطلبهم على الصرف الأجنبي فزيادة الدخل تؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي.
- التغيرات في أسعار الفائدة المحلية: إذا ارتفعت أسعار الفائدة المحلية في الجزائر فإن المستثمرين الجزائريين لا يجدون فائدة من تحويل تدفقاتهم الرأسمالية إلى الخارج وبالتالي ينخفض طلبهم على الصرف الأجنبي وينتقل منحى الطلب على الصرف الأجنبي لليسار وبالتالي ينخفض سعر الصرف الأجنبي.

4.1 مستوى الإنتاجية:

إذا أصبحت دولة ما أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فإن منظمات الأعمال في هذه الدولة يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا أو أن حجم الإنتاج الكبير هو الذي يجعل الأسعار تنخفض، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لأن السلع المحلية ستباع جيدا عند القيمة المرتفعة للعملة ومع ذلك إذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها، إن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، من شأنه أن يزيد من قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فتضليل السلع الأجنبية على السلع المحلية ينقص من قيمة العملة. (محمود وآخرون، 2004)

5.1 مستوى التضخم المحلي والعالمي:

لمعدل التضخم في دولة معنية علاقة وثيقة مع ارتفاع أو انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة مقابل عملات الدول الأخرى وهذه هي نظرية مساواة (تعادل) القوة الشرائية، التي مفادها أن التغير في سعر الصرف بين عملتين له علاقة بالتغير في معدل التضخم في الدولتين المعنيتين، بحيث تكون درجة التضخم في الدولتين مساوية لنسبة التغير في سعر صرف العملتين وتقضي نظرية مساواة القوة الشرائية بأن الدولة التي تتعرض لمعدل مرتفع للتضخم مقارنة بدولة أخرى، يتوقع أن تتعرض عملتها لانخفاض في قيمتها ليس هذا فقط بل أن هذا الانخفاض يساوي الفرق النسبي لمعدل التضخم في الدولتين.(هندي، 1998، ص 436)

إن ارتفاع أسعار السلع و الخدمات في دولة ما سوف يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة مقابل عملة الشركاء التجاريين، و ذلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، و في حالة انخفاض أسعار السلع و الخدمات في دولة ما فهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة مقابل عملات الشركاء التجاريين أي عكس الحالة السابقة.(جبوري، 2014).

6.1 مستوى الدخل القومي:

لو أن مستوى الدخل القومي في بلد ما قد حقق ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالدول الأخرى فقد يصحب ذلك ارتفاعا في حجم الواردات، غير أنه إذا كان حجم الطلب الأجنبي على منتجات هذا البلد لم يزداد بنفس قدر زيادة الواردات لهذا البلد، ربما بسبب عدم ارتفاع الدخل القومي في الدول الأخرى بنفس النسبة، فسوف يحدث عجز تجاري لهذا البلد يترتب على تسديده نقدا زيادة المعروض من العملة وانخفاض قيمته بالتبعية في مواجهة العملات الأخرى.

ومن جهة أخرى يؤدي التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلى تغير مماثل في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان ففي حالة الزيادة سينتعث الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية إلى الأمام وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي. (هندي، 1998، ص 462)

7.1 معدل الخصم والحركات الدولية لرؤوس الأموال:

إن رفع سعر الخصم إلى مستويات أعلى مما هو عليه في دول أخرى سيؤدي حتما إلى جذب الاستثمارات الأجنبية فتنجعه رؤوس الأموال المفتشة عن الفائدة نحو المراكز المالية حيث توجد معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعا، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمتها الخارجية والعكس في حالة الانخفاض.

نفترض في وقت معين أن مردود أذونات الخزينة الأمريكية هو 14 %، ومردود أذونات الخزينة الفرنسية هو 16 %، في مثل هذه الحالة نفترض أن المستثمرين في سوق الصرف ليسوا عرضة للمخاطر وأنه لا توجد حواجز أو تكاليف للتجارة الدولية، يعتمد المستثمرون الأمريكيون إلى زيادة طلبهم على العملة الفرنسية (وبالنسبة لزيادة عرضهم للدولارات) وكل ذلك حتى يستثمروا في فرنسا، في نفس الوقت يعتمد

المستثمرون الفرنسيون إلى صرف دولاراتهم المودعة ليشتروا أذونات الخزينة الفرنسية، يولد هذا الضبط الجديد لتركيب الأموال زيادة في عرض الدولارات في سوق الصرف لجهة المستثمرين الأمريكيين (وجميع المستثمرين الدوليين عامة) تخفيضاً في طلب الدولارات لجهة المستثمرين الفرنسيين (وجميع المستثمرين الدوليين عامة) .

وعادة تجري كل هذه العوامل معا وبدرجات مختلفة مما يجعل التوقعات وسياسات الصرف دقيقة جداً، ويجري التشدد على هذه الصعوبات بتدخل المصارف المركزية في السوق بداعي تثبيت قيمة عملتها، تخفي هذه التدخلات العوامل المحددة والمفسرة التي سبق ذكرها . (الغالي، 2011).

2. العوامل غير الاقتصادية:

هناك عوامل خارجة عن نطاق الاقتصاد غير أن لها تأثير في أسعار الصرف والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

1.2 الحروب والاضطرابات الأمنية :

من بين العوامل التي تؤثر في سعر الصرف الاضطرابات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية ويكون ذلك على المدى القصير وقد تصل إلى المدى البعيد فهي تمس النشاطات الزراعية والتجارية والصناعية وتؤثر على حركة الأموال وهو ما يغير الطلب على الصرف والعملات الأجنبية ويقلل الطلب على العملة المحلية وبالتالي اختلال سعر الصرف.

2.2 الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما فالمعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة كما أن تجاوب المتعاملين مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغما أو متناسقا فكل متعامل يحمل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن المتعامل الآخر. (سيد، 1984)

3.2 خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قرارات بشأنها، وبذلك فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم، فضلاً عن تأثرها بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة وحجم التزاماتهم. (الغالي، 2011)

المطلب الرابع: أهداف ومميزات سعر الصرف

1. أهداف سعر الصرف: لسعر الصرف أهداف عديدة نذكر من بينها:

1.1 - مقاومة التضخم:

إن التحسن في سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد و يؤدي أيضا إلى تحسن تنافسية المؤسسات، حيث أنه وفي الأجل القصير تنخفض تكاليف الاستيراد الأمر الذي يؤثر إيجابيا على انخفاض مستوى التضخم، و تتضاعف أرباح المؤسسات وهو ما يحقق لها عوائد إنتاجية ويمكنها من إنتاج سلع ذات جودة عالية قادرة على تحسين تنافسيتها و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية .

2.1 - تخصيص الموارد:

لسعر الصرف الحقيقي دور ومكانة مهمة في جعل الاقتصاد أكثر تنافسية و تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، بحيث يصبح هناك عدد كبير من السلع قابلا للتصدير و يمكنه تقليل السلع التي يتم استيرادها من الخارج، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات) و إنتاج بعض السلع الجديدة التي يمكن تصديرها .

3.1 - توزيع الدخل:

ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة)، و ذلك يجعل هذا القطاع أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في حين تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض سعر الصرف الإسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) تنخفض القدرة التنافسية مما يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتراجع استثماراتها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، وسعر صرف للواردات الغذائية وغيرها. (عطوان، 1992)

4.1 - تنمية الصناعة المحلية:

من أجل تشجيع الصناعة المحلية فإن للبنك المركزي كل الصلاحيات لاعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف، وهذا مثل ما حدث في ألمانيا عندما قام البنك الفيدرالي الألماني سنة 1948، بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات الألمانية وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

2. مميزات سعر الصرف:

من أهم مميزات سعر الصرف نجد أن هناك سعرين، سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل أخرى والتي تنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح ووجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل العملات الأخرى.

1.2- التعبير عن سعر العملة:

يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة أي أن النقطة تساوي (1/10000) من سعر صرف العملة ويوجد سعر الصرف الحاضر (الفوري) والآجل:

- سعر الصرف الحاضر: ويكون فيه التسليم فور الشراء أو التعاقد ويمكن أن يتم التسليم بعد يومين.
- سعر الصرف الآجل: يتم التعاقد على شراء العملة على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق وبالتالي فالسعر هنا (في التسليم) قد يزيد أو يقل وذلك على ضوء التوقعات المستقبلية.

2.2- تغيرات سعر الصرف:

هناك عدت مصطلحات متشابهة فيما بينها ولكن المعنى يختلف حسب توظيف كل منها وفي هذا الصدد يجب التفريق بين مختلف المصطلحات التي ترد للتعبير عن التغير في سعر الصرف والتغير فيه، ولذلك نجد مصطلح الانخفاض أو التدهور (Dépréciation) ومصطلح الارتفاع أو التحسن (Appréciation)، ومصطلح تخفيض قيمة العملة (Dévaluation) و مصطلح الرفع من قيمة العملة في حالة تحكم السلطات النقدية (Réévaluation) ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت تزيد السلطات النقدية أو تخفض من قيمة عملتها ويكون ذلك عن طريق قرار رسمي مدروس، أما في ظل تبني الدولة لسعر الصرف المرن فإن تراجع قيمة عملتها أمام باقي العملات فتسمى بالانخفاض أو التدهور وتصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأخرى، وفي حالة العكس ترتفع قيمتها أو تتحسن بدلالة العملات الأخرى أي بدلالة النقد الأجنبي. ويمكن تلخيص التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف في ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تدخل في تحديد العملة فيما يلي:

1.2.2 - تخفيض العملة: Dévaluation

يقصد به إعادة النظر في العلاقة القائمة بين العملة والأساس الذي بنيت عليه أي بالنسبة للمرجع أو القاعدة النقدية القائمة عليها كالذهب مثلا، أو العملات الصعبة القوية المرجعية، وهو إجراء يأخذ طابعا رسميا يتخذ من طرف السلطات النقدية ويتم من خلال تعديل سعر التعادل إلى المستوى الحقيقي، والهدف الرئيسي منه هو التحكم في الصعوبات التي يواجهها البلد في مجال التجارة الخارجية، وسياسة تخفيض العملة Dévaluation هي إحدى السياسات المهمة التي يدعمها صندوق النقد الدولي، فكثيرا ما ينصح الدول التي تعاني إختلالات مؤقتة أو عارضة أو هيكلية أو مزمنة بتخفيض أو تقييم عملتها بأقل من قيمتها الحقيقية، حيث يكون هناك مبالغة في أسعار الصرف ولا تعبر عن المستوى الحقيقي للاقتصاد ولقيمة العملة، غير أنه لا يجب تفسير كل التذبذبات التي تطرأ على سعر الصرف على أنها دليل على سوء التقييم، ففي بعض الأحيان تكون التصحيحات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي الفعال قد تمت بسلسلة، مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر على التوازن وتؤثر في قيمة العملة، فمثلا قد تلعب تكاليف النقل وأذواق المستهلكين والرسوم والقيود الجمركية، دورا رئيسيا في تحريك سعر الصرف الحقيقي الفعال

لعملة ما والتي تعاني من تعادل غير سليم. (لويس وكاتاو، 2007، ص 47) تهدف سياسة تخفيض قيمة العملة إلى مجموعة من الأهداف والتي يمكن تقسيمها إلى أهداف مباشرة وأخرى غير مباشرة كما يلي:

- أولا الأهداف المباشرة لتخفيض العملة:

تتمثل الأسباب المباشرة لتخفيض العملة في الأهداف التي ترتبط بالآلية في حد ذاتها مثل التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري وذلك عن طريق الزيادة في حجم الصادرات والتقليل من حجم الواردات، وهذا بغرض محاولة توفير السيولة النقدية الكافية من النقد الأجنبي بغرض تسوية المدفوعات الدولية، وتحاول كل دولة النهوض بالمنتوج المحلي الموجه للتصدير وتسعى لزيادة قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية وذلك عن طريق تخفيض الأسعار المحلية وتقليل التكاليف عند تقديم المنتج للتصدير نحو الخارج، وتسعى السلطات في كل دولة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من أجل إنعاش اقتصادها من جهة وتوسيع دائرة الإنتاج المحلي الموجه للسوق الخارجية.

- ثانيا الأهداف غير المباشرة لتخفيض العملة :

تتمثل الأهداف غير المباشرة لتخفيض العملة والتي تتماشى مع الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي باعتباره الممول والمشرع على هذه البرامج، وهذه البرامج لها إيجابيات على صانعي القرار أكثر منها بالنسبة للبلد المنفذ له، كما أن هذا الإجراء قد يضر ببلدان أخرى والمتمثلة في البلدان ذات المصالح المشتركة، حيث أن البلد الذي يخفض من قيمة عملته يكون قد استطاع نظريا وبدون أي عناء تصدير عجزه إلى الخارج، وقد يتخذ هذا التخفيض أشكالا عديدة حسب الأحوال الاقتصادية التي تمر بها الدولة وحسب وجهة النظر السياسية التي تتبعها حكومة هذا البلد، فقد يكون هذا التخفيض صريحا أو ضمنيا، هجوميا أو دفاعيا فالصريح وهو التخفيض الأكثر استعمالا في مختلف البلدان حيث يقرر وينشر على كافة المستويات وأمام الرأي العام، والضمي (المستتر) ويتم بطريقة أخرى حيث أن الإجراءات المتخذة تتساوى مع تخفيض قيمة العملة، كفرض ضرائب على الواردات أو منح إعانات مالية للصادرات، أما التخفيض الهجومي يتم فيه تغيير سعر التعادل وهذا ليس تجاوبا مع اختلال نقدي ولكن رغبة في غزو أسواق أجنبية ويمكن من بيع المنتجات محلية في الأسواق الأجنبية وبأسعار منخفضة فتزداد بذلك الصادرات، أما التخفيض الدفاعي فيستعمل للوقاية من تأثير الدول الأجنبية على الاقتصاد كأن تتخذ الدولة هذه الوسيلة لمواجهة سياسة دولة أجنبية تجاهها، وهناك نوع آخر يدعى التخفيض الدافئ والذي تلجأ إليه الدولة خلال الأزمات و عند حدوث اختلالات شديدة وتلجأ إليه السلطات لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات، و يؤثر تخفيض العملة على الميزان الجاري، من خلال التأثير على عنصرين أحدهما على السعر والآخر على الكميات ويكون ذلك حسب الأجل:

أ- على المدى القصير: يلاحظ تدهور في الميزان التجاري لارتفاع أسعار الواردات وبقاء الصادرات ثابتة بالأسعار المحلية ويظهر ذلك في الحساب الجاري لأن الطلب لم يستجب لتقلبات الأسعار.

ب- على المدى القصير المتوسط: تبدأ عملية الإحلال بالنسبة للمستهلكين المحليين للسلع المحلية، كما يتجه المستهلكون الخارجيون إلى السلع المحلية نظرا لتدني قيمتها بسبب تخفيض قيمة العملة وبالتالي ترتفع الصادرات نحو الخارج، وهو ما يساهم في تحسين وضعية الحساب الجاري.

ت- على المدى المتوسط الطويل: يظهر التضخم المستورد بسبب المواد الأولية المستوردة واللازمة لتصنيع المواد المحلية التي بدورها يرتفع سعرها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهو ما سيولد ضغطا لرفع الأجور، وينتج عنه رفع الأسعار المحلية وبذلك تفقد السلع خاصية المنافسة.

2.2.2- رفع قيمة العملة Réévaluation :

إن رفع قيمة العملة لا يمكن بالضرورة من إعادة التوازن إلا إذا تحققت بعض شروط المتعلقة بالآثار السعريّة والدخلية، أي أن مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد وفي هذه الحالة عندما ترتفع أسعار الصادرات يفترض أن ينخفض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها وإذا رافق عملية التصحيح هذه تخفيض في الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات، فإن نجاح عملية رفع قيمة العملة يكون أكيدا، لقد أثارت الصلة بين أسعار الصرف والتجارة من جهة ورفع قيمة العملة من جهة ثانية نقاشا كبيرا في الآونة الأخيرة إلى حد غير معتاد، فالبعض يتنبأ بآثار قوية على الصادرات والواردات استنادا إلى النماذج الاقتصادية التقليدية، ويرى آخرون أن تجزؤ الإنتاج على نحو متزايد عبر البلدان المختلفة - ما يسمى بـبروز سلاسل القيمة العالمية - يعني أن آثار أسعار الصرف على التجارة أقل بكثير مما كانت عليه في السابق وربما تكون العلاقة بينهما قد انقطعت بالكامل .

إن انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والتجارة يعقد عملية صنع السياسات، ومن شأنه إضعاف قناة أساسية من قنوات نقل السياسة النقدية، ويضع عراقيل كثيرة أمام تخفيض الاختلالات التجارية، كالتى تحدث حين تزيد الواردات عن الصادرات، وذلك عن طريق تعديل أسعار التجارة النسبية وقد ظهرت هذه القطيعة خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي، أين انخفض سعر الدولار الأمريكي وسجل الين الياباني ارتفاعا حادا سنة 1985، ومع ذلك كان تغير حجم التجارة بين البلدين بطيئا جدا، ولكن في مطلع التسعينات تعدل الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما جاء متوافقا في معظمه مع تنبؤات النماذج التقليدية

وفي دراسة للأزمة التي وقعت في آسيا سنة 1997 سيما في تايلاند أين بدأت الأزمة حيث انخفضت قيمة البات التايلاندي إلى 81,23٪ .

و هناك من الاقتصاديين من حذر من المغالاة في تحديد سعر الصرف والتي يقصد بها إعطاء العملة الوطنية قيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، أي أن السعر الرسمي لهذه العملة لا يعكس السعر التوازني الذي يجنب ميزان المدفوعات عن حالات العجز لمدة طويلة، حيث أنها تخلق جملة من المشاكل خاصة في اقتصاديات الدول النامية، لأنها تؤدي إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين المحليين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين المحليين، وسرعان ما ينتقل التأثير إلى الاقتصاد ككل ويظهر

الانعكاس السلبي على النمو من جراء الأثر السلبي الممكن على الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض معدل نمو الإنتاجية، ويضعف مركز الدولة التنافسي، ويتم اللجوء إلى السياسات النقدية بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف عند المستوى المرغوب، وتراجع الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية، وعند تجاوز عملية المغالاة للسنة سوف يؤدي ذلك إلى خلق مضاربات على انخفاض قيمة العملة في المستقبل مما ينجم عن ذلك آثار سلبية على الاقتصاد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. (Pierre Hubert, 1988)

المبحث الثاني: النظريات التي فسرت سعر الصرف:

من خلال هذا المبحث نهدف إلى تقديم أهم النظريات الاقتصادية التي فسرت تباين أسعار الصرف وهي النظريات التي تفسر العوامل التي تقف وراء تحديد سعر صرف عملة معينة سواء بالذهب أو بالعملات الأخرى عند حد معين، وهل هي عوامل حقيقية أم نقدية أو غيرها تماما، ومن أبرز هذه النظريات نذكر:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية (parite des pouvoirs d'achat):

أولا: عرض بالنظرية :

في العقد الثاني من القرن العشرين نشر الاقتصادي السويدي (Gustav Cassel) نظريته التي نالت شهرة واسعة حتى يومنا هذا عن حركات وتقلبات أسعار الصرف وما يتمخض عنها من حالات التضخم والاضطراب الاقتصادي، وكان ذلك سنة 1922 في كتابه "النقود وأسعار الصرف بعد 1914. (A.Benassy, 1993)

تتلخص هذه النظرية بالقول بأن هنالك علاقة بين سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى ، وبين القوة الشرائية لكل من هذه العملات، فإذا كان الريال السعودي مثلا يستطيع أن يشتري وحدة واحدة من السلعة X ، بينما يستطيع الدولار الأمريكي أن يشتري ثلاث وحدات من نفس السلعة X وفي نفس السوق، فهنا وبكل بساطة يقال بأن سعر صرف الريال السعودي يعادل ثلث سعر الدولار، أو بالعكس يمكن القول بأن الدولار الواحد يعادل ثلاثة ريالات سعودية.

حاول الاقتصادي (Gustav Cassel) البحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لعملة أخرى وهذا بعيدا عن أساس الذهب وقد خرج بنظرية مفادها أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوى الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق بلد آخر، وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذا الأخير حسب سعر الصرف الذي يحدد هذا التعادل.

نظرية تعادل القدرة الشرائية معناها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية، وأن صرف عملة بلد بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين بحيث يؤدي إلى تعادل قوتي الشراء، لكل عملة قوتها الشرائية في الداخل وقوتها الشرائية في الخارج، وتعادل القوة الشرائية عبارة عن نظرية نفي بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتها الشرائية متساوية في كلا الدولتين، وهذا يعني

أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلسلة من السلع والخدمات في الدولتين. وهناك صيغتان لهذه النظرية:

1. الصيغة المطلقة:

تفيد هذه الصيغة أن سعر صرف التعادل لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}.$$

هذه العلاقة تقود إلى نتيجة مفادها أن أسعار السلع والخدمات تتوحد في مختلف البلدان أي أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية. (Mawecki B. G., 2009)

2. الصيغة النسبية:

يشير تعادل القوة الشرائية النسبي إلى معدلات التغيير في مستويات الأسعار (معدلات التضخم) وتفيد هذه النظرية أن معدل ارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين، وعلى سبيل المثال: إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1%، ونسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية 3%، فإن قيمة الدولار الأمريكي ستخفض بنسبة 2%، سنويا مقابل الدولار الكندي، وهذا الطرح صحيح من الناحية العلمية وخاصة عندما يكون الفرق في نسب التضخم كبيرا. (Mawecki)

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية:

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات من عدة نواحي أهمها: (يونس، 2009)

- صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية.
- صعوبة اختيار فترة أساس لتحديد الأرقام القياسية.
- إهمال هذه النظرية لعوامل أخرى تؤثر على تحديد سعر الصرف مثل: أسعار الفائدة المطبقة في مختلف الدول والتي تؤثر على حركة رؤوس الأموال ومستويات الدخل.
- تفترض النظرية وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة.
- تعتمد النظرية على فكرة القوة الشرائية للنقود، و هي فكرة من الصعب تحديدها، و الواقع أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية أمر نسبي.
- وجه الاقتصادي الشهير "كينز" نقدا لهذه النظرية بأنها تتجاهل النفقات التي تتبع السلع مثل نفقات الشحن من دولة إلى أخرى، كما أنها تتجاهل آثار الرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على الصادرات والواردات. (صادق، 1997)

- إهمال كلي لأثر الرقابة على الصرف والتعريفات الجمركية والمديونية الخارجية و الاعتماد على التحليل لتقلبات الميزان التجاري وعموما النظرية أهملت أربعة عوامل تؤثر بشكل رئيسي على مستويات أسعار الصرف على المدى الطويل وهي:

أ. مستويات الأسعار المحلية : عند ارتفاع مستويات الأسعار المحلية نسبة إلى مستويات الأسعار الأجنبية التي تبقى مستقرة، فإن ذلك يعني تراجع طلب الأجانب على السلع المحلية مما يعني تراجع الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها، والعكس في حال بقاء مستويات الأسعار المحلية ثابتة مقابل ارتفاع مستويات الأسعار الأجنبية، فذلك يعني تزايد طلب الأجانب على السلع المحلية ومن ثم زيادة طلب العملة المحلية بما يؤدي لارتفاع سعر صرفها.

ب. الحواجز التجارية: تؤثر الحواجز التجارية كالرسوم الجمركية والضرائب وأنظمة الحصص على مستويات أسعار الصرف من حيث أنها تحد من الطلب على الواردات ومن ثم تدفع إلى تراجع عرض العملة المحلية بما يساهم في رفع مستوى سعر صرفها.

ت. تفضيلات المستهلكين: تؤثر تفضيلات المستهلكين على مستويات سعر الصرف من خلال الدور الذي تلعبه في اتجاه وحجم التجارة الدولية صادرات وواردات، فتفضيل المستهلكين المحليين للسلع الأجنبية مقارنة بالسلع المحلية رغم ارتفاع أسعارها يزيد من عرض العملة المحلية بما يساهم في تراجع مستوى سعر صرفها.

ث. مستويات الإنتاجية: يساهم ارتفاع مستوى الإنتاجية في اقتصاد دولة ما مقارنة بمستوياتها في الخارج إلى دفع الأسعار المحلية للانخفاض بما يساهم في تزايد الطلب الأجنبي على السلع المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية. (Peyrard، 1986)

ثالثا: شروط نجاح نظرية تعادل القوى الشرائية :

و يتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.

- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

بالرغم من أن كثيرا من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي (Gustav Cassel) في اعتبار تدهور القيمة الداخلية للعملة هو سبب رئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية وجه أليها العديد من وجهات النظر خاصة بقصورها في أنها لا تأخذ في الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف، غير أن هذا لم يمنع دورها في تفسيرها لتحركات سعر الصرف في الأجل الطويل خاصة إذا اختلفت معدلات التضخم السائدة في الدول بدرجة كبيرة وكذا في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار وأسعار الصرف بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف. (مروان، 1992)

المطلب الثاني: نظرية تكافؤ أسعار الفائدة: (Théorie des parités des taux d'intérêt)

1. عرض النظرية:

قام الاقتصادي كينز بتطوير هذه النظرية في كتابه (Tract en Monetary Reform) حيث تركز هذه النظرية على سلوكية التحكيم التي تعمل على تحديد الفوارق ما بين أسعار الصرف الفورية والأجلة، حيث يكون أمام المتعامل خياران متاحان وهما: حيازة أصل محلي أو شراء أصل أجنبي ومن هنا فهو يركز اهتمامه على ثلاثة عوامل رئيسية وهي: معدل العائد المحلي ومعدل العائد الأجنبي وسعر الصرف بين العمليتين، ولهذا فإن اختيار حيازة الأصل الأجنبي يتم عن طريق حساب عائد الذي تم تحويله بسعر الصرف، وذلك لكي يتسنى مقارنته مع نظيره المقوم بالعملة المحلية، فمبدأ تكافؤ معدلات الفائدة معناه أن سوق الصرف متوازن إذا أعطت الإيداعات بمختلف العملات نفس معدل الفائدة، أما في حالة العكس فيلجأ إلى التحكيم بين مختلف المراكز المالية، ويرتبط مبدأ تكافؤ معدلات الفائدة في الوقت نفسه بتشكيل أسعار الصرف الآجلة وبالتحكيم على معدل الفائدة، ولهذه النظرية صيغتان هما التكافؤ المغطى والتكافؤ غير المغطى.

- التكافؤ المغطى عن طريق معدل الفائدة: يشتق من تحليل تشكل الأسعار لأجل وعمليات التغطية.

مثال: عون لديه مبلغ قيمته y معبر عنه بالعملة المحلية لفترة n ، وله الخيار بين حيازته بأصل محلي أو أجنبي.

في الحالة الأولى: قيمة رأس المال ب $(t+n)$ هي: $y(1+i_t)^n$

في الحالة الثانية: هذه القيمة المعبر عنها بالعملة المحلية مساوية ل:

$$y(1+i_t)^n \times \frac{S_{t,t+n}}{S_t}$$

إذا سعر الصرف الفوري المتوقع مستقبلاً مجهول $(S_t, t+n)$ يشتري المتعامل بالسعر الفوري العملة الأجنبية وبيعها بالسعر الآجل.

إذا حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_d)$ (حيث i_d معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضياً.

$$M(1+i_d) = \frac{M}{CC} (1+i_e) \times CT \quad (1) \dots\dots\dots$$

حيث أن:

- CC: سعر الصرف الآني (نقدا).
 - CT: سعر الصرف الآجل.
 - i_e : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.
 - i_d : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.
- المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(2) \dots\dots\dots \frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف العالمية. (مايا، 2017)

2. الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية:

إن أسعار الصرف تتحدد في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة منها، وتوقفنا عند العوامل التي تبدي تأثيرا على أسعار الصرف في الأجلين الطويل والقصير، وفي السنوات الأخيرة حدثت تقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية لم تكن دائما مرتبطة بتغيرات في تنافسية السعر أو عوامل رئيسية أخرى وتتطلب أي محاولة للحكم على ملائمة مستوى سعر صرف عملة ما حساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي ودراسة اتجاه هذه المؤشرات لمعرفة مدى تحسن أو تدهور تنافسية أسعار دولة ما مع شركائها التجاريين.

أ- النظرية عبارة عن تعبير رياضي لأسعار السلعة الواحدة بعملات مختلفة وهي أقرب للبديهية منها إلى النظرية الاقتصادية. (لطرش، 2003)

ب- ركزت على العوامل النقدية في تفسير سعر الصرف، فيما أغفلت الجوانب الحقيقية والهيكلية مثل حالة الميزان التجاري وحركات رؤوس الأموال وما إلى ذلك.

ت- لم تفسر النظرية العوامل التي حددت سعر صرف العملة أي قوتها الشرائية وإنما ركزت على علاقة هذه العملة بالعملات الأخرى.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):

1. عرض النظرية:

سميت نظرية الأرصدة كذلك لأنها تولدت بناء على النتيجة النهائية لميزان المدفوعات حيث يتم تحديدها وهي تعكس كل الأنشطة التجارية للدولة حيث تبحث في صورة الأنشطة التجارية المختلفة الموجودة في ميزان المدفوعات، وبما أن سعر الصرف هو الوجه الآخر لميزان المدفوعات، فإن هذه النظرية تشير إلى أن سعر صرف عملة أية دولة هو مرتبط بحالة ميزان مدفوعاتها، فإذا كان وضع ميزان المدفوعات الخاص بالدولة في حالة جيدة وتسير نحو التحسن في الجانب الدائن فإن سعر صرف العملة يميل بدوره نحو الارتفاع والتحسن، وعلى العكس من ذلك في حالة العجز، وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن قيمة العملة الخارجية تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيرات وليس على أساس الكمية المعروضة من النقود ولا على سرعة تداولها في الأسواق، وبالتالي فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني بالضرورة زيادة الطلب على عملتها الوطنية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية. (نعمة الله، 1998)

يستدل بعض الباحثين والاقتصاديين على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك وذلك خلال الحرب العالمية الأولى، حيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم يطرأ على قيمتها الخارجية أي تدهور والسبب الأساسي في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها، أو بعبارة أخرى لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة. (قدي، 2004)

2. أسس النظرية:

ترتكز هذه النظرية على الأسس التالية:

- يعتبر وضع ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب.
- ميزان المدفوعات متغير مستقل وسعر الصرف متغير تابع.
- لكن ورغم دور هذه النظرية في تفسير سعر الصرف إلا أنه يؤخذ عليها أنها توجد علاقة تأثير متبادلة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف من خلال تأثير كل من الصادرات والواردات بشكل مباشر في سعر صرف العملة، وكذلك تغيير القيمة الخارجية للعملة يؤثر بشكل واضح في الصادرات والواردات.

3. تقييم النظرية:

بالرغم من العلاقة الأكيدة بين سعر صرف العملة وميزان المدفوعات، إلا إن اتجاه هذه العلاقة غير ثابت، فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير المستقل الذي يؤثر على اتجاه الصادرات والواردات ومن ثم على الميزان التجاري، ومرة أخرى يكون العكس هو الصحيح .

أ- إن أغلب الدول اليوم هي التي تحدد وتتدخل في تحديد سعر الصرف ولا تترك المجال لميزان المدفوعات ليؤثر على سعر الصرف.

ب- العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ليست أحادية الاتجاه، لأن ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف، وبالتالي سعر الصرف يمكن أن تؤثر أيضا على ميزان المدفوعات، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل فإن انخفاض طلب الأجانب على عملة البلد المحلية يؤدي إلى تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: نظرية كمية النقود والإنتاجية

هناك نظرية تضاف إلى النظريات السابقة والتي تتمثل في نظرية كمية النقود والإنتاجية وهو ما سنتناوله في الطرح التالي:

1. عرض نظرية كمية النقود:

يمكن لزيادة المعروض النقدي وسرعة تداول النقود رفع مستوى الأسعار المحلية وهو ما ينعكس على تحديد سعر العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات وتصبح غير تنافسية في السوق العالمية مقابل السلع والخدمات الأجنبية، هذا يجعل الطلب على صادرات الدولة من سلع وخدمات في الأسواق العالمية ينخفض، ويلجأ المقيمون إلى اقتناء بديل هذه السلع من الخارج وهو ما يرفع الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وفي الحالة العكسية أي عند نقص كمية النقود وانخفاض سرعة تداولها تنقص تكلفة الصادرات فيرتفع عليها الطلب في السوق العالمية ومن هنا تظهر زيادة في الطلب على العملة المحلية و يتحسن سعر الصرف كنتيجة لتغير الكتلة النقدية .

(R.DORNBUSCH, 1980)

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أن المبالغة في المعروض النقدي يرفع من نسبة التضخم داخل البلد والذي قد ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات ويسبب عدم توازنه.

2. عرض النظرية الإنتاجية:

تهتم هذه النظرية بالعلاقة بين قيمة العملة الخارجية ومرونة الجهاز الإنتاجي للبلد ومدى قدرته على الكفاية وزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة ورفع إنتاجية الفرد، واتجاه مستويات الأسعار، كل هذه تعتبر أدلة على مدى القدرة الإنتاجية للبلد. (قريصة ومدحت، 1983)

تتجه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار وذلك كلما انتعش الاقتصاد المحلي وزادت إنتاجية قطاعاته المختلفة، وهذا ما يرفع قيمة العملة المحلية ويحسن سعر صرفها، أما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية فإن رؤوس الأموال الأجنبية ستخرج من البلد وتكاليف الإنتاج سترتفع وهو ما يجعل الدولة تفقد قوتها التنافسية ويتراجع الطلب على عملتها المحلية، وتكون النتيجة انخفاض قيمة عملتها. (برعي وحافظ منصور، 1974) ولم تسلم هذه النظرية بدورها من الانتقادات وما يعاب عليها هو تقويمها للعملة بما يتناسب مع مستوى الإنتاجية للاقتصاد بقطاعاته المختلفة وهذا لا يحقق التوازن الاقتصادي المنشود، فعند تراجع إنتاجية القطاعات المختلفة للبلد مع المبالغة في تقييم العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية، ترتفع الأسعار المحلية بسبب انخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة وتوجه الطلب المحلي إلى السلع الأجنبية وهو ما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات وعجزه، أما إذا كان الاقتصاد قوياً وتم تقييم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية فإنه سيحدث العكس. (محمود، 2023)

المبحث الثالث: أسواق الصرف وتسوية المدفوعات الدولية:

لكل دولة نظامها النقدي وعملتها الخاصة، وهذه العملة إنما تؤدي وظائفها بالداخل ولكنها تعجز عن أداء ذلك في الخارج، وذلك لأنها لا تتمتع بالقبول العام في الخارج، ومن هنا يظهر الدور البارز لسوق الصرف الأجنبي الذي يعطي هذه العملات الأداء الأفضل لوظائفها في الخارج والوظيفة الأساسية لهذه السوق هي تحويل القوة الشرائية من عملة ما إلى عملة أخرى أي تمكين العملة المحلية من أن تحظى بقبول أوسع في الخارج من خلال تحويل قوتها الشرائية إلى عملة أخرى مقبولة على المستوى العالمي.

المطلب الأول سوق الصرف الأجنبي :

سوق الصرف والمعروف أيضاً باسم الفوركس أو سوق العملات الأجنبية أو سوق العملات هو سوق عالمي خارج البورصة (OTC) يحدد سعر الصرف للعملات في جميع أنحاء العالم، ويمكن للمشاركين في هذه الأسواق الشراء والبيع والتبادل والمضاربة على أسعار الصرف النسبية لمختلف الدول.

الغرض الرئيسي من وراء إنشاء هذا السوق هو تسوية المدفوعات الناجمة عن الصفقات التجارية الخارجية حيث تتطلب تسوية الصفقة الحصول على عملة البلد الدائن وهو ما يستدعي من الأعوان الاقتصاديين اللجوء إلى البنوك للتوطين واللذان بدورهما يلجآن إلى سوق الصرف.

1. تعريف سوق الصرف ومميزاته:

يعبر سوق الصرف عن المكان الذي يتم فيه تداول العملات سواء بتسليم حاضر أو آجل بين مجموعة من المتعاملين كالبنوك التجارية والمؤسسات المالية والسماسرة، ويتميز هذا السوق عن بقية الأسواق بمجموعة من الخصائص.

أولا تعريف سوق الصرف:

يمكن تعريف سوق الصرف بشكل عام على أنه الإطار التنظيمي الذي فيه يقوم الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي. (قدي، 2004، ص 107)

كما يمكن تعريفه بأنه: سوق نقدي لا يتوقف، حيث يتم المتاجرة في العملات العالمية في المعتاد من خلال سماسرة الصرف، ويتم شراء وبيع العملات الأجنبية بشكل دائم وفي آن واحد من خلال الأسواق المحلية والعالمية وتزداد استثمارات التجار أو تقل في قيمتها حسب تحركات العملة. (Coyle, 2001) وهناك تعريفات عديدة نذكر من بينها:

- سوق الصرف: هو الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل عملة أخرى. (طالب محمد، 1995)
- سوق الصرف: هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. (سالفاتور، 1993، صفحة 146)
- سوق الصرف: هو الوسيلة التي يتم من خلالها بيع وشراء العملات الأجنبية، أي هو الذي يسهل عملية تبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية. (عفيفي، 1994)
- سوق الصرف: هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية. (عبد الحميد الجزار & حجازي، 2015)
- سوق الصرف: هو السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريقة شبكات الاتصال أو أقمار صناعية، يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية العالمية مثل (رويتر) (Reutiers) وتعمل 24 ساعة في اليوم، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق فمثلا عندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ أسواق طوكيو بالعمل وبعد ذلك بساعتين تنفتح أسواق هونغ كونغ وسانغفورة وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق

الأوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ
الأسواق الأمريكية في العمل. (صاااق، 1997، ص138)

- سوق الصرف: هو الأءاة الة تتم من خلالها آءاول العملات المختلفة، أي السوق الة تباع وآشترى
منه عملات الءول المختلفة، وبعء سوق الصرف الأءنبى أكبر الأسواق فى العالم، آىآ آآآاوز آءم
عملآاته أكثر من ترلآون ءولار. (عوض الله، 1998)

- مما سبق يمكن تعرف سوق الصرف بأنه: سوق نقءى ءو طابع عالمى فآم فآه مباءلة العملات
بعضها ببعض بءون ءوقف وباسآءام وسائل الاآصال الآقلآىة والآءىة.

آانآا: مملزات وخصائص سوق الصرف:

أ. مملزات سوق الصرف: فآمىز سوق الصرف عن بقىة الأسواق بالمملزات الآلىة:

أ.1 - مكان سوق الصرف:

إن مءلول المكان الءى فآعآبر عنصرا أساسىا فى قىام أى سوق ونآاحه فآآآلف آآآرا عنءما فآعلق ءلك
بسوق الصرف، فسوق الصرف لا مكان معلوم له ولا فآآل آىزا آءرافىا كما هو آاصل فى بقىة
الأسواق، وإنما ءواآءه فآون فى الاآصالات الة آءآب فآن المآعاملفن والفاعلفن سواء كانوا بنوكا،
سماسرة، أفراءا أو شركاء وهءة الاآصالات آءآب للاستعلام عن الأسعار، وسائل الاآصال فآمآل فى كل
من الهآاف، الآلكس، الفاكس والشبكات المعلومآىة الة تربط المآعاملفن فى هءا السوق، فآم من خلالها
آباءل المعلومآ والآعلفمآ. وآآلق الآعلفمآ المرسله عبر هءة الوسائل العرض والطلب فى سوق
الصرف. (Coyle, 2001, p. 7)

أ.2 - الأصل محل الآباءل:

فآعآبر الأصل محل الآباءل فى سوق الصرف ركنا أساسىا له خصوصفآته الة فآمفزه عن بقىة المآآآآات
المآءاوله فى الأسواق الأآرى، فعلى سببل المقارنة، نآء أن فى الأسواق الأآرى فآم شراء وبعب المآآآ مآابل
النقوء، فالسلعه لها قفمة فآمآل فى عءء الوءءاء النقءىة الواآب ءفعها للآصول علها، أما فى سوق
الصرف فآم آباءل عملآفن كآباءل الءولار مآابل الفورو أو الءولار مآابل الففن أو الففن مآابل الآنفه،
والعءىء من آالآ الآباءل الأآرى، والإشكال فآعلق بآعفن السلعه محل الآباءل وآمنها أو قفمآها لأن
الأصل عملة والآمن عملة أآرى وعءء الوءءاء المءءوعة من عملة للآصول على وءءة واءءة من
العملة الآنىة فآآءء وفق قفمة العملة وقوآها الة فآمآل قوة اقآصاء بلد ما وآآآءء وفق قانون العرض
والطلب فى سوق الصرف .

إن القاعدة فى آءىء السلعه والآمن فى سوق الصرف هى سلوك المآعامل، فإذا أراء المآعامل أن
فآشترى الءولار مآلا فى سوق الصرف، وكان فملك الفورو، فهنا السلعه سوف تكون الءولار أما الآمن فهو
الفورو وبالآالى فسفآم آءىء قفمة وءءة واءءة من الءولار بقءر مآفر من الفورو، على العكس من
ءلك، إذا أراء أن فآشترى الفورو وكان فملك الءولار سوف نلاحظ آباءل الءورفن السابقفن، بآىآ فصبآ

اليورو والسلعة والدولار ثمنها، وبما أن لكل عملة قيمة شرائية معينة في اقتصادها فإن تحديد معدل التبادل والتغيرات التي تحدث عليه سوف تعتمد على العرض والطلب على العملة.

أ.3- زمن افتتاح السوق:

يقصد به البعد الزمني لسوق الصرف، وهو يعبر عن الفترة الزمنية التي يستمر ضمنها النشاط في سوق الصرف، من المعلوم أن لكل سوق فترة معينة تعرض فيها السلع للتبادل، وله ساعة تتوقف فيها المتاجرة أي يغلق السوق أبوابه موقفا عمليات البيع والشراء، الأمر مختلف تماما في سوق الصرف حيث أن هذا السوق المعاملات فيه تتم على مدار الساعة "24 ساعة على 24 ساعة" والسبب في ذلك هو التفاوت الزمني الموجود بين الدول المحتضنة لسوق الصرف، فمثلا عندما يكون سوق الصرف في أوج نشاطه في أوروبا يكون هذا السوق في بداية الدوام في الأسواق الآسيوية ومغلقا في الأسواق الأمريكية، والعكس وهذا ما يبين عالمية سوق الصرف والبنوك الدولية غالبا ما تقوم بإدارة العديد من غرف الصرف في أهم المراكز المالية، حتى تتمكن من متابعة المستجدات واستغلال الفرص المتاحة من جهة، وحتى يتسنى لها متابعة الحاجات التجارية لزيائنها بدون توقف من جهة أخرى. (Eiteman, 2004).

عمليات الصرف تتم محليا ولكن في إطار دولي عالمي، لهذا يصعب كثيرا التفريق بين سوق صرف فرنسا مثلا وسوق صرف إنجلترا أو حتى بين السوقين السابقين وأسواق الصرف الآسيوية نتيجة لذلك فقد كان سوق الصرف من أوائل الأسواق التي تأثرت بالعملة ويعتبر أحسن مجال لاستبيان مظاهرها لما له من علاقة وطيدة بالتكنولوجيا خاصة في ما يتعلق بالاتصال .

ب. خصائص سوق الصرف:

كما هو معروف من المبادئ العامة لعلم الاقتصاد فإنه يتم تصنيف أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج إلى أسواق كاملة تسودها المنافسة الكاملة، وأسواق غير كاملة تسودها الصور الاحتكارية وصور المنافسة الاحتكارية، وفي حالة الأسواق الكاملة فإن السلع المتبادلة تكون متجانسة تجانسا تاما، أي تختفي ظاهرة تنوع المنتجات فلا يمكن التمييز بين أنواعها لأسباب شخصية أو معنوية أو جغرافية ونتيجة لذلك فإنه يسود سعر واحد للسلعة في جميع أرجاء السوق، أما في حالة الأسواق الناقصة فإن السلع المتبادلة بداخلها تكون غير متجانسة كما أن الأسعار تبعا لذلك تكون متفاوتة بين أرجاء السوق الواحد، وفي ضوء هذه التفرقة يمكن القول بأن أسواق الصرف الأجنبي تقع ضمن طائفة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة لأن العملة الأجنبية تتجانس بطريقة لا يمكن على أساسها التفرقة بين دولار أمريكي وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية، فجميع الوحدات النقدية متشابهة تماما.

ب.1- حجم التداول الكبير: يعتبر سوق الصرف من أنشط أقسام السوق النقدي من حيث حجم المبالغ المتداولة على الإطلاق، فيكفي أن نقوم بمقارنة بسيطة بين ما يتم تداوله في سوق الصرف والتجارة الدولية أو بين حجم التداول اليومي في سوق الصرف والناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد هذا الأمر، فحسب إحصائيات 2019 قدر حجم التداول اليومي في سوق الصرف

أكثر من 6,6 تريليون دولار يوميا وقد شهد تطورا فاق 5 تريليون دولار في غضون ثلاث سنوات الأخيرة بنسبة تفوق ثلث الحجم السنوي للتجارة العالمية التي إلا أن التداعيات الناجمة عن مكافحة فيروس كورونا الجديد، مثل الإغلاقات العامة وتوقف التجارة الخارجية بين الدول، وتوقف أغلب المصانع في العالم عن الإنتاج، وشلل حركة الطيران والشحن، أدت إلى تراجع حاد في حجم التجارة الدولية، حيث قدرت منظمة التجارة العالمية تراوح الانكماش فيها ما بين 13% و 32% خلال عام 2020. (BIS, 2020)

ب.2 - سوق تغلب عليه المعاملات ما بين البنوك :

رغم وجود العديد من الفاعلين في سوق الصرف، إلا أنه تغلب عليه العمليات ما بين البنوك، فحسب إحصائيات بنك التسويات الدولية BRI لسنة 2018 نجد أن 86% من المعاملات في الواقع تتم فيما بين البنوك والمؤسسات المالية، كما أن عدد قليل جدا منها تستحوذ على معظم المعاملات في سوق الصرف على المستوى الدولي ومن بين البنوك العالمية المسيطرة نذكر Citibank, Nat West, Barclays, H.S.B.C, Morgan, Jp Chase, Bank of America، وتلعب هذه البنوك دور صانع السوق.

ب.3- السوق الحر والسوق المنظم: يتميز سوق الصرف بأن المعاملات فيه، تنجز حسب الخيار في سوقين أحدهما يكون سوقا حرا "C.T.O" ، وفيه يكون العقد المبرم بين الجهتين شريعة المتعاقدين، والآخر يكون منظما ضمن أطر وتحت وصاية جهة معينة، وقد تكون هذه الجهة البنك المركزي أو غرفة المقاصة في البورصة، وتختلف أهمية كل سوق حسب نوع وطبيعة المنتج والبلد الذي يحتضنه، فبينما نجد أن دور السوق المنظم في المعاملات الحاضرة هامشي وفي سوق عقود المبادلة منعدم، نجد أنه سوق أساسي للمتاجرة بالمستقبلات والخيارات، كما أن أهمية السوق المنظم تختلف من بلد إلى آخر، فبينما في البلدان المتقدمة نجد أن أكثر المنتجات المشتقة يتم تداولها في السوق الحر نجد أن هذه المنتجات يتم تداولها في الأسواق المنظمة في دول أخرى كالبلدان الناشئة. (زيات، 2017، ص 19)

ب.4 - هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات في سوق الصرف:

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الرائدة أو العملة الدولية الأكثر استخداما في المعاملات الدولية، ويمثل العملة الأكثر تداولاً في سوق الصرف حيث أنه يستحوذ على أكثر من 88,3% من حجم المعاملات في هذا السوق، ويليه الأورو بنسبة 32%، ثم الين الياباني بنسبة 16,5% ويرجع سبب هيمنة الدولار على المعاملات في سوق الصرف إلى حجم الاقتصاد الأمريكي والواقع الذي خلفه نظام: Bretton Wood أين تم اعتبار هذه العملة جيدة مثل الذهب والعملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى هذا المعدن بمعدل 35 دولار لكل أوقية واحدة، إلى جانب ذلك فالدولار حاليا يمثل أكبر سوق للانتماء قصير الأجل في العالم، ويتفرد سوق المال الأمريكي بخاصية العمق والاتساع والسيولة التي لا مثيل لها في سوق آخر، ويساعده حجم ضخم جدا من أدوات الدين التي تمكن دول العالم من استخدام الدولار كعملة احتياط، والارتفاع من العوائد المحققة من وراء تلك الاحتياطات.

الوحدة: نسبة مئوية

الجدول رقم: (1-1) العملات الصعبة المتداولة في سوق الصرف

العملات/السنوات	2007	2010	2013	2016	2019
الدولار	85.6	84.9	87.6	87.6	88.3
الأورو	37	39.1	31.4	31.4	32.3
الين الياباني	17.2	19	21.6	21.6	16.8
الجنيه الإسترليني	14.9	12.9	12.8	12.8	12.8
الفرنك السويسري	6.6	7.6	6.9	6.9	6.8
الدولار الكندي	6.8	6.4	4.8	4.8	5.0
دولار هونغ كونغ	4.3	5.3	5.1	5.1	5.0
العملات الأخرى	2.7	2.4	1.7	1.7	3.5
المجموع	200	200	200	200	200

Source: Bank for International Settlements (BIS): "Triennial Central Bank Survey Foreign exchange turnover in April 2019 Monetary and Economic Department ", September 2010, available on the BIS website, https://www.bis.org/statistics/rpfx19_fx.pdf, accessed on 12 avril 2022.

من الجدول أعلاه يظهر أن الدولار الأمريكي هو العملة المهيمنة في العالم، حيث بلغ 88٪ من جميع التداولات في سنة 2019 و لم يتغير الترتيب النسبي للعملات السبع التالية الأكثر سيولة عن عام 2016، وجاء اليورو في المركز الثاني من حيث التداول في العالم ، ونلاحظ من خلال الجدول أن مجموع النسب يساوي 200 ٪ بدلا من 100٪ ويفسر ذلك بأنه تم تعديل النسبة لوجود عملتين في كل معاملة.

ب.5- خصائص أخرى:

هناك خصائص أخرى تميز سوق الصرف من بينها تجانس العملة الأجنبية حيث لا يمكن التفرقة بين دولار أمريكي وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية، فجميع الوحدات النقدية تمتاز بنفس قوة الإجراء القانوني كما أنها تتماثل في الوزن في حالة النقود المعدنية ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

- ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي تقضي عليها عمليات التحكيم أو المراجعة مهما كان بعدها الجغرافي، ومن خلال زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاضا في سعرها وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعا في سعرها فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول وينخفض في السوق الثاني إلى أن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة.

- ويعتبر سوق تداول العملات أو سوق الصرف وليد التقنية وفق خبراء اقتصاديين، حيث ساهمت التقنية بتوسيع رقعة انتشاره حول العالم ليستقطب أعدادا كبيرة من المستثمرين حول العالم خلال السنوات القليلة الماضية، ويعزى السبب في ذلك إلى وجود التقنية ووسائل الاتصالات بمختلف أنواعها. (سيد، 1984)

المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف:

يمكن تقسيم سوق الصرف إلى قسمين رئيسيين من حيث حجم المعاملة، قسم عرفه بعض الكتاب بأنه سوق الجملة للعملة، ويتم فيه تبادل مبالغ كبيرة جدا وتنجز فيه معظم المعاملات وأهمها، وهو في الأصل سوق ما بين البنوك، أما القسم الثاني هو أقل أهمية يتم فيه تبادل المبالغ الصغيرة ما بين البنوك وزبائنهم بواسطة ما يعرف بالسماصرة، وللتحكم في سعر الصرف نجد أن البنوك المركزية تتدخل في هذا السوق من فترة إلى أخرى اعتمادا على احتياجاتها من النقد الأجنبي، وعليه يمكن القول أن سوق الصرف ينشط فيه كل من :

■ **البنوك المركزية:** البنك المركزي هو مؤسسة مركزية نقدية، تقوم بوظيفة بنك البنوك، ويعتبر وكيلا ماليا للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة البنكية في البلاد، وهو لا يقوم بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع، بل يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة.

تعتمد البنوك المركزية على السرية و التنسيق مع بقية البنوك المركزية المعنية من أجل زيادة فرص نجاحها في تدخلاتها للتأثير على ميل سعر الصرف، كما يقوم البنك المركزي في إطار إدارته لاحتياجاته باستثمار موجوداته من النقد الأجنبي من خلال توظيفها في سوق الأموال الدولية أو تشكيل محفظة من الأصول المالية كالسندات الحكومية.

■ **البنوك التجارية والمؤسسات المالية:** حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنهم ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ويقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم. {YAGOUBI, 2023}

و يستفيد البنك مقابل ذلك ربحا ناتجا عن الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع، و قد يأخذ الصراف أو البنك صفة:

أ- **البنك صانع السوق:** يقصد بصانعي السوق أهم الفئات المشاركة في سوق الصرف و أكثرها تأثيرا على معاملاته، حيث تشمل أهم و أكبر البنوك في المركز المالي، وهي التي تأخذ على عاتقها مهمة ضمان توفير العملات الأجنبية للبنوك الأخرى وهو ما يجعلها تحتل مكانة مهمة ورجعا أساسيا في السوق لأسعار الصرف المتداولة، ومن أجل القيام بهذه الوظيفة يتوجب على صانع القرار اتخاذ وضعيات صرف بعملة متعددة في حدود ما تسمح به سياسة البنك و توجهات البنك المركزي ، كما أن صانع السوق يقوم بجميع النشاطات الممكن ممارستها في السوق مثل عمليات التحكيم ، التحوط و

المضاربة، وتمثل الأرباح التي يجنيها المتداول من خلال المتاجرة بالعملات الأجنبية ما بين 10% و 20% من الأرباح السنوية المحققة لدى بعض البنوك (Eiteman & autres, 2004, p. 136).

ب- أخذو السعر: تتعامل مع البنوك صانعة السوق البنوك التجارية و الاستثمارية المتوسطة و الصغيرة الحجم في شراء و بيع العملات الأجنبية لصالحها أو لصالح عملائها من خلال الاتصال بها للإطلاع على الأسعار و اختيار أفضل سعر، وعادة ما تحصل هذه البنوك على عمولة معينة إذا كانت المعاملة لصالح عميل معين أو توسيع هامش المتاجرة و ذلك من خلال إضافة عدد من النقط لسعر البيع ، و طرح عدد من النقط من سعر الشراء. (شقيري وآخرون، 2012، ص 234)

■ سماسرة الصرف: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويعتبر السماسر broker أو الوسيط وكيل في صفقة أوراق مالية ينفذ أوامر العملاء لشراء أو بيع أوراق مالية أو سلع مقابل تقاضي عمولة أو رسم يسمى رسم الوساطة، ويمكن للوسيط أن ينتهي إلى شركة عضو في البورصة أو أن يكون هو نفسه عضوا فيها.

وهذه الوظيفة لا تختلف بالنسبة للوسيط في عمليات الصرف، مما يعني أن السماسر في سوق الصرف يقوم بالتوسط بين المشتري والبائع ويسهر على إتمام المعاملة متحصلا على عمولة تمثل نسبة مئوية في الغالب من حجم الصفقة، وفي إطار عمله يسهر على عدم الكشف عن المشتريين أو البائعين المحتملين عند تقديم أسعار الشراء أو البيع للجهة المتصلة، لأن في ذلك ضرا محتملا سواء للسماسر أو للجهة العارضة أو الطالبة للعملة الأجنبية، إضافة إلى دور الوساطة فإن السماسر يمارس وظيفة نقل المعلومات في سوق الصرف وترويج الإشاعات. (Yves & autres, 2009, p. 11)

وتعتبر بيوت السمسرة جد مهمة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، لأن جزء كبيرا من العمليات يقوم بها الوسطاء المستقلون Brokers الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسارا تتم مكافأتهن عن طرق عمولة سمسرة، ويمكن رسم خريطة دقيقة حول تطور السمسرة في التسلسل الزمني التالي:

1- قبل سنة 1995: منذ بداية أولى عمليات الصرف وحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي انحصرت السمسرة في مجموعة من الأفراد تولوا عملية التوسط بين المتعاملين في سوق الصرف، وكانت وسيلة الاتصال الأكثر استخداما هي الهاتف.

2 - بعد سنة 1995: برزت مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير الثقافة، والإنتاج، والرخاء الاقتصادي للمجتمعات، ولها أهمية بالغة في الصناعة، والتصميم، وتطوير إنتاج الثروة لذا فإن الاقتصاديين يسعون إلى استغلال عامل المعرفة في نظريات التنمية، فالعلاقة بين التنمية وتوليد المعلومات واستخدامها أصبح واضحا، وقد أثبتت دراسات حديثة أن ما يفوق 50 % من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة سببه الاستثمار في المعرفة، وهكذا أصبح الاستثمار في مجال المعلومات أحد أبرز عوامل الإنتاج، فهو يزيد من الإنتاجية وكذلك فرص العمل أثر تطور تكنولوجيات الاتصال على وظيفة

السمسرة في سوق الصرف، وأدى إلى ظهور ما يعرف بالسمسرة الإلكترونية خصوصاً بعد سنة 1998، والتي ساهمت إلى حد بعيد في تسهيل المعاملات في هذا السوق وتوسيع دائرة المتعاملين معه لتشمل فئات من المستثمرين الصغار. ولقد كان لظهور السمسرة الإلكترونية نتائج مهمة للغاية مثل إمكانية دخول الصيارفة بشكل مباشر للعديد من البنوك من خلال المنصات الإلكترونية، وكذلك إمكانية إتمام المعاملات بشكل آلي بفضل منصات التداول التي ساهمت بشكل ملحوظ في تقريب أوامر الشراء وأوامر البيع وتوفير التأكيد الآني للمعاملة، وأيضا الاستفادة كل زبون في نظام السمسرة الإلكتروني من أفضل الأسعار المعلنة على الشاشة بدون أي تمييز بين المتعاملين. (Yves & autres, 2009)

المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف:

يعتبر سوق الصرف كغيره من الأسواق يؤدي عدة وظائف مهمة يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: تحويل الأموال والقدرة الشرائية بين الدول:

إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبية هي تحويل الأموال من أحد البلدان إلى الأخرى بواسطة أجهزة أو وسائل اتصال معينة، والتي تتمثل حالياً في خدمة شبكات الاتصال الدولية، حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدراً من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة، وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق مجموع متحصلاتها من الصرف الأجنبي، فإن السعر الذي ستستبدل على أساسه العملات الواحدة بالأخرى سيكون عليه أن يرتفع ليوازن مجموع الكميات المطلوبة والمعرضة، وإذا كان مثل هذا التعديل في أسعار الصرف لم يسمح به فإن البنوك التجارية للدولة سيكون عليها أن تقترض من البنك المركزي للدولة، حيث أن هذا الأخير سيستعمل عندئذ كملجأ للإقراض ويخفض احتياطياته من الصرف الأجنبي ومن جهة أخرى إذا كانت الدولة تولد فائضاً من الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها التجارية من الدول الأخرى وإذا كان التعديل في سعر الصرف غير مسموح به فإن هذا العرض السائد سيستبدل بالعملة القومية لدى البنك المركزي للدولة، ومن ثم يزيد احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية (Salvatore, 2008).

ثانياً: تقديم الائتمان إلى التجارة الخارجية:

تعددت التقنيات لتمويل المهلة التي يمنحها المصدر للمستورد من أجل الإيفاء بمستحقاته، معتمدة في ذلك على سوق الصرف للحصول على السيولة الكافية، وكل ما يحتاج إليه عندما تكون السلع

والبضائع في طريقها إلى المستورد، حيث يعطي المصدرين غالباً مهلة 90 يوماً للمستوردين لسداد قيمة الواردات، ولكن نظراً لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخصم التزامات المستوردين المؤجلة فوراً لدى البنوك التجارية ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية، حيث تنتظر البنوك 90 يوماً حتى يتم تحصيل هذه الالتزامات من المستوردين، وهذا يعتبر ائتمان تقدمه البنوك التجارية للمستوردين.

ثالثاً: تسوية المدفوعات الدولية:

حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المبادلات التجارية من سلع وخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف أشكالها كالقروض والاستثمارات... إلخ، كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للأقطار التي يزورونها، ومعظم العملات تسعر مقابل الدولار الأمريكي وأسعار الصرف خارج الدولار يتم الحصول عليها عن طريق الأسعار المتقاطعة.

(Salvatore, 2008)

المطلب الرابع أنواع سوق الصرف:

ينقسم سوق الصرف إلى نوعين رئيسيين تحت مسمى البورصة، وهما:

1. بورصات التبادل المباشر:

يشترط فيها وجود مركز خاص لصرف العملات، و يعتبر الدولار الأمريكي العملة المهيمنة والأكثر اعتماداً في البيع والشراء في سوق صرف العملات، غير أن هذا لا ينفي التعامل بالعملات الأخرى وهذا ما يطلق عليه مسمى ازدواجية العملات والجدير بالذكر أن هناك الكثير من التغيرات التي تطرأ على أسعار العملات كل يوم، وغالباً ما يكون لها الدور الكبير والحاسم في انهيار قيمة الأسهم والسندات في السوق المالي، وتتمركز مجمل عمليات العرض والطلب للأموال ذات الأجل الطويل في السوق المالية (Financial Market)، ويختص هذا السوق وتقتصر تعاملاته على الأوراق المالية مثل الأوراق الحكومية، وتدخل في التعامل كل من المصارف، والبنوك ومصارف الاستثمار والأعمال، والبورصات، ومن أبر ما يميز بورصات التبادل المباشر نجد:

- ❖ أنه يحتوي على أداة للتعامل تتمثل في العملات الأجنبية؛
- ❖ تحديد سعر صرف العملات المختلفة والكميات المتداولة من الصرف الأجنبي يتم عن طريق تفاعل قوى الطلب على هذه العملات وقوى العرض منها؛
- ❖ يتميز هذا السوق بوجود علاقة تبادلية بين الطلب والعرض، بمعنى أن الطلب على إحدى العملات يمثل في نفس الوقت عرضاً من عملة أخرى؛

2. بورصات التبادل عبر شبكات الاتصال:

حيث يرتبط سوق الصرف ارتباطاً وثيقاً ببورصات التبادل عبر شبكات الاتصال كونها أسواق يتخللها بيع للسلع وشراؤها دون الحاجة إلى سوق مركزي.

كما ينقسم سوق الصرف من حيث عامل الزمن إلى:

أ- سوق الصرف الفوري:

حيث فيه تتم عمليات البيع والشراء خلال يومي عمل ابتداء من تاريخ عقد الصفقة وتتم هذه المبادات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية، والسوق التي تحدث فيها هذه المبادلات تسمى السوق الآنية أو الفورية، ويتولد عرض العملات فيها من صادرات السلع والخدمات، ومن المستثمرين الذين يحولون نواتج توظيفاتهم في الخارج، أو من مقرضي العملات والسياح الأجانب، بينما يأتي الطلب من العملات الأجنبية أساساً من مستوردي السلع والخدمات والاستثمار في الخارج، أو من مقرضي العملات الأجنبية، المقيمين الذين يذهبون للخارج.

ب- سوق الصرف الآجل:

تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في أجل مستقبلي ويكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة ويسمى تاريخ الاستحقاق ، كما يجب الإشارة إلى أن سوق الصرف ليس له مكان محدد، وبالتالي فإن المتعاملين يستخدمون وسائل اتصال مختلفة مثل: الهاتف، التيلكس و الأنظمة الالكترونية وذلك من أجل معالجة عمليات الصرف بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل، والسعر المعمول به في هذا السوق هو سعر الصرف الآجل ويختلف هذا الأخير عن سعر الصرف العاجل (الآني) في الفارق الموجود بينهما غالباً، إذ نجد أنه:

- إذا كان سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف العاجل فإن:

- $\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{علاوة}$.

- إذا كان سعر الصرف الآجل أقل من سعر الصرف العاجل فإن:

- $\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} - \text{خصم}$.

ويتم التعامل فيه من خلال أسعار الصرف الآجلة التي يتم الاتفاق عليها في تاريخ الصفقة، ثم تنفيذها في آجال استحقاق مستقبلية، وتستخدم بشكل عام من طرف منشآت الأعمال للتحوط من تقلبات أسعار الصرف المستقبلية، من خلال التعاقد على سعر صرف معين للدفع في المستقبل. (قدور،

(2021)

المبحث الرابع: العمليات والسلوكيات في سوق الصرف

هناك عدة عمليات وسلوكيات تتم في سوق الصرف نوجزها فيما يلي :

المطلب الأول: سلوك التغطية

يقصد بها عقد اتفاق بشراء أو بيع عملة أجنبية معينة بسعر يتم الاتفاق عليه على أن يتم الاستلام والتسليم في المستقبل تجنباً لخطر سعر الصرف الذي قد يسبب خسائر، فعندما يتوقع المتعامل مثلاً ارتفاع أسعار شراء سلع أجنبية بعد مدة زمنية معينة، فإنه يقوم بعقد إتفاق شراء قيمة ما يجب دفعه بسعر صرف متفق عليه أقل مما يكون عليه في المستقبل، فإذا تحققت توقعاته سيحقق ربحاً وإذا لم تتحقق سينتج عن عملية التغطية التي قام بها خسارة.

والتغطية ضد خطر الصرف هو الحماية ضد التقلبات الغير متوقعة في أسعار الصرف، بهدف الوقاية من الخسائر وتخفيف خطر العملة، فيمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات الصرف للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتهم التجارية الخارجية.

و هناك مجموعتان من التقنيات للوقاية والحد من خطر الصرف، تقنيات داخلية تحاول المؤسسة الحد من الوقوع في هذه المخاطر وإدارتها على مستواها و بإمكانياتها الخاصة الداخلية دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية، و إذا لم تنجح في الحد من المخاطر فإنها تلجأ إلى استعمال تقنيات المجموعة الثانية و هي الخارجية والتي تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها، من مؤسسات مصرفية من أجل شراء أو بيع العملات بالأجل، أو التوقيع على عقود آجلة لشراء أو بيع خيارات الصرف OPTIONS DE CHANGE ، كما يمكن ضمن هذا المنظور أو تلجأ المؤسسة القروض المتقاطعة بالعملة أو ما يسمى بـ SWAPS، أو اللجوء إلى شركات التأمين.

وفي هذا المجال يمكن للمصدرين الذين لم يحصلوا على عائداتهم فوراً أن يتجهوا إلى شراء خيارات البيع، فإذا ارتفع سعر العملة الأجنبية التي تتم بواسطتها المعاملة عند لحظة التحصيل، فإن المصدرين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقومون ببيع مبلغ العائدات من العملة الصعبة في سوق الصرف نقداً حيث سعر الصرف مرتفع وهو أعلى من سعر الخيار، ولكن إذا انخفض سعر صرف العملة الصعبة المعنية، فعليه القيام بممارسة الخيار لأنه في هذه الحالة ليس من مصلحتهم القيام ببيع عائداتهم في سوق الصرف نقداً حيث سعر الصرف منخفض وهو أقل من سعر الخيار، (هندي، 2003، صفحة 7) كما يمكن للمستوردين الذين لم يسددوا قيمة وارداتهم فوراً أن يلجئوا إلى شراء خيارات شراء، فإذا انخفض سعر صرف عملة الدفع الأجنبية في سوق الصرف نقداً عند لحظة القيام بالدفع فإن المستوردين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقومون بشراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقداً حيث سعر الصرف منخفضاً وهو أقل من سعر الخيار، أما إذا إرتفع سعر صرف العملة المعنية في سوق الصرف نقداً لحظة القيام بالدفع، فمن مصلحة هؤلاء المستوردين ممارسة الخيار لأنه ليس من مصلحتهم شراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقداً حيث سعر الصرف مرتفعاً وهو أعلى من سعر الخيار. (حنفي، 2003، ص 56)

وبهذه الكيفية، نلاحظ أن اللجوء إلى خيارات الصرف قد أتاح للمصدرين والمستوردين على السواء إمكانية تجنب الخسائر المحتملة الناجمة عن تغيير سعر الصرف الخاص بالعملات الصعبة المستعملة في عمليات الدفع من طرف كل الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية.

المطلب الثاني سلوك المضاربة:

يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين بغرض بيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناء على التوقعات التي يخمنها المضارب، وعليه فإن المضارب قد يتعرض لخسارة ناتجة عن الفرق بين سعر صرف العملة التي إشتراها خلال فترتين متباعدتين.

يقبل المضارب على المخاطرة في سعر الصرف على أمل الحصول على ربح متخذا موقفاً المكشوف بالنسبة للعملة محل المضاربة، ويسمى المضارب الذي يتوقع صعود قيمة العملة بالمضارب على الصعود، في حين يسمى المضارب الذي يتوقع هبوط قيمة العملة بالمضارب على الهبوط وقد يكون المضارب شخصاً أو شركة ذات ثروات كبيرة أو بنكاً.

■ **مضارب الصعود:** يتوقع ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في المستقبل، ولذا يقوم بشراء العملة شراء آجل، وعندما يحل الأجل في المستقبل يتم بيعها بيعاً فورياً.

■ **مضارب الهبوط:** يتوقع انخفاض سعر الصرف الأجنبي في المستقبل، ولذا يقوم ببيع العملة بيعاً آجلاً، وعندما يحل الأجل في المستقبل يتم شراؤها شراء فورياً.

ونتيجة المضاربة معروفة إما الخسارة في حالة عدم تحقق توقعات المضارب أو الربح في حالة تحقق توقعاته يضاف إلى الربح تجنب الخسارة كنتيجة لتحمل المخاطرة، فتوقعات المضاربين تعمل على تحريك سعر الصرف في اتجاه موافق لهذه التوقعات، مما يدفع البنك المركزي للتدخل بغرض الحد من هذا التحرك، على سبيل المثال إذا كان توقع أغلب المضاربين أن الدولار الأمريكي سيرتفع مقابل عملة الأورو، فإن الطلب على الدولار سيرتفع ويصبح شراء الدولار مقابل الأورو أكبر من شرائه مما يجعل التوقعات تصبح حقيقة وتؤثر على الأسعار.

ما يميز المضاربة عن التحكيم هو أن المضارب لا يكون لديه مشتري عندما يقرر الشراء وهو ما يجعله أكثر عرضة للمخاطرة وهي التي تجعل عائد أكبر من عائد التحكيم مقارنة به في السوق الفوري وتتمثل المضاربة في عملية شراء وبيع العملات من طرف المضاربين من أجل الاستفادة من اختلافات سعر إحداها بهدف تحقيق أرباح مستندة إلى تنبؤات وتغيرات في أسعار الصرف للعملات المختلفة في المستقبل، وعدم الاستفادة من سعر الفائدة الذي يمنحه البنك، عند توظيف الأموال ودفعه لسعر الفائدة مقابل اقتراضه من البنك وتتمثل دوافع المضاربة على عملة معينة مقابل أخرى في:

معدل الفائدة ما بين عمليتين (فرق بين معدلات الفائدة)، معدل التضخم، حيث يشجع ارتفاع المستوى العام للأسعار على المضاربة و تقلبات أسعار الصرف، وتتميز المضاربة عن المراجعة في أن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر صرف العملة في سوق واحدة لفترات زمنية مختلفة بينما المراجعة تهتم

بالاستفادة من التباين في سعر صرف العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة و تمثل عمليات المضاربة أغلب العمليات في سوق الصرف.

والملاحظ، أن المضاربة تكون بالنسبة لعملة أجنبية واحدة، ويكون لها بعد زمني، غير أنه ليس لها بعد مكاني، حيث يتم البيع والشراء من نفس السوق وتنطوي على درجة كبيرة من المخاطر، حيث إذا تحقق توقع المضارب فإنه يحقق أرباحاً أو يتجنب خسارة، والعكس إذا لم تتحقق توقعاته فإنه يخسر أو يضيع فرصة ربح أكبر. (معروف، 2003، ص 162)

المطلب الثالث سلوك التحكيم أو الموازنة:

إن المتتبع لأسعار الصرف على مستوى المراكز المالية العالمية يجدها أكثر تقارباً، غير أن هذا لا يمنع من أن تكون هناك فروقات طفيفة بين أسعار الصرف في مختلف المراكز وتعزى أسباب ذلك إلى:

- التباين بين العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق مختلف، وهذا ما يجعل الأسعار تتحدد عند مستوى آخر وهو ما يفتح المجال أمام التحكيم.
- الاختلاف في مستوى النشاط فهناك أسواق تتسم بالنشاط والحركة الكبيرة مما يجعل سعر الصرف فيها يتسم بهوامش ضيقة بين الشراء والبيع، بينما تتميز الأسواق ذات النشاط القليل بهوامش أكبر بين البيع والشراء.
- لسماسة الصرف دور في عمليات بيع وشراء العملة في البنوك المحلية حيث يتقاضون عمولة تضاف إلى سعر العملة، في حين أن التعامل مع البنوك الخارجية يتم مباشرة دون سماسة وهو ما ينتج عنه اختلافات بسيطة في سعر العملة في هذه الأسواق.
- هذه الاختلافات في الأسعار بين الأسواق هي بمثابة فرصة لاستغلال هذه الفروقات من أجل تحقيق بعض الأرباح وعليه فعملية التحكيم يقصد بها شراء العملة من أحد المراكز المالية من أجل إعادة بيعها في مركز مالي آخر بسعر أعلى وتحقيق ربح نتيجة اختلاف الأسعار، و الميدان الخصب لهذه العملية هو اختلاف أسعار العملة في مركزين ماليين أو أكثر في نفس الوقت.
- المحكم: هو مضارب للحظة واحدة فهو يقوم بشراء العملة لبيعها في مكان آخر بعد لحظات من شرائها، فهو على عكس ما يفعله المضارب الذي يشتري العملة وينتظر ارتفاع سعرها لإعادة بيعها فلمحكم يستغل فرصة المكان والمضارب يستغل فرصة الوقت أو الزمن. (بشار، 2006، ص 309)
- المراجع: هو الفرد الذي يحاول الاستفادة من الاختلاف القائم بين أسعار الصرف في أسواق الدول المختلفة، حيث أنه يقوم بشراء العملة من السوق ذات السعر الأقل وإعادة بيعها في السوق ذات السعر الأعلى ويحقق مكاسب تعادل الفرق بين السعيرين في السوقين، وقد تكون المراجعة ثنائية أي تتم بين عملتين وفي سوقي دولتين، أو ثلاثية أي تتم بين ثلاث عملات وثلاثة أسواق دولية.
- والملاحظ أن المراجعة تكون بالنسبة لأكثر من عملة وفي أكثر من سوق أي يكون لها بعد مكاني ولكنها ليس لها بعد زمني ولا تنطوي على أي درجة من المخاطر لأنه يتم البيع والشراء وفقاً للأسعار القائمة.

■ **مراجعة الفائدة:** تتمثل في تدفقات الأموال قصيرة الأجل فيما بين الأسواق المالية الدولية نتيجة لاختلاف سعر الفائدة على الأصول المالية القصيرة الأجل فيما بين هذه الأسواق، غير أنه يحب أن تؤخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في سعر الصرف بين العملات التي يتم الاستثمار بها.

المبحث الخامس: سعر الصرف كسياسة اقتصادية:

إن محاولة التعرف على كيفية يتكون سعر الصرف، تقوم على فكرة بسيطة مفادها أنه كلما كانت حقوق البلد أكبر من التزاماته اتجاه البلدان الأخرى كان الطلب على عملة هذا البلد أكثر من ما هو معروض منها، وكان سعر الصرف في هذه الحالة في صالح البلد، أما إذا كانت حقوق البلد أقل من ديونه ففي هذه الحالة فإن عملته تكون معروضة أكثر مما هي مطلوبة ويكون سعر الصرف في غير صالح البلد، ومن هنا تظهر حقيقة أن اقتصاديات البلدان كلها مرتبطة ببعضها البعض وهو ما يجعل السياسة الاقتصادية عامة بما فيها سياسة سعر الصرف مهمة في الاقتصاد وتوازنه بالنسبة للبلد .

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر أهميتها تدريجياً مع مرور الوقت عبر كثير من الاستخدامات، حيث تلجأ إليها السلطات النقدية لبلدان العالم في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف .

وسياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تمثل آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، وقد أصبحت تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها عن غيرها من السياسات ومعرفة أهدافها وأدواتها .

فتعد هذه السياسة من بين أهم السياسات التي تنتهجها السلطات النقدية في البلدان قصد تسيير اقتصادها الوطني ودعم نموه والمحافظة على توازنه.

المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى هذه السياسة كغيرها من السياسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها تحقيق الرفاهية العامة و تحقيق نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والتوازن الخارجي والتحكم في مستوى التضخم ويمكن إيجاز أهم أهداف سياسة سعر الصرف كما يلي:

■ **تحقيق التنمية الاقتصادية:** التنمية الاقتصادية هي تلك الإجراءات التي ترمي إلى إحداث تغيير هيكلي للاقتصاد الوطني، وإحداث زيادة دائمة وسريعة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة لتشمل فائدها غالبية أفراد المجتمع والتنمية الاقتصادية تعتبر سياسة اقتصادية طويلة الأجل هدفها تحقيق النمو الاقتصادي فهي عملية بواسطتها يزداد الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو فإن متوسط الدخل الحقيقي سيرتفع.(دراوسي، 2013)

من خلال ما سبق يتضح أن التنمية الاقتصادية هي زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء من خلال تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة العناصر النادرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بهدف استخدامها الاستخدام الأمثل من أجل التخلص من تبعية الاقتصاد للخارج.

لسعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، والاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة منتجين أو مستهلكين أو غيرهم، يترك سعر الصرف آثاراً كبيرة، سواء سلبية أو إيجابية، على الاقتصاد عندما يتغير بالارتفاع أو الانخفاض، دون إرادة وتخطيط وتوجيه من السلطات النقدية، والصعوبة تكمن في مدى تحقق متانة الاقتصاد للتأثير على العالم الخارجي وليس العكس، فكلما يكون الاقتصاد أقل متانةً سيكون العالم الخارجي هو المتحكم فيه عبر بوابة سعر الصرف، لأن الاقتصاد غير المتين سيكون بحاجة للتعامل مع العالم الخارجي لتلبية حاجاته. (دحو، 2017)

- توزيع الدخل: لسعر الصرف دور مهم جداً في عملية توزيع الدخل بين مختلف الفئات داخل المجتمع والقطاعات المحلية، فعند انخفاض سعر الصرف الحقيقي ينشط القطاع التصديري التقليدي وتزداد تنافسيته ويصبح أكثر ربحية والمستفيد الأول في هذه الحالة هم أصحاب رؤوس الأموال وفي ظل هذا الوضع تنخفض القدرة الشرائية للعمال، لكن عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، في هذا الوقت تنخفض ربحية الشركات العالمية في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

- مقاومة التضخم:

تتأتى أهمية سعر الصرف بشكل أساسي من أثره المباشرة على أسعار السلع المستوردة مما يعني تأثيره على معدل التضخم السائد في الاقتصاد. وتأتى أهمية دراسة تأثير التغيرات في سعر الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاث آثار محتملة لتلك السياسة على معدل التضخم وهي :

❖ سريان مفعول نظرية تعادل القوى الشرائية لجوستاف كاسل، والتي تشير إلى أن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يميل إلى الانخفاض بنفس النسبة التي ترتفع بها الأسعار المحلية، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية ولم تتغير الأسعار في الدول المشتركة في التجارة الخارجية لهذه الدولة، فإن قيمة العملة المحلية ستخفض بما يعادل الارتفاع في الأسعار المحلية.

❖ أن ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة تأثير تلك العلاقة والفترة التي تستغرقها ليتحقق هذا الأثر ما زالت محل خلاف لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عدة عوامل منها نسبة الواردات إلى الاستهلاك المحلي الإجمالي، درجة المنافسة في الصناعات بديلة الواردات التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يرتفع التأثير كلما ارتفعت نسبة الواردات إلى جملة الاستهلاك.

❖ يؤثر تغيير سعر الصرف على الأجور النقدية والتي تؤثر بدورها على فاعلية سياسات سعر الصرف إذا كانت مرونة الأجور صفيرية، فتأثير تخفيض قيمة العملة المحلية على المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف بشكل أساسي على مرونة الأجور الاسمية ومرونة الأسعار، فكلما كانت استجابة الأجور الاسمية للتغيرات في أسعار الصرف كبيرة كلما انخفض التغير في الأجور الحقيقية، وكلما كان

الاقتصاد أكثر انفتاحا سيكون أثر تغيرات سعر الصرف على الأجور الحقيقية ومستوى الناتج منخفض. (البربري & علي، 2021)

المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل ولعل أهمها:

1 - تعديل سعر صرف العملة :

عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها وهذا لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما في النظام المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتستخدم سياسة التخفيض عموما لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من زيادة نسبة التخفيض .
- سرعة استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب .
- ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية .
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها .
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية من حيث (الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير).

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولا وبعد ذلك يبدأ في التحسن لأنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي للدولة، ويبقى تأثير عادات الاستهلاك السائدة في المجتمع كما أن العقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف تؤثر في حجم المبادلات، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات من المنتجات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، ويتوقف نجاح التخفيض في قيمة العملة على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي لا يجب أن يكون كبيرا جدا، مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه تقليل المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم. (بعلول، 2021)

هنا يبرز الدور الكبير للبنك المركزي فهو بنك الدولة والمستشار المالي الخاص بها وهو المسؤول عن تصحيح جميع الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي، ففي معظم دول العالم تمثل البنوك المركزية السلطة النقدية المكلفة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنقد، وتنحصر أهميتها أساسا في إدارة السياسة النقدية وتسيير احتياطات الدولة من العملة الصعبة، وتقوم بتمثيل الدولة أمام الهيئات النقدية

والمالية الدولية وإجراء المفاوضات معها، والبنك المركزي يتخذ كل الإجراءات الواجبة لتصحيح الاختلال التي قد تحدث على المستوى النقدي من خلال التأثير في عرض النقود مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي قد تحدث من جراء زيادة المعروض النقدي، هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة باستقرار كل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، كالرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة ومن ثم إعادة الاستقرار لها. (سعيدان, 2009)

2 - استخدام احتياطي الصرف:

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم المصرف المركزي بتخفيض العملة المحلية.

3 - الرقابة على الصرف:

تقضي هذه السياسة بإخضاع المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال والعملية الصعبة خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية لحماية مخزون العملة الصعبة نذكر:

- * الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- * تحديد المخصصات بالعملية الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
- * تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

وتلجأ الدول إلى إتباع نظام الرقابة على الصرف لأهداف عديدة منها:

- حماية صناعاتها المحلية من خطر المنافسة الأجنبية.
- المحافظة على رؤوس الأموال ومنع خروجها إلى الخارج.
- إبقاء الاقتصاد تحت الرقابة وحمايته من موجات الكساد العالمية.
- توفير الموارد المالية للخرينة.
- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات وتصحيح الاختلالات التي تصيبه.

4 - استخدام سعر الفائدة:

إن الزيادة في أسعار الفائدة البنكية يترتب عنها زيادة تدفقات رؤوس الأموال من قبل المستثمرين الأجانب، وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على العملة المحلية ودعم سعر الصرف، وبصورة عكسية عند خفض سعر الفائدة يقوم البنك المركزي بالتحكم في سعر الصرف بصورة غير مباشرة عن طريق تغيير

أسعار الفائدة، كلما دعت الضرورة لذلك وعندما تكون العملة ضعيفة يقوم المصرف المركزي برفع سعر الفائدة لمواجهة خطر انهيار العملة إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو. (Ahmed HRIFI, 2012, pp. 33-36)

5 - إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر من نظام لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة الواحدة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي. (عبد اللطيف، 2017)

ويصعب اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

المطلب الثالث: سعر الصرف والأزمات المالية

الأزمة الاقتصادية هي حالة من الصعوبة التي يمر بها بلد أو مجتمع أو دول، نتيجة حالة غير اعتيادية من التطورات غير المتوقعة في تشغيل النظام المالي ومكوناته، مما يؤثر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي، كما تُعد الأزمة الاقتصادية نقطة مفصلية تؤدي إلى تحول الحالة الاقتصادية الجيدة والمستقرة إلى حالة مضطربة وغير جيدة، وتحدث هذه الأزمة نتيجة خلل في التوازن الاقتصادي ما بين الاستهلاك والإنتاج وفرق الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من الأزمات المالية.

أولاً: أنواع الأزمات المالية: يميز صندوق النقد الدولي بين أنماط من الأزمات المالية الدولية، تتمثل في

1. الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يواجه أحد البنوك زيادة طلب سحب الودائع بصفة كبيرة ومفاجئة. وبما أن البنك يحتفظ بنسبة بسيطة من الودائع الموجهة لطلبات السحب اليومي ويقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع الأخرى فسيقف عاجزاً بطبيعة الحال أمام هذا الطلب وتستحيل الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وفي حال امتدت هذه الحالة إلى البنوك الأخرى فإنها ستنتشر وتصبح أزمة مصرفية "Crisis Systematic Banking" وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض تفادياً لعدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو "Crunch" (عامر، 2014)

2. أزمة أسواق المال:

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة" Bubble، حيث تنشأ الفقاعة عند ارتفاع سعر الأصول بشكل يتجاوز اقتصاديا قيمتها الحقيقية، دون أن يكون هناك تبرير منطقي لهذا الارتفاع، و يحدث ذلك عندما تكون الغاية من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هي الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على خلق قيمة مضافة أو توليد دخل قوي، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت فعندما يكون هناك اتجاهها لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى. {حمود, 2008، ص8}

3. أزمة العملات:

تقوم السلطات النقدية أحيانا بتخفيض قيمة العملة من أجل مواجهة المضاربة، مما يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، ويكون هذا التدهور أحيانا متجاوزا الحدود المعقولة والمقدرة في الغالب ب 25%، وتسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وفي الغالب تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر العملة، ومن أمثلتها الأزمة المالية في شرق آسيا في عام 1997، ويبقى قرار رفع أو تخفيض سعر صرف العملة الوطنية قرارا تتخذه السلطات النقدية ويبدو تطوعيا أو اختياريا، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة، وبعض تلك الأزمات لها أثر محدود في تباطؤ النمو الاقتصادي أما البعض الآخر فيلعب دورا كبيرا في الإنكماش بل قد تصل مخلفاته إلى درجة الكساد. {Ghezail, 2016 p29}

ثانيا: أسباب الأزمات المالية:

هناك العديد من النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها على الاقتصاد ومداه الزمني، فمنها ما قد ينتج عن زعر مصرفي Panic "Banking"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما يرجع ذلك الى انهيار حاد في سوق الأسهم بعد حدوث فقاعة "Bubble"، في أسعار بعض الأصول- كما سبق الإشارة-؛ ومن على المسار التنموي أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عددا من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي، ومن أبرز الأسباب الاقتصادية ذات الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي نذكر: (الجابري، 2009)

❖ عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

ينجم عن عدم الاستقرار في المتغيرات الكلية ما يلي (البكري، 2011):

- انخفاض في التبادل التجاري مما يدفع بالعملاء الذين يقومون بعمليات التصدير والاستيراد إلى الوقوف عاجزين عن القيام بنشاطاتهم والإيفاء بالتزاماتهم وخاصة خدمة الدين.

- تذبذب أسعار الفائدة العالمية وهو ما يؤثر على تكلفة الاقتراض ويحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول وخاصة النامية منها .
- ارتفاع معدل التضخم.
- حدوث تقلبات في أسعار الصرف.

❖ اضطرابات القطاع المالي:

- أدى التوسع في منح الائتمان والذي يرافقه تدفق كبير لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار الأسواق المالية إلى حدوث أزمات مالية مثل ما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا في عام 1997.
- عدم تلاؤم الأصول والخصوم
- التحرير المالي غير الوقائي
- قيام بعض الدول بتخفيض الائتمان لا بدوافع اقتصادية بل بدوافع سياسية.
- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي في كثير من الدول مما أدى إلى حدوث الأزمات

❖ نوع نظام سعر الصرف:

الاقتصاد العالمي مليء بأشكال الاضطرابات والصدمات الاقتصادية وحتى غير الاقتصادية التي تنسحب آثارها القوية على الاقتصاد العالمي، وقد أضحت الصدمات الاقتصادية تشكل محورا مهما في عملية تحديد نظام الصرف الأنسب لأي من بلدان العالم، وكثيرا ما يلجأ منظرو العلاقات النقدية الدولية إلى تفضيل نظام الصرف المرن على النظام الثابت وقت حلول تلك الصدمات، وسعت عديد الدراسات إلى تحديد العلاقة بين الصدمات الاقتصادية وأنظمة الصرف المتبعة.

وغالبا ما تقف السلطات عاجزة عن لعب دورها المسمى بمصرف الملاذ الأخير.

فالصدمات الاقتصادية "Economic Shocks"، لها تأثير على إدارة سياسة سعر الصرف الأجنبي وهي من بين الأحداث تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها خارجيا أو داخلي، حيث تنقسم الصدمات الداخلية إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية.

وتظهر الصدمات النقدية في شكل زيادة أو نقصان الطلب على النقود نسبة إلى الكمية المعروضة منها، أما الصدمات الحقيقية فإنها تأخذ شكل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي أو التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات) والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات والتغير في الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين.

في حين أن الصدمات الخارجية تختلف فهي تأخذ طريقة الدورات الاقتصادية ولها تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف حيث تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي وخير مثال على ذلك أزمة القرن الحادي والعشرين التي بدأت كأزمة حقيقية من الرهن العقاري ولكنها أخذت طريقا

سريعا للأزمات وهو الطريق النقدي والمالي ومن ثم امتدت إلى أبعد من ذلك حيث مست معظم الجوانب الحقيقية في أغلب اقتصاديات دول العالم فأدت إلى ركودها. {عمار، 2013 ص76}.

إن معايير (Mundell-1961)، التقليدية لاختيار نظام سعر الصرف تظل ذات أهمية في الوقت الراهن وترتكز هذه المعايير على انتشار أنواع الصدمات الاقتصادية ودرجة حرية انتقال رؤوس الأموال لهذا تلجأ أغلب الدول إلى تبني نظم سعر صرف ثابتة لأنها تسمح بتعديل الكميات، كالتغيرات في الاحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغيرات في عرض الأموال، وذلك لأن نظم سعر الصرف الاسمية المرنة تسهل الملائمة بين الناتج الحقيقي الإجمالي والقطاعي وبين الصدمات الخارجية، وخاصة عندما تكون الأجور والأسعار المحلية بطيئة التغير كما يمكن أن تؤدي أسعار الصرف الحقيقية المرنة إلى تغيرات في خيارات الاستهلاك، الادخار وكذلك في الإنتاج، بما في ذلك تحولات بين قطاعات السلع القابلة للتجارة وتلك غير القابلة للتجارة وتسيير التكيف مع التقلبات، وبعد صدمة حقيقية سلبية (مثل انخفاض في أسعار النفط العالمية) يمكن أن يؤدي الانخفاض الإسمي إلى زيادة في الأسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة، وتخفيض الأجور الحقيقية بما يتلاءم مع الانخفاض في الطلب على العمالة، وفي مقابل ذلك ففي البلدان التي تطبق أسعار صرف غير مرنة والتي تمر بهذه الصدمات السلبية الحقيقية، يكون من الضروري انخفاض الأسعار والأجور لضمان ألا يحدث انخفاض في العمالة والناتج وما لم يحدث ذلك ستعاني البلدان من "العدة الهولندية"¹ أو "المرض العربي" ويمكن أن يساعد التعويم على حماية الاقتصاديات من الصدمات الحقيقية وأن يكون أقل تأثراً بالجمود الاسمي في أسواق العمالة والبضائع وذلك بأن توفر لها درجة من الاستقلال النقدي.

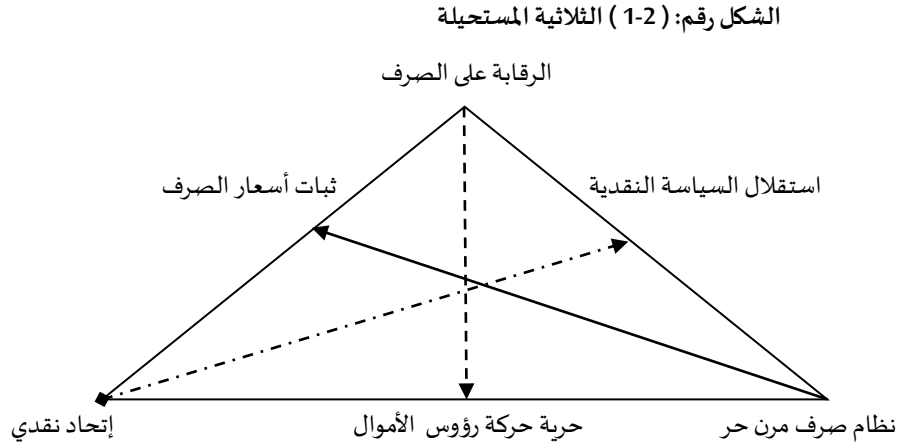
الخيارات المتاحة أمام السلطات النقدية مرهونة بقدرتها على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات وعلى التفرقة بين التشوه المؤقت والدائم، ومع ذلك عندما تكون البيئة متذبذبة يحتاج واضعو السياسة المالية إلى معلومات ممتازة عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي للصدمات وعن التفاعل بين أوجه التشوه المحلي والخارجي، وهناك تأثير آخر سبب زيادة الانفتاح وحركة رأس المال وهو ما يطلق عليه باختصار "الثلاثية المستحيلة" المتمثلة في صعوبة التوافق بين تحركات رأس المال (زيادة التكامل المالي الدولي) لسعر وأسعار الصرف المستقرة (الثابتة) والاستقلالية النقدية، حيث أنه في حالة وجود حرية حركة رأس المال لا يمكن للسياسات النقدية استهداف كلا من الحفاظ على أسعار صرف مستقرة وتقليل التغيرات في الناتج الدوري أو الاستجابة إلى الصدمات الخارجية.

وهي في حالة ما إذا أصبحت الأسواق المالية أكثر تكاملاً والحسابات الرأسمالية أكثر تحرراً، مثلما أشار Fisher (2001) فإن البلدان ستضطر إلى الدخول في خيار ثنائي القطب ومن دون نظام وسيط أي انتهاز أسعار صرف معومة، ولا يتحقق رأس مال حر واستقلال نقدي وعملة مستقرة، وهناك من يرى أن

¹ تعالج نظرية العلة الهولندية التقلبات التي تنجر عن التغير المفاجئ والسريع والدائم لسعر المورد الطبيعي وهذا بالنسبة للبلد المستفيد. أي أن العلة الهولندية تصف سلوك اقتصاد جراء التغير في سعر المورد الطبيعي.

الثلاثية المستحيلة هي السبب في انهيار و سقوط قاعدة الذهب ونظام Bretton Woods على الرغم من أن ذلك لم يكن مفهوما جيدا في وقته، ومع زيادة التكامل المالي الدولي، فالخيار يكون بين الاستقلال النقدي واستقرار أسعار الصرف.

الشكل الموالي يوضح الثلاثية المستحيلة:



Source: Dominique Plihon: **Les Taux de Change**, 3eme édition, édition la découverte 9 bis, rue Abel-Hovelacque 75013 Paris, P: 79.

❖ التراكم السريع للديون قصيرة الأجل:

تلجأ الدول إلى هذا النوع من الديون لحل المشاكل التمويلية لكن تفاقمها في غالب الأحيان تكون له نتائج وخيمة فيصعب على الدول الإيفاء بديونها القصيرة مما يسبب أزمات مالية قد تعصف بالنظام المصرفي للدول.(علوان, 2009)

خلاصة الفصل الأول:

لا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية وأن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب كذلك ومنذ البداية أن تحدد الدولة العملة التي يتم التحاسب والدفع بها عند تعاملها مع الخارج، فكل تبادل دولي يشير إلى مشكلة حساب قيمة التبادل أي سعر الصرف العملة الأجنبية، ثم تنشأ مشكلة دفع هاته القيمة، فالتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم فيه تغيير النقود ولو كانت هناك عملة تتبعها جميع الدول لكان التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في أي مكان من العالم.

ظهر سعر الصرف كحلقة تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وهو الأداة التي تحدد وزن وقيمة عملة البلد بالنسبة للبلدان الأخرى، وهناك من يعتبر سعر الصرف أساساً لتحديد المركز المالي للدولة، ومؤثراً في عملية تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية كما يؤثر في ربحية القطاعات التصديرية كالتضخم والعمالة.

وقد قامت العديد من النظريات بتفسير الاختلاف بين أسعار الصرف، ولكل منها نتائج حسب منطلقاتها، وقد وجهت لهذه النظريات عدة انتقادات من حيث أنها لا تأخذ بعين الاعتبار حركة رؤوس الأموال التي تعتبر عنصراً مهماً من عناصر تحديد سعر الصرف، وسعر الصرف يتم تحديده في سوق الصرف الأجنبي الذي يعد مكاناً لبيع وشراء العملات من أجل تسوية المدفوعات الدولية، الذي له دور كبير في التجارة الدولية، وعملية الصرف تتعرض لعدة مخاطر يتم تجنبها عن طريق عدة تقنيات منها الداخلية عن طريق السياسات التي تتبعها الإدارة المالية وخارجية عن طريق الدخول في عقود قصد تجنب المخاطر، والاقتصاد لا ينعم دوماً بالهدوء والاستقرار فقد شهد العالم عدة أزمات وصدمات نقدية والتي عصفت بعضها باقتصاد دول كانت تعد في طليعة الدول المتطورة وذات اقتصاد يصنف قوي من هنا فسعر الصرف يعد أداة هامة في يد السلطات النقدية تستعمله كسياسة إقتصادية من أجل حماية اقتصادها وذلك لما له من ارتباط بالسياسة النقدية والمالية والتجارية، وهذه العلاقات لها أهمية كبيرة في إدراج إستراتيجية اقتصادية كلية وشاملة وذات أثر إيجابي على الاقتصاد.

وبعد إجراء مقارنة علمية ومنهجية على سعر الصرف في هذا الفصل، سنقوم في الفصل الثاني بالتطرق إلى أنظمة سعر الصرف المختلفة والسرد التاريخي لتطور هذه الأنظمة ونعرج على علاقتها بالانتعاش الاقتصادي.

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

تمهيد:

يشير نظام سعر الصرف إلى نتيجة العلاقة بين سلوك سعر الصرف في البلد والسلطات النقدية المتدخلة في سوق الصرف، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ المعتمدة من طرف السلطات المسؤولة عن الجانب النقدي في البلد لتحديد القيمة الاسمية للعملة مقابل باقي العملات الأجنبية، وعليه فإن تبني نظام سعر الصرف من طرف السلطات النقدية يتوقف على مجموعة من الخيارات التي تكون متاحة أمام هذه السلطات في البحث عن المحاسن لكل نظام من أنظمة الصرف وتجنب عدد أكبر من المخاطر باستخدام أدوات المناسبة، والذي يتم التصريح به من جانب السلطات النقدية، (-Lahrèche Révil, 1999, pp. 93-103)، والذي يشكل موضوع البيان الرسمي لصندوق النقد الدولي.

المبحث الأول: أنظمة الصرف الأجنبي تاريخاً ونظرياً

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم أنظمة الصرف الأجنبي التي تعتمد عليها مختلف الدول عبر العالم، مع الإشارة إلى تطور هذه الأنظمة من منظور تاريخي.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف تاريخياً:

فعلى الصعيد التاريخي، وبداية من القرن العشرين نجد أنه كان هناك نظام واحد لسعر الصرف وهو إتباع قاعدة الذهب، وفي بداية القرن الواحد والعشرين تم التحول نحو النظام العائم، غير أنه مع أواخر التسعينيات ظهرت تصنيفات جديدة لأنظمة الصرف والتي تم وضعها من طرف صندوق النقد الدولي، الذي يقوم على مبدأ التقدير الذاتي للسلطات النقدية التي يعبر عنها بالتصنيفات الرسمية (De Jure) لأنظمة الصرف والتي تم العمل بها منذ تصنيف سنة 1978 إلى غاية سنة 1998، غير أن هذه التصنيفات لم يتم احترامها وهذا بسبب عدم الاستقرار وخاصة لاعتبارات سياسية، مما حتم على صندوق النقد الدولي طرح تصنيفات جديدة بعد سنة 1999.

إن الاختلافات بين التصنيفات الرسمية المعلنة (De Jure) والتصنيفات الفعلية (De Facto) والتي يدور محورها حول الخوف من التعويم، ظهرت عنها ترتيبات جديدة لأنظمة الصرف تبعا لكل من (Bubula and Otker)، (Yeyati and Sturzenegger)، (Reinhart and Rogoff) وبالتالي تتدرج ترتيبات أنظمة الصرف ابتداءً من أشد الأنظمة ثباتاً، إلى أكثرها مرونة، ويتوسط بين هاذين النظامين مجموعة من الأنظمة تكون محدودة المرونة (الأنظمة الوسيطة) والجدول رقم (1-2) يوضح مختلف فئات أنظمة سعر الصرف، من خلال تصنيفات صندوق النقد الدولي لسنة 1978 وسنة 1998.

وهذه التصنيفات أطلق عليها بالتصنيفات الفعلية (De Facto) والتي تراعي للواقع الفعلي لترتيب نظام سعر الصرف، وفي هذا التصنيف الجديد يتم تحديد نظم أسعار الصرف وفق طرق مدروسة وعلى أساس المعلومات المتاحة للسياسة النقدية حول قدرة البلد الاقتصادية والتبادل التجاري مع باقي العالم وكذا قدرة الدولة على جلب الاستثمارات من جهة وتحقيق تدفق رؤوس الأموال والاحتياطيات لسعر الصرف، ويمكن القول أن الخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة و الترتيبات الوسيطة يتمثل في ما إذا كانت السياسة الرامية إلى التثبيت تمثل التزاماً مؤسسياً، في حين أن الخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة و

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

ترتيبات التعويم يتمثل في ما إذا ما كانت السلطة تتدخل في إطار نطاق مستهدف و محدد مسبقا.

(Frankel.J, 2002, p. 18)

الجدول رقم: (2-1) التطور التاريخي لتصنيف أنظمة أسعار الصرف

المدى: 1950-1973

- 1- القيمة الثابتة لسعر الصرف.
- 2- سعر الصرف الفعلي، غير الثابت المطبق في جميع او معظم المعاملات.

المدى 1974

- 1- سعر الصرف ثابت ضمن هوامش ضيقة بالنسبة (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، مجموعة من العملات، متوسط أسعار الصرف للشركاء التجاريين الأساسيين).
- 2- سعر الصرف غير ثابت ضمن هوامش ضيقة.

المدى: 1975-1978

- 1- سعر الصرف ثابت ضمن داخل هوامش ضيقة بالنسبة (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، راند جنوب إفريقيا، بيسيتا الإسبانية، مجموعة من العملات).
- 2- سعر الصرف غير ثابت ضمن هوامش ضيقة.

المدى: 1979-1982

- 1- سعر الصرف ثابت داخل هوامش ضيقة بالنسبة (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الدولار الاسترالي، الإسكودو البرتغالي، راند جنوب إفريقيا، بيسيتا الإسبانية، مجموعة من العملات أو المؤشرات).
- 2- سعر الصرف غير الثابت ضمن هوامش ضيقة.

المدى: 1983-1996

سعر صرف محدد على أساس:

- 1- الربط بالدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي وعملات أخرى وعملات مركبة.
- 2- المرونة المحدودة: بالنسبة لعملة واحدة، الترتيبات التعاونية.
- 3- الترتيبات الأكثر مرونة محددة حسب عدد من المؤشرات وتعويم موجه آخر.
- 4- التعويم الحر.

المدى: 1999-2001

- 1- ترتيبات سعر الصرف في ظل غياب عملة رسمية في البلد.
- 2- ترتيبات مجالس العملة.
- 3- الأنظمة الثابتة التقليدية.
- 4- أنظمة الربط ضمن نطاقات التقلب الأفقية.
- 5- الأنظمة الثابتة الزاحفة.
- 6- أنظمة الربط الزاحف.
- 7- التعويم الموجه بدون مسار مسبق لسعر الصرف.
- 8- التعويم الحر.

المصدر: (Rogoff and Reinhart, 2002)

المطلب الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف:

ينشأ سعر الصرف تبعاً لعدة عوامل مختلفة مرتبطة بسعر صرف العملة أي بالصرف الأجنبي والطلب عليه من بين هذه العوامل استيراد وتصدير السلع، وانتقال رؤوس الأموال، وتدخل البنوك والسلطات النقدية بشراء أو بيع العملات الأجنبية و ذلك من أجل تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من الأهداف بالإضافة إلى تدخل المضاربين، مما يستدعي اختيار نظام الصرف المناسب لاعتماده. وقد شهد النظام النقدي الدولي العديد من التطورات والتغيرات مما نتج عنه ظهور العديد من نظم أسعار الصرف يمكن سردها فيما يلي:

1. أنظمة سعر الصرف الرسمية (De Jure):

لعدة سنوات ماضية، كان هناك تقرير تحت تسمية "ترتيبات الصرف وقيود الصرف" ينشر سنوياً من قبل صندوق النقد الدولي في نشرته السنوية، وهذا بداية من سنة 1950، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات والمستودع الوحيد لكل ما يتعلق بنظم أسعار الصرف، ويحدد هذا التقرير البيانات المتعلقة بسياسة سعر الصرف والمدفوعات الدولية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ومن المعروف أن تصنيف صندوق النقد الدولي عرف تحت التصنيف الرسمي أو بما يعرف بتصنيف (De Jure) لأنظمة الصرف، وطلب من الدول الأعضاء بالإخطار عن نظام سعر صرفها المعمول به حسب الفئات المحددة مسبقاً التي طرحها صندوق النقد الدولي والتي تأخذ مايلي:

1.1. أنظمة الصرف الرسمية وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1978:

لقد كان إعلان الرئيس الأمريكي Nixon بتاريخ 15/09/1971 عن قرار التخلي عن تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب بمثابة انهيار لنظام Bretton Woods، وهذا بسبب الفائض للدولار الأمريكي في احتياطات البنوك المركزية للدول الأوروبية وانتشار مخاوف هذه الدول من الولايات المتحدة الأمريكية من عدم إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، فسارعت بتحويل كل ما لديها من دولارات إلى ذهب مما أدى إلى تناقص مخزون الذهب لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب انهيار نظام Bretton Woods، وانتشار نوع من الفوضى في الساحة النقدية الدولية ظهرت تصنيفات جديدة لنظم سعر الصرف من قبل صندوق النقد الدولي، هذه التصنيفات قائمة على التثبيت والتعويم في ثلاثة أصناف بناءً على تصريحات هذه الدول حيث منح صندوق النقد الدولي لأعضائه الحرية في اختيار نظام الصرف الملائم الذي يرونه مناسباً لهم.

1.1.1. الصنف الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة:

يعتمد هذا النظام على تحديد قيمة ثابتة لعملة البلد اتجاه العملات الأجنبية الأخرى، حيث تتصرف السلطات النقدية وفقا لهذا النظام عن طريق تحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية والأوضاع الخارجية، وبناء على حجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية أو ما يسمى باحتياطي الصرف، فمن أجل تحقيق هذا السعر يتوجب على الدولة الاحتفاظ بكميات كبيرة من العملات الأجنبية وذلك من أجل التدخل للحفاظ على عملتها إما ببيع العملة الأجنبية عند زيادة الطلب عليها، بهدف منع سعر الصرف من الارتفاع، أو بشراء العملة الأجنبية عند زيادة العرض منها لمنع انخفاض سعرها هذا من جهة، و من جهة أخرى ففي حالة زيادة الطلب على العملات الأجنبية يمكن للسلطات النقدية السماح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي كما قد تقوم السلطة النقدية بالتأثير على حجم الطلب على العملات الأجنبية من خلال تطبيق سياسات اتخاذ إجراءات مثل حصر أو تقنين استيراد السلع الأجنبية و استبدالها بالسلع المحلية أو منع الأفراد والمواطنين من الدراسة و الاستشفاء بالخارج إلا لظروف استثنائية من خلال هذا النظام، وتبني هذا النظام يلزم السلطات بالتقيد بشروط تثبيت سعر الصرف بين العملة المحلية و العملة الأجنبية إلى جانب الالتزام بقابلية التحويل، كما تجنب الاقتصاد من التعرض للخطيئة الأصلية أو ما يسمى بـ "Original pecher" التي تعرقل الاقتصاد وتحد من مصداقية السلطات مما قد يتسبب في أزمات سعر الصرف، (Hinkle, 1999) وتعمل الدول على ضمان الاستقرار في قيمة عملاتها مقابل العملات الأخرى وذلك من خلال تدخل السلطات النقدية الوطنية عن طريق البنك المركزي في سوق الصرف يتميز هذا النظام بثبات حجم التجارة الوطنية و تفادي تقلبات أسعار الصرف، إلا أنه لا يخلو من العيوب و المتمثلة أساسا في ضرورة المحافظة على سعر الصرف العملة الأجنبية عن طريق احتفاظ الدولة بالاحتياطات في شكل أرصدة. (Perkins and Radelet, 2008 p.586)، واعتبارا لمعايير نذكر منها:

- **المعيار الأول:** والذي يتمثل بالربط بعملة واحدة، أي تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الإرتكازية والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، مثلا الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي.

- **المعيار الثاني:** والذي يتمثل بالربط بسلة من العملات، ووفقا لهذا المعيار يتم التكافؤ المرجعي للعملة المحلية للبلد مقابل العملات الأجنبية التي تتميز الميزان التجاري حسب الشركاء التجاريين، حيث يضمن قابلية تحويل العملة وعادة ما يتم ربط العملة المحلية بالعملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) والمكونة حاليا من 04 عملات رئيسية (IMF, 2009) وهي: الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي والين الياباني والجنه الإسترليني، ونتيجة لتنوع وازدياد حجم التجارة الخارجية وتنوع الشركاء التجاريين أدى هذا التنوع إلى الاستخدام الواسع للربط بسلة العملات بدلا من التثبيت بعملة واحدة، حيث بلغ عدد البلدان في سنة 1985 المتبينة لنظام الربط بسلة من العملات حوالي 32 بلدا، في مقابل سنة 1980 إلى 22 بلدا وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه أن الذي يعكس الاتجاه المتزايد نحو التخلي عن الربط بالعملة الإرتكازية

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

نحو الربط بسلة العملات، حيث أصبح عدد هذه الدول المستخدمة للربط بالعملة الإرتكازية سنة 1985 يقدر بـ 31 بلدا بعد ما كانت 39 بلدا سنة 1980 وتراجع ليصل إلى 23 دولة سنة 1994.

الجدول رقم: (2-1) تطور أنظمة الصرف الثابتة:

1994	1992	1990	1985	1980	أنظمة الصرف الثابتة
23	24	25	31	39	عملة مثبتة بـ:
14	14	14	14	14	الدولار الأمريكي
08	06	05	05	04	الفرنك الفرنسي
04	05	06	12	15	عملات أخرى
21	29	35	32	22	حقوق السحب الخاصة
23	24	25	31	39	سلة عملات أخرى

المصدر: IMF.IFS (2012)

إن العمل وفق هذا النظام يتيح له العديد من الإيجابيات أهمها تجنب الاقتصاد المحلي من التعرض إلى ما يعرف بالخطيئة الأولى (The Original Sin) (Eichengreen, Hausmann, 1999)، والتي تنعكس في حقيقة أن البلدان الناشئة والتي تعاني من إختلالات وعسر مالي أو صراعات داخلية يكون عليها تراكم كبير من ديونها بالعملات الأجنبية، إما لأنها اختارت الاقتراض بالعملات الأجنبية، أو لأنها من المستحيل بالنسبة لها الاقتراض بالعملة المحلية الخاصة بها، والذي قد ينعكس سلبا على الاستقرار المالي وعلى سياسات الاقتصاد الكلي في البلد مسببا إحداث أزمات الصرف فيما يتعلق بأجال الاستحقاق وعدم تناسب العملات، وهذا ما حدث أيضا عندما خرجت الأرجنتين من مجلس عملتها في سنة 2001، (الغايش، 2022) إذا نظام سعر الصرف الثابت يعد بمثابة صمام أمان يسمح بإبرام العقود التجارية و المالية بدون أي مخاطر وهو ما يضمن ثبات حجم التجارة الخارجية للبلد، ويحقق الاستقرار المالي و يقضي على مشكل التنافر الظرفي الذي يحدث في الأسواق، فهو الذي يقيد حرية السلطات فلا يمكنها تخفيض العملة فجأة وهو الأمر الذي يدعم ويتيح لها نوعا من المصدقية. (Ffrench-Davis, 2003)،

2.1.1. الصنف الثاني: أنظمة سعر الصرف المرنة (العائمة):

في نظام سعر الصرف المرن وعلى عكس نظام سعر الصرف الثابت فإن سعر الصرف المعلوم يحدده السوق بالدرجة الأولى، حيث تتحدد أسعار الصرف تلقائيا وفقا لقانون الطلب والعرض على العملات، ويتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية حسب هذا النظام تبعا لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة المحلية والعملية الأجنبية، فالطلب المحلي على العملة الأجنبية ناتج عن الطلب المحلي على السلع و الخدمات الأجنبية، في حين أن العرض الأجنبي منبثق من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، حيث تعتمد تكيفات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على مرونة الطلب المحلي وعلى السلع الأجنبية ومرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية فتدخل البنوك المركزية في البلدان التي تسمح بتعويم أسعار الصرف فيها، (من مشتريات أو مبيعات في مقابل العملة المحلية)، وغالبا من أجل الحد من تقلبات أسعار الصرف على المدى القصير، غير أن البنوك المركزية في عدد قليل من البلدان (مثل نيوزلندا، السويد، ايسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الواقعة في منطقة اليورو) لا تتدخل

مطلقاً في إدارة أسعار الصرف (Stone et al., 2008, p.42) وأمام هذا ولضمان عدم التدخل في سوق الصرف، فإن السلطات تكون في غنى عن الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية، لسعر الصرف العائم إيجابيات وبعض الحلول للمشاكل التي واجهت النظام السابق وذلك من خلال ربط سعر الصرف بالواقع الاقتصادي من جهة، ودعم هجمات المضاربة وانحراف سياسات سعر الصرف اتجاه عملاتها عن طريق تخفيض السعر من خلال صيغ تنافسية السعر من جهة أخرى، مما يعفي البنوك المركزية من إلزامية الاحتفاظ بأرصدة العملة الأجنبية التي تحتاجها من أجل التدخل والدفاع عن أسعار الصرف والمحافظة على سعر التوازن، وتنحصر أنظمة الصرف المرنة في نوعين وهما: أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة وأنظمة الصرف ذات المرونة القوية.

أ- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

أي العملات التي تحتفظ بقيمة مستقرة إزاء عملية التثبيت أو مجمع عملات التثبيت، ويمكن ربط سعر الصرف بأداة التثبيت في نطاق ضيق $[-1\%, +1\%]$ أو نطاق أكبر من ذلك يطلق عليه النطاق العريض $[-20\%, +20\%]$ ، وفي بعض الحالات يتحرك الربط إلى أعلى أو أقل مع مرور الوقت، ويعتمد ذلك في العادة على تباين معدلات التضخم عبر البلدان، وتعتبر كوستاريكا وهنغاريا والصين أمثلة لهذا النوع من الربط، وبالرغم من أن الربط اللين يحافظ على أداة تثبيت اسمية راسخة أي سعر اسمي أو كمية يستخدمان كهدف للسياسة النقدية في التعامل مع الصدمات، غير أن هذا الربط قد يكون عرضة لمخاطر الأزمات المالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض كبير في قيمة العملة أو حتى التخلي عن هذا الربط يؤدي إلى عدم استمرار النظام طويلاً (Stone et al., 2008, p.42)، وفيما يلي الجدول الذي يوضح عدد الدول التي اتبعت هذا النوع من الربط.

الجدول رقم: (2-2) تطور أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة للفترة 1980-1996

1996	1994	1992	1990	1985	1980	أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة
04	04	04	04	05	-	المرونة المحددة مقابل: عملة واحدة
10	09	02	09	08	08	مجمع عملات متعددة (تعاون نقدي)

المصدر: IMF.IFS (2012)

رغم التصنيف الرسمي الذي اعتمده صندوق النقد الدولي إلا أن هناك بلدان ظلت معتمدة على هذا التعويم اللين، فنلاحظ مثلاً المرونة المحدودة مقابل عملة كان تتمثل من 05 بلدان إلى 04 بلدان من سنة 1985 إلى غاية سنة 1996، أما التثبيت ذو المرونة المحدودة مقابل مجمع عملات فازداد ببلدين بعدما كانت 08 بلدان تعتمد على هذا النوع من الربط.

1. أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية :

يشمل هذا الصنف ثلاث أنواع من الأنظمة وهي: أنظمة أسعار الصرف المقاسة بالمؤشرات والتعويم المستقل والتعويم المدار.

ب. 1. أنظمة أسعار الصرف المقاسة بالمؤشرات:

وفق هذا النوع من الأنظمة يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين، كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفا. (بن قدور، 2012-2013، ص. 35)

الجدول رقم: (2-3) تطور أنظمة الصرف ذات المرونة العالية خلال الفترة: 1980-1996

1996	1994	1992	1990	1985	1980	أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية
02	03	03	03	05	04	نمط ترتيب ذو مرونة عالية: • مقاس على أساس مؤشرات

المصدر: IMF.IFS (2012)

ما يلاحظ من خلال الجدول هو أن عدد الدول المتبعة لنوع من هذا الربط ذو المرونة القوية المعلن عنه لتصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1978 هو عدد قليل جدا، حيث كان يتمثل بـ 04 دول في سنة 1980 ليتناقص إلى دولتين سنة 1996.

ب. 2. التعويم المستقل:

يتحد سعر الصرف وفق قوى سوق النقد الأجنبي مما يسمح لأسعار الصرف ذاتها أن تتلاءم مع الأوضاع السائدة، ففي أنظمة الصرف الحرة، تسمح السلطات النقدية لقوى السوق بتحديد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض و الطلب على تلك العملات، بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة فكل من جدول العرض و الطلب خاضع لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب و العرض، فيميل جدول الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع السعر، و يميل جدول العرض إلى التغير في الاتجاه الطردي مع السعر. في ظل هذا النظام السلطات النقدية و المالية لا تأخذ على عاتقها مسؤولية معالجة الخلل الذي يحدث في ميزان المدفوعات من خلال وضع السياسة المناسبة للحد من الواردات و التأثير في مستويات الأسعار و المداخل، إجراء تعديلات على معدلات الفائدة، أو وضع قيود على حركات رؤوس الأموال ويعتبر التعويم المستقل أحسن أوجه التعويم من الناحية النظرية، حيث أن تفاعل قوى العرض و الطلب في السوق يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعا و انخفاضاً، و طالما أن عرض العملة و الطلب عليها يستجيبان لتغيرات سعر الصرف فإن التوازن يتحقق بدون تدخل حكومي غير أنه

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

وفي بعض الحالات في الواقع الفعلي يكون هناك تدخل طفيف للبنك المركزي في سوق الصرف للحد من انحراف سعر الصرف التوازني ويتخذ التعويم الحر شكلين أساسيين هما: (كريك، 2004، ص 31)

ب 2.1- سوق المزادات:

يقوم البنك المركزي بدور حاسم في هذه السوق حيث يقرر حجم العملة الأجنبية التي تباع بالمزاد، كما أن حصيلة الصادرات والخدمات المحددة تسلم للبنك المركزي بسعر الصرف السائد، وتجري السلطات المزادات عليها على أساس منظم (أسبوعي مثلاً).

ب 2.2- سوق ما بين البنوك (السوق البنكية):

هي سوق حيث تقوم فيها البنوك التجارية، وكذلك المتعاملون في سوق الصرف بجميع عمليات الصرف، فيحدد سعر الصرف عن طريق مفاوضات بين البنوك وعملائها.

الجدول رقم: (2-4) تطور أنظمة الصرف ذات التعويم المستقل خلال الفترة: 1980-1996

1996	1994	1992	1990	1985	1980	أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية
55	58	44	25	15	-	نمط ترتيب ذو مرونة عالية: • التعويم المستقل

المصدر: IMF.IFS (2012)

ب . 3.2 - التعويم المدار (الموجه):

يطلق صندوق النقد الدولي على هذا النوع من الأنظمة اسم التعويم الموجه مع عدم التحديد المسبق لمسار سعر الصرف، حيث يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات، وتدخل السلطات النقدية في السوق لإدارة سعر الصرف وذلك لمنع التقلبات الحادة في السوق، ومن خلال هذا النظام تستطيع السلطات النقدية التأثير على حركة سعر الصرف، بالتدخل النشط في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على اتجاه سعر الصرف في الأجل الطويل دون سابق تحديد لمسار سعر الصرف أو استهدافه، ويمكن أن يكون هذا التدخل مباشراً أو غير مباشراً مستعملة في ذلك وسائل منها توجيه سعر الصرف عن طريق ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات الأسواق الموازية، ويعتمد تحديد سعر الصرف الحقيقي على التقنين الأساسي وفق تغيرات سعر الصرف، ومن بين الأسعار الأكثر انتشاراً هو تثبيت سعر الصرف الحقيقي المعدل مع معدل التضخم الذي يهدف إلى تشجيع القدرة التنافسية لمواجهة عملة الشركاء التجاريين الرئيسيين (كريك، 2004، ص 31).

الجدول رقم: (2-5) تطور أنظمة الصرف ذات التعويم المدار خلال الفترة 1980-1996

1996	1994	1992	1990	1985	1980	أنظمة الصرف ذات التعويم المدار
45	33	23	23	21	-	نمط ترتيب ذو مرونة عالية: التعويم المدار

المصدر: IMF.IFS (2012)

التعويم الموجه يعد من الأنظمة الأكثر انتشارا خاصة في مرحلة التسعينيات وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول هو أن عدد الدول المتبعة لنوع من هذا الربط هو في ازدياد مرحليا، حيث كان يتمثل بـ 21 بلد في سنة 1985 ليبلغ بـ 45 بلد في سنة 1996، وقد اتبع هذا النوع من الربط في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف على الخصوص في معالجة التضخم، وبشكل عام إلى تحسين النظام الاقتصادي وتهيئة المناخ المالي.

هذا التصنيف الرسمي المقدم من قبل صندوق النقد الدولي كان موضوعا لانتقادات شديدة، لأنه لا يكشف عن التباين والاختلاف بين الأنظمة المعلنة والأنظمة الفعلية، كما أنه لا يحدد الأنظمة القائمة الموجهة، حيث لا يفرق هذا التصنيف بين التعويم الحر والتعويم الموجه، وذلك نتيجة صعوبة التعرف على إذا ما كانت السلطات التي صرحت بالتعويم تتدخل أم لا في سوق الصرف، بالإضافة إلى ذلك جمع هذا التصنيف كل الأنظمة الثابتة في صنف واحد بالرغم من التباين الموجود بينها، لعدم تفرقه بين أنظمة الربط التقليدية وأنظمة الربط الجامد.

2.1. أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1998

لقد قام صندوق النقد الدولي بتغيير ترتيباته لأنظمة الصرف منذ سنة 1999، والتي تأخذ الواقع الفعلي لترتيب نظم سعر الصرف، وفي هذا التصنيف الجديد يتم تحديد نظم أسعار الصرف على أساس مزيج من المعلومات المتاحة عن السياسات النقدية والتبادل بين الدول وحركة سعر الصرف والاحتياطات لسعر الصرف، ولكن التصريحات الرسمية لا تزال معيارا هاما في تصنيف صندوق النقد الدولي ليشمل هذا التصنيف الجديد على ثمانية مجموعات من أنظمة سعر الصرف على النحو التالي (Dutttagupta, et al., 2005, pp.2-4)

1.2.1. ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة:

تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية) أو أن يكون عضوا في بلد إتحاد نقدي أو إتحاد عملة مشتركة في عملة قانونية موحدة، وباعتماد هذا النوع من النظم تتخلى السلطات النقدية عن كل حق في السيطرة المستقلة على السياسة النقدية المحلية.

2.2.1. مجالس العملة:

يعتبر نظام مجالس العملة نظاما لتثبيت أسعار الصرف ظهر مجلس العملة أول مرة عام 1849 في جزيرة موريشيوس، وهو نظام نقدي يقوم على أساس التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية، ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تضل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية تماما، كالرقابة النقدية والمقرض الأخير، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الاستثنائية، غير أنه قد يظل من الممكن

الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي، حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة. (Flassbeck, 2001)

بتعبير آخر مجلس العملة يعبر عن المؤسسة التي تصدر العملات الورقية و المعدنية القابلة للتحويل إلى احتياطي من العملة الأجنبية أو إلى عملة الربط بسعر ثابت وبناء على الطلب، كما أنها لا تقبل الودائع، ويحتفظ مجلس العملة باحتياطات ذات جودة عالية، حيث أن احتياطات مجلس العملة تساوي 100% أو أكثر من الأوراق والنقود في التداول، على النحو المنصوص عليه في القانون، يحصل مجلس العملة على الأرباح من الفرق بين الفوائد المكتسبة على الأصول الاحتياطية، على حساب المحافظة على أوراق و عملة التداول، حيث يضمن المجلس للحكومة أرباحا تتجاوز ما تحتاجه لتغطية نفقاتها والمحافظة على احتياطياتها عند المستوى المحدد قانونا.

يشترط لقيام نظام مجالس العملة وجود نظام بنكي قوي وسياسة ميزانية صارمة ودقيقة لأن البنك المركزي لا يقدم قروضا لجهاز الحكومة في ظل هذا النظام، وهو ما يمنح مصداقية كاملة للسياسة الاقتصادية لأن التكلفة السياسية المرتبطة بكل تغيير في سعر الصرف تكون باهضة وله نتائج إيجابية لمكافحة التضخم، ومن بين التجارب الناجحة تجربة الأرجنتين، حيث حقق هذا النظام الاستقرار النقدي على المستوى الدولي، قبل أن ينهار بعد ذلك ، لأسباب أخرى مثل الصدمات الخارجية، واختلال توازن الميزانية و دولة الاقتصاد. (Allegret, 1998)

3.2.1. ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت:

تنطوي هذه الترتيبات على ربط العملة المحلية (رسميا أو بحكم الواقع) على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو بسلة تضم عملات أهم شركائه التجاريين أو المالىين، مع إعطائها أوزانا ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية، وفي هذه الحالة يكون السعر المركزي قابلا للإلغاء، ويسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن $\pm 1\%$ حول سعر الصرف المركزي، أو تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 02%، لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، وتظل السلطة النقدية متأهبة للتدخل حسب الاقتضاء للحفاظ على سعر التعادل الثابت من خلال التدخل المباشر (بيع/شراء النقد الأجنبي في السوق) أو التدخل غير المباشر (الاستخدام المكثف لسياسية أسعار الفائدة، أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي، أو استخدام الضغط المعنوي، أو تدخل المؤسسات العامة الأخرى)، وتحظى السياسة النقدية في هذه الترتيبات بدرجة أكبر من الاستقلالية، رغم محدوديتها مقارنة بترتيبات أسعار الصرف بغير عملة قانونية مستقلة وترتيبات مجلس العملة لأنها تظل تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه التقليدية، وتتيح للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف وإن كان بمعدل تواتر غير مرتفع نسبيا.

إن هذا النظام كغيره من الأنظمة السابقة، تشوبه بعض العيوب و المتمثلة أساسا في أنه يتطلب وجود احتياطات دولية من أجل نجاحه و استمراريته، بحكم أن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف لا تعبر عن الظروف الفعلية لموازن مدفوعات الدول النامية، بل بموازن مدفوعات دول العملة الإرتكازية، كما

أنه قد يحدث تعارض بين أهداف السياسات الاقتصادية مع التغيرات في أسعار الصرف، فإذا كانت الدول النامية تسعى إلى تشجيع الإنتاج و التوظيف وواجهت ارتفاعا في قيمة العملة الارتكازية في مواجهة العملات الأخرى، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد مما يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، وتقلب أسعار الصرف بين عملات الدول النامية التي لا ترتبط بنفس العملة يحول دون التوسع التجاري فيما بينها. (Gharbi*, 2005, p.06)

4.2.1. أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية:

هي أسعار صرف ثابتة مع إمكانية التقلب، من خلال إضافة بعض الهوامش لزيادة التقلب الاسمي حول السعر المركزي، و ذلك رغبة من البنوك المركزية في الاحتفاظ بهذا الهامش للتدخل في سوق الصرف لفترات معينة إذا استدعت الضرورة ذلك، بحيث تظل قيمة العملة في هذا الترتيب محصورة ضمن نطاقات لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% ، ومن أنواع هذه الطريقة من الربط آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM) في النظام النقدي الأوربي (EMS) والتي خلفتها آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II) في الأول من جانفي 1999، وينتج هذا النظام قدرا محدودا من الصلاحية الاستثنائية في تنفيذ السياسة النقدية، تبعا لمدى اتساع نطاق التقلب، يسمح هذا النظام بمنح قدرا محدودا من الصلاحية في تنفيذ السياسة النقدية تبعا لنطاق التقلب المحدد، إلا أنه تعرض لعدة أزمات متلاحقة مما أدى إلى تراجع اعتماده على النطاق الدولي منذ 2001.

5.2.1. أنظمة الصرف الثابتة الزاحفة:

تعدل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب تعديلا طفيفا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشراء التجاريين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والمتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين، وغيرها من المؤشرات، ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدل تلقائيا لاستبعاد أثر التضخم (على أساس استرجاعي) أو تحديده بسعر صرف ثابت معلن سلفا أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقع (على أساس استشرافي)، يفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية.

6.2.1. أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب زاحفة:

تظل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب ضمن هوامش للتقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% ، مع تعديل السعر المركزي أو هوامش التقلب دوريا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، وفي هذه الحالة التي تكون درجة المرونة في سعر الصرف دالة لاتساع نطاق التقلب، وتكون النطاقات إما متسقة حول سعر مركزي زاحف، أو تتسع تدريجيا بغير اتساق بين الحدين الأقصى والأدنى (في حالة الحد الأدنى، قد لا يكون هناك سعر مركزي معلن سلفا)، ويفرض الالتزام بنطاق لتقلب سعر الصرف قيودا على السياسة النقدية، حيث تكون درجة استقلالية السياسة النقدية دالة لاتساع نطاق التقلب.

7.2.1. التعويم الموجه:

تسعى السلطات النقدية في هذا النظام الى التأثير على سعر الصرف دون مسار او هدف محدد سلفا لهذا التأثير على الأسواق الموازية، ولا يجوز في ان تكون التعديلات تلقائية وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشرا او غير مباشرا، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف عن طريق ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات الاسواق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية. وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشرا أو غير مباشر.

8.2.1. التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استثنائي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف تخفيضا محدودا في معدل تغير سعر صرف العملة والحيولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معين له.

2. نظم سعر الصرف الفعلية (De Facto):

تراعي للواقع الفعلي لترتيب نظام سعر الصرف، وفي هذا التصنيف الجديد يتم تحديد نظم أسعار الصرف على أساس المعلومات المتاحة للسياسة النقدية والتبادل التجاري وتدفق رؤوس الأموال والاحتياطيات لسعر الصرف، صنفت عدة دراسات تطبيقية أنظمة سعر الصرف الفعلية لعدد من الدول، واستخدمت في ذلك منهجيات مختلفة منها دراسة التقلبات السنوية والشهرية لأسعار الصرف الاسمية ومعدل التغير في التقلبات الشهرية لأسعار الصرف الاسمية، والتقلبات في الاحتياطيات، ومن أهم هذه الدراسات التي أشار إليها كل من (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2010, pp.4427-4428)، والتي تحدد في الجدول (2-6):

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

الجدول رقم: (2-6) تصنيفات أنظمة الصرف الفعلية

الدراسة	الفترة	تردد البيانات	البلدان المعنية بالدراسة	أنواع أنظمة الصرف المتبعة	المنهجية المستخدمة
Ghosh, Gulde, Ostry, Wolf, (1997) المحدث من طرف: Ghosh, Gulde, Wolf (2002)	1999-1970	سنوية	150	3 رديئة الصنف 6 جيدة الصنف	التصنيف المستمر على أساس الدرجة z، وهو الجذر التربيعي لمربع لكل من المتوسط وتطاييرة التغيرات في سعر الصرف. تحويل هذا القياس في التصنيف المنفصل للأنظمة باستخدام التوزيع النسبي لترددات أنظمة الصرف الرسمية. احتفظت تلك الأنظمة بالأساليب المتزامنة الرسمية والفعلية.
Levy-Yeyati, Sturzenegger, (2001) والموسعة: in LYS, (2005) والمحدث: in LYS (2007)	2004-1974	سنوية	179	3 رديئة الصنف	التحليل العنقودي استنادا إلى سلوك سعر الصرف والاحتياطات. ملاحظات لانخفاض سعر الصرف واستبعاد تطاييرة احتياطات الصرف.
مراجعة صندوق النقد الدولي	2003-1999	سنوية وشهرية	190	3 رديئة الصنف 15 جيدة الصنف	الأنظمة الرسمية المنقحة وفقا لتقييم الخبراء الاقتصاديين لصندوق النقد الدولي، على أساس تحليل سعر الصرف والاحتياطات.
Bailliu, Lafrance, Perrault (2003)	1998-1973	معدل متوسط 5 سنوات	60	3 رديئة الصنف 5 جيدة الصنف (المربوطة والوسطية مع ودون تثبيت، القائمة مع وبدون تثبيت)	استخدام إجرائين: 1- النظام المصنف تبعا للربط الا إذا كان التثبيت رسمي، او تطاييرة سعر الصرف اقل من نقطة 45% في سنة معينة. 2- الأنظمة المتبقية تصنف على أساس تطاييرة أسعار الصرف بالنسبة لمتوسطات مجموعات البلدان. - ميز بين الأنظمة التي هي مع وبدون التثبيت (المرساة).
Reinhart, Rogoff (2004)	2001-1946	سنوية وشهرية	153	5 رديئة الصنف 15 جيدة الصنف	استخدام المعدل الثنائي/الموازي المنحرف (المتباعد) عن سعر السوق. التضخم والأزمات على مستويات عالية مجمعة في فئة الوقوع بحرية (معدل 12 شهرا من التضخم فوق 40% أو 6 أشهر لفترة ما بعد الأزمة يرافقه الانتقال من النظام الثابت الى النظام العائم).
Shambaugh (2004)	2000-1973	سنوية وشهرية	155	2 رديئة الصنف (المربوطة وغير المربوطة)	تستخدم النطاقات المحددة مسبقا لتحديد ما إذا كان النظام مرتبط أو غير مرتبط. الاختبار فقط للحصول على الدرجة من

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

الاستقلالية النقدية.					
نمذجة نظم أسعار الصرف الرسمية كنتائج لمشكلة اختيار متعدد الحدود اللوغاريتمي المشروط بقياس تطايرية: 1- سعر الصرف الفعلي للبلد. 2- سعر الصرف الثنائي مقابل العملة المثبتة. 3- الاحتياطات الدولية.	3 رديئة الصنف 6 جيدة الصنف	172	سنوية	2002-1971	Dubas, Lee, Mark.(2005)

المصدر: (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2010)

من خلال الجدول (2-6) سوف نقوم بتحديد أو ذكر الدراسات المهمة في هذا الجانب، ومن أهم هذه الدراسات نحدد:

1.2. أنظمة سعر الصرف وفق تصنيف : Eduardo Levy Yeyati and Sturzenegger

تم طرح أول ورقة بحثية في سنة 2001 من قبل Levy Yeyati and Sturzenegger بغية تصنيف أنظمة سعر الصرف الفعلية لـ 179 دولة، وتم توسيع عينة البحث من خلال البيانات الخاصة بهذه الدراسة خلال الفترة 2004 وتم تحديثها أيضا في الفترة 2007، وهذا بهدف تحسين طريقة التصنيف بالنسبة لكل بلد باستخدام طريقة التحليل العنقودي استنادا إلى سلوك سعر الصرف واحتياطات سعر الصرف، وقد ركزت أبحاثهما على الدولار المالية، وسلوك البنوك والأسواق المالية أثناء الأزمات، والهندسة المالية الدولية، والأنظمة النقدية وأسعار الصرف وتمويل التنمية، واعتمدا في تصنيفهما لهذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات وهي: (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2001, pp.66-67):

1.1.2. تطايرية أسعار الصرف الاسمية: والتي تقاس عن طريق متوسط القيمة المطلقة للتغيرات الشهرية لأسعار الصرف الاسمية خلال السنة.

2.1.2. تطايرية تغيرات أسعار الصرف: والتي تقاس عن طريق الانحرافات المعيارية لمعدلات التغيرات الشهرية في تغيرات أسعار الصرف الاسمية.

3.1.2. تطايرية احتياطات الصرف: والتي تقاس عن طريق متوسط التغير النسبي الشهري بالقيمة المطلقة لاحتياطات الصرف الدولية لمعدل التغيرات الشهرية لجذر الاحتياطات الدولية استنادا على القاعدة النقدية للفترة السابقة. وباستعمال هاته المؤشرات الثلاث، تحدد لنا مدى الحكم على نوعية نظام سعر الصرف الفعلي المتبع لأي بلد، والتي بينهاها في الجدول (2-7) الموالي:

الجدول رقم: (2-7) معايير LYS لتصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية

نوع نظام الصرف	تطاير أسعار الصرف	تطاير تغيرات الصرف	تطاير احتياطات الصرف
الأنظمة المرنة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة
الأنظمة الوسيطة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة/مرتفعة
الأنظمة الثابتة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة
الأنظمة غير الحاسمة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2001)

الفكرة التي يقوم عليها تصنيف LYS فقط، هو سلوك هاته المؤشرات الثلاث المذكورة آنفا. فالتقلبات المرتفعة في تطايرية أسعار الصرف الاسمية مع ارتفاع تطايرية تغيرات أسعار الصرف وانخفاض تطايرية إحتياطيات الصرف، إذن في هذه الحالة يمكن الحكم على نوعية نظام سعر الصرف المتبع باعتباره نظاما مرنا، لعدم استخدام البنك المركزي الاحتياطيات من أجل التدخل في أسواق سعر الصرف، أما الأنظمة الوسيطة يميزها المؤشرات الثلاث إما أن تكون متوسطة أو مرتفعة ولا يشترط أن تكون في وقت واحد.

أما أنظمة سعر الصرف الثابتة فإنها تتميز بانخفاض تطايرية أسعار الصرف والانخفاض في تطاير تغيرات الصرف وعلى العكس لتطايرية احتياطيات الصرف التي تكون مرتفعة، ويعتبر ذلك مؤشرا على استخدام البنك المركزي للاحتياطيات في التدخل في سوق سعر الصرف للمحافظة على قيمة سعر الصرف الاسمية، مما يعرض تلك الاحتياطيات للتقلبات المرتفعة.

بالنسبة للأنظمة غير الحاسمة، فإنه إذا انخفضت تقلبات المؤشرات الثلاث في وقت واحد فان هذا التصنيف لا يستطيع التعرف على نظام سعر الصرف الفعلي ويرجع ذلك وفقا لهذا التصنيف الى استحالة ذلك من الناحية الافتراضية، فاذا امتنعت الدولة عن التدخل في سوق الصرف من خلال الاحتياطيات فان التقلبات في أسعار الصرف الاسمية سوف تنخفض.

بالاعتماد على هذه المؤشرات الثلاثة، أجريت الدراسة على 154 بلد ببيانات سنوية من سنة 1974 إلى غاية 1999، بغية تحديد الأنظمة الواقعية لكل دولة باستخدام الأسلوب العنقودي الذي اشتمل على عينة كلية مكونة من 2825 مشاهدة التي وصفت بـ 637 غير حاسمة في الجولة الثانية.

وفيما يلي يبين الجدول (2-9)، (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2001, p.68) توزيع المشاهدات الـ 2184 المتبقية، جنبا إلى جنب مع التصنيفات البديلة من قبل صندوق النقد الدولي لنفس مجموعة المشاهدات.

الجدول رقم: (2-8) تصنيف LIS

الأنظمة	الجولة الأولى	الجولة الثانية	LYS	IMF
التعويم	473	186	659	459
الوسيط	261	334	595	801
الثابتة	418	512	930	924
المجموع	1152	1032	2184	2184

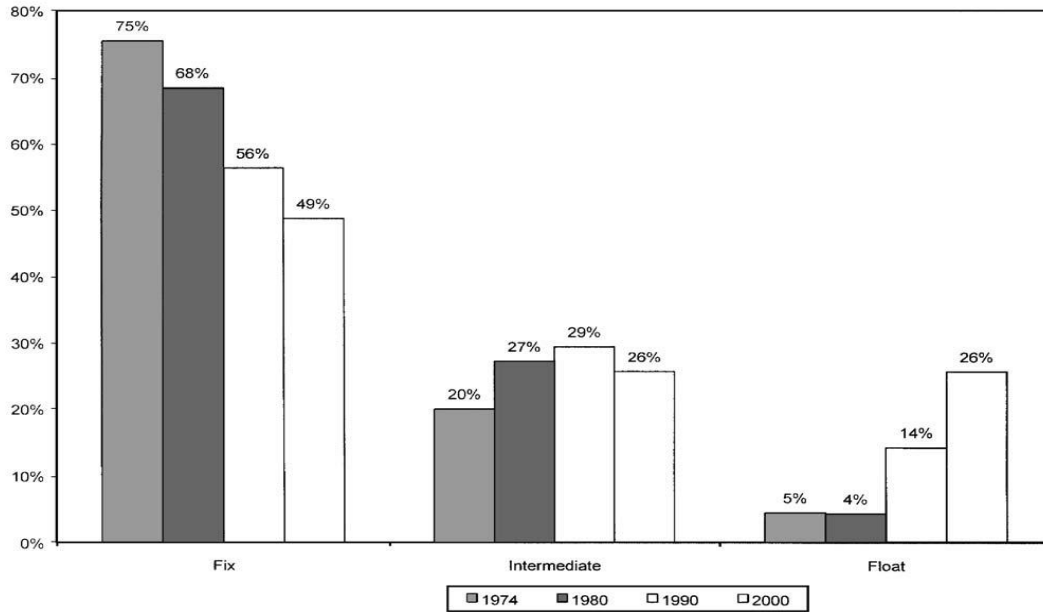
المصدر: (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2001)

النتائج المتوصل إليها حسب الجدول (2-8)² تبين أن هناك اختلاف واضح بين التصنيفين، أي تصنيف LYS وتصنيف IMF.

² في البيانات الموسعة في سنة 2005 وكذلك المحدث في سنة 2007 تم إدراج أنظمة وسيطة في هذه الدراسة وباستخدام نفس المنهجية أي التحليل العنقودي وشملت الأنظمة المدرجة: التعويم الموجه والربط الزاحف باستخدام المؤشرات الثلاث السابقة، وتم التوصل تقريبا إلى نفس النتائج المحققة. للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2005, pp. 1603-1635)

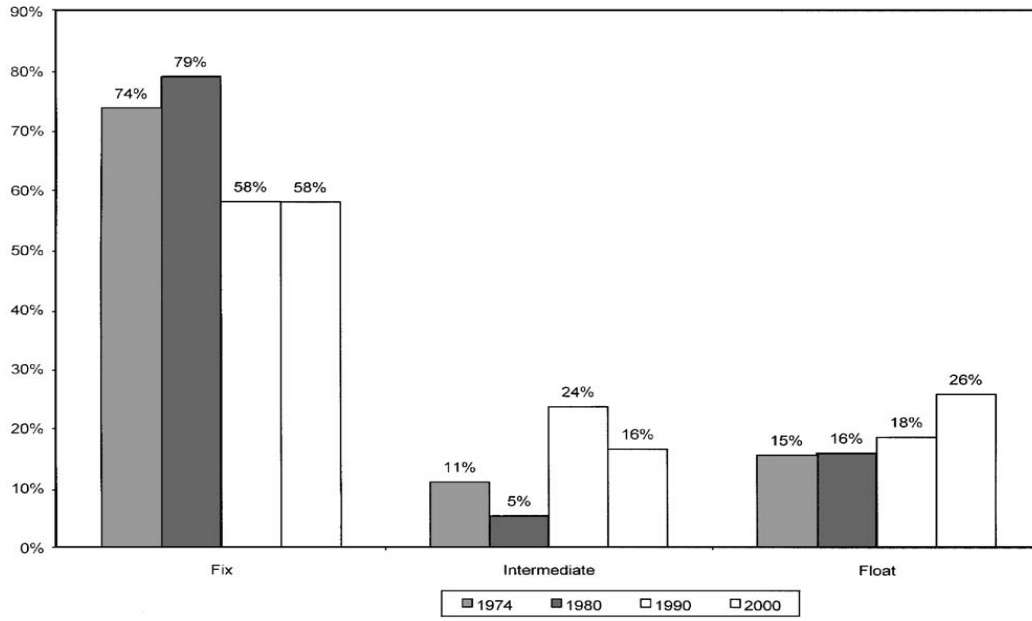
- الأنظمة الثابتة تسجل المرتبة الأولى في التصنيفين.
 - الأنظمة العائمة تحتل المرتبة الثانية في التصنيف الفعلي، بينما في التصنيف الرسمي تأتي في المرتبة الأخيرة.
 - الأنظمة الوسيطة، تسجل المرتبة الثالثة في التصنيف الواقعي، بينما في البيان الرسمي لصندوق النقد الدولي تحتل المرتبة الثانية.
- المقارنة بين التصنيفين تبين أن هنالك اختلافات واضحة بين الأنظمة المصرح بها والأنظمة الفعلية المعمول بها، ويرجع هذا إلى فكرة مفادها: "الخوف من التعويم" أو "الخوف من الجمود". ويعتبر تصنيف LYS أكثر فعالية وواقعية عن تصنيف صندوق النقد الدولي، والشكلين (1)، (2) يوضحان الاختلاف الجوهرى بين التصنيفين.

الشكل رقم: (2-3) توزيع أنظمة أسعار الصرف حسب التصنيف الفعلي لصندوق النقد الدولي



المصدر: (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2005, p.8)

الشكل رقم: (2-4) توزيع أنظمة أسعار الصرف حسب تصنيف LYS



المصدر: (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2005, p.19)

من خلال الشكل (2-3) والشكل (2-4) زيادة وتنامي الدول نحو التوجه نحو القطبين أي الأنظمة الثابتة والأنظمة المرنة عبر الزمن، يسلط الضوء على فوائد عدة، منها في جانب الربط الجامد (مثل مجالس العملة أو الدولار من جانب واحد) يساعد على تجنب هجوم المضاربة على العملة، كما أن التمييز بين الأنظمة الجامدة والأنظمة الصارمة، وما تنحدر عنها من أنظمة وسيطية تعتبر نقطة ضرورية للنقاش.

بينما في تصنيف *LYS* لا يميز بين الأنظمة الجامدة والأنظمة الصارمة لأنه يمكن التحقق منها بسهولة تامة ويمكن التعرف عليها من مصادر مختلفة (Levy Yeyati and Sturzenegger, 2005, p. 1619)

بالمقارنة لتصنيف صندوق النقد الدولي الذي ينطلق من التصريحات الرسمية للبلدان الأعضاء وتصنيف *LYS*، نجد أن التصنيف العملي يعتبر أفضل وأقوى لأنه يعبر عن طبيعة العلاقة بين نظام سعر الصرف والاقتصاد بشكل أفضل على عكس التصنيف الرسمي الذي يتبنى نظام صرف معين من قبل الإدارة الاقتصادية دون أن يرفق ذلك بتطابق جدي لتلك الأنظمة مع شكلها النظري.

وقد توصل كل من (Levy-Yeyati and Sturzenegger, 2010, p.4232) إلى أن توزيع تصنيف أنظمة هذه البلدان على سبيل المثال، يبدو أن بلدان أمريكا اللاتينية قد تبنت ترتيبات عائمة بجدية تامة (معظمها في تركيبها أنظمة تستهدف التضخم)، مع تضاعف التصنيف الفعلي لهذه البلدان بين سنتي 2000 و 2004 على حساب كلا التصنيفين الوسيط والمربوط، في حين أن الدول الآسيوية الناشئة تحفظ انحيازها نحو ترتيبات أكثر صرامة.

ومن المثير للاهتمام، هذا الدليل هو بديهية على الاختلاف من وجهة النظر لثنائية القطب، حيث عدم تماثل العملة في أمريكا اللاتينية هو كبير، وبالتأكيد أكبر مما كانت عليه في آسيا.

2.2. أنظمة الصرف وفق تصنيف Bubula and Otker- Robe

تمثل هذا التصنيف بدراسة الحالة الواقعية أي الفعلية لنظم أسعار الصرف لكل الدول المنتسبة لصندوق النقد الدولي باستخدام قاعدة بيانات شهرية لتغطي الفترة الممتدة 1990-2001، وقد اعتبر بأن سياسات أسعار الصرف التي تتبعها الدول في الواقع، هي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه التحليل التجريبي لنظم أسعار الصرف، وقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة على التصنيف الرسمي السابق لصندوق النقد الدولي والتي أوجزت في الفترة 1975-1998، حيث أن التصنيف لأنظمة الصرف للدول الأعضاء المنتسبة إلى صندوق النقد الدولي على أساس إخطاراتها الرسمية واجه العديد من أوجه القصور، وكان أهمها التباين في إعلان الدول الأعضاء لأنظمة الصرف الخاصة بها دون أن يكون لها تجسيد فعلي لذلك، إضافة إلى الخلط في التمييز بين الربطين الجامد واللين (Bubula and Otker- Robe, 2004, p.5).

وقد قام الباحثان ببناء قاعدة بيانات شهرية لتصنيف أنظمة سعر الصرف الفعلية واعتمدا على مسميات الأنظمة الموجودة في تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1999، وذلك بعد إضافة عدة تعديلات عليه، فقد قسما الربط الزاحف إلى الربط الزاحف إلى الأمام والربط الزاحف إلى الخلف، كما قسما التعويم المدار إلى تعويم مدار صارم وتعويم مدار، أما بالنسبة لمنهجيتهما في التصنيف، فقد اعترضا على الاقتصار على ملاحظة كل من سلوك أسعار الصرف الاسمية والاحتياطات للحكم على نظام سعر الصرف الفعلي وبرارا ذلك بما يلي:

أولاً: إن استقرار سعر الصرف في بعض الأحيان قد لا يكون سببه أن نظام سعر الصرف المتبع هو أحد الأنظمة المربوطة، وإنما قد يعود إلى الاستقرار الاقتصادي للدولة أو إلى عدم وجود صدمات خارجية خلال تلك الفترة.

ثانياً: قد تحدث تقلبات في سلوك أسعار الصرف الاسمية وأيضاً في الاحتياطات في ظل نظام معين لسعر الصرف، ولا يعني مجرد التقلبات الخروج على ذلك النظام، فمثلاً، التخفيض الكبير لقيمة العملة في ظل ربط سعر الصرف، لا يعني الانتقال إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة.

ثالثاً: ربما توجد أخطاء في التحليل الإحصائي، عند متابعة سلوك سعر الصرف الإسمي بغية الوصول إلى سلوك سعر الصرف الفعلي، ويرجع ذلك إلى وجود أسواق موازية لسعر الصرف حيث أن التقارير الرسمية عن سلوك سعر الصرف يشمل جزءاً من التعاملات الخارجية فقط، بينما باقي التعاملات تتأثر بسعر الصرف في السوق الموازي والذي يتحدد من خلال السوق.

رابعاً: إن التغيرات في كمية الاحتياطات لا تعني كلها إلى نظام سعر الصرف فحسب، فهناك عوامل أخرى قد تؤثر في حجم الاحتياطات منها حجم الدين وعبء خدمة هذا الدين، وطريقة إدارة هذه الاحتياطات. إضافة إلى أن بيانات الاحتياطات قد تؤثر فيها تغيرات أسعار صرف العملات، أو القروض الخارجية أو إعادة المدفوعات.

خامساً: توجد تدخلات في سوق سعر الصرف أحياناً بطريقة خفية من أجل حماية العملة، منها: العقود المستقبلية (Futures) وعقود الخيارات (Options) وعقود المبادلة (Swaps) والطرق الإدارية والقانونية للرقابة والتحكم في العملة الأجنبية وأيضاً من خلال الإقناع الأدبي.

ولأخذ الملاحظات السابقة بعين الاعتبار، فقد قام الباحثان ببناء قاعدة بيانات تعتمد على التحليل الكمي والنوعي لتصنيف أنظمة سعر الصرف الفعلية، واعتمداً على تصنيف صندوق النقد الدولي لعام 1999 لأنظمة سعر الصرف الفعلية بالإضافة إلى ما يلي:

أ- لا يمكن تصنيف نظام سعر الصرف على أنه مربوط ثابت إلا إذا كان هناك تدخل رسمي مباشر أو غير مباشر من السلطات وذلك بغية المحافظة على قيمة العملة المحلية ثابتة.

ب- يصنف نظام سعر الصرف على أنه مربوط ثابت تقليدي، إذا كان سعر الصرف ثابتاً وتظل تقلباته في حدود لا تزيد عن ($\pm 2\%$) لمدة لا تقل عن أربعة أشهر مقابل عملة الارتكاز (المرساة)، وبالنسبة لتصنيف الأنظمة المربوطة بسلة من العملات فقد وجد الباحثان صعوبة في التحقق من ذلك وخاصة عندما تكون مكونات وأوزان السلة غير معلنة، ففي هذه الحالة يعتمدان على أسعار الصرف الرسمية.

تصنف أنظمة سعر الصرف على أنها مربوطة زاحفة (سواء كان الزحف داخل نطاق أم بدون) عندما تكون هناك دلائل معلنة أو غير معلنة تدل على تخفيض متواصل لقيمة العملة بنسب صغيرة سواء كان ذلك في ظل نطاق أم بدون نطاق، وسواء كان ذلك معلناً أو غير معلن، ولقد تم التمييز بين الزحف إلى الأمام والزحف إلى الخلف لكي يكون مؤشراً على درجة تعهد السلطات على الحفاظ على مستوى معين لمسار سعر الصرف، وأيضاً في الحفاظ على مرساة اسمية. "Nominal".

ت- يصنف نظام سعر الصرف على أنه مربوط ثابت أو مربوط زاحف، في حالة التدخل الشديد من قبل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف، بحيث تكون التقلبات في سعر الصرف ضيقة أو محدودة، حتى لو كان الإعلان بأن نظام سعر الصرف المتبع هو مربوط زاحف داخل نطاق معين.

ث- يصنف نظام سعر الصرف على أنه تعويم مدار، عند حدوث تخفيض متواصل لقيمة العملة في فترات قصيرة جداً، حتى لو أن السلطات النقدية أعلنت أن النظام الفعلي هو المربوط الثابت، ومن الأمثلة على ذلك حالة بنجلاديش في الفترة من 1995-1997 وأيضاً يصنف سعر الصرف على أنه تعويم مدار إذا كانت الدولة بها سوق موازية لسعر الصرف ومعظم العمليات يغلب عليها السعر الذي يتحدد من خلال السوق "السعر الثانوي"، ومن أمثلة ذلك حالة ميانمار ونيجيريا عام 1995.

ج- يعتبر التدخل من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير على اتجاه سعر الصرف في الأجل الطويل، وكذلك مدي التدخل لمنع التقلبات الحادة في أسعار الصرف معياراً للتفرقة بين التعويم الحر والتعويم المدار، فإذا تدخلت السلطات النقدية لتحقيق استقرار في مسار سعر الصرف وذلك

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

من خلال التوجيه والتحكم في سعر الصرف، وكان هذا الاستقرار في سعر الصرف مختلفا عن ذلك المتحقق من خلال تطبيق أنظمة الربط الثابت أو الربط الزاحف أو الربط الزاحف داخل نطاق معين، صنف ذلك النظام على أنه تعويم مدار صارم، ومن الأمثلة على ذلك حالة بارجواي وسنغافورة.

الجدول رقم: (2-9) ترتيبات نظم الصرف حسب Bulbula, Otker-Robe

نظم الصرف الثابتة
- الدولار
- اتحاد نقدي
- مجلس تثبيت العملة
نظم الصرف الوسيطة
- الربط إلى عملة واحدة.
- الربط إلى سلة من العملات.
- مجال تقلب قيمة العملة.
- سعر متحرك.
- مجال للتحرك.
- تعويم جد مدار
نظم الصرف المرنة
- تعويم مدار (شكل آخر).
- تعويم حر.

المصدر: (Bulbula and Otker-Robe, 2002)

3.2. أنظمة الصرف وفق تصنيف Rogoff and Reinhart

في الورقة البحثية التي نشرت من قبل Rogoff and Reinhart 2002 قدما وبحكم الواقع التصنيف الجديد لأنظمة أسعار الصرف على الرغم من الضوء المسلط والتقدم الكبير والتحليلات التجريبية لتصنيفات نظم أسعار الصرف من قبل الكتاب.

البلدان التي تواجه نوبات متكررة من عدم الاستقرار والاضطراب في الاقتصاد الكلي غالبا ما يكون لها ارتفاع في معدلات التضخم، والتي يمكن أن تكون مصحوبة بتخفيض لسعر صرف عملتها، وعليه اشار كل من Rogoff and Reinhart بأن خطط التصنيف لأنظمة الصرف مثل الانظمة العائمة أو الانظمة المتوسطة أو النظم الثابتة هو بمثابة إشكال، بمعنى أن التقلبات يمكن أن تخص بوجه خاطئ أو مغالط لنظام سعر الصرف.

ويرى المؤلفان أيضا أنه زيادة على هذا أن هناك أسواق لسعر الصرف الموازي تختلف عن تلك الأسواق الرسمية، وبالتالي تعد الأسواق الموازية مقياسا أفضل لسياسية سعر الصرف.

لأجل خلق تصنيفهما الجديد المسمى بـ "التصنيف الطبيعي"، قام الباحثان بدراسة 145 دولة من دول أعضاء صندوق النقد الدولي بفترة زمنية تمتد من سنة 1946 إلى سنة 2001 معتمداً على منهجية

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي

جديدة ومعارضة لطريقة الانتقاء المتتابع، تشمل تصنيف دقيق لأنظمة سعر الصرف أي تشمل 14 نظام سعر الصرف وتصنيف تجميعي يتكون من 05 أنواع من نظم الصرف والموضحة في الجدول (2-11).

الجدول رقم: (2-10) تصنيفات نظم سعر الصرف الفعلية حسب RR

الفرع	الفئة	الوصف
1	النظام الثابت	أنظمة الدول بغير عملة قانونية مستقلة.
2	النظام الثابت	أنظمة الصرف الثابتة المعلنة مسبقاً أو مجالس العملة.
3	النظام الثابت	الربط ضمن نطاقات تقلب أفقية معلنة مسبقاً بهامش تعويم ضيق أو يساوي $\pm 2\%$
4	النظام الثابت	نظام الربط الجامد الفعلي.
5	المرونة المحدودة	نظام الربط الزاحف المعلن مسبقاً.
6	المرونة المحدودة	نظام المجال الزاحف المعلن مسبقاً بهامش تعويم ضيق أو يساوي $\pm 2\%$
7	المرونة المحدودة	نظام الربط الزاحف الفعلي.
8	المرونة المحدودة	نظام المجال الزاحف الفعلي.
9	التعويم المدار	نظام المجال الزاحف المعلن مسبقاً بهامش تعويم ضيق أو يساوي $\pm 2\%$
10	التعويم المدار	نظام المجال الزاحف المعلن فعلياً بهامش تعويم ضيق أو يساوي $\pm 5\%$
11	التعويم المدار	نظام المجال العائم المتحرك بهامش تعويم ضيق أو يساوي $\pm 2\%$
12	التعويم المدار	نظام التعويم المدار.
13	التعويم الحر	التعويم الحر
14	السقوط الحر	السقوط الحر Freely Falling

المصدر: (Reinhart et Rogoff, 2002)

وهذه المنهجية تعتمد على التحليل الوصفي الذي يستخدم قاعدة واسعة من البيانات المعتمدة على سعر الصرف السوقي، إلى جانب التسلسل المفصل لتاريخ أسعار الصرف في كل بلد، وتتمثل هذه المنهجية المتبعة في:

- التحقق من مدى تطبيق الدولة محل البحث لنظام سعر الصرف الرسمي.
- إذا تم التأكد من أن نظام سعر الصرف الرسمي هو المطبق بالفعل، فإن الدولة تصنف على حسب سعر الصرف الرسمي من قبل السلطات النقدية.
- إذا حدث اختلاف بين أنظمة سعر الصرف الفعلية والرسمية، فإنه يتم تصنيف تلك الأنظمة، بالاعتماد على مجموعة من الإحصاءات الوصفية والتي تستند إلى قاعدة بيانات سعر الصرف الرسمي، وأسعار الصرف الثنائية والمتعددة، وأسعار الصرف المحددة من خلال السوق الموازي لسعر الصرف (السوق

- السوداء لسعر الصرف)، ومعدلات التضخم، والقيمة المطلقة للنسبة المئوية للتغير في أسعار الصرف الرسمية الشهري، وأيضا القيمة سابقة الذكر منسوبة إلى التباين في أسعار الصرف الرسمية الشهرية.
- في حالة عدم وجود تحديد مسبق لمسار سعر الصرف وأيضاً في حالة الاختلاف بين النظامين المطبق والرسمي، فإنه ينظر إلى معدل التضخم لمدة 12 شهراً، فإذا كان هذا المعدل لا يتجاوز 40 % فإن هذا النظام يصنف كما في ثالثاً، أما إذا تجاوز معدل التضخم لمدة 12 شهراً بنسبة 40 % فإن ذلك النظام يصنف على أنه السقوط الحر لسعر الصرف، وهو نظام استحدثه الباحثان.
 - إذا كان معدل التضخم لمدة 12 شهراً يساوي 50% أو أكثر فإن نظام سعر الصرف يصنف على أنه التعويم المفرط.
 - التحقق من أنظمة سعر الصرف المربوطة "الثابتة - داخل نطاق" في ذلك التصنيف يكون كما يلي:
 - عندما تعلن السلطات النقدية عن إنتهاجها لنظام سعر الصرف المربوط ولا توجد أسعار صرف ثنائية أو متعددة أو أسواق موازية لسعر الصرف، فيتم التحقق من ذلك بإيجاد متوسط القيمة المطلقة للنسبة المئوية للتغيرات الشهرية في سعر الصرف الإسمي، فإذا وجدت أسعار صرف أخرى بخلاف السعر الرسمي يتم الاعتماد على سعر الصرف الذي يتحدد من خلال السوق الموازي لسعر الصرف، وذلك باستخدام متوسطات متحركة مدتها 05 سنوات، فإذا وجد أن هذه النسبة تساوي (0) لمدة 04 أربع شهور متتالية، فإن سعر الصرف الفعلي يصنف على أنه سعر صرف مربوط.
 - وإذا اختلفت هذه النسبة عن 0، يتم إيجاد احتمال ألا تتجاوز التغيرات الشهرية في سعر الصرف 01 %، فإذا كان هذا الاحتمال 80% أو أكثر يصنف هذا النظام فعلياً على أنه ثابت في خلال مدة 05 سنوات، فإذا لم يكن لسعر الصرف أي انحراف عن قيمة التعادل، يعتبر ذو قوة تعادل ثابتة، "fixed parity" أما إذا وجد انحراف موجب، صنف سعر الصرف على أنه مربوط زاحف، وإذا وجد أن سعر الصرف تعرض لعملية رفع وخفض قيمة العملة، فإن نظام سعر الصرف يصنف على أنه مربوط متحرك.
 - وعند إعلان السلطات النقدية أن نظام سعر الصرف هو المربوط الثابت ذي نطاق، فيتم التحقق من ذلك بحساب احتمال أن تكون القيمة المطلقة للنسبة المئوية للتغيرات الشهرية في سعر الصرف في حدود 02% فإذا كانت قيمة الاحتمال مرتفعة (أعلى من 80%) فإن النظام يصنف فعلياً على أنه مربوط ذي نطاق أفقي ضيق أو نطاق زاحف أو نطاق متحرك، وأيضاً إذا كان الإعلان على أن سعر الصرف مربوط ذي نطاق واسع $\pm 5\%$ ، فإنه يتم التحقق من ذلك بنفس الطريقة السابقة، أما التفرقة بين التعويم الحر والتعويم المدار في التطبيق وكذلك درجة مرونة سعر الصرف فتستخدم النسبة التالية: $e / P (e < 1\%)$ ، حيث أن البسط عبارة عن القيمة المطلقة لمتوسط التغيرات المئوية

الشهرية لسعر الصرف الإسمي ، بينما المقام عبارة عن احتمال أن تكون قيمة البسط صغيرة، ففي حالة الأنظمة المربوطة تكون هذه النسبة ضعيفة جداً أو تساوي صفر ، وتكون هذه النسبة في حالة النظام الحر عالية جداً.

- وللتفرقة بين التعويم المدار والتعويم الحر، يتم عمل توزيع تكراري لعملات قوية معومة بشكل شفاف مثل الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنه الإسترليني والدولار الاسترالي، لاختبار طبيعة نظام سعر صرف الدولة محل البحث، وهل يتبع نظام التعويم الحر أم التعويم المدار، كما يتم اختبار فترات الثقة لمدى وقوع نظام تلك الدولة ضمن التوزيع التكراري للعملة المعومة تعويماً حراً شفافاً، فإذا وقع النظام داخل حدود ثقة 99% فإن النظام المطبق يكون تعويم حراً ، أما إذا وقع داخل حدود ثقة 02% كان نظام سعر الصرف تعويماً مداراً، أما إذا وجدت أسعار صرف ثنائية أو متعددة أو إذا كانت هناك سوق موازية نشطة لسعر الصرف، فيعتمد على سعر الصرف الذي يتحدد في السوق الموازي ولا يعتمد على سعر الصرف الإسمي والمعلن من قبل السلطات النقدية.

ويتميز هذا التصنيف عن غيره من التصنيفات بما يلي:

- أولاً: أنه يمتد لفترة تاريخية أطول وبذلك يمكن الاعتماد عليه في الدراسات التطبيقية التي تستخدم سلاسل زمنية طويلة.

- ثانياً: يعتمد على التغيرات الشهرية في سعر الصرف وليست السنوية، مما يقلل من الأخطاء الإحصائية.

- ثالثاً: لم يقتصر هذا التصنيف على سلوك سعر الصرف الإسمي فقط، وإنما اشتمل أيضاً على كل من تعدد أسعار الصرف وأسعار الصرف التي تتحدد من خلال السوق الموازية، التي أكد الباحثان أنها تعتبر في غاية الأهمية عند تصنيف أنظمة سعر الصرف في الدول النامية وبعض الدول الصناعية في فترة من الفترات، ففي عام 1950 فإن 40% من الدول التي شملتها العينة كانت لديها أسعار صرف ثنائية أو متعددة أو أسواق موازية غير قانونية لسعر الصرف، فعلى سبيل المثال، فإن أسعار الصرف الثنائية أو المتعددة كانت موجودة في بريطانيا في السبعينيات من القرن الماضي وفي إيطاليا في الثمانينيات وفي بلجيكا ولكسمبورج في التسعينيات وعودة إلى عام 1980 فإن 32% من الدول كانت لديها أسعار صرف ثنائية أو متعددة أو أسواق موازية، وقد إعتبر الباحثان أن أي تصنيف لا يأخذ في حسبانها تعدد أسعار الصرف وأسعار الصرف التي تتحدد من خلال السوق الموازية، يعتبر تصنيفاً خاطئاً، للأسباب التالية:

- لأن سعر الصرف الذي يتحدد من خلال السوق الموازية يعتبر مؤشراً جيداً للتنبؤ بسلوك سعر الصرف الإسمي.

- لأن بعض الدول كانت تعلن رسمياً تطبيق أحد نظم سعر الصرف الثابتة، بينما تقوم بتعويم سعر الصرف من خلال بوابة خلفية تسمى السوق الموازية لسعر الصرف.
- فقد وجد الباحثان أن بعض الدول الأعضاء في اتفاقية Bretton Woods كانت تطبق أنظمة سعر صرف معومة، وذلك بالرغم من إعلانها انتهاج نظم سعر الصرف الثابتة، وأيضاً وجدت هذه الدراسة أن بعض الدول التي كانت تعلن رسمياً انتهاج أسعار صرف معومة في ثمانينيات القرن الماضي، كانت تطبق فعلي نظام سعر صرف ثابت أو مربوط زاحف أو مربوط زاحف داخل نطاق ضيق، كما استحدث الباحثان نظاماً جديداً لسعر الصرف هو الهبوط الحر، بحيث يضم الدول التي يزيد معدل التضخم فيها عن 40% في 12 شهراً، حيث تنخفض فيها قيمة العملة بنسبة كبيرة، أما إذا كان معدل التضخم في 12 شهراً يساوي 50% أو أكثر يصنف نظام سعر الصرف على أنه التعويم المفرط، وأكد الباحثان على أن التصنيف الجيد لأنظمة سعر الصرف يعتبر ضرورة، وذلك عند محاولة التعرف على منافع وتكاليف كل نظام، من أجل اختيار النظام الأمثل لسعر الصرف.

المطلب الثالث: كيفية اختيار ترتيب نظام سعر الصرف:

سعر الصرف يبني على مجموعة من العوامل المتصلة بسعر الصرف الأجنبي وكذا الطلب الذي ينشأ نتيجة استيراد وتصدير السلع المنظورة وغير المنظورة، وعملية انتقال رؤوس الأموال، وكذا تصرفات وتدخلات البنوك والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من الأهداف وتدخلات المضاربين كعنصر فاعل وعندما نريد تحليل اختيار نظم سعر الصرف أو علاقتها مع طبيعة النشاط الاقتصادي، فمن الضروري تحديد نظام سعر الصرف، غير أن هناك العديد من الصعوبات التي تنشأ في هذه المرحلة، والإشكال القائم والمطروح عندئذ هو ما هو الترتيب أو التصنيف المستعمل؟ بمعنى آخر: هل يفضل استخدام تصنيف نظام سعر الصرف الرسمي (De Jure)؟ أو ترتيب نظام سعر الصرف الفعلي (De Facto)؟ أم أن هناك إمكانية لتبني النوعين الاثنين معا؟

الإجابة على هذه الأسئلة تعتمد بصفة عامة على الأهداف العامة لكل دراسة ولكن أيضا تعتمد على الحكم الصادر عن المحللين، ورأينا أن التصنيف الرسمي لنظام سعر الصرف له حدود خطيرة لأن الإخطارات للصندوق النقد الدولي من قبل الدول الأعضاء لا تعكس دائما سياسات أسعار الصرف التي يمارسونها، أي بمعنى البلدان لا تفعل دائما بعكس ما تصرح به من نظام الصرف قائم بها أو لا تصرح عكس ما تفعل، وبالتالي تعتبر هذه الفجوة أو الفراغ القائم بين التصريح والتطبيق بأنه لا يلي أو غير كاف للإجابة على العديد من التساؤلات الاقتصادية.

لقد تم تطوير الطرق المتعلقة بتصنيفات الأنظمة الفعلية لأجل التخفيف أو التقليل من التناقضات الناجمة عن التصنيفات الرسمية لنظم الصرف مع الوصف الأفضل لنظم أسعار الصرف، هذه الطرق تختلف عن بعضها البعض في أساليبها، ومتغيراتها لتحديد أنظمة الصرف، وكذلك من ناحية التغطية من حيث البلدان أو السنوات ومنطقيا، فإنه غالبا ما تؤدي هذه الطرق إلى التعرف أو تحديد نظم أسعار الصرف مختلفة لنفس الملاحظة (Benassy-Quere, et al., 2006)، لقد قام كل من: (Dellas, et al., 2008 بحساب الارتباطات لبعض التصنيفات الرسمية والتصنيفات الفعلية بين سنتي 1990 و 1999، والتوافق لأنظمة الصرف الفعلية المحددة ضمن تصنيفات *RR* و *LYS* هي نسبيا ضعيفة إذا ما حددت بأقل من 50% من العينة. باستثناء الملاحظات المفقودة، والتصنيف على أساس *RR* هو الأقرب من تصنيف صندوق النقد الدولي مع تحديد مطابق بثلاثة أرباع لأنظمة الصرف وتصنيف *LYS* يتوافق في أقل من 50% من الحالات من تصنيف صندوق النقد الدولي. وعلى العكس عند ادراج الملاحظات المفقودة يعكس الترتيب وخاصة خفض وبقوة نسبة نظم أسعار الصرف على أساس *RR* والتي تتطابق مع تلك المعلنة من قبل تصنيف صندوق النقد الدولي بنسبة (55% تقريبا) وكذا أنظمة الصرف تصنف بنفس الطريقة المماثلة بواسطة تصنيفي *LYS* و *IMF* في حين تقع هذه النسبة أقل من 50% مع تصنيف *RR*.

عند مقارنة هذه النتائج مع تلك التي ناقشناها سابقا، نجد أن نتائج المقارنة بين أنماط *RR*، *LYS* والتصنيف الرسمي لسعر الصرف حساسة للفترة الزمنية المحسومة، وأنها تعتمد أيضا على مجموعات من البلدان المستخدمة للمقارنة، مثلا في دراسة (Bleaney and Francisco, 2007) وجدت أن تصنيف *LYS* وتصنيف *RR* يختلفان كثيرا فيما بينها مع التصنيف الرسمي في عينة من البلدان النامية، باستثناء البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1985-2000، وأشاروا أيضا إلى أن هذه الاختلافات لا تتضاءل مع مرور الوقت.

في الأدبيات التجريبية، فإنه من الشائع على نحو متزايد إلى استخدام التصنيف الفعلي والرسمي للأنظمة لأجل مقارنة النتائج، وهذه الطريقة اتبعت على سبيل المثال من طرف (Genberg and Swoboda, 2005)، هناك أسباب مختلفة قد تبرر أن البلد لا يتبع بعكس ما يعلن، أو ينحرف عن النظام الذي يصرح به، كما ذكرنا سابقا، فإن الخوف من أن يكون هدفا لهجمات المضاربة أو أن يعاني من التكاليف السياسية لتخفيض قيمة العملة عندما يصرح بنظام سعر الصرف الثابت والذي يمكن أن يبرر هذه السلوكيات.

إن استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار خاصة في ظل سعر صرف عائم رسميا يؤدي إلى السعي وراء السياسة النقدية المثلى لمنع التضخم المستورد (Genberg and Rogoff et al., 2004) (Swoboda, 2005)، كأسباب محتملة للخوف من التعويم وهذه التصرفات هي التي تحد من مصداقية السياسة النقدية، هناك سبب آخر وهو الخوف من العلة الهولندية التي قد تحدث نتيجة للتقييم العملة المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية واختلالات الصرف بين الأصول والالتزامات الخارجية، إن استخدام كل من الأنظمة الرسمية والأنظمة الفعلية، يمكن أن تسمح أيضا بتقييم آثار الاختلافات أو الأبعاد بين الوعود والممارسات الفعلية لسعر الصرف. أساسا، وبحكم التصنيف الرسمي هو النهج لاستباقي (المتوقع) لأنه يجسد نوايا السياسة المتبعة من طرف السلطات في حين أن التصنيف الفعلي فقد جاء بناء على لوصف ممارسات الصرف وفهم اختيار نظام سعر الصرف انطلاقا من البيانات المرصودة، وهذه الميزة التي تتم بأثر رجعي لا تستخدم في الغالب للأنظمة الفعلية لأجل التوقعات في المستقبل.

ومع ذلك، إذا كان للسلطات ميل كبير إلى الانحراف عن وعودها، فإن تصريحاتها المستقبلية قد تثير الشكوك لدى أفرادها، في هذه الحالة، يمكن التنبؤ بالسلوك المستقبلي انطلاقا من السلوك الماضي، وبالمثل للنهج الفعلي، ليس من الممكن دائما أن ينسب استقرار سعر الصرف الاسمي للدفاع الناجح للتثبيت (الربط الثابت) الرسمي أو عدم وجود صدمات كبيرة في نظام سعر الصرف الرسمي المرن.

نتيجة لذلك، وفقا ل (Carrera and Vuletin, 2003) فإنه يتم استخدام هذه المناهج كل على حدا ولا يمكن المزج بينها ولا داعي للتمييز بين أنظمة الصرف المتوعد بها والأنظمة غير المتوعد بها، لكن عندما يتعرض النظامين في الواقع لصدمات مماثلة بأحجام مختلفة، فإن التقلبات في سعر الصرف الاسمي تعتمد أيضا على مستوى التنمية في أسواق صرف العملات الأجنبية (Bubula and Otker-Robe, 2002)، وعلاوة على ذلك، التصنيفات الفعلية قد تعاني من القيود الناجمة عن تدخلات

السلطات النقدية، وفي الكثير من الحالات، يترك المحللين عددا معتبرا من المشاهدات غير المصنفة بسبب عدم وجود بيانات متغيرة واحدة أو عدة من متغيرات ، أو عدم وجود تطور كافي ، لاحظ كل من (Dellas, 2008) أن حوالي ثلث البيانات هي غير مصنفة حسب LYS، في الأنظمة العائمة الحرة، وأن هناك نسبة مماثلة تقريبا من المشاهدات هي مفقودة في تصنيف RR من سنة 1970 إلى سنة 1990.

من الواضح، أن قبول مخططات التصنيف الفعلي ينطوي على استخدام العملة أو العملات الجيدة ذات مرجعية في حساب وتقدير (رفع قيمة العملة) سلوك سعر الصرف الاسمي، إن أفضل علاج في أسعار الصرف المرتبطة بسلة من العملات يساهم أيضا في تحسين المخططات الرئيسية القائمة لأنظمة الصرف (Fränkel et Wei, 2008)، (Benassy-Quere, et al., 2006). وأخيرا، فإن التحدي الأكبر لهذه المخططات هو أنه لا يزال بإمكانها التصدي بشكل كاف للعوامل الأساسية أو أدوات السياسة التي تتدخل في إدارة سياسة سعر الصرف، ووفقا لـ (Backus, 2005) فإن نظام سعر الصرف يأخذ طابع متعدد الأبعاد.

المبحث الثاني: المعايير المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف

أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كنظام سعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في اقتصاديات البلدان بما فيها البلدان النامية، وإقبال الدول على المعاملات التجارية من صادرات و واردات يعد المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، مما يستدعي ضرورة تحديد سياسة لسعر الصرف تتلاءم مع الظروف الموضوعية لاقتصاديات هذه الدول من جهة ولحماية الاقتصاد المحلي من تقلبات أسعار الصرف والمحافظة على استقراره من جهة ثانية، وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لإحداث التوازن في ميزان مدفوعات الدول، هناك من يعتبر الاختيارات السياسية للحكومات ليست مهمة في تحديد نظام الصرف غير أنه في واقع الأمر تكتسي أهمية بالغة في ذلك، حيث وجد الباحثان كوردون و يارو أن المفاضلة بين نظم الصرف في المنظور السياسي تختلف عن المفاضلة بمفهوم المناطق النقدية المثلى والتي كانت قائمة على أساس الاستقرار والمرونة ويتعلق الأمر هنا بالمفاضلة بين المصدقية والمرونة. ومن جهة أخرى يقترح كل من "Broz Et Friden" الموازنة بين مختلف الاعتبارات في اختيار نظام الصرف وعابا على الدراسات الأخرى اقتصرها في تحليلها للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة باختيار نظام الصرف الملثم على البنية الاقتصادية للدول وطبيعة الصدمات الاقتصادية دون أن تعرج على ، تأثير العوامل السياسية على اختيار نظام الصرف .

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي:

لعدم الاستقرار السياسي علاقة وطيدة بنظام سعر الصرف المحتمل تبنيه من طرف الحكومة إذن فالحكومات ستجد نفسها أمام خيارين:

- إما إعطاء مصداقية لعملتها عن طريق اختيار نظام صرف ثابت.
- أو اختيار نظام صرف وبالتالي إظهار قوتها وقدرتها على التحكم في السياسة التوسعية وتوفيرها على الوسائل اللازمة لذلك، فنظام سعر الصرف الثابت سيصبح يشكل عائقاً أمام بعض السياسات مثل سياسة القضاء على البطالة، لأنه يحد من ارتفاع التضخم ويؤدي إلى الانكماش المفضي إلى البطالة، وهنا تظهر أهمية النظام المرن، ولتحقيق الأهداف السياسية الرامية إلى التوازن والمصداقية من خلال نظام الصرف الثابت يجب أن يدعم هذا الاختيار بسياسة مكافحة التضخم، وهو أمر يتطلب في أغلب الأحيان التضحية بالاختيار المرن وهذا هو وضع معظم دول الاقتصاد الناشئ كالمكسيك مثلاً.

لقد قام الباحث "Edwards" سنة 1996 بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف المناسب وتوصل إلى نتيجة مفادها أن كلما زاد عدم الاستقرار السياسي ارتفعت تكاليف اختيار نظام الصرف الثابت، لأنه أكثر عرضة للصدمات حيث اعتمد على نموذج يحتوي على 63 دولة متطورة وسائرة في طريق النمو، وهذا خلال سنوات 1980-1992 ووجد أن عدم الاستقرار السياسي أدى في النهاية إلى انهيار نظام السعر الثابت والتخلي عنه، والتوجه إلى النظام المرن ووجد أن الاستقرار السياسي ليس العامل السياسي الوحيد المؤثر في عملية اختيار نظام الصرف فهناك عوامل أخرى سياسية لها تأثير على اختيار نظام الصرف وهي تتمثل في طبيعة النظام السياسي، فالحكومات المنتخبة التي تبنت نظاماً ديمقراطياً منذ فترة ليست بالقريبة لا تواجه أي مشاكل متعلقة بمرونة اختيار نظام الصرف، في حين تبقى الدول السائرة في طريق النمو والدول الناشئة تتميز بديمقراطية محدودة والتي تتحكم في القدرة على اختيار نظام الصرف.

والأنظمة الديكتاتورية تلجأ إلى تبني نظام صرف ثابت مقارنة بالأنظمة الديمقراطية بسبب أن الديكتاتوريات السياسية تفرض إجراءات التعديل والضبط التحكيمي، عكس الأنظمة الديمقراطية التي تحث على حرية المنافسة والتغيير والاختيار السياسي وهو ما يؤكد العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف.

وخير مثال على ذلك ما حدث في المكسيك الأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه الدولة أثناء سنة

1994، كانت لها جذور سياسية حيث وجد الحزب الحاكم نفسه أمام موقفين متعارضين هما:

1. تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار وهو الأقرب للتعبير عن الواقع الاقتصادي للمكسيك والذي يتسم بنسبة تضخم عالية، وانخفاض كبير في القدرة التنافسية للسلع القابلة للتبادل نتيجة

غلاء سعر الصرف الحقيقي للعملة المكسيكية، غير أن هذا القرار لم يكن في صالح الطبقة المتوسطة التي تعاني ضعف القدرة الشرائية رغم أنها هي التي تحدد مصير الانتخابات كقوة اجتماعية فعالة.

2. اللجوء إلى سياسة انكماشية تخدم أصحاب رؤوس الأموال الرافضين للتضخم ولارتفاع الأجور وهو ما ينعكس سلباً على العمال والقطاع الإنتاجي. وعليه فإن قرار تخفيض العملة يفجر القاعدة السياسية للحزب الحاكم وتؤدي سياسة الانكماش توتر العلاقة الأزلية بين الحزب الحاكم والنقابات العمالية وممثلي المؤسسات، وهو ما سبب صدامات سلبية حادة نتجت عن الانتخابات العامة في المكسيك سنة 1994 ، (بشير، 2002) وحاولت من خلالها الحكومة المكسيكية تأجيل تخفيض العملة وتبني إستراتيجية على مرحلتين، دعمت في المرحلة الأولى سعر الصرف بتبني سياسة معتدلة للتشف، قائمة على اتفاق التعاون بين الأوساط النقابية وأوساط رجال الأعمال أما المرحلة الثانية جاءت بعد الانتخابات وبدأت في تخفيض قيمة العملة وتطبيق سياسة صارمة، غير أن الأحداث السياسية التي ضربت المكسيك، كاغتيال مرشحين من أحد الأحزاب، والتوترات التي تصاعدت أفشلت الإستراتيجية السابقة، ونتيجة لمرور المكسيك بأوضاع مماثلة لهذه الحالة التي تم فيها تخفيض ساحق للبيزو سنوات 1976 / 1982 فإن الأعوان الاقتصاديين قد استبقوا الأمور تفادياً للخسارة. (بكادي، 2015)

إذا من خلال ما سبق يمكن القول أن العوامل السياسية أثرت على نظام الصرف، فالحكومة أخرجت لحظة تخفيض سعر العملة لأسباب سياسية زادت من تطور الوضع ليصل إلى أزمة اقتصادية وسياسية شاملة.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي كمعيار لاختيار نظام الصرف الملائم:

اختيار النظام الأمثل لسعر الصرف يعد محل جدل في النقاشات الاقتصادية ولا يزال سؤال أي من أنظمة الصرف قادر على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يتسم بكونه حقيقي ومستدام، حيث وجدت دراسة لـ Nilsson. k et Nilsson. L (2000) أن نظام الصرف المرن يعطي دفعا قويا للصادرات وهو بذلك قادر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جد مرتفعة، كما خلصت دراسة لـ Perrault. Lafrance, Bailliu 2000 إلى أن نظام الصرف المرن هو الأقرب لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي في حالة اقتصاد يتميز بمرونة الأسعار والأجور الاسمية لأن ذلك يجعله قادرا على امتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف بسهولة مع المستجدات الاقتصادية العالمية عن طريق استجابة سعر الصرف الأجنبي لأي المستجدات في الاقتصاد، ومن خلال الدراسة التي قام بها الباحثان : (Fisher et Ripoll 2001) توصلا إلى نتيجة مفادها أنه في ظل نظام الصرف المرن يشهد الاقتصاد صدمات اقتصادية كثيرة، تقف حجرة عثرة أمام تحقيق النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن دراسة كل من: (Sotckman 1995) و(1989 Rose et Flood) قد توصل فيها الباحثون إلى أن نظام سعر صرف المرن عرضة إلى تقلبات حادة واختلالات كبيرة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث نكسات في النمو الاقتصادي، وفي دراسة (2000 Rose et Frankel) وجد الباحثان أن بعض نظم الصرف الثابت على سبيل المثال الاتحادات النقدية في ظلها يمكن ملاحظة وجود نمو في التجارة الخارجية ونقص في الإختلالات في سعر الصرف الأجنبي، أما نظام سعر الصرف الثابت حسب (Rogoff et Obstfeld (1995 فإنه يعطي فرصة للاقتصاد للاندماج بشكل تدريجي في أكبر الأسواق المالية الدولية، ويقول كل من (Eichen green 1999) و (Tommassi et 1997) أنه في ظل نظام الصرف الثابت يعيش الاقتصاد معدلات تضخم منخفضة، وفي نفس الوقت يمتلك الاقتصاد معدلات نمو ضعيفة و استقرار سعر الصرف يتطلب تكاليف كبيرة وتدخلات متواصلة للسلطات النقدية ويعتبر كل من (Williamson 1998 et Fellow 1999) في دراستهما أن أنظمة الصرف الوسيطة مهمة جدا في تحقيق النمو الاقتصادي غير أن هناك من الباحثين مثل : Rogoff et Obstfeld يعيبان نظم الصرف الوسيطة ويعتبرانها مصدرا لعدم الاستقرار في هجمات المضاربة ويعتبرانها من نظم الصرف الأكثر عرضة للصدمات المالية والنقدية .

كما أن لدرجة الانفتاح على العالم الخارجي دور مهم في تحديد نوع نظام الصرف ومن بين أهم جوانبها عملية تقليل القيود المفروضة على المعاملات التجارية وعلى حركة رؤوس الأموال ويمكن قياس الانفتاح على العالم الخارجي على أساس معدل الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني، فالإقتصاد المفتوح يمتاز بالأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية إذا مقارنة بالقطاعات

الأخرى نظرا للدور البارز الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج الوطني وسياسة التعويم تعني بالضرورة أن الإقتصاد مفتوح، حيث أن الإقتصاد المفتوح يمتاز بتزايد درجة تأثيرات التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة إذا تعلق الأمر بتلك التي تمتاز بجمود كل من مستوى الأسعار والأجور لذلك يجب أن تقوم الحكومات بإتباع سياسة التثبيت كما يتميز الإقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد مما يجعل تخفيض الطلب المحلي أكثر فعالية لأنه أقل عبئا من تعويم أسعار الصرف بغرض تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات، وعلى النقيض من ذلك فإن الإقتصاد الأقل انفتاحا قد يلائمه إتباع سياسة التعويم نظرا للارتفاع النسبي لعبئ سياسة تخفيض الطلب المحلي وانخفاض الميل الحدي للاستيراد إضافة إلى ضعف تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية. (كعبور، صرارمة، & الوحيد، 2016)

المطلب الثالث: عوامل أخرى محددة لاختيار نظام الصرف الملائم:

هناك عوامل أخرى يمكنها التحكم في نوع نظام سعر الصرف والتي نوجزها فيما يلي:

1. درجة تنوع هيكل الإنتاج والتصدير: كلما تنوع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات في الإقتصاد الوطني كلما قل تعرضه للصعوبات في ميزان المدفوعات وبالتالي تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل في هذه الحالة إتباع شكل من أشكال الترتيبات الثابتة، أما إذا كان هناك ارتفاع في درجة التركيز في هيكل الإنتاج على عدد قليل من السلع كما هو الحال في الدول النامية التي تتميز موازين مدفوعا بالتقلب المستمر ويكون إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدر من المرونة لسعر الصرف من أجل تسهيل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينجم عن الانخفاض المفاجئ في حصة الصادرات. (العزاوي، 2019)

2. درجة تكامل الأسواق المالية: وهي المقارنة بين الأسواق المالية الداخلية والأسواق الدولية عن طريق ما يتوفر لدى البنوك من أصول مالية أجنبية نسبة إلى العرض النقدي المحلي، وكذا بإمكانية الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، فارتفاع هذه النسبة يدل على درجة تكامل عالية مع الأسواق العالمية وأيضا يؤخذ في هذا الجانب مدى حرية حركة رؤوس الأموال والتي تؤدي بدورها إلى قابلية العملة إلى التحويل إلى عملات أخرى، فالدول التي لها صعوبات في قابلية عملتها للتحويل لن تكون أسواقها المالية محط أنظار البنوك التجارية العالمية.

فالدول التي تتمتع بحرية كاملة في حركة وانتقال رؤوس الأموال ستواجه صعوبات كبيرة فيما لو اعتمدت نظام صرف ثابت لعملتها مع عدم القدرة على تغيير أسعار الصرف إلا بتدخل الحكومة حيث أن زيادة التدفقات النقدية أو انخفاضها سيعمل على التأثير ارتفاعا وانخفاضاً استجابة للتغيرات في التدفقات النقدية.

هناك ارتباط وثيق بين حركة رؤوس الأموال وسعر صرف العملة المحلية من خلال فعالية سعر الصرف في التصحيح واستقرار الاقتصاد . و كلما زادت حرية حركة رؤوس الأموال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم صرف ثابتة، كما أن زيادة درجة التطور والتكامل في السوق المالي داخل البلد المعني تزيد من إمكانية تطبيق نظم الصرف المرنة. (مباركي, 2004)

3. التنمية المالية: التنمية المالية أو النضوج المالي هي معيار أساسي لاختيار نظام الصرف ونقصد بالتنمية المالية توافر أسواق مالية عريضة وعميقة وقوية وكذلك سياسات مالية سليمة تتجنب عجز الميزانية المنتظم وديناميكيات الدين العام التي يمكن أن تستمر وكذلك سلطات نقدية مستقلة بقدر كاف لكي تولد ظروف نقدية مستقرة وعند تحليل التاريخ النقدي والمالي للدول توصل الاقتصاديون إلى أهمية الضعف المالي وتأثيره على نظام سعر الصرف، حيث نجد الكثير من البلدان الناشئة تعاني من الضعف المالي وقد يكون لها تاريخ من التضخم المرتفع والتسيب المالي، فلا يكون بوسعها أن تقتض بعملا ت على الأجل الطويل أو أن تقتض على الصعيد الخارجي إلا بعملا ت أجنبية مثل الدولار، وهذا ما يعرض هذه البلدان إلى مشاكل خطيرة فيما يتعلق بأجال الاستحقاق وعدم تناسب العملات ، والفارق الرئيسي الذي يميز البلدان المتقدمة عن البلدان الناشئة فيما يتعلق باختيار نظام سعر الصرف هو النضج المالي ومعظم البلدان التي نجحت في الأخذ بنظام التعويم كانت أكثر تقدما ماليا من تلك التي لم تنجح في التعويم إذن فمفتاح التعويم الناجح وتفادي الخوف من التعويم هو التنمية المالية. (BELHOUCI ABDELMOAMEN, 2020)

4. نسبة التضخم في البلد:

حسب الاقتصادي السويدي غوستان كاسل فإن " قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعنيتين"، وبالرغم من أن هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه ارتفاع التضخم نتيجة إتباع سياسة التمويل بالعجز لعدم كفاية المدخرات الوطنية لعملية التنمية، فهو من العوامل الرئيسية المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف فقد أثبتت التجارب أن إتباع نظام صرف ثابت يمكن من تخفيض مستوى التضخم الذي عانت منه بعض الدول كالمكسيك مثلا، حيث أدت حالة مكافحة التضخم اعتمادا على تثبيت سعر الصرف في هذا البلد خلال الفترة بين عامي 1989 و 1994 إلى تراجع مستوى التضخم، فلقد تراجع من ذروته وهي 180% خلال الاثني عشر شهرا من فيفري 1988 إلى 20% في 1989 وبعد فترة من عودة التضخم للارتفاع في 1990 (حيث بلغت نسبته 30%) هبط إلى ما دون العشرة في المائة بحلول عام 1993، ثم اندلعت أزمة 1995 والتي اقترنت بارتفاع في سعر الدولار الأمريكي مقابل البيزو بنسبة 121% خلال

الفترة من نوفمبر 1994 إلى نوفمبر 1995 ونتيجة لذلك عاد التضخم السنوي إلى الارتفاع حيث بلغت نسبة 52% عام 1995. (ألفريدو، 2002، ص 133-134)

5. حجم البلد: البلدان التي تمتاز باقتصاد كبير والتي تمثل التجارة الخارجية فيها قطاعا صغيرا نسبيا، هي البلدان التي قد تسمح لعملاتها بالتعويم المستقل ولها درجة عالية من الترابط الدولي، أما إذا كان حجم البلد الاقتصادي صغيرا ما عليها إلا تبني نظام صرف ثابت.

6. حجم الاحتياطات النقدية الدولية: مع الأخذ بفرضية ثبات جميع العوامل الأخرى المحددة لنظام الصرف الملائم فإنه كلما زاد حجم الاحتياطات الدولية كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات وهو ما يمكن من الحفاظ على سعر الصرف ثابتا وبالتالي يكون قادرا على تمويل العجز اعتمادا على الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال وفي هذه الحالة يفضل تثبيت سعر الصرف أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة النقدية الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي تتبع السلطات النقدية إجراءات تصحيحية تؤدي إلى إجراء تغييرات مفاجئة في سعر الصرف، تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي المحلي وتؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، في هذه الحالة يرى الخبراء أنه يفضل إتباع نظام الصرف العائم لكي يتسنى للسلطات النقدية تخفيف حدة التغيرات المفاجئة التي تحدث في ظل نظام الصرف الثابت. إن عملية الاختيار بين التعويم والتثبيت ليست بالأمر البسيط فهي تصبح أكثر صعوبة عندما يجمع الاقتصاد بين الخصائص التي تناسب سياسة تثبيت سعر الصرف و الخصائص التي تدعم التعويم كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية ، ويمكننا ذكر بعض الخصائص التي تناسب سياسة التثبيت لدى الدول النامية وهي:

- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونة الطلب على الصادرات والواردات وانخفاض مرونة عرض الصادرات خاصة في الأجل القصير ؛
- صعوبة التحكم في الأسعار الدولية للصادرات والواردات والعجز عن تغيير سعر الصرف و التركيز الجغرافي للصادرات في عدد قليل من الدول المتقدمة؛
- الصدمات الداخلية المرتبطة بإنتاج الغذاء و المحاصيل الرئيسية نتيجة العوامل المناخية المواتية وتتميز الدول النامية بخصائص تدعم سياسة التعويم مثل :

الندرة النسبية للأرصدة النقدية الدولية وصعوبة الاقتراض من العالم الخارجي بشروط ميسرة؛ و إقتصار الإنتاج في عدد قليل من السلع الأولية الموجهة للدول الصناعية مما يجعل الدول النامية عرضة لصدمات ذات طبيعة خارجية. (BELHOUCHE ABDELMOAMEN, 2020)

المبحث الثالث: الانتعاش الاقتصادي:

يعد الانتعاش الاقتصادي هدفا رئيسيا من بين الأهداف التي تسعى إليها الحكومات وتصبوا إليها معظم الشعوب التي تعاني من الركود أو أزمة أو حرب حيث تكون الدولة بعد الحرب في حاجة كبيرة إلى التعامل مع عدد كبير من المهجرين والنازحين والعائدين حيث قدرت الأمم المتحدة أن سوريا على سبيل المثال كبلد من البلدان التي تعاني من الصراعات الأهلية يحتوي حوالي 8 ملايين شخص بحاجة إلى الانتعاش الاقتصادي، ودعم سبل العيش لذلك يجب وضع خطط لإعادة إدماج هذا العدد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط الانتعاش الاقتصادي بمجموعة من العوامل الأساسية التي تمثل المقدمات والممهّدات له.

رغم أنه في الغالب تقوم البلدان التي تشهد صراعات بإتخاذ سياسات مواجهة التقلبات الدورية للتعامل مع الأزمة، فقد حل محل هذه السياسات الآن التشدد في السياسة النقدية وفي بعض البلدان، تحول الترتيبات المؤسسية الجارية دون استخدام المرونة في سعر الصرف، بل يسود سعر الصرف الذي كان سائدا في فترة ما قبل الصراع، لتوجيه تحقيق الأهداف الرئيسية المتعلقة بالتضخم والديون وحالات العجز.

المطلب الأول: مفهوم الانتعاش الاقتصادي:

الانتعاش الاقتصادي هو مرحلة من مراحل دورة الأعمال في أعقاب الركود الاقتصادي ومن خلاله يستعيد ويتجاوز الاقتصاد ذروة العمل والرجوع إلى توازناته ولا يزال ينال القليل من الحظ من حيث الدراسة من طرف خبراء الاقتصاد وصانعي السياسات في حكومات البلدان التي تبذل الكثير من أجل الوصول إلى تحقيق ازدهار ورقي في كل المجالات لشعوبها مستفيدة من أنماط النمو السابقة للأزمة والتالية لها وذلك لأن البلدان الخارجة من أزمات تواجه تحديات جمة فيما يتعلق بالعمالة وسوق العمل، يترتب عنها ارتفاع في البطالة والبطالة الجزئية ونقص في استخدام مهارات ومواهب الشباب واستمرار التباينات بين الجنسين لفترة طويلة بعد حدوث الصراع.

الانتعاش الاقتصادي:

يعرف بأنه العودة إلى أعلى مستوى من مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس لاندلاع النزاع. (السيد رضوان، 2020)

كما عرفته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة : unsdg حيث ترى أن التركيز الأساسي لمفهوم الانتعاش الاقتصادي يجب أن يكون على سد الفجوة الناشئة بين مرحلة الإغاثة أثناء النزاع ومرحلة التنمية بعد النزاع عن طريق دعم إرساء الأمن وسيادة القانون ووضع سياسات اقتصادية كلية فعالة وإنشاء إطار فعال وتنويع الاستثمارات العامة ودعم اللامركزية وإعادة تكوين رأس المال البشري والاجتماعي. (البحر، 2021)

مركز التعاون الدولي : (cic، 2008) إن الانتعاش الاقتصادي متنوع وفعال حسب خبراء المركز ويتمثل في إعادة والعمل على إعادة قوة إمكانيات وقدرات الدولة لإعادة الحياة السياسية والأمنية والتنمية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما كانت عليه عن طريق إستعادة سبل العيش وإحياء الأسواق وتقديم خدمات. (Wu, 2012)

يحدث الانتعاش الاقتصادي بعد الركود، حيث يعدل الاقتصاد نفسه ويسترجع بعض المكاسب التي خسرها أثناء الركود، ثم ينتقل في النهاية إلى مرحلة توسع فعلي بعد تسارع النمو، وبدء الناتج المحلي الإجمالي في الحركة تجاه الوصول إلى ذروة جديدة.

L.Specker et al, 2009 يرى أن الانتعاش الاقتصادي يختلف حسب منظوره الإغاثي أو الإنساني أو التنموي ففي الجانب الإنساني يرتبط الانتعاش الاقتصادي بالجهود القطاعية الرامية إلى تعزيز سبل العيش للمجتمع المحلي. (هات، 2011)

أما من منظور التنمية فإنه يشير إلى انخراط الحكومة في عمليات من أجل تغيير وضع سائد وتغييره نحو الأفضل عن طريق معالجة وتقويم توازن النمو وبناء القدرات المجتمعية وتحديد احتياجات التنمية وحشد الموارد المتاحة والبحث عن موارد جديدة قابلة للتجديد من أجل التحول الفعال باتجاه استدامة التنمية: (UNDP، 2001)

فيما يشير مركز التعافي ومنع الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (BCPR 2008) بأن مفهوم الانتعاش الإقتصادي بمعناه الشامل يضم جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المترابطة، فهو بمثابة عملية تحويلية برمتها تتطلب مزيجاً من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والقانونية بعيدة المدى التي تؤسس لتنمية مستدامة وتضمن عدم تجدد العنف. وحسب خبراء المركز إعادة البناء لا يقصد بها استعادة الأوضاع التي كانت سائدة قبل الصراع لأن ذلك يعيد التشوهات الهيكلية إلى ما كانت عليه سائدة من قبل والتي كانت سبباً في الفساد واللامساوات والفقير.

وهناك من يرى بأن اقتصاد ما بعد النزاع ليس اقتصاداً عادياً مر بأزمة عابرة بل هو اقتصاد تتحكم فيه ظروف وتحديات كل بلد التي تعتبر فريدة من نوعها ومختلفة عن أي بلد آخر ومرتبطة بسياقها التاريخي. وأن الافتراضات الاقتصادية التقليدية لا يمكن تطبيقها في ظل هذه السياقات مما يتطلب تبني سياسات واستراتيجيات مصممة خصيصاً للتعامل مع معطيات الحالة، وبالتالي يمكن تعريف الانتعاش الاقتصادي بأنه مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تعمل على سد الفجوة الناشئة بين مرحلة الإغاثة أثناء الحرب ومرحلة التنمية ما بعد الحرب. وذلك من خلال استعادة وتمكين قدرات وإمكانيات الحكومات والمجتمعات المحلية اللازمة لإدارة تلك الفترة وتثبيت الاستقرار والسلام، بالتزامن مع وضع أسس استراتيجية للقيام بعملية إصلاح اقتصادي مؤسسي قانوني تكون مرتكزات لتحقيق تنمية مستدامة وتؤدي إلى تحول مستدام في الهياكل الاقتصادية والمجتمعية التي كانت جزءاً لا يتجزأ من حقبة الحرب وما قبل الحرب. (Mantilla Falcón, 2008)

المطلب الثاني: التداخل بين الانتعاش الاقتصادي والمفاهيم الأخرى:

كثيرا ما تستخدم مفاهيم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار وإعادة البناء وإعادة التأهيل والإصلاح الاقتصادي في سياق الحديث عن اقتصاديات البلدان الخارجة من حروب وأزمات. حيث تتداخل تلك المفاهيم فيما بينها ويختلف استخدامها بحسب غايات الجهة الفاعلة. فالبنك الدولي يستخدم مفهوم إعادة الإعمار "Reconstruction" على نحو واسع إلى جانب وزارة الخارجية الأمريكية والبريطانية ضمن غايات وتعبير مختلفة تشمل الأبعاد المادية والاقتصادية والاجتماعية. بينما يؤيد الاتحاد الأوروبي (بمؤسساته) استخدام مفهوم إعادة التأهيل "Rehabilitation" وإعادة البناء "Rebuilding" معا لغايات تمكين الاقتصاد والقدرات المؤسساتية (M.Barnett et al, 2007).

كما يرى العديد من الباحثين والخبراء بأن مفهوم الانتعاش الاقتصادي يتشابك مع الكثير من المفاهيم الأخرى المرتبطة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتنمية والمتضمنة في عملية إعادة البناء والتأهيل. حيث يشير (T.Addison, 2003)، إلى مفهوم إعادة البناء يضم مجموعة من المهام منها حل النزاع وإرساء السلام ونزع السلاح وإعادة الإدماج واستبدال النفقات العسكرية بالنفقات التنموية بالتزامن مع تنفيذ خطط الإصلاح السياسي والاقتصادي.

كما تفرض هذه الحالة وجود دولة شرعية تقود عملية الانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء في إطار تنموي يسعى لتقليل حالة عدم اليقين وتشجيع الاستثمار على المدى الطويل وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في ذلك.

ويرى (J,Zeeuw, 2011) أن التأهيل يجب أن يتمثل في برامج إعادة بناء واسعة النطاق لتنشيط الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في البلاد وقد ظهر ذلك حسبه في مشروع Marshall 1947 واستمر استخدامه في الفكر المعاصر كما ركز على أهمية المساعدات الخارجية وتوجيهها في إطارها السليم، والانتعاش الاقتصادي يعتبر غالبا من بين مكونات بناء الدولة، والذي يشمل إعادة تكوين مؤسسات صنع القرار والتي تتمتع بالشرعية وتركز على سيادة القانون وتوقيف كل مظاهر العنف إلى جانب التركيز على أسس الانتعاش الاقتصادي والمربطة بخلق بيئة استثمارية ذات جاذبية ومولدة للدخل قدرة الدولة على تعبئة وإدارة الموارد العامة تعتبر في صميم مكونات بناء الدولة واحد أهم جوانب الانتعاش الاقتصادي ونجاح ذلك مرهون بمدى توفر مؤسسات ذات شرعية كاملة وإلا فإن مجتمعات بعد النزاع ستبقى معرضة للعنف والفقر معا. (Call, 2007)

معهد التنمية الخارجية ODI: يرى الخبراء في هذا المعهد أن المكونات الاقتصادية لبناء الدولة هي أنشطة إدارة مالية وإدارة الأصول وموارد الدولة وكذا إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية وتوفير البنية التحتية، بينما رأى البعض أن لإعادة النشاط إلى الدولة بعد الصراع لابد من التركيز على البناء وليس إعادة البناء من أجل دعم الانتقال إلى تحقيق السلام المستدام، وهذا بسبب المستويات التي وصلت إليها النزاعات والحرب الدائرة في العالم خلال الثلاثين عاما الماضية. (world Bank, 2020)

المطلب الثالث: الانتعاش الاقتصادي والصراع الأهلي:

المعروف بأن الصراع الأهلي يصعب التنبؤ ببدايته وبطبيعته الحال يصعب كذلك التنبؤ بنهايته أي ليس هناك نقطة معلومة لنهاية الحروب وبالتالي فغالبا ما تتداخل عمليات الإغاثة الإنسانية وأنشطة الانتعاش الاقتصادي وعادة البناء وعمليات التنمية طويلة الأجل. حيث يمكن أن تتزامن تلك العمليات بسلسلة متصلة دون انقطاع، ويمكن أن تلعب عمليات الإغاثة دورا مسرعا للوصول إلى تنمية مستدامة إذا تبنت البعد التنموي عند تنفيذها. (Lanjouw, 1999)

وبشكل عام يتفق معظم الخبراء على ضرورة البدء بأنشطة الانتعاش الاقتصادي في أسرع وقت ممكن حتى لو كانت على نطاق جغرافي محدود (مدينة، قرية) وليس على مستوى كامل جغرافيا البلد، ويوضح الشكل التالي تداخل وتفاعل العمليات السابقة فيما بينها ضمن سياق مراحل بناء السلام وما يقابلها من مراحل الانتقال من الإغاثة للتنمية والتي بقيت موضع جدل دائم حول توقيت حدوث ومضمون كل مرحلة:

الجدول رقم: (2-11) مراحل بناء السلام والانتقال من الإغاثة إلى التنمية

بناء السلام		
مرحلة الاستقرار	المرحلة الانتقالية	مرحلة تثبيت السلام
		
من الإغاثة إلى التنمية		
مرحلة الإغاثة	مرحلة الانتعاش الاقتصادي	مرحلة التنمية

المصدر: (United Nations, 2010) و (Artus et al).

المطلب الرابع: مقاربات ومناهج الانتعاش الاقتصادي:

هناك خمسة مناهج أو مقاربات استراتيجية مرتبطة بمفهوم الانتعاش الاقتصادي لما بعد الحرب، إلا أنها بقيت محل جدل بالنظر إلى الحداثة النسبية لمفهوم الانتعاش الاقتصادي وعدم وجود توافق في الآراء بشأن استخدام تلك المناهج، والتي عادة ما يتم تطويرها بالتنسيق والتشارك بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية لضمان التماسك والاتساق مع حالة البلد المعني. ويمكن تقسيم تلك المناهج أو المقاربات إلى مجموعتين تشمل الأولى المناهج التقليدية والأخرى تضم مجموعة المناهج الناشئة الحديثة نسبياً.

1. المناهج والمقاربات التقليدية:

قدمت الباحثة (Woodward, 2002) تحليلاً معمقاً للمناهج التقليدية التي تناولت الانتعاش الاقتصادي وتم تصميمها بالاستناد على عدة تجارب من اقتصاديات الحرب واستخدمتها مؤسسات التمويل الدولية على نحو واسع، وتنطلق تلك المناهج من افتراض رئيس يشير إلى أن الحكومات المنفذة قادرة على العمل بشكل فعال في بيئة اقتصاد السوق الحر. وتشمل المقاربة التقليدية نوعين من النماذج وهما:

أ. منهج الكوارث الطبيعية :

يركز المنهج قصير الأجل على الفترة الأولى بعد الكارثة أي الحرب (سنة أو سنتين) فهو يعتمد على أعمال الإغاثة والاستجابة الإنسانية الطارئة وغالباً ما يتم تطويره وتنفيذه من قبل وكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية وغير الربحية NGOs العاملة في المجال الإغاثي، ويهدف هذا المنهج إلى:

- خلق الظروف الموضوعية اللازمة لتعزيز الاستقرار والانتقال نحو المشاريع التنموية طويلة الأجل. وذلك من خلال تأمين الغذاء والمأوى والمرافق الخدمية. أي تسريع عملية الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

- نقل السكان المحليين بأسرع ما أمكن من حالة الاعتماد على المساعدات إلى حالة التمكين الاقتصادي والاعتماد على الذات.

لا يزال هذا المنهج يستخدم على نحو واسع كمنهج للإغاثة من الكوارث والحروب، ولكن الاستراتيجيات والبرامج المرتبطة به غالباً ما تستخدم لفترة أطول من اللازم وتتنافس مع برامج التنمية طويلة الأجل. (Woodward, 2002)

ب- منهج الاستقرار وإعادة البناء بعد الحرب:

هيمن هذا النموذج خلال العقود السابقة حيث تم تطويره واستخدامه من قبل مؤسسات التمويل الدولية لتلبية احتياجات الدول الخارجة من الحرب العالمية الثانية، وتم تطويره فيما بعد ليصبح استراتيجيه قابلة للتطبيق على أي بلد خارج من الحرب. ويقوم هذا النموذج على المنهج الاقتصادي النيوليبرالي بحيث يعطي الأولوية لإصلاح وتحرير الاقتصاد الكلي والخصخصة مقابل الحصول على تمويل لإعادة بناء البنية التحتية اللازمة لتعزيز النمو وجذب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تأتي الاعتبارات الاجتماعية فيما بدرجة أقل أهمية، أي أنه يقوم على ما يسمى بالعلاج بالصدمة "Shock Therapy"

وتعرض هذا النموذج لانتقادات كثيرة لأن التحرير الاقتصادي السريع سيؤدي إلى تفاقم التفاوت الطبقي واللامساواة وسيساهم في تركيز الثروة وإغناء النخب المسيطرة وأمرأء الحرب وسيفشل على المدى القصير في إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم، بالإضافة إلى ذلك، فإن "السياسة النقدية المتشددة" ستحول دون منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMES) الفاقدة للضمانات على الرغم من أهميتها الحيوية في مرحلة الانتعاش الاقتصادي المبكر وإرساء السلام.

2. المناهج والمقاربات الناشئة:

يجادل العديد من الباحثين البارزين بأن أولويات النماذج التقليدية باتت غير صالحة للاستخدام في النزاعات المعاصرة، واستجابة لذلك ظهرت نماذج جديدة للانتعاش الاقتصادي قدمتها مراكز بحثية أو باحثين أفراد.

أ- منهج المؤسساتية قبل التحرير الاقتصادي "IBL"

قدم الباحث: (R.Paris, 2004) منهج بديل عن النموذج الليبرالي الذي هيمن في التسعينيات. حيث أشار إلى أن سريع في الدول الخارجة من الحروب أدت -في بعض الحالات- إلى تفاقم التوترات المجتمعية وإعادة إنتاج الظروف المغذية للعنف وعززت من احتمالات تجدد العنف وقوضت جهود إرساء السلام. وينطلق هذا المنهج من فرضية رئيسة تشير أن التحرير والتحول نحو اقتصاد السوق يمكن أن يقوض السلام الهش. ولذلك يعطي النموذج الأولوية المطلقة لإعادة بناء مؤسسات الدولة تكون قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بخطوات تدريجية ومدروسة نحو التحرير الاقتصادي. (Paris, 2004)

ب- منهج مركز التعاون الدولي "CIC"

قدم مركز التعاون الدولي (CIC, 2008) التابع لجامعة نيويورك نموذج للانتعاش الاقتصادي يعمل بشكل أساسي على سد الفجوة بين مرحلتَي الإغاثة والتنمية، وينطلق النموذج من الأولويات الواجب معالجتها حسب المستويات التالية:

- ضمان الاستقرار الأمني وإرساء السلام.
- إحياء الأسواق واستعادة سبل العيش وتقديم الخدمات الأساسية.
- بناء قدرات الدولة لإدارة العملية التنموية.

ويتشابه هذا المنهج مع النموذج السابق (IBL) من حيث إعطاء الأولوية لبناء القدرات الوطنية بهدف الإدارة الذاتية طويلة الأجل وتعزيز المستمر للاستقرار والسلام لتجنب العودة إلى الحرب. لكنه يؤكد على ضرورة أن تتمتع برامج "بناء القدرات" بالمرونة الفائقة وتتناسب مع المناخ السياسي السائد في البلد المعني، مع ضرورة أن تترافق تلك البرامج بأنشطة التخطيط القبلي والتقييم البعدي لضمان حسن التنفيذ، ويشترط المنهج وجود أطر إستراتيجية فعالة تضبط عملية إعادة البناء، وتشمل وجود إطار إرشادي لتدخل كل جهة فاعلة على حدا، وذلك بالنظر لكثرة الجهات الفاعلة الداخلة في عملية إعادة البناء، إلى جانب توفير إطار استراتيجي يحدد ويتحكم بتسلسل الأولويات القطاعية المتنافسة ويعتمد على حساسية السياق/الحالة.

كما يشير المنهج إلى ضرورة أن تشكل مرحلة الانتعاش الاقتصادي أساس داعم لعملية إعادة البناء واسعة النطاق، وذلك من خلال التركيز على بناء وتمكين قدرات الدولة لتكون قادرة على إرساء السلام وسيادة الأمن والقانون وبناء عقد اجتماعي توافقي قادر على تقديم الخدمات العامة وتعزيز النمو واستدامة التنمية. (Dolecek, 2008)

ج- منهج مركز التعافي ومنع الأزمات "BCPR"

يقدم هذا المركز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (BCPR, 2008) مقارنة ومنهج آخر للانتعاش الاقتصادي في البلدان الخارجة من الحروب، ويركز على كيفية قيام تلك البلدان بإعادة بناء الركائز والأسس الموضوعية للأزمة لتحقيق نمو شمولي Inclusive Growth تكون فيه فائدة للمجتمع، وسلامة الاقتصاد هي مبدأ أساسي لاستعادة التنمية والانتعاش الاقتصادي الذي يشمل فئة كبيرة من المجتمع بجميع أطيافه يكون أكثر فعالية من حيث تجنب تكرار العنف، كما ركز هذا المنهج على الاستراتيجيات المعدة محليا لأنها تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلد وتعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المحلية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، لأن الفاعلين المحليين من أفراد وأسر وتشكيلات اجتماعية مختلفة هم من يملك الدوافع لبناء قاعدة اقتصادية متينة لتحسين الظروف المعيشية معتمدين على مبدأ المشاركة المجتمعية لإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين رأس المال البشري وإعادة إدماج النازحين وحاملي السلاح وخلق فرص عمل جديدة .

كما يعطي المنهج الأولوية القصوى لتنفيذ السياسات الاقتصادية القادرة على دعم جهود الانتعاش الاقتصادي في بيئة تتسم بعدم اليقين بعد الحرب (نسبة بطالة مرتفعة، تضخم كبير وجامح وعجز مالي وشلل في النظام المصرفي، مديونية خارجية كبيرة، سعر صرف عاجز وعملة منهارة) حسب هذا المنهج فإن السبيل الوحيد لنجاح الانتعاش الاقتصادي هو التحكم بشكل جيد في التضخم وفي المساعدات الخارجية بفعالية وكفاءة بجانب خلق مناخ استثماري جاذب. (Acha, 2016)

كما أن هذا المنهج تم فيه التركيز على دور الدولة في إعادة بناء وتأهيل المؤسسات وإعادة تكوين آليات الرقابة والحكومة والحد من الفساد عن طريق المساءلة والضبط الفعال للمالية العامة. كما لم يهمل المنهج دور الفاعلين الخارجيين في دعم الانتعاش الاقتصادي في حال عجز القدرات المحلية والذي هو فتح لباب التدخل الخارجي على مصراعيه.

المطلب الخامس: تحديد الأولويات في خطط الانتعاش الاقتصادي ومناهجه:

إن أهم ما يميز بيئة ما بعد الحرب هو التعقيد وعدم الاستقرار وذلك بسبب وجود عدة حاجيات بشكل متزامن في ظل ضيق الوقت ومحدودية القدرات وعجز التمويل وشح المصادر المالية ولم تحدد مناهج الانتعاش الاقتصادي ماهية الأولويات وتسلسل الأنشطة ضمن إطار زمني محدد وبالرغم من تأكيد جميع المناهج بأن الحصول على ترتيب الأولويات يكون محوريا لنجاح عملية الانتعاش الاقتصادي. ناقش (Nkurunziza, 2008) ما لم تناقشه المناهج السابقة حيث ركز على الدور الكبير والفعال للأطراف الفاعلة الخارجية فهذه الأطراف هي من يفرض منطقها عندما يتعلق الأمر بما يسعى إعادة الإعمار خاصة ما تعلق بالأولويات وهذه الأطراف غالبا ما تشترط على البلد المعني تقديم تنازلات سياسية معينة مقابل مساهمتهم في إعادة البناء ويمكن حصر أولويات الانتعاش فيما يلي :

- الأمن أولاً ثم الانتعاش الاقتصادي:

يرى الباحثون في هذا المجال أن الإصلاحات الاقتصادية ليست أولوية بعد الصراع بل يجب أن تسبق باستقرار أمني وخاصة ما تعلق بنزع السلاح من أيدي المتمردين وإعادة الإدماج المجتمعي (Disarmament, Demobilization, and Reintegration) DDR وحسب هذا الرأي تدوم هذه المرحلة ما بين سنتين إلى خمس سنوات بعد نهاية الحرب وستتبعها إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين البيئة الاقتصادية وتخفيف الفقر، وقد حضي هذا الطرح بدعم من مؤسسات التمويل الدولية حيث أشارت في عدة تقارير لها أن غياب الاستقرار الأمني وضعف القدرات المحلية تعتبر من أبرز المشاكل التي تعيق منح المساعدات والتمويلات وتخفيف عبء الديون عن البلدان الخارجة من النزاعات والمثقلة بالديون (IMF) World Bank, بينما يجادل آخرون بأنه من الممكن تحقيق انتعاش اقتصادي محدود نسبيا في بيئات خطيرة غير مستقرة ضمن ظروف عدم اليقين وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتطلب توافر الأمن والاستقرار بحيث تتاح القدرة على التنبؤ بالتطورات الاقتصادية المستقبلية .

كما أن هذا الطرح يرى أن القضاء على العنف على المدى القصير من خلال نزع السلاح وإلغاء المظاهر المسلحة وإعادة الدمج الاقتصادي أما على المدى الطويل فركز هذا الطرح على تعزيز العدالة والأمن من خلال تنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية هدفها حماية الفئات المجتمعية الأكثر عرضة لمخاطر الانجرار للعنف. (J, Ohiorhenuan et al, 2005)

- تزامن إعادة البناء والانتعاش الاقتصادي :

يشير هذا الرأي إلى ضرورة تبني مفهوم الانتعاش الاقتصادي بمعناه الواسع الذي يزامن بين برامج البناء والنمو الاقتصادي لضمان تدفق التمويلات والمنح الخارجية وإدارتها بشفافية ضمن معايير المساءلة مع الأخذ بعين الاعتبار تعقد آلية ترتيب الأولويات وكثرة المهام تحت هذا المفهوم الواسع حيث تشمل بناء المؤسسات ونزع السلاح وإلغاء المظاهر المسلحة وإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى إصلاح كافة جوانب السياسة الاقتصادية بما فيها السياسات المالية والنقدية والتجارة. (T, Addison et al, 2003)

كما يركز على أن تنفيذ كل هذه المهام والخطط في نفس الوقت يخلق تزامنا كبيرا على الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المحدودة وبالتالي حدوث خلل في ترتيب الأولويات مما ينتج عنه في النهاية انتعاش اقتصادي ضيق يعزز فيه النخب و أمراء الحرب موقعهم و ثرواتهم على حساب القاعدة الواسعة من أبناء الشعب الفقراء، و لذلك لا بد من إعطاء سياسة و برامج الحد من الفقر أولوية قصوى خلال عملية إعادة البناء وترتيب الأولويات حسب الحالة :

فمثلا حالة البلدان التي تنشب فيها صراعات مختلفة حسب طبيعة البلاد ونوع الصراع وجادل الباحث (G,Carbonnier, 1998) حول هذا الموضوع فعلى سبيل المثال كانت دولة لبنان في حاجة إلى بناء البنية التحتية بعد صراعها الطويل الذي دمر الاقتصاد وأما دولة أفغانستان فقد كانت الأولوية فيها للأمن وفي سيراليون كانت الأولوية لتشغيل الشباب العاطل من أجل نزع السلاح وفي دولة الكونغو كانت الأولوية لتأمين السيطرة على الموارد الطبيعية فقد كانت مصادر الذهب والماس في يد المتمردين وعلى الرغم من كل ذلك هناك إمكانية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال التدرج في الأولويات فأولويات المستوى الأول تتمثل في الحد من مخاطر الحرب وتحت المستثمرين على المخاطرة واستئناف مشاريعهم وإحداث إطار مؤسسي مناسب، في حين أن أولويات المستوى الثاني فتتمثل في خفض التضخم إلى مستويات أحادية الخانة وتشجيع المنافسة والحد من الاحتكارات والاعتماد على العوائد الاقتصادية والسياسية لتوفير بيئة مناسبة للإصلاح وضرورة توخي الحذر عند تنفيذ الإصلاحات المعقدة كالتحرير المالي والخصخصة و التي تعطي نتائج عكسية في ظل غياب المؤسسات التنظيمية.

خلاصة:

نظام سعر الصرف يلعب دورا مهما في الأدبيات الاقتصادية النظرية والتجريبية الحديثة غير أن تحديده لا يزال حتى الآن لا يحظى بتوافق الآراء، فلفترة طويلة استخدمت إخطارات الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي لتطوير التصنيف الرسمي لنظام سعر الصرف (De Jure)، والذي تم استخدامه بعد ذلك لدراسة نظم أسعار الصرف وتطورها وآثارها الاقتصادية، ورغم ذلك أظهر هذا التصنيف تناقضات خطيرة إلى حد أن تصريحات البلدان لا تترجم دائما إلى ممارساتها، ومع ذلك فإن الآثار الماكرو اقتصادية لأنظمة الصرف البديلة التي أبرزتها الأدبيات التجريبية ترتبط ارتباطا وثيقا على كيفية التصنيف لأنظمة الصرف وهو ما بينته دراسات (Goldstein, 2002)، (Fränkel, 2003)، (Backus, 2005)، (Dellas, et al., 2008)، وحسب دراسة (Bubula and Otker-Robe, 2002)، سياسات أسعار الصرف من قبل صندوق النقد الدولي تحتوي العديد من التناقضات بين أنظمة الصرف وممارساتها الفعلية وما هو مصرح به لدى صندوق النقد الدولي مما دفع بهذا الأخير لتغيير نهجه من أجل إدماج أفضل الممارسات لسعر الصرف، عن طريق تطوير مخططات تحديد جديدة والتي سميت بالتصنيفات الفعلية، هذا التعدد في النظم طرح إشكالية ما هو التصنيف الأفضل ورأينا أن الإجابة تعتمد على أهداف كل دراسة ولكن أيضا على حكم التحليل، وتستخدم الدول التصنيف الرسمي لصندوق النقد الدولي عند عود السلطات النقدية، وبالتالي العوامل الاقتصادية تلعب دورا مهما في التأثير على القرارات المتخذة من طرف السلطات ولها أثر أيضا على التطور المستقبلي لهذه القرارات والتطور المستقبلي للمتغيرات الأخرى المؤثرة على سلوك الأعوان الاقتصاديين، بحيث تكون التوقعات مهمة، ومن الأهمية بمكان أن نقارن الآثار للأنظمة الموعود بها من طرف السلطات النقدية وتلك الأنظمة الملاحظة الفعلية، وقد يكون النهج الواقعي هو المناسب حيث أن مرونة سعر الصرف هي العامل المحدد لنوع سعر الصرف المفضل وقد اخترنا لدراستنا هذه نظام صرف واقعي استنادا لـ (Reinhart and Rogoff, 2018) لأنه يقوم على سعر الصرف السوقي المناسب حيث عندما نريد تقييم تأثير نظام سعر الصرف على الاقتصاد فإننا نستعمل خصوصا السعر السوقي الذي يتم استخدامه في غالبية المعاملات الاقتصادية والمالية ومنهجية Reinhart and Rogoff تكمل التحليل الإحصائي مع المعلومات الواقعية التاريخية لمنع حالات التصنيف المثيرة للجدل ونسبة الملاحظات المفقودة أقل نسبيا في قاعدة RR من تلك لقاعدة LYS، ومع ذلك نلاحظ أنه على عكس RR سنجمع جميع الأنظمة العائمة (التعويم الحر، التعويم المدار، السقوط الحر) في فئة واحدة وندرس عينة من البلدان المختلفة التي شهدت صراعات أهلية والتي نتعرف في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: الصراعات والحروب الأهلية أسبابها وآثارها على الاقتصاد

تمهيد:

سنحدث في هذا الفصل عن الصراعات الأهلية وذلك من أجل توضيح مفهومها وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها، وكذا الآثار الناجمة عنها والمتمثلة أساساً في تهديد كيان الدول محل الصراع، والتطرق إلى أسبابها وكيف أصبحت تشكل سبباً وجهاً للتدخل الأجنبي ومبرراً لانتشار الجشع و الطمع نظراً لكون الدول محل الصراع تزخر بالعديد من الثروات هي محط أطماع العديد من الأطراف الخارجية، والحروب الأهلية هي الآن الشكل الأكثر شيوعاً للنزاعات العنيفة واسعة النطاق، فقد بينت الأبحاث الاقتصادية الحديثة أن استقرار الاقتصاد الكلي شرط مهم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبناء مجتمعات مزدهرة وشاملة ولكن في الآونة الأخيرة، شهدت العديد من الدول نوبات تضخم مرتفع وسعر صرف اسمي كبير بينما تأثرت العديد من بلدان منذ فترة طويلة بالصراعات الأهلية، فقد كانت شديدة بشكل خاص وملفت في العراق وليبيا والصومال والسودان وسوريا ودول غرب أفريقيا واليمن في السنوات الأخيرة.

وهذه الصراعات كان لها عديد الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي وعلى البشرية وعلى الشق الاجتماعي والمدني، وقد تمت دراسة النزاعات على القطاع الحقيقي بشكل واسع من قبل الباحثين، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن تم الاهتمام إلى الجانب الاجتماعي كالفقر والجانب الاقتصادي من حيث البطالة والتضخم وتحسين مستوى المعيشة ونسبة أقل للآثار المترتبة على ذلك على القطاعات النقدية والمالية.

المبحث الأول: مفهوم الصراعات والأزمات الأهلية:

نتناول في هذا الجزء المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بدراسة الصراع الأهلي، ونركز بالأساس على مفهوم الصراع وما يرتبط به من مفاهيم أساسية، وخاصة مفهوم الصراع الداخلي باعتباره أحد أهم متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الصراعات والحروب الأهلية:

يتميز بعض المحللين المهتمين بالدراسات السياسية، بين الحروب الأهلية التي يسعى فيها المتمرّدون إلى الانفصال عن الأراضي أو الحكم الذاتي والصراعات الداخلية التي يهدف فيها المتمرّدون إلى السيطرة على الحكومة المركزية.

وقد تصل النزاعات إلى درجة سيطرة متمردين على الحكومة من داخل المركز أو جهاز الدولة، كما هو الحال في الانقلابات العسكرية، أو في الحالة التي يكون فيها المنافسون من خارج المؤسسة السياسية، ويفرق محللون آخرون بين الحروب الأهلية العرقية التي يكون فيها المتمرّدون والأفراد الذين يسيطرون على الحكومة المركزية من هويات عرقية مختلفة، والصراعات الثورية الداخلية التي يهدف المتمرّدون فيها إلى إحداث تحول اجتماعي كبير بسبب عدم رضاهم عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد.

والمتمقضي لتاريخ الحروب الأهلية يجد أن نتائجها على البشرية لا تختلف عن نتائج الحروب الأخرى فقد أسفرت الحروب الأهلية عن مقتل حوالي 16 مليون شخص منذ الحرب العالمية الثانية، أما تاريخها فقديم قدم البشرية حيث قام قابيل ابن آدم عليه السلام بقتل أخيه هابيل، كان ضحية صراع أهلي داخلي بحت والصراعات ليست بالظاهرة الجديدة، فهي، حيث عرف العالم صراعات بسيطة بين القبائل تحولت في غالب الأحيان إلى تصفية عرقية لإحدى القبيلتين، كما عرف صراعات معقدة أدت إلى حروب إقليمية وحتى عالمية، إضافة إلى حروب أهلية طويلة الأجل تنتهي ثم تندلع من جديد وهي التي تعرف عند خبراء الحروب بالصراعات ذات الطابع المتفجر، مثل تلك التي نشبت في العديد من الدول الإفريقية، هذه الأخيرة التي تعاني كثيرا من الاضطرابات وعدم الاستقرار، والانتفاضات لأسباب عرقية وسياسية وقبلية، تحركها التدخلات الأجنبية مما جعلها تصبح مسرحا للصراعات.

ومن مميزات دول الصراع أنها تكون غالبا من الدول الغنية بالإمكانيات البشرية والطبيعية، والتي أغرت الدول الكبرى من أجل إيجاد منفذ للسيطرة فأصبحت من أهم المعوقات التي تواجه دول الصراع والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالة عدم الاستقرار الداخلي، وما يلاحظ على الصراعات التي طفت على سطح الأحداث التاريخية والسياسية العالمية أنها أصبحت في مقدمة القضايا المطروحة على المنظمات الإقليمية والدولية، لأنها تشكل تهديدا لكيان الدولة ونظامها السياسي وترهق جهود الهيئات المهتمة بالسلام العالمي، وذلك من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة والداعمة لها، وظهور أطراف أخرى تقوم بالترويج للصراعات والميول الانفصالية، بهدف تفتيت الوحدة الإقليمية للدول سعيا لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة، والحرب السودانية خير مثال على ذلك وقد بات الصراع في إقليم ما يخرج من كونه مشكلة محلية لها أسبابها التاريخية والاقتصادية فحسب بل أصبحت العديد من الأطراف والقوى داخليا وخارجيا مدعوة للمشاركة في كيفية التغلب على ذلك الصراع على الرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات والتوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات وصدور العديد من القرارات من جانب عدة منظمات دولية، وهناك أيضا العديد من الجهات الفاعلة في القارة الإفريقية التي بات هدفها الأساسي هو حفظ السلم و الأمن وإعادة الإعمار في مناطق ما بعد النزاع.

وفي إفريقيا نذكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالإيكواس وهو إسم يطلق على مجموعة من الدول التي تقع في الركن الغربي من القارة الإفريقية، ويصل عدد هذه الدول إلى 16 دولة، والمعروفة أيضا باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا باستثناء دولة موريتانيا، وهذه المجموعة أصبحت تؤدي أدوارا مهمة في مجال حفظ وبناء السلام، بالاعتماد على العديد من المؤسسات والهيكل الأمنية. (الحلايقة، 2018)

1. مفهوم الصراع والحرب الأهلية:

من الصعب تحديد مفهوم واحد للحرب الأهلية أو للصراع، وهذا لغياب قاعدة الإجماع حول مفهومهما، فكل تعريف يخضع لمعيار معين يختلف عن باقي المفاهيم، حيث يرى بعض الباحثين بأن أصل كلمة صراع: "Conflict" هي الكلمة لاتينية من كلمة (Configur)، والتي تعني تصادم شيئين معا (together)، وعليه فإن الصراع يشير إلى التناقض أو التضارب الحاصل في المبادئ أو الأهداف، أو المطالبة بالكيانات أو الهوية، وفي بعض الأحيان يستخدم الباحثون مفهوم الصراع للدلالة على عملية تسوية هذه التناقضات، وهناك العديد من التعريفات لمفهوم الصراع، وذلك راجع لكون أن الظاهرة الصراعية ظاهرة معقدة، تتعدد أبعادها وتتداخل أسبابها، وتتشابك تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأفراد والمجتمعات، وتختلف من حيث الكثافة والشدة والعنف وهناك عدد من المفاهيم في أدبيات الصراع منها أن هناك من يضع تعريفا لكل من النزاع والصراع رغم أن الكثير يعتبرهما شيء واحد. (Blattman, 2010)

1.1 تعريف الصراع:

هو قضية أشمل من قضية سلوكيات أو تصرفات عدائية ظاهرة، فالصراعات لا تنتهي بانتهاء هذه السلوكيات، وانتهاء التحركات العسكرية لا يعني انتهاء الصراع، حيث أن حالة عدم الرضا الكامنة قد تؤدي إلى تغير الموقف في أية لحظة، وعليه ووفقا لهذا الفهم، يمكن التمييز بين الصراعات الظاهرة، وهي الصراعات التي تتضمن تناقضا في المواقف و يصاحبها تحركات، على عكس الصراعات الكامنة وهي التي تتضمن تناقضا في المواقف دون أن يصاحبها تحركات. (زراولية، 2019)

- **الصراع:** يشمل وجود أكثر من طرف يحدث بينهم حالة من عدم الاتفاق أو التنافر على هدف ما أو قضية، أو مصلحة معينة تكون مصدرا لهذا الصراع حيث تتميز بكونها متزامنة، وفي نفس اللحظة، فقد ينتفي بتحقيق أهداف طرف من طرفي الصراع بعد عام في حين أن الطرف الآخر يحقق مصالحه اليوم. (علي كوزي، 2021)

- **الصراع:** يشير إلى وضع اجتماعي، يحاول فيه طرفان أو أكثر في نفس اللحظة تحقيق نفس المصالح المتناقضة، أو نفس المطامح والأهداف، أو الحصول على نفس الموارد المادية أو المعنوية، والتي تكون في الغالب غير كافية لإرضاء جميع الأطراف المتصارعة وهناك عدة دوافع له منها:

❖ **الثروة أو الموارد:** وهو أقدم سبب للصراع والذي تطور ليشمل الصراع على المال والأقاليم

والغذاء ومصادر الطاقة وكيفية توزيعها.

❖ **السلطة:** من بين أبرز مبررات الصراع وهي تشمل التنازع عن كيفية تقسيم الحكم والمشاركات السياسية وصناعة القرار.

❖ الهوية: ترتبط بالقبلية والعرق والأصل وهي مرتبطة بتركيبة المجتمع تتضمن العلاقة بين المجموعات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

❖ الأوضاع السياسية والاجتماعية: وتتضمن مدى شعور الأشخاص بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وحصولهم على حقوقهم وفق القيم التي تتعلق بأنظمة الحكومات والأيدولوجية والدينية، (الدين، 2017)

- الصراع: هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكالا جديدة تسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوط الموروثة، كما يعد الصراع صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، تسعى أطرافه لتحقيق أهدافها ويتم فيه منع طرف من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا، أو مسلحا واضحا أو كامنا. (زراولية، 2019)

2.1 تعريف النزاع:

هو ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابكها، وتأثيرها المباشر وغير المباشر، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى، أو الكثافة، والعنف ويظهر من خلال هذا التعريف الصيغة العمومية، وغياب نوع من الدقة، وربط ظاهرة الصراع بالبعد الديناميكي المقيد بالكثافة، والعنف، والتقاضي عن اعتبارات عديدة قد تكون أكثر أهمية.

- أما " ALLEN VERGUESON " فيعرف النزاع من الجانب الدولي، حيث يرى أن النزاع الدولي يبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي نفس الوقت تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى، التي بدأت المبادرة بالفعل ولكن هذا التعريف مرتبط بالخسارة، والتكلفة أي بالنتائج المترتبة عن النزاع. {دعاس، 2014}

- يمكن تعريف النزاع على أنه اختلاف، أو تعارض في القيم، والمصالح سواء المادية أو المعنوية من أطراف متعددة، ولا يشترط أن يكونوا أشخاصا، أو منظمات أو دول حيث يسعى كل طرف إلى فرض مركزه على الطرف الآخر باستعمال أساليب قد تكون سلمية أو عسكرية {Hussien, 2019}.

- تعريف النزاع: هو خلاف حاد وتاريخي حول الحدود والمياه بين دولتين، ويكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية، ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا، أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على الحدود أو الثروات، ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا، أو عقائديا. {يحيى، 2023}.

- النزاع "Dispute" أو الخلاف كمصطلحات مرادفة للصراع "Conflict"، في أغلب الدراسات التي قام بها الباحثون أقل دلالة من الصراع حيث يرون أن مفهوم الصراع يحمل دلالات أوسع من مفاهيم الخلاف والنزاع؛ فالنزاع هو تعارض في الحقوق القانونية بالأساس، وينشأ في الغالب نتيجة لأسباب وقتية أو لحظية ظرفية، أما الصراعات فهي تتميز بقدر من الديمومة والاستمرارية ومن ثم يمكن اعتبار النزاع هو الدرجة الأدنى أو الأبسط من درجات الصراع (الخزندار، 2004، ص 145).
- يتم تمييز النزاعات على أنها نوع متميز عن الحروب الأهلية، على الأراضي الأساسية للدولة، وعلى الرغم من التمييز والتباين بين المصطلحين، فإن الحرب الأهلية غالبا ما تجمع بين عدة عناصر، فعلى سبيل المثال، قد تكون حركات التمرد عرقية أو أيديولوجية على حد سواء، ويمكن أن تتحول أهداف المتمردين وتتوسع أطماعهم بمرور الوقت من الانفصال عن منطقة محدودة إلى السيطرة على الدولة بأكملها.

المطلب الثاني: الفرق بين الصراع والمصطحات الأخرى (القتال والتوتر والتنافس)

إن القيم سواء المادية أو المعنوية بكل صورها وبمختلف مستوياتها تشكل المواضيع أو الأساليب الرئيسية للظواهر الصراعية، كما سبق الذكر فإن مفهوم الصراع يتداخل ويتقارب مع العديد من المفاهيم نذكر منها:

- القتال: هو أحد مظاهر الصراع وليس المظهر الوحيد له، وهدف كل طرف من طرفي أو أطراف الصراع هو تحطيم الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى جزئيا أو كليا فطبيعة الصراع الدولي في العلاقات الدولية فريدة من نوعها حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوع وكثرة أبعاده في ظاهرة الصراع الدولي. (البرهامي، 2022)

كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو دعائيا أو حتى تكنولوجيا كما أن أدوات الصراع يمكن أن تندرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية، ومن نماذجها على سبيل المثال: الضغط والحصار والاحتواء، والتهديد، والعقاب والتفاوض، والمساومة، والتنازل والتحالف، والتحريض والتخريب والتآمر.

- التنافس: الأفراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس، عكس الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس ولهذا، نجد أن التنافس هو مستوى أقل من صراع حيث نجد أن الأفراد يتنافسون دون أن يسعى أحدهم إلى منع الآخر من تحقيق هدفه.

- التوتر: كثيرا ما يطلق مصطلح التوتر على الحرب في بدايتها وهو حالة من القلق، وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر و غالبا ما يكون سابقا للنزاع، كما يسبق أيضا الأزمات الدولية كما أنه يشير إلى حالة عدا و تخوف وشكوك وتضارب المصالح، وهو نتيجة الرغبة في السيطرة أو الرغبة في تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا النطاق دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا، من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، و التوتر حالة سابقة لكل نزاع وتسمى الحركات التي تسبق المنازلة. (الحبيب، 2016)

- الأزمّة: وتبدأ الأزمّة عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى وتعرف "الأزمّة بأنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دولة أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب، فالأزمّة هي جعل الطرف الآخر فجأة في وضع لا يطاق، ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة، والقيام بردود فعل عنيفة، وحالة الأزمّة تتميز بوجود صانع القرار

في محيط تسوده العاطفة واللاعقلانية ما يمكن أن يشوه إدراكه، فيصبح ذاتيا وخاليا من العقلانية مصدره القلق والإثارة والإرباك، وتتميز الأزمة بالخصائص التالية :

1. الفجائية: حيث تحمل طابع الفجائية لصانع القرار أو حتى للمراقب من الخارج.
2. التهديد العالي للأهداف: أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر.
3. ضيق الوقت المتاح للتصرف: أي أن صانع القرار لديه اهتمامات أخرى وليس له وقت ومعلومات كافية، إلى جانب ذلك تتميز بكثرة أحداثها وقصر مدتها وتتدخل منظمة الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة الداخلية التي لا تأخذ الطابع الدولي.

المطلب الثالث: تصنيف الصراعات حسب مدى رشد وحكمة الأطراف المشاركة فيها:

هناك من قام بتقسيم الصراعات حسب مدى رشد وحكمة الأطراف المشاركة فيها إلى معارك ومباريات ومناظرات وغالبا ما تكون المواقف الصراعية عبارة عن خليط من المعارك والمباريات والمناظرات.

■ **المعركة Fight**: نمط صراع حيث يتدهور فيها ضبط النفس بسرعة بين أطراف الصراع، وتتطور الأحداث والتحركات بشكل سريع للغاية ، لأن أفعال كل طرف تؤدي إلى رد فعل سريع من الطرف الآخر، فقد يؤدي كسر توازن القوى إلى حرب بين هذه الأطراف.

■ **المباراة Game**: تتميز بأن أطراف الصراع تضبط حركتها بشكل أكثر رشادة حيث يمكن تطبيق بعض نماذج نظرية المباريات عليه، فيكون لكل طرف قدرة ما على الاختيار بين عدة بدائل للحركة، ويتوقع مجموعة من النتائج المحتملة لأي حركة يختارها، كما أن لديه القدرة على توقع تحركات الطرف الآخر.

■ **نمط المناظرة**: هي الصراعات التي يغير فيها أطراف الصراع قيم ودوافع وإدراكات الطرف الآخر، ويكون ذلك عن طريق تفهم كل طرف من أطراف الصراع لمواقف الطرف الآخر بشكل واضح ومقبول له، وللطرف الآخر، ومن ثم معرفة كل طرف مدى شرعية مطالب الطرف الثاني والتي بنى عليها موقفه العدائي، وقد يقود ذلك إلى تغير في قيم ودوافع ومواقف أطراف الصراع، ومن ثم يؤدي بنتائج إيجابية للطرفين.

المطلب الرابع: تعريف الصراعات الأهلية وفق دراسات الخبراء

يمكن القول إن الصراع الداخلي، هو الصراع الذي يحدث في البيئة الداخلية للدولة، بين أطراف محلية، أو بين حكومة محلية وطرف أو أطراف محلية، وليس بين دول، ويمكن أن تتعدد أشكال الصراعات الأهلية، فقد تأخذ شكل الصراع العرقي، أو الإثني، أو الطائفي أو الإيديولوجي وهذه الصراعات قد تكون مسلحة أو غير مسلحة. (الخزندار، 2004 ص 146)

ويمكن تعريف الصراع كذلك على أنه تعارض المصالح والمبادئ والأفكار والسياسات والبرامج التي تميز العديد من التفاعلات داخل أو بين الأنظمة السياسية، كما يعرفه البعض بأنه نزاع القيم والمطالب على السلطة والمكانة الاجتماعية والموارد والذي يكون هدف المتصارعين فيها هو التغلب على خصومهم أو إسكات أصواتهم أو إلحاق الأذى بهم، وهو لا يعني بالضرورة القتال الفعلي. (Putnam, 2006)

ويشمل الصراع كذلك التعابير اللفظية للخلافات وعدم الموافقة بالإضافة إلى أشكال أخرى عديدة وتختلف المعايير التي تصنف بموجبها الصراعات إلى صراعات مسلحة أو غير مسلحة، ولعل هذا ما انعكس بشكل كبير على مراكز الأبحاث وقواعد البيانات التي تقوم بحصر عدد الصراعات المسلحة في العالم، فليس بالضرورة أن كل ما يحدث من شغب في الدولة يتحول إلى صراع مسلح، ويرجع الاختلاف الأساسي بين قواعد البيانات إلى تباين إجابتهما على الأسئلة التالية:

- ماهي درجة العنف التي يمكن من خلالها التمييز بين الحرب الأهلية والصراع المسلح؟
- كيف نعرف متى تبدأ الحرب الأهلية وكيف تنتهي؟
- كيف يمكن التمييز بين الحروب داخل الدول وخارجها؟

وفي هذا الصدد سوف نتناول تعريف الصراع المسلح كما قدمته أشهر المشاريع العلمية، وقواعد البيانات في العالم. (Sambanis, 2004)

1. تعريف الصراع وفق مشروع جامعة ميتشجان: وهو تعريف مقدم من طرف الجامعة والذي يعرف باسم "العوامل المرتبطة بالحرب the Correlates of War project أو "COW" وتشرف عليه جامعة ميتشجان، ويعتبر أقدم مشروع، وقد بدأ في الستينيات على يد ديفيد سنجر، ويقدم بيانات حول الصراعات والحروب منذ عام 1816، ويعتبر الصراع مسلحا وفقا لهذا المشروع إذا أدى لمقتل ما لا يقل عن ألف ضحية خلال مجريات الصراع، ويطلق عليه الحرب الأهلية، وهو صراع بين طرفين على الأقل أحدهما يمثل الحكومة، ويتم احتساب عدد الضحايا بشكل سنوي، ومن دون احتساب أعداد الضحايا المدنيين.

2. تعريف الصراع وفق مشروع جامعة أوبسالا لبيانات الصراع: "The Uppsala Project Data Conflict"، وهو المشروع التابع لجامعة أوبسالا حيث يقدم هذا المشروع تقريراً سنوياً حول الصراعات الجارية، وبالنسبة للتعريفات، فهو يقدم تعريفات يمكن وسيطة بين ما يقدمه مشروعا ميتشجان وهامبورج، ويتناول كافة الصراعات سواء كانت داخلية أو دولية، كما يستخدم تعريفاً واحداً في كلا الحالتين،

الفرق في ذلك بين كون الصراع دوليا أو أهليا، بل المهم هو استخدام العنف، والصراعات التي يتناولها هذا المشروع هي الصراعات التي يكون فيها أحد أطراف الصراع على الأقل حكومة أو دولة، وهو ما يلتقي فيه مع المشروعين الباقيين، ويرى مشروع أوبسالا-مثله مثل مشروع ميتشجان- رقما محددا للقتلى في السنة كمعيار للتمييز بين الصراعات -عكس معيار الاستمرارية في مشروع هامبورج - والتي بناء عليها يمكن تحديد درجة حدة الصراع وفق المعهد الدولي لبحوث السلام (أوسلو) فإن الصراع الداخلي المسلح هو صراع داخلي بين طرفين على الأقل أحدهما حكومة دولة، حول السلطة والسعي للحصول على السلطة أو الأرض والسعي للانفصال سعيا يصاحبه استعمال للقوة المسلحة وينتج عنه على الأقل 25 قتيلا في العام، وهي الدرجة الأدنى "Minor" للصراع، حيث يتراوح عدد القتلى ما بين: 25 قتيلا و999 قتيلا، أما الدرجة القصوى فهي الحرب الأهلية "Civil War" حيث يصل عدد القتلى في العام الواحد إلى 1000 قتيلا أو ضحية فأكثر، (Silve, 2018) كما يرسم مشروع جامعة أوبسالا الفرق واضحا بين العنف السياسي وغير السياسي، حيث يشترط التعريف أن يكون الصراع حول قضية سياسية واضحة، كالاستيلاء على السلطة، ومن ثم لا تدخل الصراعات والعنف الناجم عن جرائم السطو المسلح والاغتيالات والتصفيات غير السياسية في التعريف، ولا يوجد مثل هذا الشرط في تعريف جامعتي ميتشجان وهامبورج، و إن كان العنف السياسي مفهوما ضمنيا في المشروعين ومن ثم نجد أن تعريف أوبسالا يشترط إضافة إلى وجود أطراف متصارعة، وجود قضية سياسية يتم التصارع من أجلها، وتحركات وأفعال ظاهرة ينجم عنها عدد معين من القتلى.

3. مشروع جامعة هامبورج : يطلق عليه أيضا مشروع الحروب والصراعات المسلحة، والذي تبناه مشروع "أسباب الحروب" "The Causes of War Project" التابع لجامعة هامبورج في ألمانيا، وهو مشروع يتتبع ويتقصى حول الحروب الداخلية في العالم منذ عام 1945، ولا يشترط هذا المشروع في تعريفه للصراع المسلح وجود عدد محدد من القتلى، وإنما يشترط وجود استمرارية في الصراع، وذلك خلافا لمشروع جامعة ميتشجان وجامعة أوبسالا كما سيأتي لاحقا فوفقا لهذا المشروع فإن الاهتمام أو تلخيص الحرب الأهلية فقط في أعداد الوفيات يفقد البيانات الخاصة بالحرب المصادقية، إذ كيف يمكن احتساب أعداد القتلى فقط، وتجاهل الجرحى والآثار المدمرة الأخرى للحرب، ومن ثم يعتمد هذا المشروع بشكل أساسي على معيار استمرارية الصراع باعتباره المعيار الرئيسي، و إن كان معيار الاستمرارية يبدو منطقيا في عدم تجاهله الآثار الأخرى للصراعات، إلا أنه يضيف مزيدا من الصعوبة الإجرائية على هذا التعريف.

1.4 تعريف الحرب الأهلية:

هي نزاع عنيف بين طائفتين أو أكثر من الفاعلين المنظمين غير الحكوميين في أراضي الدولة، وهكذا يتم التمييز بين الحروب الأهلية والصراعات بين الدول (التي تقاتل فيها الدول دولاً أخرى)، والصراعات العنيفة أو أعمال الشغب التي لا تشمل الدول بل تكون داخل الدولة الواحدة، (تسمى أحيانا النزاعات بين المجتمعات المحلية)، وقمع الدولة للأفراد الذين لا يمكن اعتبارهم مجموعة منظمة أو متماسكة، بما في

ذلك الإبادة الجماعية، والعنف المماثل من قبل جهات فاعلة غير حكومية، مثل الإرهاب أو الجرائم العنيفة. (Baczo, 2017)

- الحرب الأهلية: هي نوع من أنواع الصراع المسلح يقع بين أبناء الوطن الواحد مع وجود أسباب ودوافع سياسية له (Niland, 2014)، في حين يعرفها البعض بأنها: "صراع مسلح ينشب داخل إقليم الدولة يتميز بأن كلا الطرفين المتنازعين يفرض سلطاته على جزء معين من إقليم الدولة ويمارس فيه السلطات التي تمارسها الحكومات الشرعية كجباية الضرائب والتجنيد والتقاضى... إلخ"، ولكن بتعدد وتنوع الأسباب المقدمة لنشوء الحروب الأهلية يبقى الحل الأكثر نجاعة لها على مدى العصور هو التفاوض السلمي.

إن المجتمع الدولي يتكون من دول متساوية الحقوق والواجبات واحترام هذه المساواة والعمل بها يفرض على كل دولة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، كما أنها تتعلق بالنظام السياسي الداخلي نوع الحكم، الهوية، وكذلك الأحزاب السياسية، النخب، جماعات الضغط حيث تشكل في العالم الثالث 51 % من مجموع النزاعات العالمية، ومعظمها طويلة الأمد نتيجة اندلاع أزمات اجتماعية وعرقية و تدخل الحرب، اللغة و الحضارة، الهوية، الدين، الانتماء القبلي والعرقى فيقول: نيد جار: "أن الصراعات الأهلية سياسية ذات طبيعة كونية وليست قصرا على المناطق أو أجزاء محددة من العالم"، فالنزاع العرقى نتاج حالات التصعيد ضمن مجموعة معينة أو بين مجموعتين يشعر الفرد بالانتماء والخضوع والتبعية، و الاختلافات في حد ذاتها تؤدي إلى الصراعات والحروب الأهلية كما حدث في روندا (1994) وفي السودان (2011)، فكل الخلافات العرقية القبلية تم إضفاء الطابع السياسي عليها واستحضار صورة الضحية، وظهر زعماء لها يعملون على زيادة تداول الخطابات ومزاوجتها بوعود ومصالح مادية، لمنظمي هذاالعنف، فقد أشارت الدراسات إلى أن هناك حوالي 55 جماعة عرقية سياسية مشتركة، بين دولة ودولة أخرى مجاورة لها، ومرتبطة معها لغويا، وبالتالي فاندلاع صراع في الدولة الواحدة بالضرورة له انعكاس وأثر في الدولة الأخرى وهذا ينطلق في حالة تعدد الأعراق ومحاولة الانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي.(عاشور، 2022)

الحروب الأهلية وليدة حالة من الحالات التالية : الاستعمار ، إخفاق الدول المستقلة في تحقيق التقدم والنمو، الفشل في تحقيق السلم والأمن ودعم الجماعات المتصارعة وكذلك رفض الاعتراف بهوية مجموعة عرقية معينة واندلاع أعمال العنف.

- الحرب الأهلية : هي ذلك الصراع الذي نشب بسبب أن أطرافه أو ضحاياه تتحدد وفقا لانتمائها إلى جماعة أو تحدد وفق معايير ثقافية وأهمها اللغة، الدين، العادات، والتقاليد المشتركة، أو البيولوجية، والاعتقاد بالأصل الواحد المشترك، الذي كانت معايير سواء حقيقية أو غير حقيقية، الذي يعتقد به كثير الجماعات كما تعرف بالصراعات الداخلية التي تكون بين أفراد الدولة وفئاتها

التي تكون المجتمع وكل فرد فيها يرى في عدوه وفي من يريد أن يبقى على الحياد خائناً لا يمكن التعايش معه ولا العمل معه في نفس التقسيم الترابي. وقد تكون متعلقة بالتهديدات البيئية التي تتدرج منها الموارد النادرة كالنفط، الغذاء، المياه، فالتحكم في هذه المعطيات والتي تمثل إنتماء بيئياً ومصدراً طبيعياً في الدول، كذلك نجد أن العوامل المناخية البيئية الصعبة، والتي تؤدي إلى اللجوء للبحث عن أماكن أخرى فيها ظروف أكثر ملائمة، وهذا ما يولد نزاعاً حول الموارد بسبب عدم كفايتها. (زراولية، 2019)

المطلب الخامس: تصنيفات الصراعات حسب منطقة النزاع

- أ- **الصراعات الأهلية:** وهي صراعات داخل الدولة الواحدة، وقد تكون صراعات مسلحة بين جماعات مختلفة داخل الدولة، ويتسم هذا الصراع بالعنف داخل البلد الواحد، وتخوضه مجموعات منظمة تهدف إلى الاستيلاء على السلطة في المركز أو في منطقة ما، أو تغيير سياسات الحكومة، ولا توجد عتبة واضحة لمدى العنف اللازم لوصف الصراع بأنه حرب أهلية، في مقابل الإرهاب أو الصراع السياسي على مستوى منخفض، يستخدم علماء السياسة أحياناً عتبة لا تقل عن 1000 قتيل على مدار النزاع، وبناءً على هذا الرقم كانت هناك حوالي 125 حرباً أهلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وغالباً ما يفترض أن انتشار الحروب الأهلية هو ظاهرة ما بعد الحرب الباردة. (خواص، 2019)
- ب- **الصراعات الإقليمية:** وهي صراعات عادة ما تكون بين دول متجاورة، أو قوى خارجية في إقليم معين.
- ث- **الصراعات الدولية:** وهي صراعات يكون أطرافها دولتين غير متجاورتين أو أكثر، أو بين عدة دول ومنظمات أو حركات عابرة للحدود، من الواضح أن تعريف الحرب الأهلية يشمل العديد من أشكال الصراع المختلفة.
- ج- **صراعات الحدود السياسية:** وهو صراع بين دولتين أو أكثر بينهم حدود جغرافية مشتركة متنازع حولها.
- ح- **الصراعات الانفصالية:** وهي صراعات تقوم بها جماعات أو كيانات يكون هدفها الانفصال، وتأسيس دولة خاصة بها.
- خ- **صراعات الموارد:** وهي صراعات بين دول أو جماعات للسيطرة على موارد معينة مثل المياه، النفط، الغاز، الذهب والمعادن النفيسة.
- د- **الصراعات الثورية أو الإيديولوجية:** وهي صراعات في العادة بين حركات أو جماعات ذات طبيعة أيديولوجية معينة، تسعى إلى إحداث تغيير سياسي واجتماعي وفق رؤيتها السياسية والقيمية
- ذ- **الصراعات العرقية أو الدينية:** وهي صراعات داخل الدولة تكون في العادة بين جماعات عرقية أو دينية متنافسة، وقد تكون الدولة أحد الأطراف، وقد تتدخل مع طرف ضد آخر، وتختلف أسباب تلك الصراعات، فقد تدور حول السلطة والنفوذ، وقد تقتصر على مجرد السعي لنيل بعض الحقوق مثل الاعتراف بالهوية والمشاركة السياسية (Chaib, 2003).
- يتميز بعض المحللين بين الحروب الأهلية التي يسعى فيها المتمردون إلى الانفصال عن الأراضي أو الحكم الذاتي والصراعات التي يهدف فيها المتمردون إلى السيطرة على الحكومة المركزية.
- قد تشمل النزاعات سيطرة المتمردين على الحكومة من داخل المركز أو جهاز الدولة، ويفرق محللون آخرون بين الحروب الأهلية والحرب العرقية، حيث يكون للمتمردين والأفراد الذين يسيطرون على الحكومة المركزية هويات عرقية منفصلة. (الدين، 2017)

المبحث الثاني: الحروب الأهلية من منظور تاريخي

الحروب الأهلية كانت شائعة منذ القديم بين أفراد القبيلة الواحدة والصراع أمر متأصل و ملازم للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبشرية ويمكن اعتباره كذلك بأنه أداة باعته أو محفزة للتغيير ودافعة للتنمية، كما يمكن اعتباره إيجابيا إذا أفضى في النهاية إلى إيجاد العنصر الإبداعي والخلق لتغيير المجتمعات ويلي طموحات وأهداف الأطراف المتصارعة .

وغالبا ما تستمر الحروب الأهلية لفترة طويلة، في حين أن النزاعات بين الدول تميل إلى أن تكون قصيرة نسبيا، ويقل احتمال تسويتها عن طريق المفاوضات الرسمية وجد العديد من الخبراء أن النزاعات العنيفة لها آثار هدامة لرعاية المجتمع في كافة الجوانب، وإذا كان مصدرها الحكومة أو غير الحكومة فإن أشكالا عديدة من الانتهاكات والعنف تكون غير ظاهرة للعيان وجزء لا يتجزأ من الديناميكية السياسية والاجتماعية والتي بالمقابل تؤثر على التنمية في أي مجتمع وتؤدي إلى استنزاف الموارد التي كان من المفترض أن يتم استغلالها بشكل مثمر وإيجابي بمعنى أن الصراعات ذات طبيعة غير مرغوب فيها وهي تشكل تحديات أساسية أمام السلم والتنمية كما أن الصراعات التي تتجاوز الحدود الوطنية يكون لها آثار ضارة على الاستقرار والسكينة الإقليمية مما يضيف بعدا جديدا من شأنه أن يزيد من سوء معيشة المواطنين وتعقيدها. (Mueller, 2017)

إن المتتبع لتاريخ الصراعات الأهلية يلاحظ أن لاندلاع صراعات أهلية جديدة بعد الحرب الباردة مباشرة أثر على العالم وأنه سيكون أكثر اضطرابا وعنفا بعد فترة طويلة من الاستقرار على أساس إستراتيجية الردع النووي التي اعتمدتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومع ذلك، انخفض عدد الحروب الأهلية الجديدة بشكل نسبي بعد الذروة الأولية بعد الحرب الباردة و لا تزال الأسباب التي قد تكمن وراء هذا التراجع محل نزاع، ولا يزال عدد الحروب الأهلية المستمرة مرتفعا من حيث القيمة المطلقة ويزيد احتمال تكرارها ويمكن تمييز النزاعات الاستعمارية أحيانا على أنها نوع متميز عن الحروب الأهلية على الأراضي الأساسية للدولة وتعتبر الحروب الأهلية بشكل عام أقل حدة من الحروب بين الدول، وكانت الحروب الأهلية أكثر توترا وأطول مدة، والغالبية العظمى من الوفيات المسجلة في المعارك تنبع من الحروب الأهلية. (شكارة, 2014)

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للحرب تأثير كبير غير مباشر على رفاهية الإنسان يتجاوز الخسائر المباشرة في الأرواح، وأشارت معظم الدراسات إلى أن البلدان التي تشهد حربا أهلية هي منبع للفقر والمرض والجريمة و تعاني من انخفاض واضح في الناتج المحلي الإجمالي ولا تستعيد مسار نموها الاقتصادي السابق بسهولة وقد يتشوه اقتصادها لمدة طويلة، كما تعطل الحروب الأهلية التجارة والاستثمار وتترك إرثا اجتماعيا كبيرا وينتشر المشردون واللاجئون ولا تقتصر الآثار السلبية للحرب الأهلية على البلدان التي تعاني منها فقط بل تعاني الدول المجاورة أيضا من آثار اقتصادية سلبية وقد تكون أكثر عرضة للعنف. (بوصبيغ, 2014)

المطلب الأول: الحروب الأهلية في مرحلة ما قبل 1945

إن التحدي المسلح والتمرد على سلطة الدولة قديمان قدم الدول نفسها وعلى الرغم من تعدد الروايات التاريخية للحروب الأهلية، إلا أن هناك القليل من البيانات التجريبية عن النزاعات الأهلية قبل عام 1945، وعلى الرغم من وجود عدد قليل نسبياً من الحروب بين الدول منذ ذلك الحين، إلا أنه يلاحظ تراجع عدد الصراعات بين الدول اعتباراً من عام 1945، وحلول فترة سلام طويلة الأمد بينها.

هذا النوع من الحروب هو الأكثر انتشاراً والأكثر تدميراً والأكثر سوءاً من بين أشكال العنف البشري المنظم، ومن المؤكد أن مناطق مختلفة من العالم مرت بفترات صراعات أهلية وداخلية غير أن روما كانت أول من صاغ هذا المصطلح لتسمية حروب واسعة النطاق اضطرت الحكومة المركزية إلى خوضها ضد مواطنين رومانيين في مناطق خارج العاصمة.

المصطلح ظهر لأن الإمبراطورية الرومانية هي التي أسست فكرة المواطنة والانتماء إلى بلد ما حيث كان من المتعارف عليه في روما عدم الاحتفاء بالنصر عند دحر متمردين وذلك لسببين أولهما أن المدحورين هم مواطنون من الدولة نفسها وبالتالي يجب إظهار شيء من الاحترام لهم وثانياً فسح المجال للمصالحة المحتملة معهم في المستقبل.

وقد ترك مؤرخون رومان العديد من الكتابات عن هذه الحروب ومغزاها وآثارها واتفقوا على أنها خطيرة ومدمرة ولكن أهم ملامحها هو أنها تتكرر على الدوام وحتى قبل هذه الحقبة اتخذ مصطلح حرب أهلية معاني أخرى لاسيما مع انتشار الأفكار الثورية في أوروبا وأماكن أخرى وانطلاقاً من مفهوم الثورة باعتبارها كوسيلة لتغيير الماضي وصنع مستقبل جديد، وفي حين أنه من السهل حشد الجموع للوقوف في وجه تمرد داخلي أو مواجهة عصيان نجد الأفكار الثورية في تلك الفترة تنتشر بسرعة انتشار النار في الهشيم باسم قيم إنسانية وبشرية وحتى دولية في أغلب الأحيان.

وتأتي الحرب الأهلية الأمريكية كأشهر حرب وقعت في أواسط القرن التاسع عشر والتي كادت أن تمنع تشكل الولايات المتحدة الأمريكية التي نعرفها اليوم، في يناير من عام 1861، أعلنت سبع ولايات جنوبية للرقيق من بين 34 ولاية انفصالها عن الولايات المتحدة وتشكيل الولايات الكونفدرالية، اندلعت الحرب في 12 أبريل 1861، عندما هاجم الانفصاليون حصون الولايات المتحدة، ويلاحظ أن الرئيس الأمريكي "Lincoln Abraham 1809-1865"، كان يستخدم مصطلح "حرب أهلية"، عند حديثه عن تمرد الجنوب ورفضه الخضوع لقوانين العاصمة ويفسر ذلك بكونه مؤشراً على إصراره على اعتبار كامل التراب الأمريكي بلداً واحداً غير قابل للتجزئة والتقسيم، وتعتبر هذه الحرب هي التي شهدت بداية محاولة وضع قوانين واضحة لمعنى حرب أهلية وتمييزها عن بقية الحروب. (حسين، 2017)

ويلاحظ من خلال الدراسات أن من يطلق تسمية حرب أهلية على صراع داخلي هو الجانب المنتصر في العادة، فمثلاً لو انتصر الجنوب الأمريكي في حربه ضد الشمال لتذكر الناس تلك الفترة بأنها "حرب استقلال الجنوب" أو "ثورة الجنوب"، بل هناك البعض ممن يطلق عليها اسم "حرب عدوان الشمال على

الجنوب"، وينطبق الأمر نفسه على حروب أخرى وقعت قديما في روسيا وإنتهت سنة 1917، وانتهت بحمل تسمية أخرى حيث اعتبرها المنتصرون ثورة خاصة وأن هذه الكلمة لها معان إيجابية أكثر من تسمية حرب أهلية.(بوصبيغ, 2014)

وعليه يمكن القول أن الحروب الأهلية كانت شائعة و معروفة في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: الحروب الأهلية في الفترة 1960-2011:

من الواضح أن الحروب التي بدأت في السبعينيات والثمانينيات استمرت لفترة أطول بكثير من تلك التي بدأت في التسعينيات، وهي حقيقة تتفق مع الأدلة التي جاءت في دراسة قام بها (Staines, 2004)، وهناك من يرى أنه يجب أن تكون الفترة الزمنية للصراع أطول من عشر سنوات وعدد البلدان المتدخلة فيها أكثر من 5 بلدان، حتى نطلق على الصراع مصطلح الحرب الأهلية، فقد كان متوسط طول النزاع في الحروب للفترة قبل عام 1990 حوالي 15 عاما، بينما تقلص بعد هذه الفترة حيث أن أغلب الصراعات استمرت حوالي خمس سنوات أو أقل، الملاحظ أيضا أن غالبية النزاعات تقع في إفريقيا (50٪) بينما الباقي موزعة بالتساوي بين أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآسيا. (Boulden, 2003)

وقد أصبح الباحثون يهتمون أكثر بالجانب الاقتصادي للحرب ففي دراسة للباحث (Elbadawi, 2012) قدم مؤشرات مختارة لأداء الاقتصاد الكلي للبلدان في عينتين، حيث قسمها إلى اقتصاد صراع واقتصادات ناشئة أخرى و إضافة إلى بعض النتائج و الحقائق التي وجدها موافقة للأدبيات التي وجدها مؤلفون آخرون في عينات من نفس الدول.

وجد الباحث أن الحروب الأهلية مكلفة للغاية ومن بين ما توصل إليه ما يلي :

- النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال فترة الصراع هو أقل من نظيرتها في البلدان النامية الأخرى بحوالي 2.٪.
- معدل نمو الإنتاجية منخفض جدا في البلدان التي مزقتها الحروب الأهلية إذا ما تمت مقارنتها ببلدان لم تشهد صراعا.
- ارتفاع مستوى التضخم في الاقتصاديات التي تشهد صراعات أهلية كبيرة ، إضافة إلى انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير وزيادة ضوابط تقييد رأس المال.
- وجد الباحث أيضا أن النفقات العسكرية للبلدان التي شهدت صراعات أهلية لم تتغير قبل أو أثناء أو بعد الصراع المدني؛ حيث قام بمقارنة نسبة الإنفاق من الناتج المحلي على الميدان العسكري في البلدان التي تشهد صراع مع نظيرتها التي لم تشهد صراع ووجد أن جميع الاقتصاديات تنفق 2.7 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي في الجيش، حيث هذه المقارنة كانت بغض النظر عن المساعدة العسكرية السرية لكلا طرفي الحرب الأهلية.

علاوة على ذلك فإن حالات الوفاة بسبب المعارك التي تم تسجيلها في إفريقيا وحدها بين عامي 1960 و 1990 بلغت حوالي مليون حالة وفاة والتي شكلت ما نسبته حوالي 20% من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عن المعارك (تقرير الاتحاد الأفريقي، 2008).

كما أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أكثر من 20% من سكان شبه الصحراء الأفريقية تأثر بالحرب الأهلية بشكل مباشر خلال التسعينات وتقدر الخسائر في الإنتاج الزراعي بسبب العنف المسلح في أفريقيا بخمسة وعشرين مليار دولار أمريكي في الأعوام 1970 - 1997 ، إضافة إلى ذلك، أدى العنف إلى تقليل الدخل الناتج من السياحة بنسبة 50% في العديد من البلدان الإفريقية في أواخر التسعينات وحرمانهم من النقد الأجنبي. (Fang, 2020)

وأشارت التقديرات إلى أن 35 بلدا إفريقيا خلال هذه الفترة كان في حالة حرب أو مشارك في النزاعات المسلحة المجاورة والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على أكثر من 550 مليون شخص غالبية الضحايا منهم من الشباب كونهم الفئة الأكثر مشاركة في الحرب وعلى الرغم من أن مستوى مشاركة الشباب يختلف من صراع إلى آخر فإن الشباب شاركوا في جميع النزاعات المسلحة وكانوا مسؤولين عن أسوأ وأفزع الجرائم التي تم ارتكابها على الإطلاق في القارة الأفريقية في الثمانينات وبداية التسعينات، وبالإضافة إلى انحصار رؤوس الأموال والدمار الهائل الذي لحق بالبنى التحتية وأصول سبل العيش، زادت النفقات العسكرية ونفقات إعادة التأهيل والتصلح نظرا للإصابات والجرحى والإعاقة. (Adler, 2007)

المطلب الثالث: الحروب الأهلية في الفترة بعد 2011

شهد العالم خلال هذه الفترة عودة مقلقة للصراعات المسلحة والحروب الأهلية في مناطق مختلفة خاصة سنة 2011، فلقد ازداد عدد الحروب، حيث أدى ما سمي الربيع العربي إلى اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، وانتشر شكل جديد من الجهادية في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وعودة الحياة إلى الإمبريالية الروسية القديمة. إذ تتضافر عوامل مختلفة لتأجيج هذه الصراعات وجعلها دموية، ومنها عوامل مثل كثرة ومتعددة كالتغيرات المناخية والتطرف الديني إلى جانب تدخل بعض القوى الخارجية، مع تركيز الاهتمام على التنافس بين القوى العظمى بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وتزداد الصراعات في بقية العالم سوءاً؛ فلقد تضاعف عدد الأشخاص الذين فرض عليهم الفرار من منازلهم في العقد الماضي، ليصل عدد الفارين من الصراع الأهلي إلى ما يقارب من 100 مليون شخص ومع تراجع معدل الفقر العالمي، تضاعف عدد اليائسين الذين يحتاجون إلى مساعدات طارئة منذ عام 2019، إلى 340 مليوناً، نحو 80% من هذا العدد ناتج عن الصراعات حسب تقديرات لجنة الإنقاذ الدولية (Irc) ، وهي منظمة غير حكومية .

يرى الباحثون المهتمون بالصراعات الأهلية أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، انخفض عدد الحروب بصفة عامة، لتعود بعد عام 2011، حيث جاءت الموجة الثالثة من الحروب، فلقد ازداد عدد الحروب، ومن الصعب فهم معظم النزاعات المسلحة الحديثة فعاداً ما تكون حروباً أهلية، على الرغم من أن العديد

منها ينطوي على تدخل أجنبي، كما أنها تحدث إلى حد كبير في الدول الفقيرة، وخاصةً الدول الساخنة مثل السودان، و القتال يجعل الأماكن الفقيرة أكثر فقراً وبسرعة كبيرة تظهر المجاعة والأمراض المختلفة، حيث تتسبب الحرب الأهلية التي تستمر خمس سنوات في تراجع دخل الفرد بمقدار الخمس، وهذا حسب تقديرات كريستوفر بلاتمان من جامعة شيكاغو، في كتابه "لماذا نقاتل؟" Why We Fight ؛ لذا فمن المثير للقلق أن تستمر الحروب لفترة أطول.

وأهم ما يميز هذه الفترة نذكر:

- اندلاع الصراع الأهلي في ليبيا:

اندلعت الحرب الأهلية الليبية في يوم 15 فبراير سنة 2011 ، وذلك على إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بنغازي فخر أهالي السجناء ومناصرهم لتخليصه ووصل الحد إلى المطالبة بإسقاط نظام الزعيم العقيد معمر القذافي، مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين واستمرت المظاهرات حتى صباح اليوم التالي، وفي اليوم التالي انتفضت الرقداين و الجميل في غرب البلاد وشهدت مدينة البيضاء سقوط أول ضحية في الثورة يوم السادس عشر من فبراير سنة 2011، على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية فكبرت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 ما بين قتل وجريح برصاص قوات الأمن ومرترقة تم جلبهم من قبل النظام، وقد تأثرت، وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، وقاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية و كانت الثورة في البداية عبارة عن تظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، الليبية وقد افلح شباب العاصمة بإسقاط العاصمة ونظام القذافي في تسع ساعات وكان ذلك بسبب رفض الكتيبة المسيطرة على طرابلس القتال ورغبتها في حقن الدماء وبعدها في يومي 21 و22 أوت دخل الثوار إلى العاصمة طرابلس المحررة من شباهها بالاحتفال وقامو جميع الثوار بسيطرة على آخر معاقل القذافي وقتله في سرت يوم 20 أكتوبر 2011.

- تنامي الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي:

بالنظر إلى الساحل- وهي منطقة قاحلة شاسعة تحت الصحراء الكبرى- فقد عانت خمس دول وهي (بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر وشمال نيجيريا) من موجات الجفاف في عام 2022، وأشد أزمة غذائية منذ 20 عاماً، كما تضرر ما يقرب من 6 ملايين من جراء الفيضانات، ويعاني نحو 24 مليون شخص في تلك الدول من انعدام الأمن الغذائي، في منطقة فرعية واحدة فقط من مالي، وقد كشفت لجنة الإنقاذ الدولية IRC، أن المنطقة شهدت ما لا يقل عن 70 صراعاً في أواخر عام 2021،

وكان نصفها حول الأرض، وثلثها حول الماء و في هذه البيئة اليائسة صعدت الجماعات الجهادية مطالبة بالعدالة في البلدان التي بالكاد تعمل فيها المحاكم الرسمية، ولكن بمجرد أن تكتسب موطن قدم، تسرع في هدم سلطة الدولة، فعلى سبيل المثال بين عامي 2020 و2022 في البلدان الخمسة المذكورة أعلاه، تضاعف عدد المدارس التي أُغلقت بسبب العنف ثلاث مرات، كما أن جهود الحكومة لقهر الجهاديين، غالباً ما تزيد الأمور سوءاً.

- تنامي دور التدخلات الخارجية في إطالة الصراعات:

بين عامي 2001 و2011، عانت خمس دول على الأقل كل عام، من أكثر من حرب أو تمرد متزامن أما في الفترة بعد 2011 فقد وصل العدد إلى 15 دولة، مثلاً السودان وحدها بها صراعات في الشرق والغرب والجنوب، و الحروب المعقدة بوجه عام، يصعب إنهاؤها، فلا يكفي إيجاد حل وسط للطرفين، بل قد يكون من الضروري إرضاء العشرات من الجماعات المسلحة، وأصبحت الحروب الأهلية دولية أيضاً، ففي عام 1991، شارك 4% فقط من الخارج بقوات أجنبية كبيرة في حروب خارجية ولكن بحلول عام 2021، ارتفعت النسبة ب 12 ضعفا لتصل إلى 48%، حسب تقديرات برنامج بيانات الصراع في أوبسالا، و تقرير التنمية الأفريقية يسرد التكاليف الاجتماعية للحرب كما يلي :

- أدت الحروب إلى الإعاقات نظراً للإصابات الناتجة بسببها وزادت من وطأة الأمراض .
- أدت إلى صدمات نفسية في صفوف المدنيين بسبب تبادل بطرق النار والتعذيب والاعتصاب وقتل أفراد الأسر .
- أثرت النزاعات المسلحة على الأطفال والفتيات والنساء بطر مختلفة.
- أدت الحروب إلى تدمير البنى التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والطرق .

الجدول رقم:(12-3) تكاليف الحروب والصراعات الأهلية في بعض الدول الافريقية

البلد	سنوات الصراع	عدد سنوات الصراع	النمو الفعلي خلال سنوات الحرب	نسبة الخسارة % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خسارة الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولارات)
بوروندي	1993-2005	13	1,1 % -	37 %	5,7
رواندا	1990-2001	12	2,8 %	32 %	8,4
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1999-2005	10	0,10 %	29 %	18
أريتريا	199-2000	3	3,8 % -	11 %	0.28
جمهورية الكونغو	199-1999	3	0,03 %	7,1 %	0,70
جنوب أفريقيا	1990-1996	7	1,2 %	2,7 %	22

المصدر: (زبروا، 2013، صفحة 5)

المبحث الثالث: الاتجاهات المختلفة لتفسير ظاهرة الصراعات الأهلية

إن معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الصراعات الأهلية قد يساعد في حل تلك الصراعات وتسويتها، وقد تعددت النظريات المقدمة لتفسير ظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة والتي تم استقائها من أدلة كمية وكمية يرجع هذا التنوع والاختلاف إلى تعقد الظاهرة الصراعية وتعدد الأسباب والعوامل التي يمكن أن تؤدي لتفجرها، ومن جانب آخر نظرا لاختلاف المدارس والإيديولوجيات والتخصصات العلمية مثل علم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وكذا العلوم السياسية والفكرية التي انطلقوا منها، وكذلك المناهج التي تم استخدامها، وبشكل عام، يمكن تقسيم هذه المداخل والنظريات إلى ما يلي:

المطلب الأول: الصراعات بسبب قضايا الهوية

اهتمت هذه النظريات في تفسيرها لظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة بقضايا الهوية والانبعاث الثقافي على مستوى العالم، وما تسببه من استقطاب بين الجماعات والطوائف المختلفة؛ حيث شهد العالم في العقود الأخيرة وخاصة فيما بعد سقوط حائط برلين عام 1989 ونهاية الحرب الباردة وهو ما عرف بظاهرة انبعاث الهويات الثقافية، والتي تجلت في مطالبة العديد من الأقليات وجماعات السكان الأصليين والجماعات الثقافية والقومية بالاستقلال والحكم الذاتي و الاعتراف بتمايزهم الثقافي والديني واللغوي، وقد أدت هذه المطالب إلى اندلاع مجموعة كبيرة من الصراعات الداخلية المسلحة والحروب الأهلية في الكثير من دول العالم والتي اتسمت بالطابع الإثني والعرقى في كثير من الحالات. (Kymlicka, 2009) حتى أطلق على الفترة التي تلت الحرب الباردة، عصر الصراعات العرقية .

معظم مؤشرات النظرية القائلة بأن الحروب الأهلية تبدأ بسبب قضايا الهوية ترفق بأسباب راجعة إلى الاقتصاد بما في ذلك المساواة الاقتصادية، والحقوق السياسية، والاستقطاب الإثني، والتشظي الديني، حيث إذا كانت الهوية تسبب تشكل مجموعات إثنية ويمكن أن تصبح تمثل غالبية السكان فهذا حتما سيؤدي إلى خطر اندلاع حرب أهلية، فالبلد الذي يتسم بالهيمنة الأثنية معرض لاندلاع حرب أهلية بنسبة تقارب الضعف، أي كلما زاد احتمال أن يكون أي شخصين مختارين عشوائيًا من مجموعات إثنية أو دينية مختلفة، كلما نقصت فرص نشوب حروب أهلية أي طالما أن الدولة تتجنب الهيمنة الإثنية فهي في مأمن من حدوث الصراع الأهلي، وقد فسرت الدراسات هذا الأمر حيث وجدت أن مجموعات الأقليات تكون أكثر عرضة للتمرد إذا شعرت أنها مُهيمنة، ولكن من المرجح أن تحدث الثورات كلما كان السكان أكثر تجانسًا وبالتالي المتمردين أكثر تماسكًا، وهكذا يمكن النظر إلى هذين العاملين على أنهما يخففان بعضهما البعض في كثير من الحالات. (Eriksen, 2004)

وكثيرا ما تشكل الحروب الأهلية فرصة لتدخل الدول الكبرى أو المجاورة في مجريات الأمور الداخلية للدولة المعرضة لمثل تلك الحروب، ذلك أن وقوع مثل هذه الحروب يضعف كثيرا من سيادة وسلطة الدولة ويزيل التماسك الداخلي في وجه التدخل الخارجي، وما يساعد هذه الأطراف الخارجية هو وجود الطبقات على أساس الدين أو الهوية داخل المجتمع كما أن احتمالات التغير في موازين القوى داخليا قد

يؤثر على الدول المجاورة سلباً وإيجاباً فترى بعض الدول في انتصار فريق على فريق تهديداً لأمنها، أو للتوازن في تلك المنطقة من العالم أو على صعيد أوسع، وقد تلجأ الحكومة إلى معاملة الفريق الثائر كطرف في حرب عادية وذلك بغية الالتزام بقواعد الحرب.(Kymlicka, 2009)

المطلب الثاني: الصراع لأسباب اقتصادية

يشير الحديث عن الهوية والانقسام الهوياتي وارتباط ذلك بالصراع بعض الإشكاليات، حيث من الممكن أن تكون هذه الانقسامات تعبيراً عن انقسامات اقتصادية واجتماعية أعمق، كما أن الإحساس بالظلم والحرمان بين الجماعات قد يتم استغلاله من طرف قادة الجماعات لتحقيق مصالح شخصية أو نخبوية ضيقة، وفي هذا الإطار توصل "D. Fearon & Laitin" إلى أن الانقسامات في حد ذاتها ليست مصدراً للصراعات الأهلية، وإنما الفقر هو الأهم، وضعف قدرات الدولة بشكل عام، (James D. Fearon & Laitin, 2003) حيث تحدث معظم الحروب الأهلية داخل مجتمعات يطغى عليها الفقر وقد ركزت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع إلى أن العنف داخل المجتمعات يكون كنتيجة للحرمان الاقتصادي والظلم والتمييز كدوافع رئيسية وهو السبب الاقتصادي الجوهرى ويسمى أيضاً عدم المساواة في توزيع الثروات فقد سلط عالم السياسة الأمريكي "ted robert ghor"، الضوء على عدم المساواة وكيف يمكن للجماعات أن تلجأ إلى التمرد إذا كانت غير راضية عن وضعها الاقتصادي الحالي بالنسبة لتطلعاتها. (الكحلوت, 2020)

أكدت الأدبيات المتعلقة بالصراعات القومية على أنه من المرجح أن تتمرد الجماعات الأكثر فقراً والأكثر ثراءً نسبياً على المركز إذا اعتقدوا أن بإمكانهم القيام بعمل أفضل في ظل الاستقلال حيث توصل "فيرون" إلى وجود علاقة قوية بين مستوى الدخل واحتمال حدوث الحرب الأهلية كما أكد البعض على أنه في ظروف الدخل المنخفض، ورغبة قادة الجماعات المسلحة في الحصول على مكاسب مادية أو اقتصادية، وتصبح تكلفة تجنيد المقاتلين منخفضة، وتكلفة الفرصة البديلة للانخراط في العنف منخفضة كما رأى البعض أن احتمال تعرض البلدان التي تتسم بانخفاض الدخل، والنمو البطيء، والاعتماد على الموارد الطبيعية للصراعات المسلحة تزيد عشرات المرات عن الدول الأخرى ولا شك أن انخفاض مستوى الدخل يرتبط بشكل كبير بانخفاض القدرات المؤسسية للدولة. (D Fearon, 2011) وغالباً ما تم تفسير الحروب الأهلية في بلدان أمريكا اللاتينية بأنها قامت نتيجة المظالم الاقتصادية الناشئة إما عن التوزيع غير المتكافئ للأراضي أو ارتفاع عدم المساواة في الدخل، ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية التي تربط عدم المساواة في الدخل الفردي بالنزاع الأهلي مختلطة. (Hsing, 2018)

لكن الدراسات السياسية والاقتصادية اللاحقة للحرب الأهلية تميل إلى رفض دور المظالم في الحرب الأهلية حيث أشار بعض الباحثين إلى أن المظالم منتشرة في كل مكان وأنه من الأهمية بمكان التركيز على التباين في فرص العنف وأن عدم الاستقرار السياسي وضبط الأمن داخل الدولة هو سبب الحرب الأهلية، فالحرمان من الحقوق الاقتصادية ليس بدافع لحدوث الحروب الأهلية وهكذا جادل

الاقتصاديان البريطانيان "بول كولير" و"أنك هوفلر" بأن الدخل الإجمالي المنخفض يجعل من السهل تعبئة حركات التمرد، لأن المجندين المحتملين سيكون لديهم القليل من الخسارة في الدخل الضائع من الأنشطة الاقتصادية العادية، أما السياسيان الأمريكيان جيمس فيرون وديفيد لاتين يريان أن الحرب الأهلية هي في الأساس مشكلة ضعف الدول وهذا يتحدد من خلال التنمية الاقتصادية، (Skrede , 2010) وفيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية اهتم البعض بدراسة أثر الصدمات الاقتصادية على الصراعات المسلحة، حيث تم استخدام معدل هطول الأمطار كمقياس بديل لصدمات الدخل، وتوصل الباحثون إلى أنه في 41 دولة إفريقية، وفي الفترة ما بين 1981- 1999 فإن احتمال حدوث الصراعات يصبح أكبر عقب سنوات الجفاف وقلة هطول الأمطار، وذلك نتيجة للصدمات الاقتصادية المتعلقة بالغذاء والماء والطاقة وبالرغم من أهمية التفسيرات الاقتصادية، فقد تعرضت هي الأخرى لانتقادات، فليست كل الدول الفقيرة معرضة للصراعات والحروب الأهلية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى البحث عن العوامل التي تجعل بعض الدول الفقيرة أكثر عرضة للصراعات من غيرها، وفي هذا الإطار بدأت فرضية وجود مؤسسات حكومية ضعيفة باعتبارها أكثر التصاقا بالصراعات الأهلية. (Miguel, 2004).

المطلب الثالث: الأسباب السياسية للحرب الأهلية:

يوفر الحرمان السياسي، مثل التبعية الاستعمارية أو الافتقار إلى الحقوق السياسية، سببا للصراع، فقد ظهرت العديد من النزاعات بعد عام 1945 لأول مرة حيث سعت الجماعات المتصارعة إلى تحقيق الاستقلال للمناطق الواقعة تحت الحكم الاستعماري، وساعدت حروب الهند الصينية (1946-1975) وحرب الاستقلال الجزائرية (1954-1962) على حشد الحركات في البلدان الأخرى من خلال إظهار كيف يمكن هزيمة القوى الاستعمارية الأكثر قوة من خلال حملات العنف المستمرة، وفي هذا الصدد خاضت العديد من الجماعات المتميزة عرقيا داخل دول إمبراطورية مثل الإتحاد السوفيتي وإثيوبيا صراعات مماثلة من أجل التحرر الوطني ويصدق نفس الحديث عن ما حدث مؤخرا في الربيع العربي حيث انتشرت الانتفاضات العربية في عديد الدول في ظرف وجيز.

1. الحرمان من الحقوق السياسية:

يوفر النضال من أجل الحقوق السياسية الأوسع في الأنظمة الاستبدادية سببا للعنف، وعادة ما تحرم الأنظمة الأوتوقراطية المواطنين من مجال الأنشطة السياسية وغالبا ما تلجأ إلى القمع الشديد للاحتجاجات، والذي بدوره قد يحفز على اللجوء إلى السلاح.

في كثير من الأحيان تتحول الاحتجاجات ضد الأنظمة الاستبدادية أو الإقصائية إلى العنف وتؤدي إلى صراعات أهلية مستدامة، وكما هو الحال في جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري.

ومن الواضح أن المطالبة بمزيد من الحقوق السياسية والحرية هي عناصر مهمة في خطاب العديد من الحركات المتمردة، وحتى تلك التي لا تنفذ المؤسسات الديمقراطية فور وصولها إلى السلطة، وقد أشار العديد من العلماء إلى أنه على الرغم من أن المؤسسات الأوتوقراطية توفر عددا أقل من السبل للأنشطة السياسية غير العنيفة والاحتجاج، إلا أن الأنظمة الاستبدادية غالبا ما تكون قمعية بما يكفي لردع أي معارضة كبيرة، وبناء على ذلك يمكن القول إن الأنظمة التي تجمع بين السمات الاستبدادية والديمقراطية هي الأكثر عرضة للصراع العنيف، لأنها تجمع بين الافتقار إلى الحرية السياسية والفرص الكافية للاحتجاج، والتي قد تكون غائبة في ظل نظام أكثر قمعية. (رجب بكري محمد، 2022)

لا توجد تفسيرات واضحة لسبب اندلاع الحروب الأهلية في أوقات محددة دون غيرها، وتشير الأبحاث الحديثة حول الحركات الاجتماعية إلى أن بعض الأحداث يمكن أن تخلق "هياكل للفرص السياسية"، و قبل الصراع يحدث التكتل والانضمام للجماعات احتمالات أفضل لانتزاع التنازلات من الدولة. فقد تشمل هذه العوامل مظاهر ضعف الدولة، أو الصراع بين النخب، ويمكن تفسير العديد من الحجج والنتائج الموجودة في أبحاث الحرب الأهلية في هذا الإطار، كما يمكن أن يؤدي تغيير النظام إلى زيادة فرص النجاح المتصورة أو انتزاع التنازلات من الحكومة، كما يمكن أن تزيد الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية من مخاطر نشوب الصراعات الأهلية، وهذا يتفق مع فكرة أن الأزمات وحالات الطوارئ يمكن أن تساعد في توفير بيئة لحشد الاحتجاج ضد الحكومة، فقد تسبب زلزال عام 1973، في نيكاراغوا

والفساد الهائل ونقص إعادة الإعمار اللاحقة إلى خيبة أمل واسعة النطاق وساعد التمرد الماركسي طويل الأمد على زيادة التجنيد ضد الحكومة بشكل كبير. (العمامي، 2012)

2. قلة المبادرات السياسية لإنهاء الحرب:

غياب المبادرات السياسية في بداية الخلافات يعيق عملية الحفاظ على حالة من التفاعل السلمي، ويساهم في تأزم الوضع سواء في شكل حروب أهلية شاملة أو أشكال أقل حدة من العنف، مثل الاغتيالات أو حروب العصابات أو الإرهاب أو القمع المكثف وعمومًا يعتمد وجود عملية سياسية في مرحلة بداية الحرب على رشادة الأطراف، ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالجوانب السياسية لإعادة الإعمار، سواء بشكل مباشر من خلال تقاسم السلطة أو آليات الاستتباع، أو بشكل غير مباشر من خلال وضع القواعد التي تحكم كيفية إعادة توزيع الرّيع. ولهذا الأمر تداعيات على بناء التحالفات وإضفاء الشرعية على السلطات السياسية في البلاد.

غالباً ما تتم العملية السياسية على المستوى الوطني، إذ ترتبط هذه العملية بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها ولكن غالباً ما يشارك في هذه المبادرات الشركاء الإقليميون والدوليون كمؤثرين أو وسطاء أو محكمين أو حتى مُفسدين أحياناً، وبالتالي تزداد أطراف هذه العملية، مثلاً أدى غياب الترتيبات الأمنية والسياسية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إعاقة مسار إعادة الإعمار والتعافي في هذه البلدان إلى امتداد للتنافس الإقليمي والدولي.

فقد أحدثت الصراعات العنيفة التي شهدتها إفريقيا أضراراً فادحة ودماراً هائلاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة وبالتالي فقد أثر ذلك سلباً على الإمكانيات الديمقراطية وموارد التنمية وأما أسباب هذه الصراعات فهي معقدة بنفس قدر التحديات لحلها وبسبب قصور النظام القضائي في تقديم حلول شاملة للنزاعات فإنه تم وضع وسائل بديلة لحل المنازعات وفي أشكال مختلفة، ومن هذه الآليات البديلة لحل المنازعات المفاوضات والوساطة والتحكيم ومن شأن هذه الآليات أن تحسم الخلافات في وقت قصير وبتكلفة أقل مقارنة مع الآليات القضائية.

المطلب الرابع: العلاقة بين الموارد الطبيعية ونشوب الحرب الأهلية:

دعمت العديد من الدراسات التجريبية الصلة المفترضة بين وجود موارد طبيعية ثمينة وزيادة مخاطر نشوب الحرب الأهلية وهذه العلاقة بين الموارد الطبيعية والحرب الأهلية علاقة قديمة قدم الحرب ومنذ إكتشاف الموارد والحاجة إليها فقد نشبت الحروب القديمة على موارد المياه أو الكهوف أو الثمار، ولم يتغير ذلك في العصر الحديث حيث أصبح النفط يزيد من احتمالية نشوب صراع، خاصة الصراع الانفصالي، ووجود السلع الثمينة "القابلة للنهب" مثل الأحجار الكريمة لها احتمال ضعيف في تغذية اندلاع الصراع الأهلي، لكنها تميل إلى إطالة النزاعات القائمة ولا تتسبب في صراعات جديدة و في حين تنعدم في نظر الباحثين العلاقة بين خصوبة التربة وصلاحيتها للزراعة والثروات الزراعية عامة والحرب الأهلية.

منذ أواخر التسعينيات، درس العديد من الباحثين العلاقة بين الموارد الطبيعية ونشوب الحرب الأهلية فمعظمهم ركز على الصراعات البارزة في هذه الفترة وهي الصراعات في أنغولا وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيرا ليون والسودان والتي استولت على اهتمام كل من المنظمات الدولية ووسائل الإعلام، مثل دراسة Keen (1998) ودراسة الباحثين المهتمين بنمذجة الحروب (Collier & Hoeffler 1998) ودراسة (Berdal & Malone 2000) و (Klare 2001) والتي كانت بداية لأبحاث عديدة من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذه الدراسات كانت مفيدة في تحديد نوع العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن غير الوقودية والمعادن النفيسة والمخدرات والأخشاب والمنتجات الزراعية للبلد وحدوث الصراع الأهلي فيه ومن خلال التمعن في هذا النوع من العلاقات يمكن أن يظهر في بداية الأمر أن العلاقة ليست قوية، فهناك حوالي 14 دراسة اقتصادية قياسية للموارد الطبيعية للدول والصراع الأهلي وقد توصلت هذه الدراسات وغيرها من الدراسات النوعية التي مست هذا الموضوع إلى عدة نتائج و إلى استنتاجات مختلفة حول خمسة جوانب من العلاقة بين الموارد الطبيعية و الصراع الأهلي وهي كالتالي:

1. الصراع الأهلي ينشأ في الدول التي لها موارد والتي ليس لها موارد على حد سواء.
 2. هناك إيجابية في العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية ومدة الصراع. (Sutherland, D. E. 2009)
 3. الموارد الطبيعية تؤثر على جميع أنواع الحروب الأهلية سواء كانت عرقية أو صراعات انفصالية.
 4. نوع الموارد يختلف فهل جميع أنواع الموارد تؤثر في الصراعات الأهلية أم أن هناك نوع معين من الموارد يؤثر في الصراع دون غيره (مثل النفط والماس والمعادن النفيسة الأخرى)
 5. الأسباب الحقيقية للعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والصراع الأهلي. (Ross, 2004)
- معظم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات الأهلية تركز على الموارد وتعتبرها ثروة وتستدل عليها باستخدام نسبة صادرات الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد أخذ ذلك على هذه الدراسات، فصادرات الموارد كجزء بسيط من الناتج المحلي الإجمالي لا يقيس

حجم الثروة الإجمالي كما أنه ليست كل الثروات قابلة أو موجهة للتصدير فعند بداية الحرب الأهلية قد يتم الاعتماد على الموارد من خلال إجبار الدولة على التصنيع وهو ما يقلل من حجم الصادرات أو توقيفها تماما.

المطلب الخامس: السلع الأساسية ودورها في نشوب الصراع الأهلي:

وجدت العديد من الدراسات الحديثة أن صادرات السلع الأولية تؤدي إلى زيادة خطر نشوب الحروب الأهلية وقد وجد الباحثان المهتمان بالحروب الأهلية (Hoeffler & Collier, 1999)، في عمل يغطي ما يصل إلى 52 حرباً أهلية بين: 1960-1999، ويقترح أن الدولة التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذا تراجعت قيمة هذه الموارد في السوق الدولية واستمرت فإن هناك احتمالية أن تبدأ في هذه الدولة حرب أهلية خلال الخمس سنوات القادمة، تشير بيانات هاذين الباحثين إلى أن الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير غير خطي ويزيد من احتمالية الصراع بنسبة 32٪، وبعد هذه النقطة فإنه يقلل من احتمالية الصراع، وجدوا أيضاً هذا إن الارتفاع في الاعتماد على الموارد من صفر إلى 32٪ يزيد من مخاطر الدولية للحرب الأهلية فقد تتسع دائرة الصراع إلى الشركاء التجاريين بنسبة من 1٪ إلى 22٪.

توفر دراسة كل من Laitin & Fearon التحدي الأكبر ل(Hoeffler & Collier, 1999) فقد ذكر Fearon & Laitin أنه لا يمكن أن تكون هناك حصة صادرات السلع الأولية في الناتج المحلي فنصف العالم يصدر الخامات والموارد الطبيعية ولا يتأثر ناتجه المحلي الإجمالي بمجرد تراجع مورد من الموارد لأن أغلب الدول تباع خاماتها بعقود آجلة تتجاوز مدتها الخمس سنوات.

أما النتائج التي توصل إليها Elbadawi & Sambanis في دراستهما لتأثير الثروات على الصراع الأهلي فتبدو أكثر غموضاً حيث ظهر في دراسة الباحثين متغير صادرات السلع الأولية كمتغير مهم لكنهما استنتجا أن نتائج Hoeffler & Collier "هشة"، فلا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة إحصائية بين الحرب الأهلية والاعتماد على الموارد الطبيعية فإن صادرات السلع الأولية ليس لها أي تأثير على احتمال نشوب صراع أهلي، خاصة عند استخدام ملف أن كل صراع وصل إلى عتبة ال 1000 ضحية أو وفاة هو حرب أهلية و الذي استخدمه Hoeffler & Collier كمقياس للفرقة بين عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية ومع بداية الصراعات عامة والصراعات الانفصالية على وجه الخصوص فقد كشفت هذه الدراسات بشكل عام الدور الأساسي الذي تلعبه المعادن غير الوقودية في تذكية الصراعات الأهلية، وقد كشفت دراسات نوعية أخرى أن الاعتماد على الوقود كالبترول والغاز بشكل كبير وزيادة إنتاجه قد تكون مرتبطة مع زيادة الصراع الأهلي، لقد كان الاهتمام بالعلاقة بين الصراع ومسألة وفرة الموارد وقت الحروب

الأهلية في البلدان المصدرة للمواد الخام والتي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والمعادن، ولكن هل ارتباط الموارد والنزاع ظاهرة حديثة وهو ما جاء في دراسة {Elbadawi, 2000} أثبت الباحث أن نهاية الحرب الأهلية وخاصة في البلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية التي تعتبر مصدر تمويل المتمردين، مهمة وهناك أمثلة كثيرة وحالات قام فيها المتمردون في أنغولا وكمبوديا بالتمويل بالاعتماد على نهب الموارد فهذه الدول جعلتها العصابات تفقد قوتها وهناك عدة حروب أهلية طويلة الأمد تعتمد على المعادن وأصبحت الدول - مثل السودان وآتشيه، إندونيسيا - أكثر جدية واهتماما بالموارد في التسعينات ولا يمكن اعتبار في أي حال من الأحوال بأن الثروات النفطية أكثر أهمية من باقي الثروات، ويمكن أن يكون لها عواقب سياسية وخيمة على الدول المصدرة للمعادن. (Elbadawi & Sambanis, 2000, pp. 2-6)

كشف الباحثان (Fearon & Laitin (2003) أن هناك دول مصدرة للنفط، شهدت حروبا أهلية طاحنة نتيجة الصراع على عائدات النفط وشملت الدراسة بعض دول الشرق الأوسط ومنطقة إفريقيا، وطور الباحثان متغيرا صوريا يصف ذلك وحاولا التعرّيج على الصراع بين الطوائف المسلمة في هذه البلدان. (Fearon, 2003)

وليس هناك صفات واضحة يمكن اعتبار أنها هي الصفات المحددة للموارد الطبيعية التي يحتمل أن تساهم في نشوب الصراعات أو تطيل مدتها، حاول الكثير من الباحثين تقديم حجج معقولة، ورغم أنه لم يتم اختبار أي منها غير أن جل الباحثين يرون بأن الخطر لا يكمن في إنتاج الموارد الطبيعية واستغلالها في الصناعة المحلية بل ذهبوا إلى أن الخطر يكمن في صادرات الموارد الطبيعية، فهي تضعف الاقتصاد الإنتاجي من جهة وتنمي الأطماع من جهة ثانية سواء نشب الصراع من جماعات محلية ترى بأن لها الحق في عائدات هذه الموارد الطبيعية أو بتذكية خارجية من منظمات دولية أوحى دول طامعة في الاستفادة من هذه الموارد والحصول على هذه الموارد بأثمان زهيدة أو حتى نهبها مجانا لذلك يصبح في ظل هذه الظروف تصدير الموارد على حالتها يعد خطرا في حد ذاته. (Fearon & Laitin 2003)

المبحث الرابع: الأبعاد الدولية للحرب الأهلية:

يمكن لعوامل قادمة من خارج البلدان المحتضنة للصراع الأهلي أن تتسبب في اندلاع وتطور النزاعات الأهلية ففي العديد من الحروب الأهلية لا يقتصر المشاركون على البلدان التي يدور فيها معظم القتال وغالبا ما تمتد الجماعات العرقية عبر الحدود الدولية، وكثيرا ما يشارك الأقارب المقيمين في الخارج و يقدمون الدعم لحركات التمرد في دول أخرى، تولد حالة الحدود الدولية قيوداً وفرصاً مختلفة للحكومات والمتمردين والحدود بالمعنى التقني، ومع ذلك، فإن حقيقة أن الحدود تحدد رسمياً سيادة الدولة تجعل من الصعب على الحكومات مكافحة التمرد من قبل المتمردين المتمركزين في دول أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود الصراع في دولة مجاورة يمكن أن يساعد في تسهيل التعبئة العنيفة، إما من خلال محاكاة التمرد الناجح أو من خلال الإستيراد المباشر للأسلحة والمقاتلين، وترتبط الحروب الأهلية بالحرب بين الدول فقد تحفز العلاقات الضعيفة بين الدول الحكومات على دعم حركات التمرد في الدول المتنافسة، وقد تؤدي الحروب الأهلية بدورها إلى نشوب صراع عسكري بين الدول.

المطلب الأول: التدخلات الخارجية ودورها في تذكية الحروب الأهلية :

كشفت دراسات عديدة أجريت حول المحددات الاقتصادية والسياسية للحروب الأهلية أنه بمجرد أن تندلع الحرب الأهلية، فإن هناك أطرافاً ستسعى إلى إنهاءها ولكن ذلك لن يكون بالأمر البسيط لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على مدى توازن القدرة العسكرية بين الحكومة من جهة والمتمردين من جهة ثانية وما يزيد من صعوبة الأمر هو تماسك المتمردين وقدرتهم على مقاومة الحكومة، في حين تسعى الحكومة إلى إيجاد طريقة لشق صفوفهم وتفكيك وحدتهم ومحاولة تقسيمهم إلى فصائل متنافسة، وقد كان هذا الأمر موضوعاً ذا أهمية وتم دراسة المحددات المختلفة لهذا التوازن بين قدرات الحكومة والمنظمات المتمردة في عدة أوراق بحثية، في دراستنا هذه سوف نركز على محددين من هذه المحددات المهمة للغاية وهما:

التدخلات الخارجية ودرجة التشرذم العرقي للمجتمع وسننظر في تأثير هذه المتغيرات على طول الحروب الأهلية، تلعب مدة الحرب الأهلية دوراً هاماً في تحديد جهود إنهاءها على الرغم من أنها ليس لها علاقة بمستوى التجزئة العرقي للمجتمع المتحارب وهذا ما جاء في دراسة لكل من (Collier and Hoeffler)، المعنى هو أن المجتمعات المستقطبة والتي تتواجد فيها عدة طوائف ستتولد فيها عدة حروب أهلية، وذات مدة أطول نسبياً وذلك لأن تكلفة تنسيق التمرد لفترة طويلة تكون مرتفعة جداً وقد تستحيل في المجتمعات المتنوعة بسبب كثرة الطوائف وصعوبة تلبية طلباتها سواء المادية أو المطالب الاجتماعية و العرقية أو حتى معنوية.

هذا ما جاءت به الدراسة السابقة و نموذجها التجريبي لمدة الحرب الأهلية الذي درس الباحثان من خلاله عينة لعدد كبير من البلدان خلال الفترة 1960-1995 ووجد الباحثان أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي حددها الباحثون الآخرون مهمة لبدء الحرب الأهلية ووقوعها بشكل عام و ليس لها أهمية

من حيث تأثيرها على مدة الحرب وبدء الحرب ومدتها ظاهرتان متميزتان تستحقان الدراسة الفردية وبناءً على هذا، وضع (Bakr, 2010) نموذجاً لمدة الحرب، حيث تجاهل التدخل الخارجي كمتغير ولم يؤخذه في الاعتبار وأعتبر أن ليس له تأثير في مدة الحرب الأهلية.

وقال بأن التدخل الخارجي في الحرب الأهلية يخدم بالدرجة الأولى مصلحة المتمردين وله تأثير بالغ في استمرار التمرد من قبل أي مجموعة عرقية صغيرة، والتي تعتمد أغلبها على هذه التدخلات لتحقيق مبتغياتها في الحصول على الموارد أو الوصول إلى السلطة و قد لا تتحقق مطالبها دون دعم خارجي أو قد يتم القضاء عليها بشكل سريع في حال لم تتحصل على دعم خارجي وعلى العكس فقد يكون التدخل الخارجي ضد المتمردين وبالتالي يساهم في مساعدة حكومة الدولة على القضاء على المتمردين .

لكن وفي ظل التدخل الخارجي تختلف الأوضاع وأدنى مشكل يمكن أن يصبح كسبب لحروب أهلية طويلة الأمد وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يقلل التدخل الخارجي من التمرد لمستوى معين وذلك في حال دعم الحكومة ضد المتمردين، لأن التدخل الخارجي (لصالح المتمردين) يؤدي إلى أخذ التمرد مستوى تصاعدي مما يزيد خطر الحرب لأنه يزيد الانقسام العرقي، ويهدد الأمن اجتماعياً والمجتمعات التي كانت آمنة يمكن أن تصبح عرضة لحدوث الحروب الأهلية .

أولاً: التدخل الخارجي كمحدد من محددات الحرب الأهلية:

لقد انصب تركيز جل الحروب الأهلية على العوامل الداخلية باعتبارها المحرك الأساسي لتلك الحروب، حيث نجد أن بعض الدراسات العلمية المتخصصة في ظاهرة الصراعات الداخلية اهتمت بقضية الهويات والانقسامات الإثنية والدينية والمظالم الجماعية كمحرك رئيسي للصراعات، أو الاهتمام بالدولة وقدراتها، والتي قد تساهم باستجابتها لمطالب المواطنين في تقليل الحافز للصراع، أو يخلق ضعفها وعدم قدرتها على السيطرة على أراضيها و تتوفر الظروف المواتية للصراعات والعنف (Laitin& Fearon)

2003 وقد تستطيع الدولة القضاء على التمرد بالقوة حال اندلاعه.(Esteban, 2012)

وبالرغم من تركيز معظم الأدبيات التي درست الصراعات الأهلية على العوامل الداخلية باعتبارها محركاً رئيسياً للصراعات الأهلية، فإن جانباً لا بأس به من الأدبيات قد ركز على أدوار القوى الخارجية الدولية والإقليمية في تذكية تلك الصراعات سواء عن طريق تأجيج ظاهرة ما بات يسمى "الحرب بالوكالة" أو عرقلة الوصول لتسوية سلمية للحروب الأهلية.

وعلى عكس الحروب الدولية، التي عادة ما تكون قصيرة العمر، فإن الحروب الأهلية طويلة الأمد وفقاً للحجة أعلاه، فإن هذا يعني أن المتمردين أو الحكومة له نظرة مفرطة في التفاؤل بشأن قدراتها العسكرية النسبية، مما يؤدي إلى أخطاء في الحكم الذي يطيل الحروب، ويتم تحديد مدة الحرب بشكل أساسي من قبل قدرة الحركة المتمردة على البقاء على حالها، والحفاظ على نفسها ، وتجنب الهزيمة العسكرية ومعرفة الأسباب الحقيقية للصراعات الأهلية يعتبر بمثابة الخطوة الرئيسية للمساهمة في حلها وتسويتها، واقتراح السياسات الملائمة للحد من تلك الصراعات، وإحلال السلم الداخلي.

المجتمعات شديدة الاستقطاب تنتج حروب أطول من تلك التي لا يوجد فيها تنوع عرقي لأن المتمردين في مثل هذه المجتمعات يمكن أن يحشدوا بسهولة أكبر عدد من المتمردين و يحصلون على الدعم من مجموعتهم العرقية، والتي تشكل شريحة كبيرة بما فيه الكفاية من البلد لتقديم الدعم اللازم.

يوضح المؤلفون ذلك خلال مسار في الحرب ستحاول الحكومة تقسيم الحركة المتمردة وكسب البعض الفصائل إلى جانبها في المجتمعات المتجانسة ، ومن المرجح أن يكون تماسك المتمردين أكثر عرضة لمثل هذه المحاولات الحكومية، وذلك نظرا لعدم وجود مقومات الوحدة الاجتماعية والثقافية أو مما يساعد الحكومة الانقسام الديني بين المتمردين، في حالة المجتمعات المتنوعة، يصبح الحفاظ على وحدة حركة مكونة من مجموعات متنوعة أصعب بمرور الوقت.

فمثلا احتمال وقوع الحرب قد ازداد في العقدين الأخيرين في أفريقيا ، بينما انهارت أو ظلت راكدة في مناطق أخرى ومع ذلك، فإن الحروب في أفريقيا في المتوسط قصيرة وتميل إلى أن تكون من بين الأكثر دموية، لذلك هي الحروب الأهلية الأشد كثافة (من حيث الخسائر لكل وحدة زمنية)، في حين شهدت آسيا وفيات أكبر مرتبطة بالحرب مقارنة بأفريقيا في الأربعين عاما الأخيرة وهذه التقدير لا تشمل جميع الوفيات المرتبطة بالحرب المدنية التي كانت بسبب الجوع والمرض و الاضطرابات الأخرى الناجمة بشكل غير مباشر عن الحرب في أفريقيا.

ثانيا: دور الاتفاقيات الدولية في تحديد مسار الصراعات الأهلية :

إن اتفاقيات جنيف لا تعرف مصطلح «الحرب الأهلية» و لا يوجد تعريف محدد للحرب الأهلية ضمن نص الاتفاقيات ورغم ذلك سعت اللجنة الدولية إلى تقديم بعض الإيضاحات من خلال تعليقاتها على اتفاقيات جنيف مشيرة إلى الشروط التي حددتها اللجنة الدولية في تعليقها حول الحرب الأهلية وهي:

❖ أن تمتلك الجهة الفاعلة المتمردة على الحكومة القانونية قوة عسكرية منظمة، وسلطة مسؤولة عن أفعالها وأن تكون عاملة داخل منطقة محددة ولديها وسائل كفيلة بالتقيد و ضمان احترام الاتفاقية.

❖ أن تكون الحكومة القانونية مجبرة على اللجوء إلى القوات العسكرية النظامية ضد المتمردين المنظمين كالقوات العسكرية المسيطرة على جزء من الأراضي الوطنية.

❖ أن تكون الحكومة القانونية قد اعترفت بالمتمردين على أنهم أطراف متحاربة، أو أنها زعمت نفسها طرفا متحارباً أو أنها منحت المتمردين الاعتراف بأنهم أطراف متحاربة لأغراض هذه الاتفاقية فقط أو أن النزاع قد أدرج ضمن جدول أعمال مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه تهديد للسلم الدولي أو خرق للسلام أو عمل عدواني وأن يمتلك المتمردين تنظيم يزعم أنه يتمتع بخصائص الدولة.

❖ أن تكون السلطة المدنية المتمردة تمارس سلطة فعلية على السكان داخل جزء محدد من الأراضي الوطنية.

❖ أن تكون القوات المسلحة تعمل تحت إشراف سلطة منظمة ومستعدة لمراعاة قوانين الحرب العادية وأن توافق السلطة المدنية المتمردة على الالتزام بأحكام الاتفاقية.

وما يلاحظ من خلال هذه الشروط أن تصنيف النزاع كحرب أهلية يعد أمراً صعباً ومعقداً جداً فأغلب الحروب المدمرة لم تتوفر فيها هذه الشروط.

المطلب الثاني: دور المساعدات الخارجية ونظم الصرف في الحروب الأهلية:

كثيراً ما تهب الدول المجاورة أو الصديقة أو حتى ذات المصالح إلى تقديم المساعدات إلى الدول الخارجة من الحروب الأهلية، وتظهر المساعدات الإنسانية مباشرة كتعويضات بعد الصراع لإعادة البناء و التعمير و بناء السلم و الأمن العصري، غير أن بعض الممارسين و صانعي السياسة يصرحون بأنه ممكن أن تكون المساعدات الإنسانية وسيلة تستخدم لإطالة الصراع.

1. المساعدات الخارجية: إن أثر المساعدات الإنسانية على تحديد الآليات المتسببة في الصراع كانت محط اهتمام واسع من خلال دراسة بعض الحالات حيث توصلت الدراسات إلى أن الغرض من منحها هو المساومة، حيث يمكن للمساعدات أن تدعم عدم اليقين وترجح كفة القوة لجانب مقابل الجانب الآخر و هذا عبر تمديد الحرب الأهلية، لذلك كانت قضايا هذه المساعدات ومدى فعاليتها في إعادة الإعمار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراع، وركزت الدراسات على دور المؤسسات والسياسة المالية وسعر الصرف الحقيقي كعوامل مساعدة لخلق بيئة فعالة للنهوض باقتصاديات الدول الخارجة من صراعات أهلية و استعادة النمو وتوسيع الصادرات في أعقاب الحروب الأهلية.

يكمن دور المساعدة في تسهيل إعادة توفير السيولة للاقتصاد والسيطرة على التضخم في فترة ما بعد الصراع، في هذا السياق، يجادل (Elbadawi, Kaltani, & Soto, 2012) في ورقة بحثية حديثة أن الأدبيات الواردة كانت غير متوازنة، من حيث أنها تجاهلت إلى حد كبير القضية الهامة لما يشكل سعر الصرف الأمثل والنظام النقدي الأمثل لمرحلة ما بعد الصراع، و يحاول (Elbadawi et al., 2012) معالجة هذا من خلال تحليل التأثير "المشروط" للمساعدات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات في ظل ثلاثة أنظمة عامة لأسعار الصرف (ثابتة ، مدارة ومعومة)، هناك من ربط فعالية المعونة بشرط وجود سياسة "جيدة" في البيئة الداخلية حيث ومن خلال سعر الصرف الحقيقي المقيم بأقل من قيمته الحقيقية يمكن أن تعاد التوازنات الكلية للدولة الخارجة من الصراع وركزت الدراسات على دور تخفيض سعر الصرف الحقيقي باعتباره أداة النمو الأساسية، وبما في ذلك مساهمته المحتملة في تعزيز مساعدات لفترة ما بعد الصراع فالمساعدات هي أداة لإعادة تسهيل الأموال واستقرار التضخم في اقتصاديات ما بعد الصراع مشروطة باختيار نظام سعر الصرف جيد ومناسب.

حيث أثبتت دراسات ل (Narang, 2011) و {Narang, 2015} و (Narang & Stanton, 2017) أن تزايد مستويات المساعدات الإنسانية يطيل الحرب الأهلية خصوصاً تلك التي تنطوي على المتمردين من نفس البلد، والنتائج تقترح أن صانعي السياسة يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار و يحذرو شديداً إذ ما كانت

الفوائد المحددة المتاحة من طرف المساعدات الإنسانية تفوق خطر تمديد النزاعات الأهلية و البحث عن طرق إدارة المصروفات للحد من شأن هذا الخطر.

مست دراسة ل(Elbadawi, Kaltani, & Schmidt-Hebbel, 2008) على عينة من 39 دولة نزاع و 44 دولة غير متنازعة فيما بينها بين عامي 1970 و 2004 حيث تشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن البلدان الخارجة من الصراع تتلقى تدفقات أكبر من المساعدات وإظهار مبالغة معتدلة في قيمة سعر الصرف الحقيقي بعد تحقيق السلام، فالمبالغة في التقييم لا يمكن ربطها بالمساعدة ومع ذلك تعد المساعدات الخارجية من بين المحددات المهمة لتوازن سعر الصرف الحقيقي.

فالمساعدات الخارجية هي أيضا محدد مهم للنمو الاقتصادي، على وجه الخصوص بعد السلام، وتظهر المعونة عوائد متناقصة، وتتفاعل بشكل سلبي مع المبالغة في تقييم سعر الصرف الحقيقي حيث أن المبالغة في تقييم سعر الصرف تقلل من النمو الاقتصادي ولكن هذا التأثيرات تحسنت من خلال التنمية المالية ولذلك يجب أن تهدف سياسات ما بعد الصراع إلى استخدام المساعدة بحكمة، وتجنب اختلال سعر الصرف الحقيقي ودعم الأسواق المالية ورأس المال وهذا لتحقيق نمو مرتفع ومستقر في أعقاب الحرب وما بعدها.(Jarotschkin & Kraay, 2016)

مما لا خلاف فيه أن المساعدات الإنسانية ظهرت بسرعة كتعويضات بعد الصراع لإعادة البناء و التعمير و بناء السلم و الأمن العصري، غير أن بعض الممارسين و صانعي السياسة يصرحون بأنه ممكن أن تكون المساعدات الإنسانية وسيلة للتدخل الأجنبي من أجل إطالة الصراع، والمناقشة الحالية حول أثر المساعدات الإنسانية على تحديد الآليات المتسببة في الصراع حظت باهتمام واسع من خلال دراسة الحالات لبعض الدول التي أنهكتها الصراع لقد استعملت الدول الخارجية المساعدات في إطار المساومة والجشع والطمع في الثروات الطبيعية للدول محل الصراع حتى أصبح واضحاً أنه يمكن للمساعدات أن تدعم تمديد الحرب الأهلية.

في هذا الصدد إستعمل الباحث (Elbadawi et al., 2008) بيانات النفقات الوطنية للمساعدات الإنسانية، بين سنة 1989 حتى سنة 2008 حيث تزايد عدد الصراعات الأهلية مما رفع مستوى المساعدات الإنسانية، خصوصا في الصراعات التي تنطوي على المتمردين في ضواحي المدينة وتوصل الباحث في النتائج إلى أن صانعي السياسة والفاعلين في الميدان يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار و يحذر شديد إذ ما كانت الفوائد التي تجنى من المساعدات الإنسانية تفوق خطر تمديد النزاعات الأهلية و يجب عليهم البحث عن طرق إدارة المساعدات للحد من شأن هذا الخطر.

ومواصلة لمجهوداته حلل (Elbadawi et al., 2012) عينة أخرى من الدول التي تلقت مساعدات في فترة ما بعد الصراع وقارن هذه البيانات مع تلك الخاصة بمجموعة من البلدان المتقدمة والصناعية الناشئة والنامية التي لم تشهد أي صراعات أهلية و قام بتتبع فترة ما قبل إحلال السلام (قبل نهاية النزاع) وذلك للسماح بإجراء تقييم أكثر شمولاً للمتغيرات الرئيسية وقام بتحليل العلاقات على مدى دورة الصراع

الكاملة باستخدام البيانات السنوية لفترة أطول هذه المرة، حيث شملت الدراسة بيانات الفترة من 1960 حتى 2004، وفي العديد من البلدان التي شهدت صراعات متعددة، وقدر الباحث أن الحرب الأهلية أيضا كانت جد مكلفة للعديد من الدول الإفريقية الفقيرة، التي خضعت لتجربة طويلة من الصراع مثل السودان، حيث أن التقديرات لتكلفة الحرب الأهلية بالسودان لوحدها قدرت بنحو 46 مليار دولار (في سنة 2000 مع فرضية ثبات الأسعار) حيث أن هذه التكلفة تعتبر ضعف المخزون الداخلي للديون في هذا البلد، كما أشار إلى أن السودان كغيرها من دول إفريقيا وقعت في شرك صراع التخلف، وضعف التنمية والتمييز العرقي ولكي تتحرر من هذا الفخ فهي تحتاج إلى إدارة مثلى لتقسيماتها العرقية و الطريق الوحيد لذلك هو تطوير الديمقراطية غير الفئوية وتطوير السياسة التصنيفية العرقية والتي لن يكتب لها النجاح حسبه حتى في ظل وجود الديمقراطية، لأن دولة السودان تتخبط في الصراعات الداخلية منذ زمن طويل بسبب تزايد العنف القبلي والصراعات العرقية عميقة الجذور والمختلطة مع وجود شمال يدين بالإسلام وجنوب مسيحي متمرد، مما يخلق حلقة مفرغة تشكل تهديدا لوحدة وإستقرار البلاد، في ظل هذا المشهد المعقد تتصاعد أسئلة حول الأسباب والعواقب والحلول المحتملة لهذا الوضع المقلق.

إن الدراسات الحديثة، تشير إلى أن الدول المانحة للمساعدات أصبحت اليوم تخفض من حجم المساعدة بشكل حاد أثناء فترة النزاعات خوفا من أن تصرف هذه المساعدات في غير وجهتها وتتلقى الجماعات المتمردة نصيبا منها يستغل ضد الحكومة، وأطلق المختصون على هذه المساعدات المتلقاة خلال فترة الصراع بالإغاثة ولكن هذه الدول نفسها تميل إلى زيادة المساعدات بعد الصراع لأن هذه المساعدات خلال هذه الفترة تساهم في إعادة التوازن الاجتماعي والاقتصادي، لكن التجارب الحديثة تعيب على المساعدات في فترة بعد الصراع أنها قد تخلق مزيدا من الانكماشات الاقتصادية الشديدة والاختلالات حيث أثبتت التجارب أن الدعم الخارجي والمساعدات قد رجحت كفة البلدان التي تعاني من صراعات وساهمت في نفس الوقت في التحضير للنزاعات اللاحقة وساهمت أيضا بشكل معقول في تقصير مدتها. (Flores & Nooruddin, 2009)

ومما سبق يتضح أن تدفقات المساعدات الخارجية لعبت دورا محوريا في فترة ما بعد النزاعات فقد وجد الباحثان (Collier & hoeffler 2004) مرتكزين على عينة من 27 دولة في مرحلة ما بعد الصراع في فترة التسعينيات ووجدا أن الدول التي تلقت مساعدات معتبرة خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الصراع تحسنت اقتصاديا أحسن من تلك التي تلقت مساعدات في وقت متأخر أي بعد السنة الثالثة من إنتهاء الصراع كما إكتشف الباحثان أنه على الرغم من دورها التمويلي المفيد، فتلقي المساعدات من قبل الدول الخارجية مصدرا رئيسيا للتمويل و تستعين به الدول الخارجة من الحروب الأهلية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد، إلا أنها تشكل تهديدا للاستقرار السياسي و هدف المساعدات الخفي يبقى التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وقضايا فعالية المساعدات وأهميتها وأهدافها قد سيطرت على جداول أعمال الباحثين والمهتمين بالانتعاش الاقتصادي بعد الصراع، فقد ركزت الأدبيات والدراسات مؤخرا على دور المؤسسات

والسياسة المالية وسعر الصرف الحقيقي كعوامل تشكل السياسة التمكينية بالإضافة إلى توفير بيئة فعالة للمساعدة، وعلاوة على ذلك قد تم تقييم سعر الصرف الحقيقي على أنه ذو فعالية كبيرة ومن الأهمية بمكان في استعادة النمو وتوسيع الصادرات في أعقاب الحروب الأهلية كما أنه حسب دراسات حديثة للمساعدات وجدت أنه ليس هناك أي تأثير مباشر على التضخم في مرحلة ما بعد الصراع في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة في حين وجد أن لها تأثير استقراري في ظل نظام التعويم. (ElBadawi, 2013)

2. نظم سعر الصرف وإعادة الإعمار بعد الحروب الأهلية :

من جهة أخرى وجد (Elbadawi, 2018) أن الحروب الأهلية تؤثر بشكل غير متناسب على قطاع السلع المتداولة وعلى نطاقها وبالتالي من المرجح أن يكون للتعافي في قطاع التجارة الخارجية تأثير كبير على النمو في فترة ما بعد الصراع، في حين يمكن أن تساهم المساعدات بشكل مباشر في نمو قطاع السلع التجارية إلا أنها تزيد أيضاً المخاوف بشأن قدرتها المحتملة على المبالغة في قيمة العملة وفي هذا الصدد فإن تطور سعر الصرف الحقيقي هو مؤشر مهم لتطور الاقتصاد في فترة ما بعد الصراع، يقدم (Elbadawi, 2012) دليلاً على أن المساعدة تعزز النمو ولكن مع تناقص العوائد وأن المبالغة في تقدير سعر الصرف الحقيقي يكون لها تأثيرات سلبية مباشرة على النمو الاقتصادي وكذلك بشكل غير مباشر من خلال تفاعلها مع المساعدات وتشير زيادة الانحراف في المبالغة في تقدير إلى أن الخسارة في نمو نصيب الفرد في فترة ما بعد الصراع في بلدان التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات ولديها قطاعات مالية ضعيفة يمكن أن تصل إلى نصف نقطة مئوية في السنة، وباختصار يقدم الباحث أدلة وافرة على أسباب وتأثيرات الصراعات المسلحة، ومع ذلك ركز بشكل كبير على الدور الذي تلعبه عملية اختيار الدولة الخارجة من الصراع للنظم النقدية وأنظمة أسعار الصرف في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراع.

وهناك أبحاث عديدة حول اختيار نظام سعر الصرف في البلدان النامية، إلا أنه يلاحظ أنه قد أهمل الباحثون إلى حد كبير دراسة اقتصاديات ما بعد الصراع، حيث يواجه الباحثون صعوبات في هذا النوع من الدراسات لأنها تفرض عليهم أن ينطلقوا من أسس اقتصادية ضعيفة للغاية لا تحتوي على المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى التحديات السياسية التي فرضتها عملية إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية واختيار نظم سعر الصرف المناسبة (التعويم أو التعويم المدار أو الثابت)، إضافة إلى السياسة النقدية المتسقة يمكن أن تحقيق انتعاش مستدام للدخل وتوسع الصادرات غير أنه في حالة إختيار نظام سعر الصرف غير المناسب يمكن له أن يشوه الحوافز للإنتاج، ويؤثر سلباً على أداء الاقتصاد الكلي خاصة بعد النزاعات المسلحة الكبيرة.

إن استدامة النمو على المدى المتوسط إلى الطويل لا يعتمد فقط على التدفقات المستمرة للمساعدات الكافية وفي الوقت المناسب بل يعتمد أيضاً على توافر الموارد المالية، كخطوة ضرورية لإعادة الإعمار، حتى وإن لم تكن كافية لوحدها فإن وفرة الموارد محلياً وخارجياً قد لا ترسي الأسس السياسية والاقتصادية

اللازمة لإعادة الإعمار من جهة والحفاظ على هذه الموارد من جهة ثانية، وقد تكون بعض الدول في حاجة ماسة إلى السلامة الإقليمية والفعالية المؤسساتية الضروريتين لاستغلال مواردها. ويضاف إلى ذلك أن العوامل السياسية مثل إعداد نخب جديدة وديناميكيات النظام السياسي في مرحلة ما بعد الحرب تؤثر في آفاق الحصول على الموارد اللازمة لإعادة الإعمار فهذه العوامل هي التي تحدد الدوائر الاجتماعية والسياسية المحلية التي سيتدفق إليها التمويل، فضلا عن الحلفاء الإقليميين والدوليين الذين سينخرطون في إعادة الإعمار.

من هنا يظهر أن تكاليف النزاعات الأهلية كبيرة و باهظة حتى بعد إنتهائها واحتدام الصراع ومع ذلك، وخلافا ل (Collier, 2000) ، وجد كل من (Chen, Loayza, & Reynal Querol, 2008) أن الانتعاش الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب سريع للغاية في الحالات التي أدى فيها حل النزاعات إلى عشر سنوات على الأقل من السلام المستمر حيث درس الباحثون عينة من 22 دولة انتهت فيها الصراعات الأهلية، حيث لاحظوا بعد الحرب ارتفاعاً هائلاً في كل من دخل الفرد ومعدل النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي يرتفع بنحو 2.5 في المائة فوق مستوى ما قبل الحرب هذا الانتعاش القوي في الدخل مرتبط بإمكانية عالية للنمو للحاق بالركب بعد تدمير الحرب ويدعمه زيادة في كل من الاستثمار والاستفادة من القدرات الاقتصادية والمالية طول الصراع غير أنه يؤثر سلباً على سرعة التعافي في حين أن الأمر يستغرق عدة سنوات لإعادة تحديد مستويات الدخل والمؤسسات والمؤشرات الاجتماعية في بعض الدول.

مثلا الصراعات الأهلية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أضعفت بشكل كبير دولاً قومية كانت تعاني أساساً جملةً من الاضطرابات، وأفقدت في الكثير من الأحيان الحكومات احتكارها لاستخدام العنف، وقوّضت سلامتها الإقليمية ولكن مثل هذه الحالات لا تمهد بالضرورة الطريق أمام إقامة دول جديدة أكثر تماسكاً بسبب انفصال أقاليم أو تقسيم دول أو انتصار حكومات مركزية على مجموعات وأقاليم متمردة، بل كثيراً ما تؤدي إلى تشرذم اجتماعي سياسي وأمني دائم في دول تعاني خللاً بنيوياً كاملاً، وعادةً ما تستمرّ حالة التشرذم هذه لفترة طويلة في الدول الخارجة من حروب أهلية، وتؤثر بشكل كبير على عملية إعادة الإعمار من خلال ثلاث طرق مترابطة في ما بينها.

- الطريقة الأولى : تضعف حالة التشرذم هذه الاستقرار الأمني الذي يُعد شرطاً أساسياً لاستقطاب الاستثمارات المحلية أو الخارجية، ما يعرقل تدفق المساعدات الإنسانية الضرورية لإعادة توطين اللاجئين والنازحين داخلياً.

- الطريقة الثانية: تهدّد وحدة الأسواق الوطنية، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلامة الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب، ما يحول دون تطبيق القواعد التنظيمية الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي، مثل فرض الضرائب وتسعير الخدمات والسلع المدعومة والخدمات العامة، وتُعتبر وحدة السوق أساسية أيضاً لأنشطة الإنتاج والتبادل التجاري، وبالتالي لتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام.

- الطريقة الثالثة: ترتبط حالة التشرذم المستمرة بإعادة تشكيل شبكات الدولة بما يصب في صالح أمراء الحرب الذين انخرطوا في مجال الأعمال، يعمل هؤلاء الذين يدعون رواد الأعمال المجرمين بشكل أساسي من خلال توفير الحماية أو الانخراط في شتى أشكال العنف مثل النهب والابتزاز والتجريد من الأصول، وهذا يعني تحييد المزيد من الأنشطة الإنتاجية من خلال الوساطة، بما في ذلك التهريب والإتجار بالممنوعات وأنشطة السوق السوداء الأخرى، وأيضاً من خلال الانخراط في أنشطة النهب العلنية وهذه الديناميكيات تجعل من الصعب الخروج من اقتصاد الحرب الأهلية، حتى بعد انحسار الأعمال العدوانية الكبرى.

التجارب السابقة في البلدان النامية والتي تُعتبر مؤسسات الدولة فيها ضعيفة تثبت صحة ما سبق، ففي أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور مثلاً، هيمن أمراء الحرب ورجال أعمال على الاقتصاد بعد انتهاء الحروب الأهلية، وتمكّن هؤلاء من تطبيع نفوذهم والتلاعب بالحوافز الاقتصادية لمصلحتهم الخاصة، بحيث أصبحت ممارسة العنف وتوفير الحماية ونهب الموارد الطبيعية، وتجنيد المقاتلين أنشطة اقتصادية سائدة تنخرط فيها شرائح واسعة من السكان والمستوى الاقتصادي الذي كانت تتمتع به الدول ما قبل الحرب يعد مهماً أيضاً في تحديد ما إذا كانت إعادة الإعمار ستؤدي إلى تعافٍ اقتصادي طويل الأمد بدلاً من مجرد إعادة تأهيل مادية للدول المتضررة من الحرب الأهلية ويمكن أن يشكّل هذا الإرث الاقتصادي إما فرصة أو عائقاً أمام إعادة الإعمار من المنظورين السياسي والاقتصادي. فهذا الإرث قد يعزّز أو يعرقل مسار التنمية الشاملة التي يشارك فيها المواطنون في إنتاج وتوزيع القيمة للتأثير على آفاق إعادة الاندماج الوطني وبناء الدولة من جديد ولا بدّ من التركيز على عاملين مترابطين هما:

- الأول هو أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الريع، المستمدّ من الموارد الطبيعية أو التحويلات أو المساعدات الخارجية، لديها فرص أقل للانخراط في التنمية الشاملة على المدى الطويل، ذلك أن قطاعها الإنتاجية ضعيفة في الغالب، ويعتمد نمو ناتجها المحلي الإجمالي بشكل كبير على مصادر خارجية لرأس المال أو مصادر محلية ضيقة للغاية، وعلى العائدات الحكومية والصادرات.

- العامل الثاني يكمن في حجم القطاع الخاص ونشاطه، فكلما زادت حصة القطاع الخاص في مرحلة ما قبل الحرب من حيث التوظيف والإنتاج والاستثمار، زاد احتمال أن تفضي إعادة الإعمار إلى التنمية الشاملة والتعافي الاقتصادي على المدى الطويل ويُشار إلى أن الدول التي تحصل على نسب عالية من الريع تضمّ في الغالب بيروقراطية عامة متضخمة وقطاعاً خاصاً صغيراً، وعادةً ما تكون أقل إنتاجية وتعتمد إلى إعادة تدوير الريع بدلاً من إنتاج القيمة، سواء من خلال المضاربات العقارية أو الوساطات المالية وعمليات السمسرة، يُضاف إلى ذلك أن المجتمعات التي تسود فيها مثل هذه الأنشطة الريعية غالباً ما تكون أكثر عرضة للصراعات الأهلية. (Musyoki, 2012)

ركزت جداول إعادة الإعمار في السنوات الأخيرة بشكل شبه حصري على المؤسسات المالية والآليات المناسبة لها خاصة وأنها المسؤولة على تسليم واستيعاب وإنفاق المساعدات وتوزيعها على مختلف القطاعات، إعادة الإعمار هي عملية سياسية واقتصادية تنطوي على إعادة بناء الدولة وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد انتهاء الصراع، لذا، يُعتبر التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية أساسيًا لتحديد آفاق الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب، ولا سيما في بيئة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعجّ بالتنافس الإقليمي. (Hoeffler, 2013) و (Sobek, 2010)

كما أن الصراعات الأهلية يمكن أن تؤدي إلى إعادة التقدير، فالحكومات تلجأ إلى زيادة الإنفاق العام في فترة الصراعات الأهلية لتلبية المطالب الاجتماعية أو لتنظيم المجهود الحربي، وهذا يمكن أن يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية، مما يؤدي إلى تعزيز الضغوط التضخمية الناتجة عن طريق النقص الحاصل في إمدادات البضائع الأساسية.

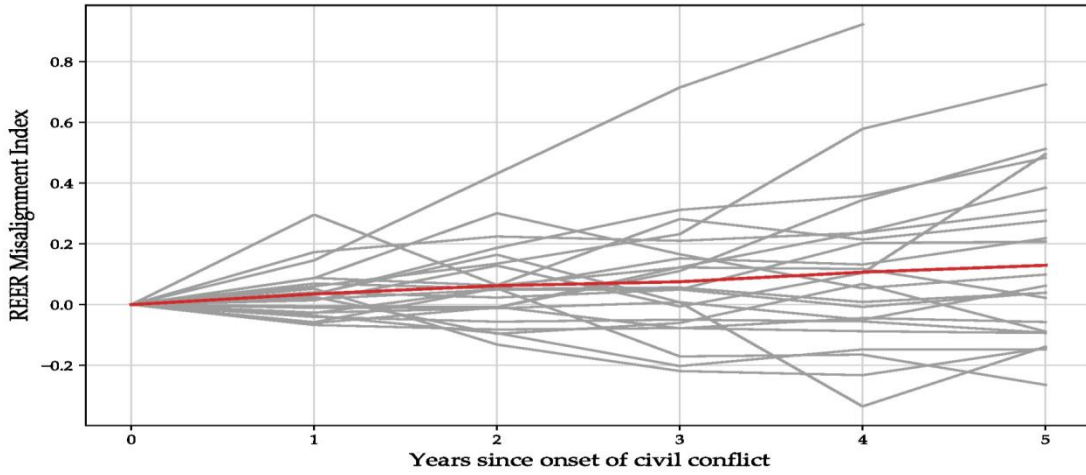
ومن خلال الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية، للحفاظ على الاستقرار في أسعار الصرف يطرح أمام الدول لفترة بعد الصراع الاختيار بين ثلاثة أنواع من الأنظمة لسعر صرف عملتها وهي: ثابتة ووسيلة (مدارة) وعائمة وفي الغالب تتلقى هذه الدول دعماً من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حسب خطط مرحلية وبشروط موضوعية مسبقاً غير أن فعالية هذه المساعدات التي تسعى إلى تعزيز التجارة الخارجية ورفع قيمة الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي العام، كل هذا مرهون ومبني على اختيار نظام سعر الصرف المناسب.

والهدف الظاهر والذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية بالنسبة للدول الخارجة من الصراع هو استعادة النمو الاقتصادي لما له من أهمية للتقليل من مخاطر الانتكاس بعد الصراع في أعقاب الحروب الأهلية. من الأمور التي لا يجب التغاضي عنها هو أنه خلال الحروب الأهلية وانهيار النظام الاجتماعي، تواجه الدول مشكلاً يتمثل في الانسحاب السريع للشركاء والمستثمرين الأجانب و الوكلاء التجاريين مما يخلق الندرة وخاصة في قطاعات مثل الاتصالات والخدمات ذات الصلة بالأنشطة التجارية (مثل النقل والتجارة) وأنشطة توفير الأصول (النقل الجوي، الخدمات المالية)، وكذلك من الأنشطة الاقتصادية المكثفة في الأصول والمعاملات وأصحاب الودائع ويتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنحصر نسبة الصادرات نحو الخارج ولذلك فإن التباطؤ الكبير في النمو الذي شهدته معظم البلدان التي حطمتها صراعات أهلية، بما في ذلك انهيار النمو المباشر في كثير من البلدان يرجع بالدرجة الأولى لمخلفات الصراع الأهلي.

كما درس كل من (Kaltani, I Elbadawi 2008) العنف السياسي على أنه عملية معقدة ذات مظاهر متعددة، واحدة منها هي الحرب الأهلية، أسبابه عديدة ركزوا على المظالم (مثل الإقصاء السياسي والاستقطاب الاجتماعي) والعوامل الاقتصادية (مثل الفقر، والموارد الطبيعية المناسبة، والذكور غير المتعلمين، وما إلى ذلك) وجادل الباحثون حول تأثير العنف السياسي المنظم على النمو الاقتصادي، حيث

درس المؤلفون الأسس النظرية لتأثير العنف السياسي على النمو في نموذج شعبي للنمو في ظل عدم اليقين وتوصلوا إلى أنه في ظل الافتراضات المعقولة فيما يتعلق بالمواقف تجاه المخاطر، من المرجح أن تكون التأثيرات الإجمالية للعنف السياسي المنظم أعلى بكثير من تأثيرها المباشر في تدمير رأس المال هذا من جهة ومن جهة ثانية وباستخدام نموذج كمي للعنف - يميز بين ثلاثة مستويات من العنف السياسي (أعمال الشغب، والانقلابات، والحرب الأهلية)، يستخدم المؤلفون الاحتمالات المتوقعة للعنف الكلي ومظاهره الثلاثة لتحديد آثار نموها في إطار نموذج النمو الشامل وتشير تحليلات الفريق إلى أن العنف السياسي المنظم، وخاصة الحرب الأهلية، يؤدي إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. علاوة على ذلك، وعلى عكس معظم الدراسات السابقة، وجد المؤلفون أيضاً أن التجزئة العرقية لها تأثير سلبي مباشر على النمو، على الرغم من أن تأثيره يتم تحسينه إلى حد كبير من خلال المؤسسات الخاصة. {Elbadawi, 2008} تظهر النتائج أن منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تأثرت بشكل غير متناسب بالحرب الأهلية، وهو ما يفسر حصة كبيرة من تدهورها الاقتصادي، بما في ذلك اتساع فجوة الدخل نسبة إلى شرق آسيا. وكانت الحروب الأهلية مكلفة أيضاً بالنسبة لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وفي حالة السودان، وهو بلد أفريقي كبير نموذجي يعاني من صراع طويل الأمد، تبلغ تكلفة الحرب 46 مليار دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2000)، وهو ما يعادل ضعف الرصيد الحالي للبلاد من الديون الخارجية.

الشكل رقم: (3-5) اختلال سعر الصرف الحقيقي الفعالي بعد الصراع الأهلي



المصدر: {Elbadawi, 2013} يشير الخط الأحمر إلى متوسط مؤشر اختلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

تشير النتائج التجريبية إلى أن النزاعات المدنية تؤدي إلى زيادة التقييم في المنطقة يميل اختلال إعادة التوازن إلى الزيادة، يوضح الشكل أعلاه تطور اختلال سعر الصرف الحقيقي الفعلي لمدة تصل إلى خمس سنوات بعد بداية الصراع الأهلي في بعض بلدان المنطقة ويقدم دليلاً على زيادة متوسط اختلال إعادة التوصليل بعد بداية الصراع الأهلي.

لضمان متانة هذه العلاقة، يتم تقييم شدة الصراع المدني في بلد معين من خلال شدة النزاعات المدنية في البلدان المجاورة له، وقد أصبحت هذه الإستراتيجية ممكنة لأن الصراع المدني في بلد ما لديه انعكاسات

أمنية محتملة على البلدان المجاورة له. ومع ذلك ، تظهر النتائج أنه لا يمكن التمييز بين آثار العنف المدني والحرب الأهلية، ولا يخفى أن الخسائر البشرية هي العواقب الأولى والأكثر مباشرة للصراعات الأهلية. أما من وجهة نظر اقتصادية، تتجمع هذه الخسارة في رأس المال البشري مع الخسائر في رأس المال المادي التي تعيق مسار النمو المستقبلي وآفاق التنمية في البلد محل الصراع. لكن الصراعات الأهلية تؤثر على آفاق طويلة الأجل بعدة طرق أخرى.(Elbadawi et al., 2012) وتظهر المؤسسات في الدول التي شهدت صراعات أهلية مستوى عال من الثبات. نظرا لأن نهاية الصراع الأهلي والمراحل الأولية لانتقال ما بعد الصراع تحدد توزيعا جديدا أو متجددا للسلطة وتعيين أسس المؤسسات التي ستضمن استقرارها انظر ، على سبيل المثال ، والظروف الاقتصادية والسياق الاجتماعي الذي يسود خلال هذه الفترات الحاسمة قد يؤثر بشكل كبير على نتائجها. قد تكون حاسمة في ضمان النمو المستدام والتنمية طويلة الأجل.

درس(Elbadawi et al., 2012) إذا كانت المساعدات التي تتلقاها دول الصراع مهمة و فعالة وتعزز الصادرات والنمو الاقتصادي العام من جهة وربطها من جهة ثانية باختيار نظام سعر الصرف المناسب لاستغلالها أحسن إستغلال، حيث توصل إلى أن هناك عوامل أخرى لها أهمية بالغة ودور فعال في تقليل مخاطر الانتكاس بعد الصراعات و الحروب الأهلية.

للمساعدات دور في دعم الدول للخروج من الحروب الأهلية، وقد ركزت معظم الدراسات الحديثة على أهميتها في استعادة الاقتصاد لقوته ومكانته في فترة ما بعد الصراع، غير أن الدراسات ركزت بشكل ملفت على دور المؤسسات، {Elbadawi, 2013} تتشكل البيئة السياسية التمكينية لفعالية المساعدة من عدة عناصر خارجية نذكر منها السياسة المالية و سعر الصرف الحقيقي، هذا الأخير تم التركيز عليه بشكل واسع نظرا لقدرته على استعادة النمو و توسيع الصادرات خلال فترة ما بعد كارثة الحروب الأهلية.

المطلب الثالث: الحكم الراشد وقيام الصراع الأهلي:

أولاً: ماهية الحكم الراشد:

في ظل ما يشهده العالم من أحداث عدم استقرار وفي ظل جهود بحث سبل إدارة هذه الأزمات ونجاعة الأساليب المستخدمة فيها، وهو ما يستدعي تشخيصاً عميقاً وشاملاً للأسباب التي تقف وراء حدوث هذه الأزمات كمرحلة أساسية لبناء رؤية واضحة حول الآليات المختارة لإدارة تلك الأزمات ومواجهتها، يواجه العالم اليوم بعضاً من أكبر التحديات التي واجهها منذ عدة أجيال، وهي تحديات تهدد ازدهار الناس واستقرارهم في كافة أنحاء العالم وهي وباء ألقى بظلاله على الدول وأرق الحكومات ألا وهو الفساد الذي تفشى في معظمها.

إن هذه الممارسات المعروفة بالفساد والتي شاعت بشكل كبير جعلها موضوع بحث لدى المهتمين بشؤون التنمية والاقتصاد والسياسة، وأصبحت هذه القضية مؤشراً خطيراً لفقدان الثقة بين السلطة الحاكمة وأفراد المجتمع بشكل يهدد استقرار المجتمعات وتنميتها.

كما اهتمت بعض الأدبيات بالدولة والمجتمع حيث أثبتت التجارب أن الديمقراطية في حد ذاتها لا تقلل من خطر الصراعات الداخلية، وأن المؤسسات المنتخبة لا تعني تلقائياً الحكم الرشيد، كما أظهرت الدراسات نتائج إيجابية ملموسة للحكم الرشيد في الحد من الصراعات والعنف الأهلي. (Hegre &

Nygård, 2015; Walter, 2015)

لقد ظهر الإهتمام العالمي التدريجي بالحاجة إلى الحوكمة الرشيدة في منتصف التسعينيات والفترة التي تليها وتم ربط الحكم الراشد بشكل عام بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر محور رئيسي لتحقيق التنمية وهي عملية تسيير المؤسسات العامة لشؤون العامة عن طريق تعزيز سيادة القانون بالشكل الذي تحترم فيه حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

أعلن صندوق النقد الدولي في عام 1996، عن "تعزيز الحكم الرشيد في جميع جوانبها، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، والعناصر الأساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر الاقتصاديات".

ومنذ ذلك الحين يستخدم مصطلح "الحوكمة الرشيدة" عادة من قبل منظمات التنمية الوطنية والدولية وعلى الرغم من ذلك فإن معناها ونطاقها ليسا واضحين دائماً بالرغم من أن هذه المرونة تبدو مناسبة لأن يتم التطبيق السياقي للمصطلح إلا أنه لا يزال يفتقر إلى الوضوح في الجانب المفاهيمي وي طرح صعوبة على المستوى التشغيلي.

وكثيراً ما تتحول الحوكمة الرشيدة لكلمة مناسبة لجميع الحالات "إلا أنها تفتقر إلى معنى ومحتوى محدد (جونستون، 2002).

1. مفهوم الحكم الراشد: مصطلح الحكم الراشد هو أحد المصطلحات التي تم تعريبها والتي أعطيت للمصطلح الانجليزي "governance"، علما أن المصطلح العربي الأدق وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والدينية المختلفة، حيث أن الحاجة إلى التعبير عنه بصورة أكثر دقة ظهرت في بداية التسعينات، وقد تبني تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة : (2003) الذي وضعه قسم البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصطلحين هما "إدارة الحكم" و"الحكم الجيد" للإشارة إلى: "good governance" و"governance" على التوالي، وهي تحمل نفس المعنى للعديد من المصطلحات مثل : الحكم الصالح، الحكم الرشيد، الحكم السديد، الحكم السليم، والحكم الديمقراطي الصالح، الحكمانية، الحكامة، الحاكمية.

- مفهوم "الحكم الراشد": يشير إلى الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"، واستطاعت المنظمات الدولية من خلال الترويج لهذا المصطلح طرح العديد من القضايا الحساسة كالفساد، الديمقراطية، المشاركة، حقوق الإنسان، التعددية السياسية والعرقية، وغير ذلك من خصائص السيادة الوطنية للدول.
- عرفه PNUD في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 بأنه: "ممارسة النشاط الاقتصادي، السياسي والإداري لغايات إدارة الأعمال في البلد في كل المستويات".
- كما عرفته لجنة «gouvernance globale» المنشأة عام 1992 برئاسة C.W. Brandt تعريفا دقيقا كان كالتالي: "الحكم الراشد هو العملية المستمرة لإعادة التوازن بين مصالح مختلف الفاعلين، هذه المصالح المتضاربة غالبا".
- كما يعرف جونستون (2002، ص 1،2) الحوكمة الرشيدة بأنها "طرق شرعية وخاضعة للمساءلة وفعالة للحصول على السلطة العامة والموارد واستخدامهم في السعي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية مقبولة على نطاق واسع"، حيث ربط الحوكمة الرشيدة بسيادة القانون والشفافية والمساءلة ويجسد الشراكة بين الدولة والمجتمع وبين المواطنين والدولة.
- ومن خلال ما سبق نستخلص أهم جوانب تعريف الحكم الراشد والتي تضم ما يلي:
- الحكم الراشد يدعم الحوار.
- الحوكمة الرشيدة: تشير إلى "جميع أنواع الهياكل المؤسسية التي تعزز كل من النتائج الموضوعية الجيدة والشرعية العامة".

2. أهم مبادئ الحكم الراشد حسب البنك الدولي:

في تقرير للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة"، فإنه يمكن تحليل علاقات الحكم الجيد عن طريق قيمتين هما:

- القيمة التضمينية: وتتمثل في تفعيل مبدأ المساواة بين الجميع، وتعني المساواة بين الأشخاص أي أن كل من له مصلحة في إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك، وبذلك يكون الحكم الجيد تضمينياً وليس حصرياً.
 - المساءلة: ومصدرها الأساسي هو التمثيل الشعبي، وتعني أن أي شخص يتم اختياره للحكم باسم الشعب سيكون عرضة للمساءلة من قبل الشعب نفسه، سواء على إخفاقه أو نجاحه. تعد الحوكمة الرشيدة مفتاحاً لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان، وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الحكم الرشيد له آثار إيجابية قوية على مقاييس الثقة الاجتماعية ورضا الحياة والسلام والشرعية السياسية على عكس التحول الديمقراطي. (غوش وسيدك، 2015)
- ويعتمد تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على الحوكمة الرشيدة، ومع كل ذلك، تتطلب التنمية المستدامة أن يحترم المسؤولون المتواجدون في السلطة حقوق الإنسان وأن يعملوا على القضاء على الفقر ومعالجة الجوع وتأمين رعاية صحية جيدة وتعليم عالي الجودة لمواطنيهم وضمان المساواة بين الجنسين والحد من عدم المساواة وما إلى ذلك.

ثانياً: المبادئ العامة للحوكمة الرشيدة:

ترتبط الحوكمة الرشيدة بمكافحة الفساد بشكل كبير. ووفقاً لذلك، فإن بعض المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة هي أيضاً مبادئ لمكافحة الفساد وقد تم تلخيص مبادئ الحوكمة الرشيدة والنظم السياسية والتي هي:

1. المشاركة: تشير المشاركة إلى فرصة مشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار المتعلق بجميع القضايا ذات الأهمية، ويتم تعزيز المشاركة عن طريق تمكين البيئات التي يتم فيها نشر المعلومات ذات الصلة بشكل مناسب في الوقت المناسب بحيث يتمكن جميع الأشخاص المعنيين من التعبير عن آرائهم بطريقة غير مقيدة، وعلى سبيل المثال مؤشرات الوصول ومشاركة المواطنين (لينارس، 2016).

فيما يتعلق بمكافحة الفساد، جاءت المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تطالب جميع الدول الأطراف "بتعزيز المشاركة الفعالة للأفراد والجماعات خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في منع الفساد ومكافحته ولا يبقى حكراً على الحكومة".

2. سيادة القانون:

يعني أن الأطر القانونية الموجودة والنظام والقانون، والنظام القضائي المستقل والفعال وحقوق الملكية والعقود مطبقة وتطبق معايير حقوق الإنسان وهناك قيود دستورية على سلطة السلطة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستجيب القوانين العادلة والمنفذة بشكل محايد لاحتياجات المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن كل دولة تقريباً بما في ذلك الدول الفاسدة والقمعية يمكنها أن تسن وتنفذ قوانين لا تضمن المتطلبات المذكورة أعلاه. وعلى الرغم من ذلك، تتطلب سيادة القانون الحقيقية تعاون الدولة والمجتمع ويعد ذلك نتيجة عمليات اجتماعية معقدة وعميقة الجذور. ويميز (فوكوياما، 2013) بين "سيادة القانون" و "الحكم بالقانون". (بودرع، 2018)

3. الشفافية:

تعتمد الشفافية على الشراكة حيث يجب على المسؤولين إتاحة المعلومات، ويجب أن يكون هناك أشخاص ومجموعات لديهم أسباب وفرص لاستخدام المعلومات، ومن بين هذه العوامل وجود قضاء مستقل وصحافة حرة قادرة على المنافسة ومسؤولية بالإضافة إلى مجتمع مدني نشط وناقد (جونستون، 2002)، ويجب أن تكون القواعد والإجراءات متاحة للتدقيق ومفهومة مما يعني أن الحكومة النزيهة توضح ما يجري من تصرفات وكيف تحدث ولماذا، وتعد الشفافية أيضاً أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها مكافحة الفساد، وتتطلب الشفافية موارد هائلة ونظاماً يوفر التدفق الحر للمعلومات ذات الصلة والتي يمكن لأصحاب المصلحة الوصول إليها بسهولة وبطريقة مفهومة بحيث يمكن مراقبة القرارات وتنفيذها، وتتطلب الشفافية موارد هائلة ونظاماً يوفر التدفق الحر للمعلومات ذات الصلة والتي يمكن لأصحاب المصلحة الوصول إليها بسهولة وبطريقة مفهومة بحيث يمكن مراقبة القرارات وتنفيذها بكل سهولة. (فرحاوي، 2013).

4. الاستجابة:

توجد الاستجابة عندما تخدم المؤسسات والعمليات جميع أصحاب المصلحة بسهولة وبطريقة سريعة ومناسبة بحيث تتم حماية مصالح جميع المواطنين في نفس الوقت، وتشير الاستجابة أيضاً إلى تحديد الممارسات المضمنة والقائمة على التميز والتي تؤثر على الجماعات ذات الأقلية أو العرقية ومعالجتها بما في ذلك مراعاة الاعتبارات على أساس الجنس ومشاركة الجنسين في الحوكمة، ومن الممكن إدراج آليات تحسين الاستجابة اللامركزية الانتقائية حيث أنه من المفترض أن تكون الحكومات المحلية أكثر انسجاماً مع احتياجات ناخبها ويمكنها أن تخدم الناس بشكل أسرع والذين من الممكن أن يصبحوا بدورهم أكثر مشاركة في صنع القرار، ويمكن لمواثيق المواطنة وقوانين التسهيل أن تزيد من الاستجابة عن طريق توفير أطر زمنية لكل خطوة في تحقيق خدمات الخطوط الأمامية والخطوط الساخنة والموظفين المتفانين في تلقي الشكاوى والمظالم ومتابعتها على الفور. ومن الصعب قياس الاستجابة لأغراض المقارنة خاصة على المستوى الدولي.

5. توافقية التوجه:

توافق الآراء التي يجب أن تخدم الأنظمة الحالية والمصالح العليا للمجتمع، ويعتبر هذا أحد أصعب المبادئ حيث من المحتمل أن يؤثر أي عمل أو سياسة على مجموعات مختلفة في المجتمع بطرق مختلفة وغالباً ما تكون متعارضة ولذلك، يجب أخذ وجهات النظر المختلفة في الاعتبار، وللوصول إلى حل وسط، يجب أن يكون هناك بنية وسيطة قوية ونزيهة ومرنة حتى يمكن تحقيق المصالح العليا للمجتمع بأسره، ويعد كل من جلسات الاستماع العلنية والإستفتاءات العامة ومنتديات النقاش والحق القانوني للمواطنين في تقديم الالتماسات للقادة حول آليات السياسة والتشاور أمثلة على وسائل العمل من أجل الوصول إلى توافق في الآراء أو إلى حل وسط على الأقل.

6. العدالة والشمولية:

يتواجد العدل والإنصاف والشمول عندما يكون لدى لكل فرد من المجتمع فرصة متساوية مع غيره لتحسين رفاهيته أو الحفاظ عليها، وهذا يعني أن أخذ جميع أفراد المجتمع وخاصة الأكثر ضعفاً في الاعتبار عند وضع السياسات العامة ولا يشعر أي شخص بالعزلة أو الحرمان من الحقوق أو بتركه في الخلف، وتتطلب الحوكمة الرشيدة إبقاء الاهتمام التفضيلي لمحنة الفقراء والمهمشين والمحتاجين، وهذا يتماشى مع مبادئ النزاهة لدى راولز والتي تنص على أن الأسوأ في المجتمع يجب أن يحصل على صفقة عادلة، ووفقاً لراولز (1971)، فإنه يجب أن تحقق السياسة الاجتماعية والاقتصادية شرطين:

- أولاً: أن تكون المسؤوليات والمناصب متاحة للجميع في ظل حالات المساواة العادلة في الفرص،
- ثانياً: أنها توفر أكبر فائدة لأفراد المجتمع الأقل حظاً (مبدأ الاختلاف)، وتعد الضرائب التدريجية والرعاية الطبية المجانية والإسكان المدعوم أمثلة على آليات الإنصاف، ويعد المؤشر الجيني هو المقياس الأكثر شيوعاً لعدم المساواة مهما كان غير كامل وهو الذي يقيس التوزيع الإحصائي للدخل أو ثروة سكان الدولة. والمقياس الثاني هو النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر وتم تعديله ليعكس الأوضاع المحلية. (النسور، 2018)

7. الفاعلية والكفاءة:

تتواجد فعالية وكفاءة الحكومة عندما تستخدم العمليات والمؤسسات الموارد أفضل استخدام لتحقيق نتائج تلبى احتياجات المجتمع، وتتطلب الفعالية والكفاءة تحسين الجودة وتوحيد تقديم الخدمات العامة وإضفاء الطابع المهني على البيروقراطية وتركيز الجهود الحكومية على الوظائف الحيوية والقضاء على التكرار أو التداخل في الوظائف والعمليات، ومن أجل تقديم الخدمات العامة يجب على الوكالات تلبية احتياجات المواطنين على الفور وبصورة كافية وتبسيط الإجراءات الحكومية والحد من الروتين واستخدام التكنولوجيا المناسبة عندما يكون ذلك ممكناً وكذلك تنسيق العمليات بين مختلف الوكالات الحكومية للقضاء على متطلبات المعلومات الزائدة عن الحاجة وهناك حتمية معيارية تدعم

الحكومة الرشيدة لتوظيف الموارد والسلطات بطريقة أخلاقية ومهنية تثبت النزاهة وتزيد من القيم العامة والمصالح العامة.

8. المساءلة:

تتطلب المساءلة أيضاً طاقة سياسية بمعنى أنه "يجب على الأشخاص وجماعات المصالح والمجتمع المدني والمحاكم والصحافة وأحزاب المعارضة أن يصرخوا على أن يتبع الأشخاص الذين يحكمون ولايات مشروعة ويشرحون أفعالهم" وأن أولئك الذين يطالبون بالمساءلة يجب أن يكونوا واثقين بأنهم يمكنهم القيام بذلك بأمان وأن المسؤولين سوف يستجيبون بأمانة ويأخذون الاحتياجات والمطالب الاجتماعية على محمل الجد" (جونستون، 2002، الصفحتان 3 و4)، وفي بعض الأحيان يتم التمييز بين المساءلة الأفقية (الضوابط والتوازنات داخل القطاع العام) والمساءلة الرأسية (مساءلة الحكومات تجاه مواطنيها). وتعتمد المساءلة على مبدأ أن كل شخص أو مجموعة مسؤولون عن أعمالهم وخاصة عندما تؤثر أفعالهم على المصلحة العامة، ويشار إلى محاسبة أو مسؤولية أفعال الشخص بحيث توجد أنظمة لصناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للرد على الجمهور وكذلك لأصحاب المصلحة المؤسسيين، وتعد المساءلة جزءاً من مسألة التصميم المؤسسي مما يعني ضمناً أن الضوابط والتوازنات الرسمية يمكن ويجب أن تُبنى في أي بنية دستورية (جونستون، 2002). ويعد تعزيز المساءلة أمراً مهماً أيضاً لمنع الفساد وهو أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (النسور، 2018)

المطلب الرابع: العلاقة بين الفساد والصراعات الأهلية:

يعتقد الكثير من الناس أن الفساد متعلق فقط بالحكومة والموظفين التابعين لها والعاملين على مستوياتها، لكن في الحقيقة الفساد شيء أوسع من ذلك بكثير فهو سواء كان يمنع الوصول العادل والمتساوي للخدمات المالية والعينية وحتى الصحية، لذا وجب على الجميع وعلى جميع المستويات تمييز مفهوم الفساد والمساهمة في مكافحته والإبلاغ عنه والمساعدة في القضاء عليه ولو بالتبرع للهيئات التي تكافحه.

أولاً: تعريف الفساد:

تعددت التعاريف المعطاة لمفهوم الفساد ويمكننا أن نذكر منها:

- تعني كلمة الفساد "سوء استخدام أو استعمال المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين". (أبوسكين، 2015)
- عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة". (Index, 2010)
- تعريف البنك الدولي: "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة". (Shihata, 1997)
- تعريف المنظمة العربية للتنمية الإدارية: يعد فسادا كل استغلال أو اكتساب غير مشروع، أو ليس على وجه حق، لعنصري القوة في المجتمع: سلطة المال والسلطة السياسية. وهذا التعريف أوسع من التعاريف المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، إذ لا يقتصر مفهومها للفساد على الفساد الناتج عن النشاط التجاري بل يشمل أيضا الفساد السياسي، بما في ذلك غياب الحكم الرشيد واستقلالية القضاء، وتداخل السلطات، وتأثير المال السياسي على صناديق الاقتراع، بما يؤدي إلى إفساد السيولة الديمقراطية. (بوطورة، 2022)
- الفساد هو: "انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين"، وهنا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي، وغير ذلك. والبعد المعتمد هنا هو البعد الأخلاقي. (Kohler & Bowra, 2020)
- وإن للفساد المالي والإداري مفهومهما واسع ولا يمكن أن يحويه تعريف مانع وجامع له، ولذلك ينظر إلى الفساد من خلال المفهوم الواسع، وهو "الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقِيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص". (Fjeldstad & Isaksen, 2008)

للحد من ظاهرة الفساد، يجب على أفراد المجتمع محاربته عن طريق الالتزام الديني والأخلاقي والوطني والإنساني، ويشمل الفساد عموماً الأنشطة غير القانونية، التي يتم إخفاؤها عن عمد ولا تظهر إلا من خلال الفضائح أو التحقيقات أو الملاحظات القضائية، في حين أن الباحثين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات قد أحرزوا تقدماً فيما يتعلق بقياس الفساد بشكل موضوعي في قطاعات محددة، ولا يوجد حتى الآن مؤشر يقيس المستويات الوطنية الموضوعية للفساد بشكل مباشر وشامل.

أشار البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في إفريقيا عن اتساع مفهوم الفساد وسماها "ممارسات الفساد الهادئة"، "quiet corruption" للإشارة إلى مختلف أنواع الممارسات الخاطئة في الخطوط الأمامية لمقدمي الخدمات (المعلمون والأطباء والمفتشون، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين في الخطوط الأمامية للخدمة)، هذه التصرفات لا تشمل فقط ملاحظة الانحرافات المحتملة مثل التغيب عن العمل، ولكن الانحرافات في السلوك، مثل بذل القليل من الجهد اللازم، أو ربط الجهد بتحقيق منفعة شخصية. (Mauro, 2006)

ثانياً: أثر وخطورة الفساد على أمن الأفراد والمجتمعات:

إن الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان فهي ظاهرة تقوض المؤسسات الديمقراطية وتبطئ التنمية الاقتصادية بتشويه العمليات الانتخابية وبتهريف سيادة القانون وتكوين مستنقعات بيروقراطية منشأها الأساسي طلب الرشوة وتعطل التنمية الاقتصادية بسبب غياب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الشركات الصغيرة داخل الدولة تعاني العجز عن تحمل الكلفة المطلوبة "لبدء التشغيل" بسبب الفساد. (الخزرجي & الغانمي، 2017)، لقد أيقن العالم أجمع بأن آفة الفساد على اختلاف مظاهرها تُعد المعوّق الأكبر لكافة محاولات التقدم، والمقوِّض الرئيسي لكافة دعائم التنمية، مما يجعل آثار الفساد ومخاطره أشد فتكاً وتأثيراً من أي خلل آخر، فإنه لا يقتصر على بعض نواحي الحياة دون البعض الآخر، بل يمتد إلى شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: أسباب الفساد ومحدداته وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية:

إن أسباب الفساد ومحدداته تتعدد بشكل يصعب حصره، ومن هذه الأسباب والمحددات نشير إلى:

- وجود تقييدات أمام التبادل الدولي: فكلما كانت السلع المستوردة خاضعة لرسوم جمركية عالية كلما حفز ذلك على تقديم رشوى لأعوان الجمارك لتوريد هذه السلع (المطلوبة في السوق المحلي طبعاً) بتكاليف منخفضة، وهذا ما أثبتته دراسة حديثة بينت الارتباط الوثيق بين تقييد التبادل الدولي وارتفاع مستوى الفساد.
- نوعية المؤسسات: فوجود وظيفة عمومية منظمة بمقاييس عالمية يسودها مبدأ العدل والمساوات في الفرص يشكل حاجزاً أمام الفساد.
- الأسباب الاقتصادية للفساد: إن اتساع الفجوة بين الدخل الحقيقي والدخل الاسمي وذلك بفعل التضخم ما يدفع الموظفين إلى الرشوة والاختلاس لسد تلك الفجوة، واختلال توزيع الدخل بصفة

عادلة داخل المجتمع مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء بالمال لتحقيق مصالحهم، وعدم الاتزان بين تنامي الأموال الممنوحة لأجهزة الدولة لتحقيق التنمية ومستوى تأهيل هذه الأجهزة والرقابة عليها في التصرف بالمال العام، ويرجع الفساد أيضا إلى وقوع الأزمات الاقتصادية التي تسبب ندرة بعض السلع وتؤدي إلى تنشيط السوق السوداء.(عفان, 2021)

- الأسباب القانونية والقضائية: وتعود إلى وجود ثغرات في القانون، واستغلال العاملين في القضاء لصلاحياتهم لتحقيق منافع غير مشروعة عن طريق الرشوة، وأيضا إلى اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية.

- الأسباب الإدارية والمؤسسية: مثل منح صلاحيات واسعة للمنظمات الإدارية الناشئة دون رقابة كافية، مما يشجع على إساءة استغلال المنصب، والتساهل في اختيار القيادات الإدارية دون ضابط من معايير الكفاءة والنزاهة، وعدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة، وشيوع النمط التسلسلي والبيروقراطي بين المستويات الإدارية، وغياب آليات المساءلة والشفافية.

رابعا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد:

للفساد آثار اقتصادية واجتماعية متعددة نذكر منها:

1. إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل.
2. إهدار موارد الدولة أو على أقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.
3. هروب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها.
4. الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وإزدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.
5. إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والالتفاف على القوانين النافذة.
6. التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات مهمة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.
7. تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوى التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة. (هيري , شيقارة, 2021)

❖ فعلى الصعيد السياسي يؤدي الفساد إلى:

1. تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشأن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية.
2. انهيار وضياح هيبة دولة القانون والمؤسسات بما يعدم ثقة الأفراد فيها.
3. إضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي.

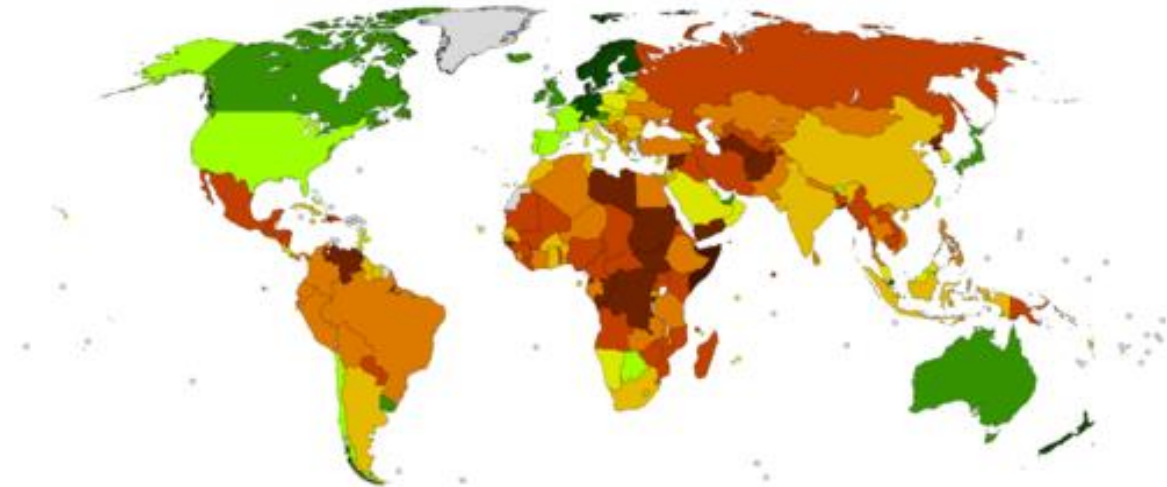
4. إقصاء الشرفاء والأكفاء عن الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة.

5. إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص. (خواص, 2019)

❖ مؤشر مدركات الفساد (CPI) (Hausman, 1999):

هو عبارة عن مؤشر يسجل مؤشر أسعار المستهلكين في البلدان أو الأقاليم ويصنفها بالعودة إلى نظرة الخبراء ومديري الأعمال إلى القطاع العام في الدولة. إنه مؤشر مركب، وهو مزيج من 13 دراسة استقصائية وتقييم للفساد، تم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة. يعتبر مؤشر أسعار المستهلكين أكثر مؤشرات الفساد استخدامًا في جميع أنحاء العالم. يعتمد مؤشر أسعار المستهلكين على 13 مصدرًا للبيانات مستمدا من 12 مؤسسة مستقلة متخصصة في تحليل الحكم ومناخ الأعمال وتستند مصادر المعلومات المستخدمة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى البيانات المنشورة في العاميين الماضيين حيث يشمل مؤشر أسعار المستهلك فقط المصادر التي توفر درجة لمجموعة من البلدان أو الأقاليم والتي تقيس تصورات الخبراء للفساد في القطاع العام.

الشكل رقم: (3-6) خريطة انتشار الفساد في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد



خريطة للعالم عن مؤشر مدركات الفساد (2019) | <10 | 10-19 | 20-29 | 30-39 | 40-49 | 50-59 | 60-69 | 70-79 | >80 | (البيانات غير متوفرة)

المصدر: (Fjeldstad & Isaksen, 2008)

من الخريطة في الشكل أعلاه يمكننا ملاحظة الخصائص التي تجعل من مؤشر أسعار المستهلك مؤشرا قيما للحكومة والتي نلخصها فيما يلي:

1. للرقم القياسي لأسعار المستهلك تغطية جغرافية عالمية.

2. يعتبر مؤشر أسعار المستهلك أكثر موثوقية من كل مصدر مأخوذ على حدا لأنه يعوض عن الأخطاء المحتملة بين المصادر من خلال أخذ متوسط ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل وربما ما يصل إلى 13 مصدرا.
 3. نظرا لأن مصادر مؤشر أسعار المستهلكين الأساسية تقيم أبعادا ومظاهرا مختلفة لفساد القطاع العام، فإن مؤشر أسعار المستهلكين يدير التوفيق بين مختلف جوانب الفساد في مؤشر واحد.
 4. يجب ملاحظة الفرق بين مرتبة الدولة أو الإقليم ودرجاتها من حيث الفساد: تشير درجة البلد أو الإقليم إلى المستوى الملحوظ لفساد القطاع العام على مقياس من: 0 إلى 100، حيث يعني 0 أن الدولة شديدة الفساد بينما تعني 100 أن الدولة تعتبر دولة نظيفة للغاية و يشير ترتيب الدولة إلى موقعها بالنسبة إلى البلدان الأقاليم المدرجة في المؤشر ويمكن أن تتغير التصنيفات فقط إذا تغير عدد البلدان المدرجة في المؤشر أو إذا تحسنت أو انخفضت البلدان الأخرى في المؤشر. (Hsing, 2018).
- نأخذ على سبيل المثال بعض الدول العربية فحقيقة الفساد الموجود في الدول العربية أكبر بكثير من لغة الأرقام، ويرى البعض أن الدرجات المرتفعة نسبيا التي حصلت عليها بعض دول الخليج على مؤشر مدركات الفساد خلال مقارنة بباقي الدول العربية لا تعبر بالضرورة عن تدني الفساد فيها، لاسيما أنها تفتقر إلى آليات المساءلة الخارجية، إضافة إلى ضعف آليات المساءلة الداخلية طبقا لتقرير البنك الدولي، ويرى البعض الآخر أن تفوق دول الخليج يرجع إلى فاعليتها في التستر على ممارسات الفساد، وعدم قدرة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على الكشف عنها، مقارنة بدول عربية أخرى مثل الجزائر ولبنان التي تتمتع فيها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بهامش أكبر من الحرية.

الفصل الثالث: الصراعات والحروب الأهلية أسبابها وآثارها على الاقتصاد

الجدول رقم: (3-13) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد (CPI) لسنة 2014

البلد	الترتيب	قيمة المؤشر
الإمارات العربية المتحدة	25	70
قطر	26	69
البحرين	55	49
الأردن	55	49
العربية السعودية	55	49
عمان	64	45
الكويت	67	44
تونس	79	40
المغرب	80	39
مصر	94	37
الجزائر	100	36
جيبوتي	107	34
موريتانيا	124	30
جزر القمر	142	26
لبنان	136	27
سوريا	159	20
اليمن	161	19
ليبيا	166	18
العراق	170	16

11	173	السودان
8	174	الصومال
49	55	البحرين

المصدر: من إعداد الباحث بناء على موقع قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية. <https://www.transparency.org/ar/press>

يرتبط الفساد والأمن والصراع ارتباطاً وثيقاً وبذرة الصراع هو عدم استتباب الأمن حيث أن الفساد يبدأ من سوء استخدام الأموال العامة، ويكون ذلك إما بتبديدها أو اختلاسها أو سرقتها، ومثل هذه التصرفات تؤدي إلى حرمان الهيئات المسؤولة عن توفير الأمن للأفراد والمواطنين والتي مهمتها إعلاء راية القانون والحفاظ على الأمن والسلم، والفساد قد يفقد هذه الهيئات الموارد التي تحتاجها للقيام بمهامها على أتم وجه.

وحتى منتصف التسعينيات، كان العلماء والممارسون غافلين نسبياً عن قضايا الحوكمة السيئة والفساد وقد ذكر الكثير منهم أن بعض أنواع الفساد يمكن أن يكون لها تأثير وظيفي على التنمية الاقتصادية لأنها يمكنها أن "تحرك الأحداث". ولكن منذ أن أصبحت المؤشرات والقياسات المختلفة متاحة مثل مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي، أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات الحكومية الخالية بشكل معقول من الفساد والممارسات ذات الصلة لها تأثير إيجابي قوي على مجموعة كبيرة من النتائج المتعلقة برفاهية الإنسان، وكان محور هذه المناقشة هو الصلة بين جودة المؤسسات الحكومية التي تنفذ السياسات (السيطرة على الفساد وسيادة القانون) والتنمية الاقتصادية. (هولمبرغ وروثستين وناسيريتي، 2009)

عندما لا يتصرف المسؤولون الحكوميون بصفتهم بيروقراطيين يقدمون الخدمات كما هو متوقع منهم يمكن للناس محاولة الحصول على هذه الخدمات بطرق أخرى وحتى المؤسسات غير الفعالة تقصر في توفير الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم وإنفاذ القانون مما يدفع الأشخاص للحصول على الخدمات العامة عن طريق المشاركة في أشكال الرشوة ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه في كل أنحاء العالم فهناك بلدان وكما يظهر فيها دور وسائل الإعلام في تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساهمة في المفاهيم المتعلقة بنوعية الحكم على المستوى الدولي والوطني والمحلي.

الفساد في أي دولة له آثار سلبية على كل جانب من جوانب المجتمع، حيث يرتبط مع الصراعات والاضطرابات مما يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويقوض أسس المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والفساد لا ينتج عنه الصراع فحسب، بل هو كذلك أحد أسبابه الجذرية في كثير من الأحيان، فهو بتفويضه سيادة القانون يغذي الصراعات ويعيق عمليات إحلال السلام، فضلاً عن أنه يفاقم الفقر، ويسهل الاستخدام المُجرّم للموارد، وإتاحة التمويل للنزاع المسلح.

والقضاء على الفساد وتعزيز الشفافية وتقوية المؤسسات أمر بالغ الأهمية إذا أريد تحقيق الغايات المتوخاة في أهداف التنمية المستدامة، وفي أغلب الدول التي تشهد صراعاً أهلياً تتلقى الجماعات المتطرفة

الدعم المالي والمادي من الفاسدين المتواطئين خاصة أولئك العاملين على مستوى الحكومة، وفي بعض الأحيان العاملين في السلطات القانونية وحتى القضاة والسياسيين وهو ما يسمح لهذه الجماعات التي تشعل الصراع بالتقوي والتوسع وتوسيع عملها الإجرامي لأنها تضمن إفلاتها من المحاسبة والعقاب.

عندما بدأت منظمة الشفافية الدولية في التسعينيات من القرن الماضي، اعتبر الكثير من الباحثين والسياسيين أنه لا يمكن فعل أي شيء في وجه انتشار الفساد وبدأت الأبحاث والنداءات الدعية إلى وضع معايير دولية جديدة وقوانين صارمة لمكافحة هذه الظاهرة، وتقديم القادة الفاسدين إلى العدالة، وكذا محاسبة الشركات التي ساعدت على السلوك الإجرامي في الداخل والخارج وبدأت تظهر الاجتهادات من أجل إنجاح مكافحة الفساد عبر العالم.

في الكثير من الأحيان يعتقد الناس أن الفساد أمر محتوم ويحاولون التأقلم للعيش تحت رحمة الفساد ويسلمون به ومع ذلك تبقى هناك فئات تسعى للاتحاد ضد الفساد ويعتبرونه هاجسا ومشكلا في حياتهم اليومية وهناك من يعتبر العقود الحكومية والمعاملات المالية المشبوهة مع النساء والأطفال هي أيضا مصادر مهمة للمكاسب الفاسدة حيث أن هناك صلة بين الثروة غير المشروعة والثروة السياسية أو القوة العسكرية هذه هي القوة التي غالبا ما تساهم في الحرب وتعيق عمليات نشر السلام، يمكن لهذه الأموال الفاسدة أن تمول التمرد وتشارك في عرقلة إنشاء سلطة شرعية مسؤولة أمام المواطنين. (Reno, 2000)

1. أمثلة عن العلاقة بين الفساد وحدوث الصراعات الأهلية:

الفساد في أعقاب النزاعات يحد من سيادة القانون ويعيق الجهود المبذولة لتعزيزه حكم جيد في العديد من حالات الصراع، والجهود المبذولة للفهم والوقاية والمعالجة ترى أنه يجب أن يكون في قلب استراتيجيات إدارة الصراع وتعزيز السلام، في هذا الصدد وجدت العديد من الدراسات أن الفساد هو السبب الرئيسي في حدوث الأزمات الأهلية، ودليل ذلك هو أن العديد من البلدان التي عرفت أزمات اقتصادية أو سياسية في الآونة الأخيرة وتميزت بانتشار الفساد فيها في الفترة التي تسبق الأزمة، والأمثلة كثيرة في هذا المجال حيث نذكر من بينها الأزمة التي ضربت اليونان والتي ترجع في أهم أسبابها إلى تفشي الفساد في هذا البلد بشكل مريع.

ونذكر أيضا الأزمة التي مست كوت ديفوار وهي من بين الدول الإفريقية التي نخرتها الحروب الأهلية ففي دراسة قادها الباحث "Francois Roubaud" في مدينة أبيجان "Abidjan" حيث سعى الباحث إلى معرفة ما هي وجهة نظر المواطنين حول أهم الجوانب المرتبطة بالأزمة (الظروف المعيشية، الديمقراطية، الحكم الراشد، القيم، الانتماء العرقي وغيرها...) ومن بين هذه العوامل ما هو العامل الذي كان له التأثير البارز في الأزمة، ووجد أنه بمجرد اندلاع الأزمة التي ضربت أبيجان في 19 سبتمبر 2002، كان مجمل السكان يعانون من ظروف معيشية صعبة، وقد عبر ثلثي السكان عن معاناتهم من صعوبات مالية كبيرة وأن ثلاث أرباع العائلات عبرت عن أنها لا تستطيع إكمال مصاريف الشهر إلا بصعوبة كبيرة، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الدخل حيث يرى 43% من المستجوبين أن مواردهم غير مستقرة بشكل كبير، في حين أن 42%

منهم اعتبروا أن مواردهم ضعيفة ولقد بين الباحث من خلال هذه الدراسة أن الظروف الاقتصادية العامة التي عرفت أبيعان قبل إندلاع الأزمة هي في نظر ثلثي المستجوبين متدهورة.

وعليه فإن الدراسة تدعم أن الظروف السياسية هي التي كانت وراء النزاع الذي عرفتته مدينة أبيعان الإيفوارية وليست الأزمة الاقتصادية، وبينت الدراسة أن الوضعية التي عرفت أبيعان قبل اندلاع الأزمة تميزت بانتشار الفساد وغياب الحكم الراشد، حيث يرى نصف السكان أن الإدارة تسير بشكل سيء، وعبر 95% منهم أن المشكل الأول الذي يحتل الصدارة هو مشكل انتشار الفساد الذي يقف وراء انسداد الإدارة وفقدان ثقة المواطن فيها.

مثال آخر داعم لهذا الطرح وهو ما شهدته بعض البلدان العربية من ثورات تحت مسمى "الربيع العربي"، حيث تشير الدراسات إلى أن أهم سبب كامن وراءها كان فشل الأنظمة الحاكمة في تحقيق تنمية عادلة لها القدرة على تحقق تطلعات الأفراد والمواطنين، وذلك بسبب انتشار الفساد وتبديد المال العام.

في ثورات الربيع العربي تباينت المطالب كما تباينت أسباب قيام الصراع من بلد لآخر أو حتى داخل البلد الواحد ولكن القاسم المشترك بينها هو الوقوف في وجه الفساد ومحاربتة، ومحاسبة المتورطين فيه، والسعي إلى إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي يسمح بتطبيق حكم راشد يبني مؤسسات دولة لها القدرة على أن تستأصل الفساد من جذوره وتعمل على مراقبته، والتركيز على الإصلاحات الاقتصادية دون الإصلاحات السياسية (التجاوزات باستخدام صلاحيات المناصب أو المحاباة أو الرشاوى مع الإفلات من العقاب...) لا تكفي بل يجب إقترانها معا لتعظيم منافعهما.

وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد في العالم إلى أنه وطيلة الفترة التي سبقت ثورات الربيع العربي كانت أغلب البلدان المعنية بهذه الثورات قد احتلت تصنيفا متدنيا جدا على مؤشر مدركات الفساد، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (3-14) ترتيب بعض الدول العربية التي عرفت ثورات حسب مؤشرا مدركات الفساد قبل الربيع العربي

البلد	2007		2008		2009		2010	
	الترتيب من 178 دولة	قيمة المؤشر	الترتيب من 180 دولة	قيمة المؤشر	الترتيب من 180 دولة	قيمة المؤشر	الترتيب من 178 دولة	قيمة المؤشر
مصر	105	2.9	115	2.8	111	2.8	98	3.1
اليمن	131	2.5	154	2.1	141	2.3	146	2.2
ليبيا	131	2.6	126	2.5	130	2.5	146	2.2
سوريا	138	2.4	126	2.6	147	2.1	127	2.5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على موقع قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية. <https://www.transparency.org/ar/press>

من خلال الجدول أعلاه يظهر الترتيب المتدني للدول التي شهدت ثورات في السنوات الأخيرة وقد بين الخبراء أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومات العربية أغفلت جانبا مهما وهو آثار الإصلاحات على الأفراد من الجانب الاجتماعي، ومطالبات الأفراد بنظم حوكمة تقوم على المساءلة من أجل مجابهة

الفساد، وبين عامي 2000 و2011 جمعت المنطقة العربية بين أمرين هما أدنى معدلات للدخل الفردي (رغم التحسن المحقق بفعل الإصلاحات) وأدنى معدلات المشاركة بالرأي والمساءلة، إن الدول العربية إزاء الفساد لا تشذ عن الحالة العامة التي تشهدها الدول النامية التي تعتبر فئة منها، وحسب البنك الدولي، يتراوح ما يسرق من أموال من البلدان النامية سنويا بين 20 و40 مليار دولار.

لقد شهدت المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تدفقا هائلا للأموال الناجمة عن ارتفاع إنتاج النفط وارتفاع أسعاره نتيجة تزايد الحاجة إلى استخدامه لتوليد الطاقة، ولكن المؤسف أن نتائج الطفرة النفطية ترافقت بخطر انتشار "ثقافة الفساد" التي كانت ولا تزال ذات الأثر الأبعد في عملية التنمية، وذلك عن طريق الاستيلاء غير المشروع على أموال كان يجب تخصيصها لعملية التنمية وتقدر بعض حسابات الدخل القومي أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين لا يعبر عن الحقيقة الفعلية بسبب الفساد، وفي هذا الصدد ومن خلال ما سبق يمكن إجمال ما سبق في النقاط التالية :

- لتحليل العلاقة بين الفساد والصراع الأهلي يجب أولا فهم العلاقة بين الثروة غير المشروعة والقوة السياسية أو العسكرية.
- لتجنب حدوث الصراعات الأهلية على المسؤولين أولا المساهمة في قطع الصلة بين الفاسدين والمتمردين حيث يعيق الفساد التقدم نحو السلام.
- لتحقيق هذه الأهداف من خلال تكاثف الجهود بين جميع فئات المجتمع والفاعلين في المجال السياسي من جهة ومن خلال التدريب والتمويل من أجل الظفر بحوكمة شفافة وخاضعة للمساءلة.
- معرفة أسباب الصراع هي نصف الطريق لحله فكثيرا ما تكون حالات الصراع معقدة ومبهمة.
- غالبا ما يتم إخفاء مصادر التمويل من طرف المتمردين فمعرفة مصادر تمويل أطراف الصراع يمكن من بناء السلام عن طريق الوقوف في وجه الأطراف الممولة.
- الأطراف التي تسعى إلى السلام غالبا ما يحتاجون إلى التعامل مع كل موقف الرعاية، حيث أن جهودهم حسنة النية يمكن أن تعزز دون قصد الشبكات غير المشروعة أو تخلق رد الفعل العنيف الذي يقوض احتمالات السلام. (Rothstein, 2017)

2. الصراع الأهلي وعلاقته بضعف قدرات الدولة: (CAPACITY STAT):

وجد بعض الباحثين المهتمين بالصراعات في السنوات الأخيرة أنه يوجد اتجاه ربط بين الصراع الأهلي وضعف قدرات الدولة حيث وصل مؤخرا الجدل القائم حول ثنائية المظالم مقابل الجشع إلى أرضية مشتركة تعتبر أكثر قبولا لدى الطرفين، وهي أن وجود مؤسسات حكومية ضعيفة وعدم وجود حكم رشيد، هما السبب الأبرز لقيام الصراعات الداخلية حيث تؤيد الدراسات الحديثة الفرضية القائلة بأن الدول ذات المؤسسات الضعيفة تكون معرضة للصراعات المسلحة والعنف بشكل أكبر من غيرها،

(Newman, 2014) ويوجد العديد من الدراسات و الإسهامات فيما يتعلق بقدرات الدولة والصراع،

فهناك من اهتم بقدرة الدولة على التحكم في الجماعات. (Fearon, 2003)

في حين اهتم البعض الآخر بدراسة القدرات المؤسسية للدولة وقياس قدرات الحوكمة وعلاقة ذلك بالصراع وبحسب المؤيدين لجانب ضعف قدرات الدولة ونقص الحوكمة في التفسير المنطقي للصراع الأهلي، فإن الوصول لفهم أسباب الصراعات الداخلية يستدعي البحث عما وراء شكل المؤسسات إلى وتجاوز ذلك لجوهرها وطريقة عملها ومخرجاتها، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات المنتخبة وحدها لا تكفي لمنع اللجوء للعنف، وأن الدول التي تقع في المنتصف بين الديمقراطية الراسخة والأنظمة الاستبدادية هي الأكثر عرضة للصراع الداخلي فالمؤسسات الديمقراطية المنتخبة قد لا تحقق شرعية الانجاز في ظل انتشار الفساد والمحسوبية. (Cederman, 2013)

ومن أمثلة ذلك نجد أن المناطق التي شهدت حربا أهلية في الهند كانت متدنية جدا في مؤشرات الحوكمة، وبالرغم من وجود مؤسسات ديمقراطية منتخبة في الهند وهذا يدعم ويؤكد ما توصلت إليه دراسة (Walter, 2015) وهي دراسة مفصلة للعلاقة بين الحوكمة والصراع الداخلي، حيث تمثلت مؤشرات الحوكمة في فاعلية الحكومة، وحكم القانون، وقلة الفساد، وحماية حقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت معدلات الحوكمة قلت احتمالية حدوث صراعات أهلية .

وهكذا نجد أن رواد هذا الاتجاه يجعلون الدولة في بؤرة التحليل، ويتمحور الاهتمام حول قدرات الدولة المختلفة، حيث يرون أن السبب الرئيسي للصراعات هو ضعف قدرات الدولة بشكل عام والتي تعتبر بمثابة جهاز المناعة في جسم الإنسان، فوجود جهاز مناعة ضعيف يجعل الإنسان أكثر عرضة للأمراض، وكذلك الدولة التي تكون قدراتها المؤسسية ضعيفة تكون أكثر عرضة للعنف والصراعات، حيث ترى بضعفها الفرص والظروف المواتية للشراذم الراغبين في الوصول إلى أطماعهم وهو ما يفتح بابا للصراع، والتدخلات الخارجية، بينما تساهم الدولة القوية في تقليل الحافز للمشاركة في العنف والصراع سواء من خلال تلبية احتياجات المواطنين، وتقليل قدرة الجماعات المسلحة على استغلال المشاكل الاجتماعية، أو ردع أية محاولات للتمرد واستخدام العنف ومن ثم فإن الحديث عن الأمور الخاصة بالمظالم، والطمع والجشع وكيفية تحولهم إلى صراعات، وكذلك دور العوامل الخارجية، كل هذا مشروط بمدى قوة الدولة ومخرجات الحكومة. (Cederman, 2017)

ركزت معظم المؤلفات التي تناولت عواقب الحرب الأهلية على التكاليف أثناء فترة الصراع، فهناك القليل من الدراسات التي تحلل تكاليف الحرب الأهلية بعد توقيع اتفاقيات السلام، من خلال العمل على

مجموعة واسعة من البلدان ذات فترات ما قبل وما بعد الحرب المحددة جيدا، قام في دراسة تقييمية لآثار الحرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفترة التي تلي الحروب الأهلية.

لا جدال أن الحروب تقتل الناس، وتدمر البنية التحتية، وتضعف المؤسسات، وتؤدي إلى تآكل الثقة الاجتماعية والمؤسسات والصراع يترك السكان يعيشون في ظروف تزيد من خطر المرض والجريمة وعدم الاستقرار السياسي وهو ما يحدث مزيدا من الصراع، ويقوم البنك الدولي (2003)، بمراجعة الأدبيات المتعلقة بتكاليف الحرب الأهلية، توفر مجموعة المقالات المنشورة في (Fosu and Collier 2005) تحليلاً نقدياً لحالات ما بعد الصراع، مع التركيز بشكل خاص على منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا حيث بلغت الصراعات والنزاعات المسلحة في القارة الإفريقية منذ عام 1970، حوالي ثلاثين حرباً، وتتناول هذه المقالات الظروف والسياسات التي تدعم أو تقوض السلام المستدام بعد الصراع، ويرى (Collier, 1999) أن النمو الاقتصادي يقل بنسبة 2.2 نقطة مئوية أثناء الحروب الأهلية عما كان عليه أثناء السلام، وباستخدام بيانات منظمة الصحة العالمية حول 23 مرضاً رئيسياً، وجد الباحثون أن الحرب الأهلية تزيد بشكل كبير من حالات الوفاة والإعاقة الناجمة عن الأمراض المعدية.

من خلال التحليل الذي قام به (Collier, 2004) بناء على بيانات جديدة للحروب خلال الفترة 1960-1999، يمكن تفسير التمرد بمظالم شديدة غير معتادة، مثل عدم المساواة العالية، أو الافتقار إلى الحقوق السياسية، أو الانقسامات العرقية والدينية في المجتمع، وبدلاً من ذلك، يمكن تفسير ذلك من خلال الفرص غير النمطية لبناء منظمة متمردة.

يرى الباحثان (Collier & Hoeffler 2004) أن المتغيرات السياسية والاجتماعية التي ترتبط بشكل واضح بالمظالم ليس لها قوة تفسيرية تذكر، وعلى النقيض من ذلك، فإن المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تمثل بعض المظالم ولكنها ربما تكون أكثر وضوحاً مرتبطة بقدرة التمرد على الاستمرار، توفر قوة تفسيرية أكبر بكثير وقد تمكن الباحثان من الخروج بتقييم شامل لآثار الحرب الأهلية، وهي مجموعة من المجالات الاجتماعية، المؤشرات الأساسية للأداء الاقتصادي، والصحة والتعليم، والتنمية السياسية، والاتجاهات الديموغرافية، وقضايا الصراع والأمن وحلل الباحثان النتائج لكل مؤشر بعد الحرب وقاما بمقارنتها وفحص اتجاهاتها الديناميكية خلال فترة ما بعد الصراع، توصل (Collier, 1999) إلى نتائج مفادها أنه على الرغم من أن الحرب لها آثار مدمرة على الاقتصاد ويمكن أن تكون آثارها صعبة للغاية على المجتمع، فللحرب عواقب مدمرة من جوانب أخرى، بما في ذلك الموت وتشريد الناس وتدمير البنية التحتية العامة ورأس المال المادي والاجتماعي، إلا أن فترة ما بعد الصراع تكون فيها التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للحروب الأهلية ليست عميقة فحسب، بل إنها مستمرة أيضاً، وتدوم لسنوات بعد نهاية الصراع (البنك الدولي، 2003)، وعندما تمثل نهاية الحرب بداية السلام الدائم، فهناك أسباب وجيهة تجعل التعافي بعد

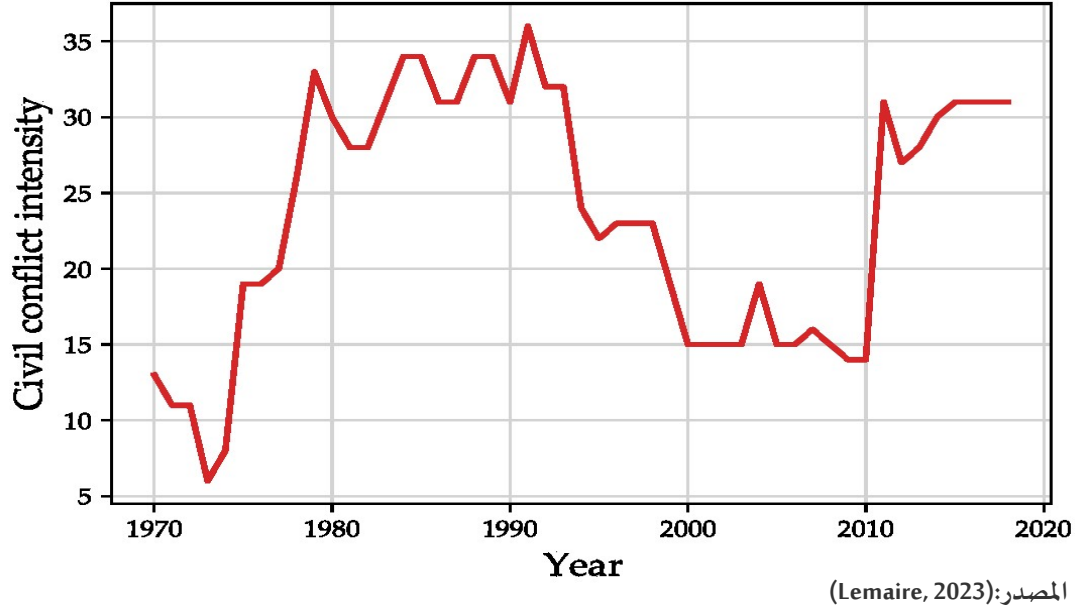
الصراع ممكنا، ولو بشكل تدريجي، هذا هو ما تتوقعه النماذج الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي والتقارب، وما تشير إليه أدلة التعافي في أوروبا وجمهورية كوريا وفيتنام وروندا والصومال.(نديم، 2024)

أما الأدبيات التجريبية حول آثار الحرب الأهلية والدولية وبعد أن تسارعت وتيرة الصراعات العنيفة في القارة الأفريقية في العقد الماضي، فقد أولى الباحثون إهتماما كبيرا بمرحلة ما بعد الصراع باعتبارها نقطة التحول التي إما أن تقود الدولة إلى تحقيق الأمن والسلم المستدامين ، أو يحدث بعدها الإرتداد إلى الصراع مجددا، و تعددت المفاهيم النظرية والعملية المرتبطة بمرحلة ما بعد الصراع، منها مرحلة صنع السلام ومرحلة حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية و المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية وبناء الألفة وغيرها من المصطلحات كثيرة والمعنى واحد، وذات الهدف الواحد والمتمثل في الوصول إلى حالة "التعافي بعد الصراع" Post-Conflict Recovery ويبدو أن ذلك يشير إلى أن البلدان تتعافى سريعا في فترة ما بعد الصراع، على الأقل الهدف خلال هذه الفترة هو العودة إلى أوضاع ما قبل الحرب.(نديم، 2024)

وقد تعددت الفواعل الداخلية والخارجية المتحدة من أجل إعادة الإعمار، منها الرسمية وغير الرسمية، والتي تتكفل بعملية التعافي، ظهر إتجاهان أساسيان في أدبيات وتجارب التعافي في الدول والمجتمعات الخارجة من الصراعات، أحدهما وظيفي ويشمل وظائف بنائية مثل إعادة بناء وإصلاح المؤسسات، سواء كانت أمنية، أو اقتصادية، أو سياسية وحتى الوقائية التي تهدف إلى تأسيس آليات للإنذار المبكر من أجل منع دورة العنف مجدد وهناك التأهيلية التي تهدف إلأ جعل أطراف المجتمع ذاته جاهزة للتأقلم مع الأوضاع الجديدة في مرحلة ما بعد الصراع.

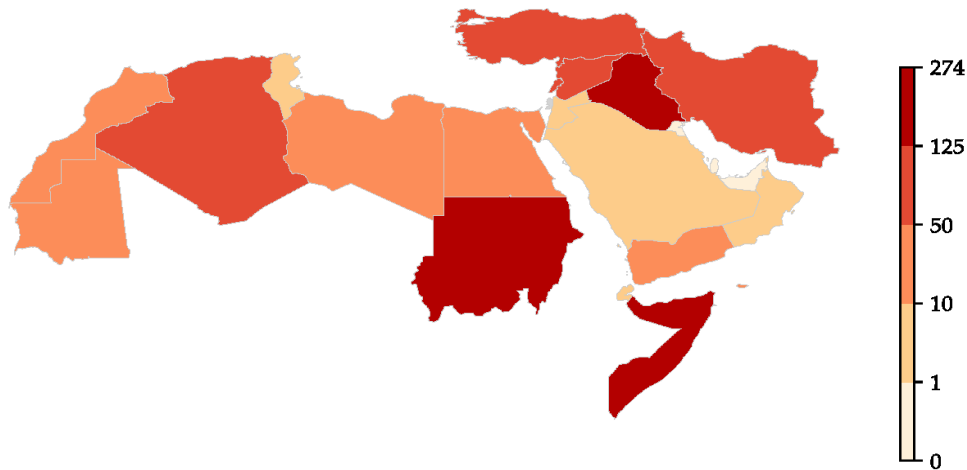
وكذلك تصحيح الصور الذهنية لمواجهة الروايات المؤججة للصراع، وذلك من خلال إعادة بناء القيم وإصلاح الروابط المجتمعية وصياغة السلم والتضامن الذي يمتد إلى جميع أفراد المجتمع ، حيث يرى ماركس في نظرية الصراع "Conflict Theory" أن السبب الكامن وراء الصراع الاقتصادي بحث حيث أن المنظمة المتمردة هي منظمة طامعة في أجزاء معينة من الاقتصاد أو الثروة المتوفرة في المجتمع، وأنصار المتمردين الذين لديهم "وعي زائف" ينجذبون إلى تصديق الخطاب الذي يروج له قادة المتمردين المهتمين في الواقع فقط بمصالحهم.

الشكل رقم: (3-7) تطور حدة الصراعات الأهلية في العالم (Civil conflicts intensity).



لقد تطورت حدة الصراعات عبر الزمن لتشمل العديد من دول العالم وهناك قدر هائل من التباين في شدة الصراع سواء عبر الصراعات الأهلية أو داخلها، وقد تؤدي بعض الصراعات إلى أعداد هائلة من القتلى في المعارك، بينما لا يؤدي بعضها الآخر إلى عدد كبير من الضحايا، وقد أثبتت الدراسات التجريبية أن شدة الصراع ترتبط سلبا بدخل الفرد والظروف الاقتصادية تؤثر على ديناميكيات الصراع، حيث من المرجح أن تشهد البلدان الفقيرة فترات أطول وأكثر كثافة من القتال بعد بداية الصراع ويلاحظ من خلال الأشكال أدناه مدى تسارع وتيرة الصراعات الأهلية.

الشكل رقم: (3-8) خريطة شدة الصراعات الأهلية عبر البلدان (Civil conflicts intensity across countries)



Source: Center for Systemic Peace, elaborated by the author. The country-year conflict intensity index takes values between 0 (lowest) and 10 (highest).

شهدت عدة بلدان نوبات من ارتفاع معدلات التضخم وتحركات كبيرة في أسعار الصرف الاسمية، على سبيل المثال، قامت كل من العراق وليبيا والسودان وسوريا بتخفيض قيمة عملاتها في عام 2021، وتهدد هذه الظواهر بشكل خطير استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان التي تحدث فيها، فضلا عن قدرة مواطنيها الأكثر ضعفا على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية.

هناك العديد من الدراسات التي درست العواقب السلبية للصراعات المدنية على التنمية البشرية وعلى رأس المال المادي والقطاع الحقيقي وانتشرت على نطاق واسع من قبل الباحثين، بعد (Collier, 1999) وغيرها، ولكن تم إلقاء اهتمام أقل نسبيا لآثار هذه النزاعات على القطاعات النقدية والمالية.

خلاصة:

الصراع هو ظاهرة تحدث في كل مستويات الحياة بدءاً من الشخصية البينية وصولاً إلى العلاقات العالمية للبشرية، وعلى جميع المستويات فإن للصراع خصائص وديناميكيات مشتركة وينخرط الناس في الصراعات عندما تتعارض مصالحهم أو قيمهم وللصراع كذلك دوافع مثل تعارض المصالح والمبادئ والأفكار والسياسات التي تحدث العديد من التفاعلات داخل أو بين الأنظمة السياسية، كما يعرفه البعض بأنه نزاع القيم والمطالب على السلطة والمكانة الاجتماعية والهيمنة على الأشكال المختلفة من الموارد، ويمكن اعتباره كذلك بأنه أداة باعثة أو حافزة للتغيير والتنمية، كما يمكن اعتباره مفيداً إذا أفضى في النهاية إلى تغييرات إيجابية وأدى إلى منع تكرار الانتهاكات المسببة للصراع في المستقبل .

ولإلقاء نظرة على البعد الإقليمي، في ظل تراجع الحروب والصراعات بين الدولة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة فإنه وبناء على مؤشرات الصراع الصادرة عن مذكرة برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات والتي تشترك فيها مع معهد أوسلو لبحوث السلام، فإن الصراعات الداخلية المسلحة " Internal armed conflicts " ، بدأت في الانتشار، وشهد العالم أكبر عدد من ضحايا الحروب الأهلية حيث بلغ سنة 2015 تسعين ألف ضحية "90000" في عام واحد، حيث يعتبر عامي 2014 و 2015 العامان الأكثر دموية في التاريخ بعد الحرب الباردة " pettresson of obsy 2020 " ، ووفقاً لأهم الأبحاث فإن أكبر جانب من هذه الحروب قد تركز في المنطقة العربية، حيث صنفت من أخطر المناطق والأقل أمناً في العالم، ووفقاً لها فإن من أكثر الدول الأقل أمناً هناك 8 دول منها 6 دول عربية هي: سوريا، العراق، ليبيا، السودان، الصومال واليمن " economique and peace " ، وقد أدت الصراعات في المنطقة العربية إلى سقوط آلاف الضحايا في كل من اليمن، العراق وليبيا وسوريا حيث صنفت في أكثر الدول عنفاً في العالم وأقلها أمناً وأدت إلى تقويض سلطة الدولة أحياناً وتفكيكها أحياناً أخرى، ولم تخلو من جرائم الإبادة الجماعية والعديد من أعمال القتل في سبيل الهوية وتشريد الآلاف و تعتبر النزاعات جزءاً هاماً في العلاقات الإنسانية وقد قام البشر بتطوير آليات لاحتواء الصراعات من أجل الحفاظ على التماسك والاستقرار الاقتصادي والسياسي في حياة مواطني الدول .

الفصل الرابع: قياس أثر نوع نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي للدول بعد الصراع الأهلي

تمهيد:

سنقدم من خلال هذا الفصل مجموعة من النماذج القياسية المستخدمة في قياس العلاقة بين نوع نظام سعر الصرف المطبق في الدول التي شهدت صراعات أهلية ومستوى الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول، وسنركز بشكل كبير على فترة ما بعد الصراع الأهلي لما لهذه الفترة من أهمية بالغة في إعادة التعافي الاقتصادي، والتي تعد الخطوة الأولى في الطريق نحو إعادة التوازنات الكلية والنهوض بالاقتصاد وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتي سنستعمل فيها بيانات البانيل (Panel Data) وذلك لملاءمة هذا النوع من النماذج للبيانات الطويلة (Longitudinal) والعرضية (Transversal) في آن واحد، فهي تربط بين السلاسل الزمنية والمقطع العرضي، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) خلال فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وتسمى كذلك بالبيانات المدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية)، وجميع هذه التسميات متماثلة حيث أن استخدامها في الدراسات التطبيقية كان عاما والتسمية المعتمدة في دراستنا ستكون معطيات بانل (Panel Data).

وقد تم التطرق إلى مختلف النماذج التي تم اعتمادها في الدراسة الميدانية من أجل إيجاد العلاقة بين نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي بعد الصراع الأهلي لعينة من الدول. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى محورين رئيسيين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية بيانات بانل وتحديد عينة وفترة الدراسة:

تم التطرق في هذا المبحث لماهية بيانات بانل وأهم نماذجها مع التركيز على النماذج الساكنة، كما تم جمع البيانات الخاصة بكل متغير خلال الفترة: 1974 - 2018، وتم اختيار هذه الفترة لتوفر المشاهدات المتعلقة بالمتغيرات أثناء هذه الفترة، وكذا توفر تصنيف لنظام سعر الصرف السائد في هذه الفترة وهو تصنيف فعلي ل (Rinhart and Rogoff 2018) وفيما يخص الصراع الأهلي فإن أغلب الصراعات الأهلية كانت خلال هذه الفترة، وقبل الشروع في الدراسة القياسية ارتأينا تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالبيانات المقطعية وأهم النماذج الساكنة التي تم استخدامها في دراستنا:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نماذج بانل (Panel Data):

أولاً: معطيات أو بيانات البانل (Panel Data):

تسمى معطيات البانل (Panel Data) بالمعطيات الطويلة وهي مجموعة من المشاهدات الإحصائية (لمتغير أو أكثر) للعديد من الوحدات أو الأفراد مثل: مؤسسات، دول.....، الخ، خلال فترة زمنية محددة ويمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية، تسمى البيانات المدمجة التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضاً ببيانات "Longitudinal" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل حيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية المعتمدة في هذا الفصل ستكون بيانات بانل و (Panel Data).

ثانياً: أهمية استخدام معطيات (Panel Data):

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات (Panel Data) تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية و نشاطاً في الاقتصاد القياسي و بالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

- ❖ الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية والسياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البائل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.
- ❖ القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني و اقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.
- ❖ تتميز بيانات (Panel Data) عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر ايجابياً على دقة المقدرات.
- ❖ تعتبر معطيات (Panel Data) الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير و النتائج النظرية.
- ❖ إن استخدام معطيات بائل (Panel Data) سيجتنب لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).
- ❖ توفر معطيات البائل (Panel Data) إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الأوضاع الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى تمكن من الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى.
- ❖ تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج بائل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، حيث أن المصادر المهمة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي نجد حذف معلومات ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية.
- ❖ تمكن من الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهمة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة.

ثالثاً: النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل (Panel Data):

تمثيل معطيات بانل (Panel Data) يكون ذو بعد مزدوج، بمعنى y_{it} حيث: (i: individu $i=1, \dots, N$)

- (t: temp $t=1, \dots, T$) وبشكل عام يمكن كتابة النموذج الخطي لمعطيات بانل بالشكل التالي:

$$y_{it} = a_{it} + \sum_{k=1}^k \beta_{kit} X_{kit} + u_{it} \quad (1) \quad i = 1, N \quad t = 1, T \dots$$

حيث:

- y_{it} : يمثل المتغير الداخلي أو المتغير التابع.
- X_{kit} : يمثل المتغير المنتقل أو المفسر ذو الرتبة k؛
- β_{kit} و a_{it} : معلمات النموذج، الثوابت والمعاملات؛
- u_{it} : يعبر عن الخطأ العشوائي، والذي يضم ثلاث أنواع من الأخطاء العشوائية الأول v_i وهو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية والذي يقيس الأخطاء فيما بين الأفراد، والثاني n_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن، أما الثالث ε_{it} يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها.

بشكل عام نماذج البانل (Panel Data) يمكن تقديرها باستعمال الطرق التالية:

1. نماذج بيانات بانل الساكن: تنقسم نماذج بيانات بانل الساكن إلى ثلاث نماذج أساسية هي:

1.1 نموذج الانحدار التجميعي:

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر

الفردى و الذي يعبر عن الدول في بحثنا، ويرمز له بالرمز i وهو يتغير من $i = 1, 2, 3, \dots, n$ والبعد الثاني هو البعد الزمني أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرداً، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج معطيات البانل (Panel Data) لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين: $t > 2$ أي لدينا مقطع لحظي لـ N مشاهدة، أي t مقطع و Nt مشاهدة كلية، وتمثل a_{it} الأثر الفردي و الذي يكون ثابتاً عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i فإذا كانت a_{it} هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية، فإن هذا النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج يأخذ الشكل التالي: $y = a + xB + \varepsilon$ ويقدر بطريقة المربعات الصغرى والتي تعطي مقدرات متسقة للمعلمتين β, a ولكن في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية.

1.2 نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

الذي يعتبر a_{it} مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة ويتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي و الذي يعبر عن الدول في بحثنا، ويرمز له بالرمز i وهو يتغير من: $i = 1, 2, 3, \dots, n$ والبعد الثاني هو البعد الزمني أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرداً، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج معطيات البانل (Panel Data) لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين: $t > 2$ أي لدينا مقطع لحظي لـ N مشاهدة، أي t مقطع و Nt مشاهدة كلية، وتمثل a_{it} الأثر الفردي و الذي يكون ثابتاً عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i فإذا كانت a_{it} هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية، فإن هذا النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج يأخذ الشكل التالي $y = xB + \varepsilon$ ويقدر بطريقة المربعات الصغرى والتي تعطي مقدرات متسقة للمعلمتين β, a ولكن في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية، يستعمل نموذج الأثر الثابت في حالة عدم التجانس المحددة و التي تكون فيها الفروق الفردية من حيث الترتيب ذات طبيعة معلومة وهذا يجعل من الحد العشوائي v_i معدوماً وتكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج على النحو التالي:

$$y_{it} = a_i + \sum_{k=1}^k \beta_{ki} X_{kit} + \varepsilon_{it} \quad (2) \dots\dots$$

ويمكن تقدير معلمات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك بعد إدخال $N - 1$ متغير وهي على النموذج، وتمنح هذه الطريقة (MCVM) مقدر تقاربي غير متحيز غير أن استعمال طريقة (MCVM) يؤدي إلى فقدان عدد كبير من درجات الحرية، مما أدى بـ (Mackinnon) إلى استعمال نظرية (frish-waugh) والتي تعتمد على تقدير النموذج (2) في شكله الإنحرافي:

$$\begin{aligned} (y_{it} - \bar{y}) &= \sum_{k=1}^k \beta_k (x_{kit} - \bar{x}_{ki}) + \varepsilon_{it} \\ a &= \bar{y}_i - \sum_{k=1}^k \beta_k \bar{x}_{ki} \\ \bar{y}_i &= \sum_{k=1}^k y_{it} \bar{x}_{ki} = \sum_{k=1}^k x_{kit} \\ \forall t = 1, T \quad \forall i = 1, N \end{aligned}$$

وهذه الطريقة تعطي مقدرات داخلية مساوية تماماً لمقدرات (MCVM) السابقة وتتميز بنفس الخصائص. $(\beta_w = \beta_{MCVM})$

3.1 نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

الذي يعتبر ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب، وبغرض التفرقة بين النموذج ذو الأثر الثابت والعشوائي تجمع العديد من الدراسات على أن استعمال نموذج الأثر العشوائي عندما تكون N فردا المشاهدة تكون عين من المجتمع، وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي والزماني يسمى هذا النموذج بالنموذج ذو الأثر المركب وطريقة تقديره المناسبة هي طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM) أو عن طريق طريقة تربط "بين الأفراد" (Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within). (Hensher, 2003)

ويعالج هذا النموذج حالة عدم التجانس التام بين الأفراد والتي تكون ذات طبيعة عشوائية، أي أن هذا النموذج يعتبر تعميما لنموذج الآثار العشوائية، والذي يختلف فيه الأفراد في معاملات الميل والترتيب بالنسبة للمبدأ بطريقة عشوائية وتكون صياغة هذا النموذج على النحو التالي:

$$y_{it} = a + \sum_{k=1}^k \beta_{ki} X_{kit} + u_{it} \dots \dots (3)$$

$$u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

$$\beta_{ki} = \beta_k + u$$

حيث: X_{kit} هو متغير عشوائي .

ويعتبر (Swamy, 1970) هو أول من استطاع تقدير هذا النوع من النماذج (MCA) وذلك بعد إدخال بعض التعديلات على الشكل الرياضي، واستعمال طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة التي تعطي أفضل مقدر كفو ومتسق. (جبوري ، 2013، صفحة 303)

2. نموذج بانل الديناميكي :

يتمثل هذا النموذج في تأخير المتغير التابع، و بإدخاله في النموذج بأخذ النموذج ذو الأثر الثابت نظرا لاستعماله العديدة في الدراسات ويعطي بالشكل التالي:

$$y_{it} = w_{i,t-1} + x'_{it}\beta + n_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1,2,\dots N \quad t = 1,2 \dots T$$

ومن أجل تقدير هذا النموذج تستعمل طريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moments GMM)، والتي تجمع بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة والطريقة التي تستعمل المتغير الأدوات (Variable instrumentale).

3 نماذج بانل الحديثة:

تتمثل هذه النماذج في النماذج غير الخطية والتي يتميز فيها المتغير التابع بعدم الاستقرار إضافة إلى أن المعطيات المستعملة فيها هي معطيات بانل وهي تستعمل نماذج بروبيت (Probit) و لوجيت (Logit) وهي نماذج ذات الأثر الثابت وهما يعطيان تقديرا متسقا في حالة النموذج الخطي ذو المتغير، التابع المستمر بينما لا ينطبق ذلك على المتغير التابع النوعي ويعتبر نموذج (Logit)، الأحسن في مثل هذه الحالات لأنه يعطي تقديرا متسقا عند استعمال طريقة المعقولية العظمى في حين أن في ظل نفس المعطيات نموذج بروبيت (Probit) يعطي تقديرا غير متسق .

المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات

شملت الدراسة متغيرات من بينها متغيرات اقتصادية و متغيرات مؤسسية إضافة إلى متغيرات صورية والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات الخاصة بها:

1. متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات:

الجدول رقم: (4-15) جدول للتعريف بمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	إسم المتغير	المؤشر	مصدر جمع البيانات
PGDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام	من موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/home
EXR	نظام سعر الصرف	يعبر عن نظام سعر الصرف السائد حسب تصنيف (Rinhart and Rogoff 2018)	من موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/home
PCONF	بعد الصراع الأهلي	متغير صوري يعبر عن فترة بعد الصراع الأهلي	Home – Peace Research Institute Oslo (PRIO)
AID	المساعدات المتلقاة	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (% GDP)	من موقع البنك الدولي
SFDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) https://unctad.org/fr
DC	التنمية المالية	الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك (% GDP)	من موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex
TRADE	صافي التجارة الخارجية	صافي التجارة الخارجية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي	من قاعدة البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex

المصدر: من إعداد الطالب.

2. صياغة النموذج القياسي:

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكتب شكل الدالة كالتالي :

$$PGDP = (ER_{it}, PCONF, SFDI, AID, DC, TRADE)$$

ويمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي:

$$PGDP = B_0 + B_1 ER + B_2 PCONF + B_3 AID + B_4 SFDI + B_5 DC + B_6 TRADE + \mu_{it}$$

$$i=1,2,3,\dots,N \quad t=1,2,3,\dots,T$$

حيث:

- $PGDP$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل المتغير التابع في النموذج (يعتبر مؤشراً للانتعاش الاقتصادي ويشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد).
- ER : نوع نظام سعر الصرف (متغير صوري) حيث ندرس ثلاثة نظم هي:
 - ❖ EXR_{FIX} : نظام سعر الصرف الثابت.
 - ❖ EXR_{FLT} : نظام سعر الصرف المرن.
 - ❖ EXR_{INT} : نظام سعر الصرف الوسيط.
- $PCONF$: يمثل الفترة التي تلي الصراع الأهلي حيث تأخذ فترة ما بعد الصراع القيمة : 1 وباقي الفترات القيمة 0.
- AID : صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة من الخارج نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- $SFDI$: متغير مستقل يعبر عن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- DC : متغير مستقل يعبر عن التنمية المالية معبرا عنها بنسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك.
- $TRADE$: مؤشر صافي التجارة الخارجية.
- μ_{it} : حد الخطأ.
- B_i : تمثل معلمات النموذج.

المطلب الثالث : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

سنقوم في هذا المطلب بتقديم بعض التعاريف الخاصة بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، ثم إجراء اختبار الارتباط بين المتغيرات التفسيرية نظرا لأهميته البالغة في إثبات صحة النموذج.

1. التحليل الوصفي للمتغيرات:

يساعد التحليل الوصفي للمتغيرات على تسهيل فهم العلاقة فيما بينها ولذلك فقد تم الحصول على نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بمقطع من 46 دولة وتحليلها وصفيًا باستعمال برنامج (STATA V 17) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (4-16) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

. xtsum PGDP SFDIGDP TRADGDP AIDGDP DCGDP

Variable	Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
PGDP overall	1599.074	2068.99	22.85037	15842.16	N = 1972
PGDP between		1576.262	187.0566	6337.739	n = 46
PGDP within		1396.493	-3803.138	11322.68	T-bar = 42.8696
SFDIGDP overall	1.766322	3.247859	-17.44475	46.27524	N = 1936
SFDIGDP between		2.465647	-.0548108	16.12391	n = 46
SFDIGDP within		2.785657	-19.26149	44.03826	T-bar = 42.087
TRADGDP overall	6.175969	9.303849	-.2186581	137.5877	N = 1776
TRADGDP between		6.399495	.0457415	32.53364	n = 45
TRADGDP within		6.633242	-18.28252	135.7842	T-bar = 39.4667
AIDGDP overall	40.79142	29.1937	-.0731653	154.2345	N = 1751
AIDGDP between		27.177	.0457415	97.36031	n = 42
AIDGDP within		12.23503	-32.03814	122.1754	T-bar = 41.6905
DCGDP overall	26.26685	24.0806	.4913875	144.6868	N = 1835
DCGDP between		20.14499	3.045745	82.03721	n = 46
DCGDP within		13.48447	-37.92075	110.7582	T-bar = 39.8913

المصدر: تم إعداده من طرف الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata v 17.

يوضح الجدول أعلاه دراسة وصفية لمتغيرات الحالة حيث يوضح النموذج المتوسط الكلي والتغير

الكلي، بالإضافة إلى التغير بين الأفراد، والتغير داخل الأفراد وفيما يلي النتائج بالتفصيل:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP): كان متوسطه 1599,074 وحدة نقدية بانحراف معياري قدره 2068,99 وحدة نقدية، حيث بلغت أدنى قيمة له 22,85037 وحدة نقدية في حين سجلت أعلى قيمة له ب 15842,16 وحدة نقدية، كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 1576,262 وحدة نقدية، وسجل أدنى متوسط 187,0566 وحدة نقدية بينما بلغت أقصى قيمة له 6337,739

- وحدة نقدية، وقد بلغ الانحراف المعياري داخل الأفراد 1396,493 لأعظم قيمة 11322,68 وحدة نقدية وأدنى قيمة ب 3803,138- وحدة نقدية .
- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (SFDI GDP) : نلاحظ أن النسبة المتوسطة لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر كانت تبلغ 1,766322٪ بانحراف معياري قدره 3,2478 ٪، مع أننا سجلنا أدنى نسبة لها ب 17,444- ٪ وأعلى نسبة بلغت 46,2752 ٪، في حين بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 2,4656 ٪ وسجل أدنى نسبة له ب 0,0548- ٪ بينما بلغت أقصى نسبة بين الأفراد 16,1239 ٪، وقدر الانحراف المعياري داخل الأفراد بنسبة قدرت ب 2,7856 ٪ لأعظم نسبة ب 44,0382 وأدنى نسبة 19,2614- ٪.
 - نسبة نمو التجارة الخارجية (TRAD GDP): كانت النسبة المتوسطة لنمو القطاع التجاري تبلغ 6,1766322 ٪، بانحراف معياري قدره 9,3038 ٪، مع أننا سجلنا أدنى نسبة ب 0,21865- ٪، وأعلى نسبة ب 137,5877 ٪، في حين بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 6,3994 ٪، وسجل أدنى نسبة له ب 0,04574 ٪، وكانت أقصى نسبة بين الأفراد قد بلغت 32,53364 ٪، وقدر الانحراف المعياري داخل الأفراد بنسبة قدرت ب 6,633242 ٪ لأعظم نسبة ب 135,7842 ٪ وأدنى نسبة 18,28252- ٪.
 - نسبة المساعدات الأجنبية المتلقاة (AID GDP): لقد بلغت النسبة المتوسطة للمساعدات الأجنبية المتلقاة من الخارج 40,79142 ٪ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط لعينة الدراسة، بانحراف معياري قدره 29,1937 ٪، كما وصلت أعلى نسبة إلى 154,2345 ٪ وأدناها إلى 0,731653- ٪ في حين بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد نسبة 27,177 ٪ وسجل أدنى نسبة له ب 0,04574 ٪، بينما كانت أقصى نسبة بين الأفراد قد بلغت 97,36031 ٪، وقدر الانحراف المعياري داخل الأفراد بنسبة قدرت ب 12,23503 ٪ لأعظم نسبة بين الأفراد قدرت ب 122,1754 ٪ وقد بلغت أدنى نسبة بين الأفراد 32,03814 ٪.
 - الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك (DC): بلغت النسبة المتوسطة لتطور القطاع المالي أو يسمى التنمية المالية متمثلة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من طرف البنوك قد بلغت 26,26685 ٪، بانحراف معياري قدره 24,0806 ٪، مع أننا سجلنا أدنى نسبة له ب 0,4913 ٪ وأعلى نسبة ب 144,6868 ٪، في حين بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 20,14499 ٪ وسجل أدنى نسبة ب 53,04574 ٪، بينما كانت أقصى نسبة بين الأفراد في العينة قد بلغت 82,03721 ٪، وقدر الانحراف المعياري داخل الأفراد في العينة بنسبة 13,48447 ٪، لأعظم نسبة ب 110,7582 ٪، وأدنى نسبة 37,92075- ٪.
 - الارتباط بين متغيرات الدراسة: يساعد الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدراسة على معرفة ما إذا كان النموذج خاليا من مشاكل التقدير، حيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون لها صلة بانحدار كل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة، وباستخدام مسح من 46 دولة من الدول التي شهدت صراعات أهلية وبإدخال البيانات

المتعلقة بالمتغير التابع المتمثل في دراستنا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، إضافة إلى أربعة متغيرات تفسيرية مستقلة وهي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (SFDI) ومؤشر صافي التجارة الخارجية (TRAD) و التنمية المالية ممثلة بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك (DC)، إضافة إلى متغير مهم جدا في دراستنا للدول الخارجة من صراعات أهلية وهو نسبة المساعدات الأجنبية المتلقاة (AIDGDP) وبإدخال البيانات ومعالجتها عن طريق البرنامج الإحصائي: STATA v 17 تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم: (4-17) مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

Variables	PGDP	SFDI	TRAD	AID	DC
PGDP	1.000000				
SFDI	0,1655 (0,0000)	1.000000			
TRAD	-0,3219 (0,0000)	-0,0917 (0,0001)	1.000000		
AID	0,2157 (0,0000)	0,0786 (0,0012)	0,0273 (0,2748)	1.000000	
DC	0,3753 (0,0000)	0,1502 (0,0000)	-0,3433 (0,0000)	0,1384 (0,0000)	1.000000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج stata V17

من خلال تحليل النتائج المبينة في الجدول أعلاه لمصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية للنموذج

يمكننا القول أن:

- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP): يمثل في دراستنا المتغير التابع ونلاحظ أنه يرتبط ارتباطا إيجابيا مع كل من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (SFDI) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما 0,1655 وهي قيمة إيجابية وذات دلالة ومعنوية إحصائية كما يمكن ملاحظة ارتباطه مع متغير المساعدات الأجنبية المتلقاة (AID) حيث قدرت قيمة معامل الارتباط ب 0,2157 وهو أيضا ارتباط إيجابي وله دلالة ومعنوية إحصائية ويرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كذلك مع متغير التطور المالي ممثلا في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (DC) من قبل البنوك حيث قدرت قيمة معامل الارتباط ب 0,3753 وهي أيضا معنوية وذات دلالة إحصائية في حين الارتباط جاء سلبيا بين المتغير التابع (PGDP) والمتغير التفسيري صافي التجارة الخارجية (TRAD)، أين بلغت قيمة الارتباط العكسية -0,3219 وهي ذات

دلالة إحصائية هذا فيما يخص علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وفيما يلي علاقة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها:

- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (SFDI): يرتبط مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً سلبياً مع المتغير التفسيري صافي التجارة الخارجية (TRAD) حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0,917 - وهو ذو دلالة إحصائية ويرتبط إيجابياً مع المساعدات الأجنبية المتلقاة (AID) وقد بلغت قيمة معامل الارتباط 0,0786، وهو ذو دلالة إحصائية وكذلك يرتبط مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر مع المتغير التفسيري التطور المالي ممثلاً في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (DC) من البنوك حيث بلغ معامل الارتباط 0,1508 وهو ارتباط ذو معنوية إحصائية.
- صافي التجارة الخارجية (TRAD) يرتبط متغير صافي التجارة الخارجية إيجابياً مع المتغير المستقل المساعدات الأجنبية المتلقاة (AID)، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0,273 وهو ارتباط ذو معنوية إحصائية ويرتبط سلبياً مع متغير التطور المالي ممثلاً في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (DC) من قبل البنوك وقد قدرت قيمته بـ 0,3433 - هذا الارتباط أيضاً له معنوية إحصائية.
- المساعدات الأجنبية المتلقاة (AID): ترتبط المساعدات الأجنبية المتلقاة ارتباطاً إيجابياً مع المتغير التفسيري المستقل التطور المالي ممثلاً في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (DC) من قبل البنوك وقد قدرت قيمة هذا الارتباط بـ 0,1384 وهذا الارتباط له معنوية إحصائية.

المبحث الثاني: تقدير نماذج Panel Data:

سنقوم خلال هذا المبحث باستعمال البيانات بانل (Panal Data) لتقدير النموذج الأنسب لدراسة العلاقة بين نوع نظام سعر الصرف و تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية على عينة من 46 بلدا من البلدان الخارجة من صراعات أهلية لذلك فالخطوة الأولى في عملية التقدير خاصة في النماذج الساكنة هي معرفة نوع التأثيرات هل هي تأثيرات ثابتة (Fixed Effects Model) أو تأثيرات عشوائية (Random Effects Model) أو هي تأثيرات تحت نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) وهذا بغرض تفسير طبيعة العلاقة بين نوع نظام سعر الصرف السائد قبل وخلال وبعد فترة الصراع من جهة والإنعاش الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولذلك وبناءا على المعطيات التي تم جمعها حول عدد من الدول التي شهدت صراعات أهلية، وباستخدام برنامج (stata V 17) قمنا بإدخال البيانات الخاصة بكل دولة ثم القيام بعملية التقدير حيث تم تقدير كل نوع من أنواع نظام سعر الصرف (الثابت والمعموم والوسيط) على حدا بطرق تقدير النماذج الساكنة الثلاث وهي نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، والنموذج الثاني هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، والنموذج الثالث وهو نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، إضافة إلى إدخال المتغير التفاعلي بين نوع نظام سعر الصرف والفترة التي يسود فيها كل نوع من أنواع نظم سعر الصرف الثلاث وقد ركزنا خلال دراستنا على الفترة التي تلي الصراع الأهلي والتي رمزنا لها بالرمز (PCONF) وقد جاءت النتائج على النحو التالي :

المطلب الأول: تقدير أثر نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي:

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف كبير عند دراسة الأداء الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للدول في حالة استقرار والدول التي تشهد صراعات أهلية أو خارجة من هذا النوع من الصراع فالفترة التي تكون فيها الدول في صراع أهلي لا تختلف كثيرا عن الفترة التي تلي الصراع الأهلي أو ما يطلق عليها بفترة إعادة الإعمار لما يميزها من عدم الاستقرار المالي والنقدي والدول الخارجة من الصراع الأهلي غالبا ما تشهد إختلالات في هذا الجانب وتعتمد على الإعانات والمساعدات الأجنبية و عند النظر إلى نوع نظام سعر الصرف، يجب تتبع الإجراءات التي تم إتباعها من طرف السلطات النقدية عند تبني أي نوع من أنواع نظام سعر الصرف في البلدان وهل اعتمدت تصنيفا اسميا رسميا أم اعتمدت على التصنيف الفعلي المبني على التجارب والأبحاث، وقد استخدمنا في دراستنا هذه التصنيف الفعلي ل (Rinhart and Rogoff 2018) لأنظمة أسعار الصرف، والتي نجدها في أعمال الباحثين الأمريكيين (Carmen M. Reinhart) و (Kenneth Saul Rogoff) الذي تم نشره سنة 2016 وتمديده حتى عام 2018 استنادا إلى معلومات صندوق النقد الدولي، ولأغراض تجريبية نقوم بتجميع البيانات في ثلاث فئات: أنظمة الصرف الثابتة وتشمل كل من (الدولة، ومجالس العملة، والمشاركة في الاتحادات النقدية)، والأنظمة الوسيطة تظم كل الترتيبات التالية: (الأوتاد القابلة للتعديل والزاحفة إلى التعويم المدار) وأنظمة أسعار الصرف العائمة والتي تظم كل التعويمات الحرة وبعد معالجة البيانات المتوفرة لدينا حول 46 دولة أغلبها من الدول النامية والتي عانت

الفصل الرابع: قياس أثر نوع نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراع الأهلي

لفترات من الصراعات والحروب الأهلية سنقدر في الجدول أدناه تأثير نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي في فترة قبل وأثناء الصراع ثم ندخل المتغير التفاعلي مع فترة ما بعد الصراع الأهلي والتي رمزنا لها في الجدول أدناه ب (EXRFXPCONF) وهي تعبر عن نظام سعر الصرف الثابت في فترة ما بعد الصراع الأهلي بطرق تقدير النماذج الساكنة الثلاثة وهي: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) و نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Régression Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم: (4-4) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي:

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)			
VARIABLES	الفترة: 1974- 2018		
	طريقة التقدير		
	نموذج الانحدار التجميعي POLS	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
المتغيرات التفسيرية	logPGDP	logPGDP	logPGDP
EXRFX	-0.165***	0.0964***	0.0885***
	(0.0278)	(0.0219)	(0.0219)
PCONF	0.200***	0.239***	0.236***
	(0.0381)	(0.0250)	(0.0251)
SFDIGDP	0.00488*	0.00788***	0.00709***
	(0.00264)	(0.00184)	(0.00183)
TRADGDP	-0.0223***	-0.0116***	-0.0121***
	(0.00113)	(0.00105)	(0.00104)
AIDGDP	0.00476***	0.00215***	0.00235***
	(0.000323)	(0.000534)	(0.000513)
DCGDP	0.00804***	0.00699***	0.00698***
	(0.000512)	(0.000490)	(0.000485)
EXRFXPCONF	-0.0332	-0.0657**	-0.0649**
	(0.0438)	(0.0294)	(0.0295)
Constant	2.751***	2.603***	2.638***
	(0.0276)	(0.0287)	(0.0584)
Observations	1,444	1,444	1,444
R-squared	0.529	0.378	
Number of ID		46	46
Standard errors in parentheses	*** p<0.01	** p<0.05	* p<0.1
F (45 ,1397)=69.48		Prob >F=0.0000	WALD TEST

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (Stata 17)

من خلال الجدول أعلاه والذي نقدر فيه أثر نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي خلال فترتين مهمتين، فترة الصراع الأهلي وقبل الصراع والفترة التي نركز عليها هي فترة بعد الصراع وذلك بالتطبيق على عينة من 46 دولة من مختلف دول العالم والتي تشترك في كونها كلها شهدت حروباً وصراعات أهلية، وذلك خلال المقطع الزمني المتمثل في الفترة ما بين: 1974-2018، وقمنا بمعالجة البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي: stata V17 وبعد الحصول على المخرجات قمنا بتقدير النماذج الساكنة الثلاثة لتأثير نظام سعر الصرف الثابت على الإنتعاش الاقتصادي بكل من: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) حيث لاحظنا أن أثر نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع الأهلي وقبلها ممثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للفرد سلبى حيث بلغ -0.165% في حالة التقدير بنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) وهو معنوي عند مستوى الدلالة 10% ، وأن التأثير السلبى لنظام سعر الصرف الثابت يستمر حتى لفترة بعد إنتهاء النزاع حيث بلغ -0.0332% غير أنه غير معنوي في هذه الحالة وليس له دلالة إحصائية، و في الغالب فإن التأثير السلبى يتشكل بفعل التغيرات في السياسة المالية، حيث يتحول الإهتمام بالإنفاق الحكومي من الإنفاق الاجتماعي والتحفيز المالي للبنى التحتية إلى الإنفاق العسكري والتسليح للوقوف في وجه التمرد، وهو ما يخلصه الباحث ستينز (2004) في دراسته التي وجد فيها أن الضرر الذي يلحق بالنمو الاقتصادي بسبب سياسات الاقتصاد الكلي السيئة يكاد يكون بنفس حجم الأثر المباشر للصراع.

أما في حالة التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، فإن أثر نظام سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي ممثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للفرد إيجابى وذلك خلال الفترة التي تسبق الصراع وأثناء الصراع حيث بلغ في حالة نموذج التأثيرات الثابتة نسبة: 0.0964% ، وهو معنوي عند مستوى دلالة 1% في حالة نموذج الآثار العشوائية بلغ نسبة: 0.0885% وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% ، غير أنه في فترة بعد الصراع قد أصبح هذا الأثر سلبياً حيث قدر ب -0.0657% وله دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، في حالة التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) وبلغ -0.0649% وهو معنوي وله دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، في حالة التقدير بنموذج التأثيرات العشوائية و قد يكون هناك خلاف حول أفضل طريقة لنمذجة أثر نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي وكذا محددات الصراعات الأهلية، فقد ظهر توافق في الآراء في الخارج على أن الصراعات الأهلية مكلفة للغاية ولها تأثير بالغ على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص النموذج المفضل فيتم اختياره عن طريق إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة والمتمثلة في الاختبارات الثلاث وهي اختبار Wald و اختبار LM و اختبار Husman ، والتي سنتطرق لها في المطلب الرابع من هذا المبحث.

المطلب الثاني: تقدير أثر نظام سعر الصرف المرن على الانتعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (4-18) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)			
الفترة: 1974- 2018			
VARIABLES	طريقة التقدير		
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي POLS	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
	logPGDP	logPGDP	logPGDP
EXRFLT	0.00667 (0.0490)	-0.205*** (0.0308)	-0.202*** (0.0308)
PCONF	0.165*** (0.0201)	0.178*** (0.0133)	0.175*** (0.0133)
SFDIGDP	0.00581** (0.00268)	0.00779*** (0.00182)	0.00708*** (0.00181)
TRADGDP	-0.0238*** (0.00113)	-0.0119*** (0.00103)	-0.0123*** (0.00103)
AIDGDP	0.00464*** (0.000330)	0.00186*** (0.000521)	0.00209*** (0.000504)
DCGDP	0.00756*** (0.000519)	0.00692*** (0.000491)	0.00692*** (0.000486)
EXRFLTPCONF	0.278*** (0.0745)	0.0907* (0.0495)	0.0974** (0.0495)
Constant	2.643*** (0.0223)	2.708*** (0.0226)	2.733*** (0.0578)
Observations	1,444	1,444	1,444
R-squared	0.515	0.390	
Number of ID		46	46
Standard errors in parentheses	*** p<0.01	** p<0.05	* p<0.1
F (45 ,1397)=74.73 Prob >F=0.0000 WALT TEST			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (Stata 17)

في الجدول أعلاه تظهر لنا نتائج تقدير أثر نظام سعر الصرف المرن على الإنتعاش الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترتين السابقتين وهما فترة قبل وأثناء الصراع الأهلي وفترة ما بعد الصراع الأهلي، حيث قمنا بتقدير النماذج الساكنة الثلاثة لبيانات البانل وهي نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، حيث لاحظنا أن أثر نظام سعر الصرف المرن على الانتعاش

الاقتصادي إيجابي ويبلغ 0.00667٪ في حالة التقدير بنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) وهو غير معنوي ويتحسن لفترة بعد الصراع حيث يصبح يقدر ب 0.278٪. ويصبح ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1٪.

أما في حالة التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) والعشوائية (Random Effects Model) أثر نظام سعر الصرف المرن على الانتعاش الاقتصادي ممثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للفرد سلباً في فترة قبل وأثناء الصراع حيث قدر في حالة التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة ب: -0.205٪ وله دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1٪، وقدر ب -0.202٪، وله دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1٪، في حالة نموذج التأثيرات العشوائية أما في فترة ما بعد الصراع الأهلي فنلاحظ أن هذا التأثير يصبح ذا أثر إيجابي حيث أصبح يقدر ب 0.0907٪ في حالة التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) وله معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 10٪، وبلغ 0.0974٪ وذو معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5٪ في حالة التقدير بنموذج التأثيرات العشوائية وفيما يخص النموذج المفضل فيتم اختياره عن طريق إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة والمتمثلة في إجراء الاختبارات الثلاثة وهي اختبار Wald و اختبار LM و اختبار Husman ، والتي سنتطرق لها في المطلب الرابع من هذا المبحث.

المطلب الثالث: تقدير أثر نظام سعر الصرف الوسيط على الإنتعاش الاقتصادي :

الجدول رقم: (4-19) نتائج تقدير النموذج الساكن لتأثير نظام سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)			
الفترة: 1974- 2018			
طريقة التقدير			
المتغيرات VARIABLES	نموذج الانحدار التجميعي POLS	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
التفسيرية	logPGDP	logPGDP	logPGDP
EXRINT	0.260*** (0.0341)	0.0500* (0.0260)	0.0567** (0.0260)
PCONF	0.192*** (0.0209)	0.184*** (0.0143)	0.183*** (0.0143)
SFDIGDP	0.00540** (0.00263)	0.00746*** (0.00185)	0.00666*** (0.00184)
TRADGDP	-0.0226*** (0.00112)	-0.0120*** (0.00105)	-0.0125*** (0.00105)
AIDGDP	0.00447*** (0.000318)	0.00193*** (0.000541)	0.00218*** (0.000519)
DCGDP	0.00806*** (0.000508)	0.00715*** (0.000489)	0.00712*** (0.000484)
EXRINTPCONF	-0.115** (0.0517)	-0.0111 (0.0345)	-0.0150 (0.0345)
Constant	2.601*** (0.0223)	2.681*** (0.0231)	2.705*** (0.0563)
Observations	1,444	1,444	1,444
R-squared	0.530	0.372	
Number of ID		46	46
Standard errors in parentheses	*** p<0.01	** p<0.05	* p<0.1
	F(45,1397)=68,11	Prob >F=0.0000	WALD TEST

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (Stata 17)

في الجدول أعلاه تظهر لنا نتائج تقدير أثر نظام سعر الصرف الوسيط على الإنتعاش الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترتين السابقتين وهما فترة قبل وأثناء الصراع الأهلي وفترة ما بعد الصراع الأهلي، حيث قمنا بتقدير النماذج الساكنة الثلاثة لبيانات البانل وهي نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، حيث لاحظنا أن أثر نظام سعر الصرف الوسيط على الإنتعاش الاقتصادي إيجابي ويبلغ 0.260٪ في حالة التقدير بنموذج الانحدار التجميعي (Pooled

(Regression Model) وهو معنوي عند مستوى الدلالة 1٪، ويصبح هذا الأثر سلبيا لفترة بعد الصراع حيث يقدر ب -0.115 ٪ ولكنه معنوي وله دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1٪.

أما في حالة التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، يظهر لنا أثر نظام سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي إيجابيا وبلغ 0.05000 ٪، وهو معنوي عند مستوى دلالة 10٪، ولكن في فترة بعد الصراع يظهر لنا الأثر السلبى لنظام سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي حيث يقدر ب -0.0111 ٪، ولكن ليس له دلالة إحصائية، أما في حالة التقدير بنموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، في فترة قبل وأثناء الصراع الأهلي فإن أثر نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي يكون إيجابيا وبلغ: 0.0567 ٪، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5٪، أما في الفترة الثانية وهي فترة ما بعد الصراع الأهلي فيصبح أثر نظام سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي سلبيا وبلغ -0.0150 ٪، ولا يتمتع بمعنوية إحصائية، وفيما يخص النموذج المفضل فيتم اختياره بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة والمتحركة في إجراء الاختبارات الثلاثة وهي اختبار Wald و اختبار LM و اختبار Husman، والتي سنتطرق لها في المطلب الرابع من هذا المبحث.

المطلب الرابع: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل الساكنة:

بعد أن قمنا بالتعرف على أثر كل نوع من أنواع نظم سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي عن طريق نماذج (Panel Data) الساكنة المتمثلة في نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، حيث قمنا بتقدير أثر كل نظام سعر صرف بالنماذج الثلاث وللمفاضلة بين هذه النماذج نقوم كما سبق الذكر بإجراء اختبارات المفاضلة بين هذه النماذج وفي الجدول التالي نوضح فرضيات كل اختبار وشرط قبول الفرضية H_0 .

الجدول رقم: (20-4) جدول يبين أهم فرضيات اختبارات المفاضلة بين نماذج التقدير الساكنة لبيانات البائل (Panel Data):

فرضيات الاختبار	اختبار: Wald المفاضلة بين FEM و POLS	اختبار LM: المفاضلة بين POLS و REM	اختبار: Hausman المفاضلة بين FEM و REM
H_0	POLS هو الأفضل	POLS هو الأفضل	REM هو الأفضل
H_1	FEM هو الأفضل	REM هو الأفضل	FEM هو الأفضل
إذا كان: $\text{sig} > 0,05$ نقبل الفرضية H_0			

المصدر: من إعداد الطالب.

بناء على الشروط المبينة في الجدول أعلاه قمنا بإجراء الاختبارات للمفاضلة بين النتائج المتحصل عليها لكل نوع من أنظمة سعر الصرف الثابت والمعموم والوسيطي لعينة الدول في دراستنا ونقوم بإجراء الاختبارات الثلاثة وهي اختبار Wald للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة POLS و FEM واختبار LM للمفاضلة بين POLS و REM واختبار Husman للمفاضلة بين FEM و REM.

الفصل الرابع: قياس أثر نوع نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراع الأهلي

الجدول رقم: (4-21) جدول يبين اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة لتقدير تأثير نظم سعر الصرف (الثابت، المعوم، الوسيط) على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية

اختبار المفاضلة	اختبار: Wald	اختبار LM	اختبار Husman	النموذج الملائم
نوع نظام سعر الصرف	للمفاضلة بين: FEM و POLS	للمفاضلة بين: REM و POLS	للمفاضلة بين: REM و FEM	
نظام سعر الصرف الثابت ERFIX	$F=69,48^{***}$ $Prob=0,0000$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار FEM	$Chi-2=6455,90^{***}$ $Prob$: نلاحظ أن $=0,0000$ أقل من 0,05 إذا نختار REM	$Chi-2=22,44^{***}$ $Prob > Chi-2=0,0000$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار FEM	FEM
نظام سعر الصرف المرن ERFLAT	$F=74,73^{***}$ $Prob > F=0,0000$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار FEM	$Chi-2=7518,59^{***}$ $Prob > Chi-2=0,0000$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار REM	$Chi-2=17,86^{***}$ $Prob > Chi-2=0,0126$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار FEM	FEM
نظام سعر الصرف الوسيطي ERINT	$F=68,11^{***}$ $Prob=0,0000$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار FEM	$Chi-2=167,7^{***}$ $Prob=0,0000$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار REM	$Chi-2=17,93^{***}$ $Prob=0,0123$ نلاحظ أن: $prob$ أقل من 0,05 إذا نختار FEM	FEM

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata 17)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه حيث تم فحص مدى ملائمة نظام سعر الصرف لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الفترة التي تلي الصراع الأهلي ومقارنتها بغيرها من الفترات أي فترة الصراع وما قبل الصراع الأهلي، حيث قمنا في الجدول الأول بدراسة أثر نظام سعر الصرف الثابت ومتابعة تطور المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الفترتين حيث قمنا بالمفاضلة بين النماذج وبينت لنا الاختبارات الثلاث التي أجريناها للمفاضلة بين نماذج البائل الساكنة الثلاثة: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) وبعد إدخال وإضافة المتغير التفاعلي بين نوع نظام سعر الصرف والفترة التي تلي الصراع الأهلي لاحظنا أن النتائج تختلف وجاءت نتائج التقدير بالنماذج الساكنة والمفاضلة بينها عن طريق الاختبارات الثلاث وهي اختبار Wald و اختبار LM واختبار Husman كما يلي:

أولاً: في حالة نظام سعر الصرف الثابت :

النموذج المناسب بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة هو نموذج التأثيرات الثابتة: (FEM) حيث أن أثر سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع وقبل الصراع إيجابي وذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1٪، ويرتفع الانتعاش الاقتصادي بنسبة 0.0964٪، عندما يقع اختيار السلطات النقدية على نظام سعر الصرف الثابت وهذا ما يتطابق مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى بأن النمو الاقتصادي يزداد بشكل عام عندما تفعل الحكومات تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية و التي تفضي إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما في ذلك وجود قطاع مالي مستقر وعدم تعرض

الاقتصاد للأزمات الخارجية ونظام سعر الصرف الذي يتميز بهذه الصفات هو نظام سعر الصرف الثابت أما في فترة بعد الصراع فإن أثر سعر الصرف الثابت على الانتعاش الاقتصادي يصبح سلبيا ويتراجع الإنتعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة متأثرا بنوع نظام سعر الصرف الثابت بنسبة -0.0657^{**} ٪، وهو ذو معنوية إحصائية وهذا عند مستوى دلالة 5٪، وفي هذا الصدد إشتراط الباحثون وخاصة (Elbadawi, 2012) أن النمو الاقتصادي في ظل نظام سعر الصرف يجب أن تتمكن السلطات من هندسة خفض قيمة سعر الصرف الحقيقي في أعقاب الحروب الأهلية وهو ما يكون صعبا أو غير متاح في ظل نظام سعر الصرف الثابت لإن فعالية المعونة المتلقاة على الإنتاج ونمو الصادرات مشروطة بتخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتصميم تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي هو أمر صعب إلى حد ما في ظل نظام سعر الصرف الثابت كما أن فعالية المساعدات في ظل هذا النظام لا تظهر فالتفاعل بين المعونة والتقليل من قيمة سعر الصرف الحقيقي يكون سهلا في ظل أنظمة الإدارة والعائمة وهو المقياس الأكثر ملاءمة لتقييم فعالية المعونة المشروطة في بيئة السياسات الجيدة، ونظرا لمركزية الأنشطة الاقتصادية في ظل هذا النظام فإن الأثر السليبي سيظهر بالنسبة للنمو في مرحلة ما بعد الصراع.

ثانيا: في حالة نظام سعر الصرف المعموم:

النموذج المناسب بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة هو أيضا نموذج التأثيرات الثابتة: (FEM) حيث أن أثر سعر الصرف المعموم على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع وقبل الصراع يكون سلبيا وذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1٪، حيث يتراجع الانتعاش الاقتصادي بنسبة: -0.205 ٪، -، متأثرا بتعويم نظام سعر الصرف لأنه أكثر الأنظمة استجابة للتغيرات، أما في فترة بعد الصراع فإن أثر سعر الصرف المعموم على الانتعاش الاقتصادي يكون إيجابيا وذا دلالة إحصائية وهذا عند مستوى الدلالة 10٪، حيث يتحسن مستوى الانتعاش الاقتصادي بنسبة: 0.0907 ٪، وبقية المتغيرات المستقلة كلها ذات معنوية إحصائية ومن خلال مقارنتنا لهذه النتائج مع الأبحاث الاقتصادية والنظرية الاقتصادية نجد أن دراستنا تتوافق مع ما وجده الباحثان {Elbadawi, Soto, 2013} أن النمو الاقتصادي في البلدان ذات أنظمة سعر الصرف العائمة تستفيد بشكل جيد من تدفقات المساعدات الأجنبية الكبيرة والتي تظهر بشكل استثمارات وتستخدمها الدول لاستعادة التوازنات الكلية، على العكس لما يحدث في البلدان التي لديها أنظمة تعويم ثابتة ومدارة فالإنتعاش الاقتصادي بعد النزاعات يتم تعزيزه من خلال إستراتيجية تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته الحقيقية، والنمو الاقتصادي لا يتأثر بالتقليل من قيمة العملة في اقتصاديات ما بعد الصراع غير أن التعويم يبقى دوما بحاجة إلى التنمية المالية في البلد والتي تشكل عاملا مهما في نجاح عمليات تعويم نظام سعر الصرف، وهذا في ظل وجود أسواق مالية متقدمة وعليه في حالة تبني الدول في فترة ما بعد الصراع الأهلي لأنظمة التعويم يجب أن تدعم التنمية المالية وتطور طرق التحوط من مخاطر الصرف.

ثالثا: في حالة نظام سعر الصرف الوسيط:

النموذج المناسب بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة في هذه الحالة هو نموذج التأثيرات الثابتة: (FEM) حيث أن أثر سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع وقبل الصراع يكون إيجابيا وذا معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10٪، حيث يزيد الانتعاش الاقتصادي بنسبة: 0.0500٪ متأثرا بنظام سعر الصرف المدار أو الوسيط أما خلال فترة ما بعد الصراع الأهلي فإن أثر سعر الصرف الوسيط على الانتعاش الاقتصادي يكون سلبيا وليس له أي معنوية إحصائية، وهذه النتيجة تختلف عن ما وجدته الباحثان (Elbadawi, Soto, 2013) في ورقتهما البحثية المقدمة للبنك الدولي والتي خلصا فيها إلى أن نظام التعويم المدار يناسب النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الصراع وأنه في فترة ما بعد الصراع كان أداء النظامين الثابت والمدار متشابهين للغاية، لكن نظام سعر الصرف الوسيط يبقى متفوقا عليهما خاصة من حيث نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير أن الباحثان يتجاهلان معنوية النماذج عند دراسة إقتصادات ما بعد الصراع.

إذا بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الساكنة لبيانات البائل وخاصة اختبار Husman تبين لنا أن النموذج المناسب لدراستنا هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) في حالة نظم سعر الصرف الثلاث ويمكننا الآن المقارنة بين هذه النماذج واختيار النموذج المناسب وهو ما يظهر في الجدول التالي:

الفصل الرابع: قياس أثر نوع نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي بعد الصراع الأهلي

الجدول رقم : (22- 4) يبين أفضل النماذج الساكنة المختارة بعد اختبار Husman ، لأنظمة الصرف الثلاث (الثابت والوسيط والمعوم):

المتغير التابع: يمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (log PGDP)					
نظام سعر الصرف العائم		نظام سعر الصرف الوسيط		نظام سعر الصرف الثابت	
أفضل نموذج	FEM	أفضل نموذج	FEM	أفضل نموذج	FEM
	logPGDP	VARIABLES	logPGDP		logPGDP
EXRFLT	-0.205***	EXRINT	0.0500*	EXRFIX	0.0964***
	(0.0308)		(0.0260)		(0.0219)
PCONF	0.178***	PCONF	0.184***	PCONF	0.239***
	(0.0133)		(0.0143)		(0.0250)
SFDIGDP	0.00779***	SFDIGDP	0.00746***	SFDIGDP	0.00788***
	(0.00182)		(0.00185)		(0.00184)
TRADGDP	-0.0119***	TRADGDP	-0.0120***	TRADGDP	-0.0116***
	(0.00103)		(0.00105)		(0.00105)
AIDGDP	0.00186***	AIDGDP	0.00193***	AIDGDP	0.00215***
	(0.000521)		(0.000541)		(0.000534)
DCGDP	0.00692***	DCGDP	0.00715***	DCGDP	0.00699***
	(0.000491)		(0.000489)		(0.000490)
EXRFLTPCONF	0.0907*	EXRINTPCONF	-0.0111	EXRFIXPCONF	-0.0657**
	(0.0495)		(0.0345)		(0.0294)
Constant	2.708***	Constant	2.681***	Constant	2.603***
	(0.0226)		(0.0231)		(0.0287)
Observations	1,444	Observations	1,444	Observations	1,444
R-squared	0.390	R-squared	0.372	R-squared	0.378
Number of ID	46	Number of ID	46	Number of ID	46
Standard errors in parentheses					

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata 17)

من خلال المقارنة بين أثر سعر الصرف الثابت EXRFIX والمعوم EXRFLT والوسيط EXRINT في فترة الصراع وما قبله نجد أن نظام سعر الصرف الثابت يؤثر على الانتعاش الاقتصادي إيجابياً رغم مرور الاقتصاد بفترة صراع وهذا من محاسن نظام تثبيت العملة فيكون الاقتصاد أقل عرضة للأزمات المالية والصدمات النقدية وهو يعطي نتائج أفضل من النظام العائم الذي يؤثر سلباً على الانتعاش الاقتصادي خلال فترة الصراع، وذلك لكون نظام التعويم أكثر الأنظمة عرضة للصدمات وأكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد على المستوى الكلي في حين يعطي نظام سعر الصرف الوسيط خلال هذه المرحلة نتائج مرضية، أما في فترة بعد الصراع يتضح جلياً أن نظام سعر الصرف الثابت EXRFIXPCONF ذو أثر

عكسي على النمو الاقتصادي حيث له أثر سلبي على الانتعاش الاقتصادي ونظام سعر الصرف الوسيط EXRINTPCONF أيضا له أثر سلبي على الانتعاش الاقتصادي وهو غير معنوي وعليه فإن سعر الصرف العائم بعد الصراع الأهلي هو الذي يعطي انتعاش اقتصادي أفضل لفترة ما بعد الصراع وبالنظر إلى معنوية باقي متغيرات النموذج والمتمثلة في كل من:

مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (SFDIGDP) يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ حيث ترتفع المستويات في جميع الأنظمة الثلاثة، لكن البلدان تستفيد أكثر عندما يسمح بسعر الصرف أكثر مرونة، ولا توجد فروق تقريبا بين البلدان التي تعتمد نظم الصرف الثابتة أو العائمة أو الوسيطة، ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يعتمد اختيار النظام الأمثل للنقد وسعر الصرف إلى حد ما على موقف السياسة المالية اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية.

حيث في فترة بعد الصراع الأهلي وفي ظل سعر الصرف العائم كلما زاد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1٪ يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.0907% وهو معنوي عند مستوى دلالة 10٪.

أما فيما يخص المساعدات الأجنبية المتلقاة (AIDGDP) فهي إيجابية وتبلغ نسبتها 0.00186^{***} ٪ ومعنوية عند مستوى دلالة 1٪، تعد المساعدات الخارجية عاملا مهما في فترة الصراع فقد وجدت أغلب الدراسات أن من سلبياتها أنها تشكل سببا من أسباب إطالة الصراعات الأهلية وغالبا ما ترجح كفة طرف من الأطراف المتصارعة، غير أن ما يهمننا أكثر هو فعالية المساعدات الأجنبية الرسمية التي تمنحها الهيئات الدولية في أعقاب الحروب الأهلية والتي هدفها الظاهر هو إعادة الإعمار والدراسات الحديثة، مثل دراسة (Michailof et al. 2002)، تشير إلى أن الجهات المانحة الآن تخفض المساعدات بشكل حاد أثناء النزاعات ولكنها تميل إلى زيادتها بعد نهاية الصراع الأهلي وهو ما يتفق مع دراسة (Staines 2004) فتكاليف الصراعات الأهلية مرتفعة حتى بعد انتهائها والمساعدات التي تتلقاها الدول في هذه الفترة ذات أهمية كبيرة حيث تعد هذه مرحلة انتقالية مهمة وصعبة بالنسبة لهذه الدول خاصة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً حيث تمر البلدان من مرحلة الصراع الأهلي إلى مرحلة صراعات أخرى وتحديات كبيرة من أجل إعادة بناء البلاد وترميمها اقتصاديا بعد فترة العنف والحروب، إن البلدان الخارجة من الحروب الأهلية بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية والتنموية ويمكن لهذه المساعدات أن تلعب دورا مهما في إعادة إعمار اقتصاد هذه البلدان بعد انتهاء الصراع وكذلك يمكن لهذه المساعدات المساهمة في توطيد السلام والحد من مخاطر المجاعة والفقر بعد الحروب الأهلية وغالبا ما تتسبب هذه المظاهر في تجدد صراعات في المستقبل، وهذه المساعدات ليست فقط مالية ففي بعض الأحيان تكون تقنية عبارة عن برامج وخطط تنموية تقدم للدول من أجل استغلال إمكانياتها المتوفرة من أجل تحقيق النمو واللاحق بالركب، وقد هيمنت قضايا المعونة على جدول الأعمال الاقتصادية للمرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراع ونجد الكثير من الباحثين الذين درسوا المعونات لفترة بعد الصراع قد ركزوا على فعالية هذه المساعدات في تحقيق الاستقرار وكذلك مصدر هذه المساعدات وتم التركيز على المؤسسات المالية الدولية، ويمكن أن تنصاغ هذه الدول للشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية ومن بينها إجراء تحسينات في البيئات

المؤسسية والاقتصادية وحتى السياسية وجد (Collier and Hoeffler, 2004) أنه خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الصراع الأهلي، كانت المساعدات في مستويات مشابهة لتلك التي في فترة الصراع الأهلي، ولكن في بقية العقد الأول كانت تقريبا ضعف مستواها الطبيعي حيث زادت بشكل ملفت وذلك للدور البالغ الذي تلعبه التدفقات على شكل معونة بعد انتهاء الصراع، ولكنها تتناقص قبل الأوان على مدى العقد الذي تكون فيه البلدان المتلقية قد حققت الغاية المرجوة وتكتسب القدرة المطلوبة لاستيعاب المزيد من المعونات الهادفة إلى إعادة الإعمار، وعلى الرغم من دورها التمويلي المفيد، يمكن أن يكون لتدفقات المعونة الأجنبية آثار جانبية كبيرة على أسواق الصرف حيث يمكن للمساعدات أن تساهم بشكل مباشر في نمو قطاع السلع المتداولة من جهة، كما يمكنها أيضا أن تثير المخاوف بشأن قدرتها المحتملة على المبالغة في قيمة العملة من جهة ثانية وهذا ما يدعم نتيجة دراستنا والتي وجدت أن نظام سعر الصرف العائم يكون أفضل من النظامين الآخرين لفترة ما بعد الصراع لأنه يمكن الدول من تفعيل واستيعاب المعونة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الأثر العكسي لنمو مؤشر التجارة الخارجية على الانتعاش الاقتصادي حيث كلما زاد مستوى نمو المؤشر الخاص بالتجارة الخارجية (TRADGDP) ينقص الانتعاش الاقتصادي بنسبة تصل إلى: -0.0119^{***} %، وهذه النتيجة لا توافق النظرية الاقتصادية فقد سبق وأن فسر الاقتصاديون ذلك بأن الحكومة غالبا ما تروج لصادرات من المواد لرفع نسبة التجارة الخارجية حتى في الظروف العادية التي لا تشهد فيها الدول صراعات، وعينة دراستنا أغلب بلدانها من الدول النامية والتي تتميز في الغالب بكونها من الدول المصدرة للنفط والمعادن الأخرى إضافة إلى كون البلدان بعد فترة الصراع تكون متأثرة بالحرب حيث يتسبب الصراع غالبا في توقف النشاطات التحويلية بسبب تحطم البنى التحتية وتوقف مختلف نشاطات التصدير بسبب إعادة بناء الوحدات الإنتاجية لذلك يمكن لبلدان بعد الصراع اللجوء إلى تصدير الخامات كحل مؤقت لتوفير السيولة المالية لإعادة الإعمار وقد ركزت الأدبيات أيضا على نهب الثروات خلال الصراع الأهلي .

- يظهر الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية في ظل نظام سعر الصرف العائم أيضا من خلال التوسع الكبير في نسبة الائتمان المحلي الممنوح من طرف البنوك إلى القطاع الخاص (DCGDP) في دول العينة حيث تبلغ نسبة التطور 0.00692^{***} %، وهي إيجابية ومعنوية عند مستوى الدلالة 10 %، ورغم أن نسب الائتمان الخاص في اقتصاد ما بعد الصراع كانت أقل كثيرا من النسب السائدة في الاقتصادات قبل أن تشهد الدول صراعات، حيث يبقى الائتمان منخفضا على الرغم من التعافي القوي، وقد وجد (Elbadawi, 2012) أن مؤشر التنمية المالية الخاص ببلدان ما بعد الصراع يحمل العلامة الإيجابية المتوقعة، ولكن من المثير للدهشة إلى حد ما أن يبقى مهمل ولا يعتد به إحصائيا.

وهناك دراسات قليلة تطرقت لهذا الجانب و نستند على بعض الأدبيات التجريبية التي افترضت نموذجا شاملا يسعى إلى ربط معدل الانتعاش الاقتصادي لبلد ما بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(Hensher, 2003).

وعليه وبناء على النتائج السابقة لعينة دراستنا فإن نظام سعر الصرف المناسب لفترة ما بعد الصراع الأهلي هو نظام سعر الصرف العائم، وذلك لأنه في ظل هذا النظام تستجيب المتغيرات الاقتصادية الكلية لخطط التعافي الاقتصادي بعد الصراع بشكل أسرع، وتشير بعض الدراسات إلى أن محددات النمو في السنوات العشرين الأخيرة قد تطورت بشكل واسع ولم تعد محصورة حول محددات الانتعاش ذات الطابع الاقتصادي فحسب، بل تتعداها لتلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السياسة كمحددات محتملة للتنمية الاقتصادية، ولعل أهم دراسة يمكن الاستناد عليها هي دراسة كل من (Loayza and Soto 2002) والتي قسم الباحثان فيها هذه المتغيرات إلى خمس مجموعات هي: التقارب الانتقالي، والارتداد الدوري، والسياسات والمؤسسات الهيكلية، وسياسات الاستقرار، والظروف الخارجية. التقارب الانتقالي: يقصد به أن معدل الانتعاش يعتمد على الوضع الأولي للاقتصاد، ويؤكد أن البلدان الفقيرة ينبغي أن تنمو بوتيرة أسرع من البلدان الغنية، بسبب انخفاض عائدات الإنتاج فيها، ويتم التحكم في الوضع الأولي للاقتصاد من خلال تضمين المستوى الأولي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مجموعة من المتغيرات التفسيرية.

- **الارتداد الدوري:** يرى الاقتصاديون أنه يتعين علينا العمل مع فترات زمنية قصيرة نسبياً (فترة خمس سنوات)، لكي تظهر الأدوار التي تلعبها التأثيرات الدورية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي لكن في نموذجنا تم دراسة الانتعاش الاقتصادي في فترة طويلة نسبياً لأن الصراعات .
- **السياسات والمؤسسات الهيكلية:** تشير بعض البحوث السابقة إلى أن الانتعاش الاقتصادي يمكن أن يتأثر بالسياسات والمؤسسات العامة و المجال الأول للسياسات الهيكلية هو التعليم وتكوين رأس المال البشري بشكل عام، وفي حالة الصراع الأهلي لا يمكن لرأس المال البشري مواجهة تناقص العائدات في عوامل الإنتاج الأخرى، ويتراجع التعليم ورأس المال البشري واللذان يحددان معدل الابتكارات التكنولوجية. (Barro and Lee 2001)
- **انفتاح التجارة الدولية:** هناك عدة قنوات تؤثر التجارة الخارجية من خلالها على الانتعاش الاقتصادي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :
 - الحث على زيادة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج نتيجة للتخصص واستغلال المزايا النسبية.
 - التوسع في الأسواق واستخدام وفورات الحجم.
 - المساعدة على نشر الابتكارات التكنولوجية وتحسين الممارسات الإدارية.
 - الحد من الممارسات المانعة للمنافسة التي تتبعها الشركات المحلية.
 - الحد من الحوافز التي تدفع الدول إلى القيام بأنشطة الربح التي تكون في معظمها غير منتجة ويجب أن يكون مقياس التجارة الخارجية هو حجم التجارة (الصادرات الحقيقية بالإضافة

إلى الواردات الحقيقية (مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، مع تعديلها وفقا لحجم البلد (المساحة والسكان)، وما إذا كان البلد غير ساحلي وغير مصدرا للنفط و المواد الخام.

وفيما يخص محددات الانتعاش الاقتصادي الأخرى وجد الباحثان (Loayza and Soto 2002) في دراسة لهما أن البلدان الفقيرة تنتعش اقتصادها بشكل أسرع من البلدان الأكثر ثراء وأن سرعة الانتعاش حسبهما تبلغ حوالي 4٪ سنويا، والوقت الذي يستغرقه اختفاء فرق الدخل بين بلدين ناميين فقط بسبب التقارب هو حوالي 16 سنة، وإذا كان الاقتصاد يمر بركود في بداية الفترة، فمن المتوقع أن يكون معدل نموه أعلى في السنوات التالية.

• الظروف الخارجية: المعروف أن الصدمات على مستوى معدلات التبادل التجاري السلبية تؤدي

إلى إبطاء معدل نمو الاقتصاد، ونستند هنا على دراسة (Easterly et al. 1993)

الذي وجد أن هناك شكل من الصدمات الاقتصادية سببها متعلق أساسا بمعدلات التبادل التجاري حيث أن عدوى الصدمة تنتقل من دولة لأخرى بسبب الصراع في إحدى البلدين وهذا يكون راجع بالدرجة الأولى إلى سياسة الربط، وهو لا يقل أهمية عن السياسات الجيدة في تفسير أداء النمو على المدى المتوسط حيث ترتبط الدول فيه عن طريق العقود التي تحكم التبادل التجاري، وهذا ما يجعل من نظام سعر الصرف العائم بعد النزاعات الأهلية .

خلاصة:

قمنا خلال هذا الفصل بدراسة قياسية عن طريق نماذج البانيل الساكنة لإختبار العلاقة بين إختيار نظام سعر الصرف المناسب من بين الأنظمة المختلفة (الثابت والوسيطي والمعموم) كمتغير من المتغيرات المستقلة و الإنتعاش الاقتصادي معبرا عنه بمتغير تابع يتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة بعد حدوث الصراعات الأهلية، مستعملين مسحا من 46 دولة شهدت كلها صراعات أهلية ومقطع زمني ممثلا في الفترة 1974-2018 فالنظرية الاقتصادية تؤكد على أن طبيعة نظام سعر الصرف المتبنى من طرف السلطات النقدية في بلد ما يكون لها نتائج على الانتعاش الاقتصادي في المدى المتوسط وذلك إما بطريقة مباشرة عن طريق التصحيح والتعديل من الصدمات أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على عوامل ذات صلة بالانتعاش الاقتصادي وقد قمنا بهذه الدراسة، من خلال استخدام معطيات بانل التي أصبحت لها أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية وذلك كونها تأخذ بعين الاعتبار أثر التغيرات الزمنية وكذا أثر تغير الوحدات المقطعية.

وبعد تحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة المتكونة من 46 دولة باستخدام النماذج الثلاثة والتي قمنا بالمفاضلة بينها "نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية" وقد عن طريق الاختبارات الثلاث وهي اختبار Wald و اختبار LM و اختبار Husman بعد الاختبارات الثلاث توصلنا إلى أن النموذج المختار هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM). في حالة نماذج سعر الصرف الثلاث وأن نظام سعر الصرف العائم هو الذي يعطي نتائج أفضل من النظامين الآخرين وكان هدف دراستنا الوصول إلى مستوى التحقيق في الآثار التي يمكن أن تترتب على إختيار النظم النقدية ونظم أسعار الصرف على الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصراع، وعلى الرغم من أن هناك أدبيات كبيرة حول إختيار نظام سعر الصرف في البلدان خاصة النامية منها، غير أن الباحثين أهملوا إلى حد كبير دراسة اقتصاديات ما بعد الصراع الأهلي، ومع ذلك فإن إختيار نظام الصرف خاصة والسياسة النقدية عامة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهذه الاقتصاديات، ويمكن أن يساعد إختيار نظام الصرف المناسب (ثابت أو وسيط أو معموم) والذي يدخل تحت السياسة النقدية في تحقيق انتعاش مستدام في الناتج المحلي الإجمالي والتوسع في باقي المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالانتعاش الاقتصادي كالأستثمار الأجنبي المباشر والأئتمان المحلي الممنوح من طرف البنوك للقطاع الخاص، وعلى العكس يمكن لنظام سعر صرف تم إختياره بشكل خاطئ من طرف السلطات النقدية أن يتسبب في تشويه حوافز الإنتاج ومفاقمة الأزمة القائمة أو إدخال الاقتصاد في أزمة جديدة، وتدل بعض الأدلة التجريبية التي أجريت على أن أداء الاقتصاد الكلي للاقتصاديات التي شهدت نزاعات مسلحة كبيرة كان لنظام سعر الصرف فيها دور في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

عانت الكثير من الدول من ظاهرة النزاع الداخلي والذي غالبا ما بلغ إلى درجة النزاع المسلح خاصة داخليا، وقد شهد العقد الماضي انفجارا في الأبحاث حول أسباب الحروب الأهلية و انعكاساتها وعواقبها الوخيمة على الاقتصاد، مما أدى إلى إدخال الموضوع في وقت متأخر في التيار الاقتصادي السائد، نركز في هذه الدراسة على التركيبة الثقيلة لهذه الحروب الأهلية خاصة من الجانب الاقتصادي لاسيما النظام النقدي والمالي كجزء من السياسة المالية، فمن المنطقي أن تحدث الحروب الأهلية تشوهات كبيرة في الجانب الاقتصادي وأمام الأزمات والصراعات الأهلية التي أصبحت تشدها العديد من الدول وخاصة النامية منها، اختلفت وجهات النظر حول نظام سعر الصرف الأفضل الذي يمكن تبنيه في فترة ما بعد الحرب الأهلية والذي يحقق الانتعاش الاقتصادي للدول الخارجة من الحروب الأهلية، وقد أحرزت النظرية الاقتصادية تقدما أقل فيما يتعلق باقتصاد ما بعد الصراع الأهلي وما تعانيه الدول من مشاكل شائكة فقد ركزت أغلب الدراسات حول سبب تشكل الجماعات المسلحة وتربطها وخطرها على حياة السكان، في حين تهدف أدبيات الاقتصاد القياسي الواسعة والحديثة إلى تحديد أسباب الأزمات والحرب الأهلية وخطورتها على الاقتصاد العالمي، والاهتمام بأسباب انخفاض دخل الفرد و مخاطر الجوع والفقر والبطالة التي تولدها هذه الحروب وبشكل خاص النمو الاقتصادي البطيء والظروف السيئة التي تلي التمرد.

وهذه الموروثات الاقتصادية للحروب الأهلية، قد أصبحت تصنف كجزء من نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية الجديدة، أما فيما يخص نظام سعر الصرف المناسب لفترة ما بعد الصراع الأهلي فإن المقولة الشهيرة للاقتصادي **Fränkel (1999)** " لا يوجد نظام سعر صرف أمثل يصلح لكل البلدان في أي وقت وفي كل الظروف "، تنفي وجود سعر صرف أمثل يصلح لنوع من البلدان أو لفترة من الفترات وهذا يتفق مع دراستنا من حيث أن دراسة عينة من البلدان التي لها نفس الخصائص أو مرت بنفس الظروف لا يعني بالضرورة وجود نظام سعر صرف موحد بينها فقد وجدنا أن كل دولة تبنت نظام سعر صرف مختلف خاصة بعد فشل أنظمتها القائمة في إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد في فترة ما بعد الصراع بل أن هناك دول تبنت أكثر من نظام سعر صرف في فترة زمنية واحدة أو في نفس الظروف، فنظم وترتيبات الصرف تختلف حسب طبيعة البلد ولا تخلو من المحاسن والعيوب .

يمكن القول أن من بين أعقد المسائل التي تواجه السلطات بعد إخماد نار الحروب الأهلية هي مسألة الانتعاش الاقتصادي أو ما يطلق عليه بالتعافي الاقتصادي، والذي يظهر جليا في إعادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات أعلى أو على الأقل السعي لإعادته لمستوياته التي كان عليها قبل نشوب الصراعات الأهلية، ومن بين العوامل التي توجه لها الأنظار وتشغل بال السلطات هي مسألة نظام سعر الصرف المناسب من بين الأنظمة السائدة (الثابت والمعموم والوسيط) والتي تلعب دورا محوريا في إنعاش النمو الاقتصادي و تزيد رفاهية الأفراد عن طريق زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونظم

سعر الصرف تساهم في تحقيق الاستقرار عن طريق امتصاص الصدمات النقدية ومواجهة الأزمات المالية.

و هدفنا المحوري في هذه الدراسة هو إبراز وتحليل العلاقة بين نوع نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي للدول التي كانت مسرحا للحروب والنزاعات الأهلية المسلحة والتي تشهد فترة إعادة الإعمار، هذه الفترة التي تكون السلطات النقدية فيها أمام خيار تغيير نظام سعر الصرف بسبب عجزه عن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب أو الإبقاء على نظام سعر الصرف الذي كان سائدا خلال فترة الصراع وهناك العديد من العوامل والضغوطات التي تؤدي بالدول إلى الميل إلى نظام دون الآخر بغض النظر عن محاسنه فقد يفرض نظام سعر الصرف على الدولة الخارجة من الصراع مقابل حصولها على امتيازات، حاولنا الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية والتي تجسد مضمونها في تحديد نوع نظام سعر الصرف الأفضل لتحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الحروب الأهلية، وذلك بالتعرف على سعر الصرف نظريا في الفصل الأول، والإحاطة بمختلف نظم سعر الصرف والبعد التاريخي والنظري لها والذي يوضح لنا التطور الذي تشهده أنظمة سعر الصرف والذي أفضى إلى ظهور الترتيبات الراهنة سواء تلك التي تبناها صندوق النقد الدولي أو تلك التجريبية التي جاء بها الخبراء الاقتصاديون وذلك راجع لأزمات العملة والصدمات الحقيقية والنقدية المتتالية التي ضربت الاقتصاديات العالمية، أما من الجانب النظري فإن عملية الانتقال من سعر صرف ثابت إلى سعر صرف مرن فيرجعه الخبراء إلى تنامي رؤوس الأموال في البلد والمعبر عنه بالتطور المالي كما تم التعرّيج على الدور الهام الذي تلعبه أنظمة سعر الصرف الوسيطة وكذا الانتعاش الاقتصادي بمختلف جوانبه كل هذا في الفصل الثاني، وبما أن إشكالية دراستنا تتضمن فترة بعد الصراعات الأهلية فقد تطرقنا للأزمات والحروب الأهلية بالتحليل من الجانب النظري والتاريخي والدور الهام للمساعدات الأجنبية كما تم ربط الأزمات الأهلية ببعض الظواهر الأخرى مثل الفساد ومؤشرات ذلك خلال الفصل الثالث.

وكان الفصل الرابع عبارة عن دراسة قياسية لمحاولة إبراز أثر نظام سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي بعد حدوث الصراعات الأهلية، من خلال التطبيق على عينة من الدول التي شهدت صراعات أهلية وقد اعتمدنا فيما يتعلق بتصنيف نظام سعر الصرف على نظام سعر الصرف الواقعي ل: "Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogoff, 2018"، لأن هذا التصنيف الذي أسماه بالتصنيف الطبيعي والذي يأخذ بعين الاعتبار دور نظام سعر الصرف الموازي وكذا أسعار الصرف المتعددة و يركز على الفترة الطويلة في دراسته لسعر الصرف كما أنه يستخدم في عملية القياس البيانات الشهرية مما يضيف على مخرجاته نوعا من الدقة، وقد استخدمنا في دراستنا القياسية نماذج البائل الساكنة لذلك تطرقنا نظريا لأهم هذه النماذج التي تمزج بين بيانات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية متبوعة بتعريف متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم في الدراسة من أجل تقدير العلاقة بين نظام سعر الصرف (الثابت، الوسيط، المعوم) والانتعاش الاقتصادي بعد حدوث الصراع الأهلي أي في فترة إعادة الإعمار وقد تلخصت نتائج الدراسة القياسية فيما يلي :

- أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نظام سعر الصرف الثابت والانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع والفترة التي تسبقه في حين تصبح العلاقة سلبية عند إدخال المتغير التفاعلي لفترة بعد الصراع مع نظام سعر الصرف الثابت وهي معنوية وذات دلالة إحصائية، على عكس نظام سعر الصرف الوسيط الذي لا يبدو معنوياً أما بالنسبة لنظام سعر الصرف المعموم الذي يظهر معنوياً وعليه فإن الانتعاش الاقتصادي لفترة بعد الصراع في ظل نظام سعر الصرف العائم يساعد على التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد الصراعات بشكل مباشر وسريع وله تأثير على المحددات الاقتصادية مثل التضخم والاستثمار الأجنبي والتنمية المالية ويمكن من الاستعمال الأمثل للمساعدات المتلقاة في تطوير الاقتصاد والبنى التحتية.

- أغلب دول العينة المدروسة إضافة إلى ما عانت من ويلات الحروب الأهلية، التي تدمر البنية التحتية فهي لا تمتلك أسواقاً مالية تشجعها على تبني نظم سعر صرف مرنة، ورغم أن العلاقة تبدو إيجابية مع الانتعاش الاقتصادي فالدول غالباً ما تتلقى مساعدات أجنبية تسجلها كمشاريع تنموية مما يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونفس الوضع بالنسبة لأنظمة سعر الصرف الوسيطة فهي غير معنوية في فترة بعد الصراع لكن معظم الدول الخارجة من الصراع الأهلي تتلقى مبالغ كمساعدات وهبات تقوم باستعمالها لتعديل سعر الصرف الحقيقي.

1. نتائج اختبار فرضيات البحث:

سبق وأن عرضنا في مقدمة هذا البحث جملة من الفرضيات والتي شكلت نتائج مسبقة وإجابات أولية لجملة من الأسئلة الفرعية وبعد الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

- صحة الفرضية الأولى التي نصت على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لأنظمة سعر الصرف بأنواعها (الثابت و الوسيط و المرن) على الانتعاش الاقتصادي لعينة الدول في الفترة التي تلي الصراعات الأهلية، وبعد إجراء القياس الاقتصادي لاختبار العلاقة بين نظام سعر الصرف والانتعاش الاقتصادي بينت الدراسة القياسية وجود علاقة وتأثير لمختلف أنظمة سعر الصرف على الانتعاش الاقتصادي في فترة الصراع وفترة الاستقرار قبل الصراع إيجابية ومعنوية بالنسبة للنظامين الثابت والوسيط وسلبية معنوية بالنسبة لنظام سعر الصرف المعموم ، أما في فترة ما بعد الصراع أظهرت نتائج الدراسة القياسية بعد إجراء اختبار المفاضلة بين نماذج البانل الساكنة واختيار نموذج التأثيرات الثابتة أن هناك علاقة بين نظام سعر الصرف الثابت والانتعاش الاقتصادي وهي سلبية ومعنوية وتوجد علاقة غير معنوية بين نظام سعر الصرف الوسيط والانتعاش الاقتصادي وفيما يخص نظام سعر الصرف المرن أو المعموم لفترة بعد الصراع فهناك علاقة موجبة مع الانتعاش الاقتصادي و ذات معنوية إحصائية مما يثبت أفضلية هذا النظام لفترة ما بعد الصراع.

- أما فيما يخص الفرضية الثانية التي نصت على أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية يصعب المفاضلة بين أنظمة الصرف (الثابت و الوسيط و المرن) فلكل منهما علاقة بالسياسة الاقتصادية.
- لا يمكن الإقرار بصحة هذه الفرضية، فالمتتبع لتطور أنظمة سعر الصرف تاريخيا يجد الدور الذي لعبته الأزمات المالية والصدمات النقدية الحقيقية في تحول الدول من نظام سعر صرف إلى نظام آخر، سواء من التثبيت إلى التعويم أو العكس، وهناك أيضا الأنظمة الوسيطة التي ظهرت كخيار فعال لتحقيق الأهداف المحلية والاستفادة من مزايا النظام الثابت لتجنب الصدمات والأزمات المالية والحصول على بعض المرونة للاستفادة من محددات النمو الاقتصادي وتفعيل السياسة النقدية ونتائج الدراسة تثبت أفضلية النظام الثابت في فترة الصراع والمرن في الفترة التي تتبع الصراع.
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة نصت على أن تبني أنظمة سعر الصرف المرنة بالنسبة لعينة الدول بعد الصراعات الأهلية يمكن من تحقيق الانتعاش الاقتصادي.
- يمكن الإقرار بثبوت هذه الفرضية، فقد أثبتت نتائج الدراسة بأن الدول الخارجة من الصراع الأهلي التي تبني أنظمة سعر الصرف المعمومة أو تبقي عليها خلال فترة إعادة الإعمار سينتعش اقتصادها ويتعافى بشكل سريع خاصة إذا كانت تملك أسواقا مالية جيدة و تتميز بالقدر الكافي من التطور الذي يمكنها من الاستفادة من إيجابيات أنظمة سعر الصرف المرن فهذه الدول يجب أن تتحكم بشكل جيد في أساليب التغطية الجيدة من المخاطر وسياستها النقدية عليها أن تتميز بالقدر الكافي من المصدقية والقدرة على التكيف مع سرعة التقلبات التي تميز نظام الصرف المرن، لذلك فوجود علاقة إيجابية بين نظام سعر الصرف المرن لفترة بعد الصراع والانتعاش الاقتصادي يجعل سعر الصرف المرن مناسبا للدول الخارجة من الصراع.
- نصت الفرضية الرابعة على أن اختيار أو تبني نظام سعر صرف دون آخر لا علاقة له بالخصائص الاقتصادية لكل دولة من الدول المتأثرة بالصراع الأهلي بل هناك عوامل أخرى هي من ترجح أفضلية اختيار نظام الصرف.
- يمكن الإقرار بثبوت هذه الفرضية فنوع الاقتصاد (إقتصاد ريعي أو صناعي أو خدماتي) ليس محددا لنظام الصرف المتبع فقد بينت نتائج دراستنا أن معظم دول العينة تفضل نظام سعر الصرف الثابت لأن له تأثير إيجابي أثناء فترة الصراع على الانتعاش الاقتصادي على عكس نظامي سعر الصرف المرن الذي تظهر علاقته السلبية في هذه الفترة والوسيط الذي يمتص الصدمات بمستوى أقل بكثير من نظام الصرف الثابت، فخلال فترة بعد يظهرها نظام سعر الصرف المرن بأثر جيد على الانتعاش الاقتصادي رفقة باقي المحددات الأخرى للانتعاش الاقتصادي ذات الأثر الإيجابي فهو يؤثر بشكل غير مباشر أي عن طريق المحددات مثل الاستثمار (Gylfason, 2000) والتنمية المالية إضافة إلى خصائص من شأنها تقليل علاوة المخاطر في أسعار الفائدة مما يجعله أكثر جلبا لرؤوس الأموال. (De Grauwe, 2004) أما نمو التجارة الخارجية فيتأثر بوجود مخاطر الصرف فغياب مخاطر الصرف هو الذي يحفز

التجارة الدولية وفي فترة بعد الصراع تحاول الدول تجنب الدخول في علاقات تجارية مع دول خارجة من صراع أهلي بسبب احتمال تجدد الصراع مما يشكل خطرا عليها، وقد وجد الباحثان (Elbadawi,Soto, 2013) في ورقتهما البحثية المقدمة للبنك الدولي أن نظام التعويم المدار يناسب النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الصراع وأنه في فترة ما بعد الصراع كان أداء النظامين الثابت والمدار متشابهين للغاية، لكن نظام سعر الصرف الوسيط يبقى متفوقا على النظام العائم خاصة من حيث نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلص الباحثان إلى هذه النتيجة رغم أن النتائج كانت غير معنوية حيث علق الباحثان بأن معنوية النموذج غير مهمة في اقتصاديات ما بعد الصراع الأهلي كما أن البحث مس فقط فترة الصراع وتم تعميم النتائج على الخمس سنوات الموالية لبداية السلام وهي لا تمثل بالضرورة فترة ما بعد الصراع.

2. نتائج الدراسة:

بناء على الفرضيات التي استندت عليها دراستنا وبلاستعانة بالمضمون النظري والتطبيقي، تم التوصل على مجموعة من النتائج والتي نوردتها على النحو التالي:

- يختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي بسبب تباين قيم العملات للدول المتعاملة في الاقتصاد الدولي، ولهذا ظهر موضوع الصرف الدولي الذي يهتم بمسألة تعدد العملات وكيفية قبولها وتحولها إلى بعضها البعض من خلال أسعار الصرف المتبادلة المختلفة، ولهذا فإن سعر الصرف يؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على نظام الأسعار في البلد في حالة تغيره وكذلك يؤثر على حجم الصادرات والاستيراد، ولسعر الصرف وظائف عديدة أخرى أهمها أنه يسهل التبادل بين العملات الأجنبية والعملية المحلية في ظل سوق الصرف الذي يخضع بدوره لقوى العرض والطلب، وتتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف لكونها المسؤولة عن تطبيق ومتابعة وصاحبة القرار في كل ما له علاقة بسياسة سعر الصرف الذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الأداء الاقتصادي والتطور النقدي والمالي للبلد.
- إن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها الدول النامية تشكل فرصة لتدخل الدول الكبرى أو المجاورة في مجريات الأمور الداخلية للدولة المعرضة لمثل تلك الحروب، لأن وقوع هذه الحروب يضعف كثيرا من سيادة الدولة ويزيل التماسك الداخلي في وجه التدخل الخارجي، و التغير في موازين القوى داخليا يؤثر على الدول المجاورة سلبيا وإيجابا فقد يشكل تهديدا لأمنها، أو للتوازن في تلك المنطقة وعلى الصعيد الاقتصادي تؤدي الحرب الأهلية إلى إعادة النظر في نظام سعر الصرف إما بالتعويم التام لسعر الصرف أو عن طريق الأنظمة الوسيطة التي تظهر بين التثبيت التام للعملة وبين التعويم الحر لها.
- تتصف الحروب الأهلية بالضراوة والعنف وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب، والمؤثرة بعمق على المدى البعيد، لأنها تشمل مناطق أهلة بالسكان وتكون خاضعة لهجمات

متقطعة وغير منتظرة، وتفرق بين الأهل والجيران فتشل الحياة الاقتصادية وتمزق النسيج الاجتماعي، ويحتاج المجتمع إلى عدة عقود من الزمن لإعادة البناء والتوازن والوئام والعودة إلى الحياة الاقتصادية العادية.

الحروب والصراعات الأهلية لها علاقة مع ظواهر أخرى كالفساد، ويعد الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان فهي ظاهرة تقوض المؤسسات الديمقراطية وتبطئ التنمية الاقتصادية عن طريق تشويه العمليات الانتخابية وكذا بتحريف سيادة القانون وبتكوين مستنقعات بيروقراطية منشأها الأساسي المال الفاسد وتتدخل التنمية الاقتصادية بسبب غياب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع التجارة الخارجية بسبب عزوف الشركاء التجاريين عن الدخول في الصفقات مع دول مؤشرات الفساد فيها مرتفعة وبعض أنواع الفساد يمكن أن يكون لها تأثير وظيفي على التنمية الاقتصادية لأنه يمكنها أن "تحرك الأحداث"، بعد دراستنا للعلاقة بين الفساد والحروب الأهلية وجدنا أن الفساد ينتج عنه الصراع فبعد أن يكثر المال الفاسد يطمع أصحابه في اكتساب مزايا سياسية والوصول إلى السلطة فيدعمون الأطراف المعادية للحكومة ليس هذا فحسب، فالفساد بتفويضه سيادة القانون يغذي الصراعات ويعيق عمليات إحلال السلام مما يزيد من مدة الصراع الأهلي، فضلا عن أن الفساد يفاقم الفقر، ويسهل الاستخدام غير المناسب للموارد عن طريق إتاحة التمويل للنزاع، المادي للصراع المسلح وتسهيل الاستخدام غير المشروع للموارد وتوفير التمويل للنزاعات المسلحة فالماس والذهب والبتروول والنحاس والمخدرات والخامات من أنواع عديدة هي أمثلة على الموارد التي يتم استغلالها غير المشروع وغالبا ما تجد السلطات الحكومية نفسها مضطرة لغض الطرف عنها لضمان الاستقرار في السلطة.

- إن أفضلية نظام سعر صرف على الآخر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للفترة التي تلي الصراعات الأهلية تتحدد بناء على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ودرجة التطور المالي ويظهر هذا التأثير مباشرة من خلال سرعة التكيف مع الوضع الاقتصادي بعد الصراع وتحقيق مستويات مرضية من الاستقرار الاقتصادي كما يمكن لنظام سعر الصرف التأثير بطريقة غير مباشرة من خلال صورته المنعكسة على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين أنظمة سعر الصرف المعومة والانتعاش الاقتصادي وهذه الأفضلية واضحة لنظام سعر الصرف المرن الذي يصبح في فترة ما بعد الصراع ذا أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ويمكن تفسير ذلك من خلال خصائص نظام سعر الصرف المرن حيث أن البنك المركزي في هذه الحالة يصبح غير مجبر على الاحتفاظ باحتياطات صرف كبيرة لأن تقلبات سعر الصرف تسمح بتنقل وحركية لرؤوس الأموال التي تعدل أليا ميزان المدفوعات، وبالتالي عدم تدخل البنك المركزي من أجل مساندة سعر صرف العملة المحلية يوفر للدول الخارجة من الحروب الأهلية رؤوس أموال كافية لتحقيق التنمية و أيضا من خلال تلقي المساعدات الأجنبية أو ما يعرف بالنقل الدولي لرؤوس الأموال أو الخدمات في شكل منح أو قروض، سواء بالتحويل الطوعي إما

من دولة إلى دولة أخرى أو من خلال وكالة متعددة الأطراف مثل البنك الدولي لصالح البلد المتلقي أو لشعبه بعد أن كان له تأثير سلبي خلال فترة الحرب الأهلية وذلك يعود لمخلفات الحرب على العلاقات التجارية وتعطل النشاط الاقتصادي خلال الحرب الأهلية وانسحاب الشركاء الاقتصاديين خاصة في مجال النقل والإمداد والخدمات الأخرى كالبنوك مما يؤثر على الانتعاش الاقتصادي،

- اقتراحات الدراسة:

بعد دراستنا لموضوع نظام سعر الصرف للانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية والإحاطة بمختلف جوانبه من خلال إتباع المنهجية العلمية للدراسة القياسية، فإنه يمكننا القول أن نتيجة دراستنا هي عبارة عن خلاصة فردية مع وجود دراسات قليلة أخرى لباحثين ومختصين في مجال دراستنا والذين خلصوا إلى نتائج مختلفة عن نتيجة بحثنا وهذا يرجع سواء لفترة الدراسة أو صغر المقاطع أو محدودية البيانات و طبيعة تصنيف نظام سعر الصرف على اعتبار أن هناك العديد من التصنيفات الاسمية و الفعلية وغيرها من الاختلافات الأخرى وعليه يمكننا اقتراح بعض التوصيات وهي:

- لا يمكن الجزم بأن هناك نظام سعر صرف أمثل لمكان معين أو فترة معينة لأي بلد في العالم مهما كانت الظروف التي يمر بها، ورغم أن أغلب الدراسات الموجودة حول الاقتصاد في هذه الفترة كانت تقنية للغاية، أو تركز على قطاعات محددة من الاقتصاد مما يقلل من فائدتها بسبب عدم تناولها مسألة السياسات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف والمساعدات التي تتلقاها الدول في فترة الصراع والفترة التي تليها، حيث تعد هذه المرحلة مرحلة مهمة للغاية حيث تمر البلدان في مرحلة صراع جديدة من أجل إعادة بناء البلاد وترميمها اقتصاديا بعد فترة العنف والحروب.

- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنه من الأفضل للدول في فترة بعد الصراع الإبقاء على نظام سعر الصرف المعموم خاصة إذا كان اقتصادها جالبا للاستثمار وبنية النظام المالي فيها جيدة، وإذا كانت تتبنى نظام سعر صرف ثابت أو وسيطا فمن الأفضل أن تعطي لنظام سعر الصرف فيها نوعا من التعويم لفترة ما بعد الصراع لضمان تحقيق انتعاش اقتصادي أسرع.

- ضرورة الاهتمام أكثر بتطوير وتنمية الأسواق المالية في البلدان التي مرت بصراعات أهلية وخاصة في الدول التي لها قدرات صناعية وهذا من أجل الحصول على مكاسب ومميزات نمو وانتعاش اقتصادي أفضل.

- إدراج متغيرات اقتصادية كلية أخرى للدول محل الدراسة مثل متغير عائدات البترول والخدمات لأن معظم الدول التي تنتمي إلى عينة الدراسة تعتمد على تصدير البترول أو المواد الأولية أو نصف المصنعة.

- تعتمد نتائج أي دراسة حول اختيار نظام سعر الصرف لتحقيق الانتعاش الاقتصادي على نوع التصنيف الخاص بأنظمة أسعار الصرف ولذلك فإن الاعتماد على النظام المعلن الرسمي (De Jure)

غالباً ما يعطي نتائج غير حاسمة لذلك نقترح الاعتماد دوماً على التصنيفات الواقعية (De Facto) والتي تراعي للواقع الفعلي لترتيب نظام سعر الصرف وذلك كما أشرنا سابقاً يعود لكونها تأخذ بعين الاعتبار (البيانات الفصلية أو الشهرية، أسعار الصرف المتعددة ، الأسواق الموازية).

آفاق البحث:

من خلال ما تم التوصل إليه، يمكن امتداد هذا البحث ليشمل مجالات جديدة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بعض البحوث والدراسات الأخرى منها:

- محددات اختيار نظام سعر الصرف للدول بعد الصراعات الأهلية.
- دور المساعدات الدولية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية.
- دراسة الفرق بين التصنيف المعلن والتصنيف الفعلي ودور كل منهما في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية.
- نظام سعر الصرف وعلاقته بسعر الفائدة والتضخم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية.
- مرونة سعر الصرف وآلياتها في ظل الصراعات الأهلية.
- علاقة نظام سعر الصرف في الجزائر بمؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري بعد العشرية السوداء (كصراع أهلي).

المراجع

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. أمين رشيد كنونة، (1980)، الاقتصاد الدولي (المجلد الطبعة الأولى)، بغداد، العراق، مطبعة الجامعة بغداد.
2. حمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. حميدات محمود، (1996)، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. زينب حسين عوض الله، (1998)، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الاسكندرية: الدار الجامعية.
5. سامي حاتم عفيفي، (1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (المجلد 2)، لبنان: الدار المصرية اللبنانية.
6. صبيح تادرس قريصة، و محمد العقاد مدحت، (1983)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: دار النهضة العربية.
7. الطاهر لطرش، (2003)، تقنيات البنوك (المجلد الطبعة الثانية)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، (2011)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر.
9. عبد المجيد قدي، (2004/2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. عطوان مروان، (1992)، أسعار صرف العملات، الجزائر: دار الهدى للنشر.
11. عوض طالب محمد، (1995)، التجارة الدولية نظريات وسياسات، الأردن: معهد الدراسات المصرفية.
12. عيسى سيد، (1984)، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد السعودية.
13. فتحي مايا، (2017)، العولمة المالية وأثرها على سعر الصرف، عمان الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
14. محمد خليل برعي، و علي حافظ منصور، (1974)، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
15. محمود يونس، (2009)، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
16. مدحت صادق، (1997)، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر والطباعة.
17. مروان عطوان، (1992)، أسعار صرف العملات أزمات العملات في العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزائر: دار الهدى.
18. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
19. ناصر درارني، محمد فرحي، (2010)، آليات تحديد أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، الجزائر.
20. نجيب محمود نعمة الله، (1998)، أسس علم الاقتصاد، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

21. يونس محمود، و آخرون، (2004)، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإبراهيمية.
22. بشار، م، (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، عمان، الأردن دار جرير للنشر.
23. حنفي، ع. ا، (2003)، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مصر: الدار الجامعية، مصر.
24. هندي، م. ا. (2003). الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الاسكندرية، مصر منشأة المعارف جلال حزي وشركاؤه.
25. سالفاتور، د. (1993)، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات (ت. م. ر. ع. العلال، Trans.). الجزائر، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية
26. شقيري، ن، م، & آخرون، (2012)، إدارة المخاطر، عمان، الأردن، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
27. معروف، ه. (2003). الإستثمار والأسواق المالية (Vol. الطبعة الأولى). عمان، الأردن دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 28.
2. المذكرات والمقالات:
1. لعباس بلقاسم، (نوفمبر، 2003)، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23.
2. أدهم البرماوى، ف. ا، & الجزار، ف، (2022)، أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(2)، 34-7.
3. ألويس، و ف كاتاو، (2007)، لماذا أسعار الصرف حقيقية، مجلة التمويل والتنمية، 47.
4. البريري، ه. م. ع.، & علي، ه. م. (2021)، سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، 10(العدد 9) يناير 2021، 1-37.
5. جبوري محمد، (2014)، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم: تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل (Panel Data)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - جامعة قاصدي مرباح.
6. البكري، ج. ك. ع. ن. (2011)، الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقارنة اقتصادية سياسية. على الموقع <https://mawdoo3.com>
7. الجابري، ع. ع. ا. ح. (2009)، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي، *Journal of Baghdad College of Economic sciences University*.
8. الحلايقة، غ. (2018) (Producer، أبريل 11)، ماهي الحرب الأهلية موضوع، على الموقع <https://mawdoo3.com>.
9. الخزرجي، ح. ج. م.، & الغانمي، ن. ع. ا. ت. (2017). الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، Paper presented at the، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون.
10. الدين، ص، & عبدالرحيم، ي. ر. (2017)، أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية" السودان نموذجا"، جامعة النجاح الوطنية.
11. السيد رضوان، م، محمد. (2020)، الفائدة السلبية آلية لتمويل الانتعاش الاقتصادي، وتوافقها مع آلية الزكاة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر، 24(1)، 45-98.
12. العزاوي، ك. ع. ح. (2019). تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة.
13. العمامي، م. ج.، مدحت، (2012)، الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة: إقليم دارفور.
14. الغايش، م، مسعد، (2022)، حدود سعر الصرف المثالي الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر Optimal exchange rate limits that attract foreign direct investment to Egypt، مجلة السياسة والاقتصاد، 15(14)، 1-37.

15. اللحام، م. م. ب، (2021)، الانتعاش الاقتصادي المبكر: مقارنة منهجية كمدخل إلى عملية إعادة البناء والتنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية، 37(4).
16. النصور، ر. ي، & ياسين، ر، (2018)، المساءلــــة، مجلة القراءة والمعرفة، 18(الجزء الثاني 202 أغسطس)، 375-355.
17. بشير، أ، & عمار، (2002)، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
18. بعلول، ياسين، & حميلي، زهير، (2021)، سعر الصرف كسياسة اقتصادية في ظل الإختلالات من خلال سعر الصرف المثبت المدار.
19. بكادي، مسعود، عزيزي، & عكاشة، أ، (2015)، الأزمات المالية في دولة المكسيك.
20. بودرع، حضرية، (2018)، النهضة العربية بين مقومات التنمية والديمقراطية ورهان الرشادة.
21. بوصبيح، & عمر، (2014)، الحرب الأهلية بين بومي وقيصر وانعكاساتها على مملكة نوميديا، مجلة جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، قسم التاريخ.
22. بوطورة، ف، (2022)، استراتيجيات التعلم لتدريس مقرر نموذجي لمكافحة الفساد، Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal, 2022, 1 (1).
23. حسين، ن. ع. (2017). ابراهام لنكولن ودوره في السياسة الأمريكية حتى عام 1865، *Al-Adab Journal*, 227-250, (122).
24. خواص، م، (2019)، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
25. دحو، ب، ع، (2017)، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية، DJILLALI LIABES UNIVERSITE.
26. زراوية، ف، (2019)، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء مراجعة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
27. زيات عادل، (2017)، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه، In. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
28. زيروا، م. ج. ج. (2013). الأساليب التعاونية لحل النزاعات في إفريقيا، مجلة السياسة والاقتصاد، 10(العدد 9) يناير (2013)، 1-28.
29. سعيدان عمر، سحنون محمد، (2009)، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي.
30. شكارة، ن، ض، & الحمداني، ر. ش، (2014)، خصخصة العنف ودوره في تنظيم الحروب الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، (35-36) political issues.
31. عاشور، ر، & رامى، (2022)، مستقبل الإرهاب في أفريقيا كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم **The future of new wars in the world terrorism in Africa... as one of the manifestations of** مجلة السياسة والاقتصاد، 17(16)، 481-511.
32. عامر، ر، (2014)، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، 51(3)، 105-137.
33. عبد الرحمن علي البرهامي، م. ع & علي، م، (2022)، الفضاء الإلكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن والصراع في العلاقات الدولية **Cyberspace and its impact on the concepts of power, security and conflict in international relations** مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، 423-443.
34. عبد الحميد الجزار، د. ح، & حجازي، د، (2015)، سياسة سعر الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي في مصر (خلال الفترة 1990-2009)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 23(1).
35. عفان، م، (2021)، أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 22(4)، 7-40.
36. مباركي، & سامي، (2004)، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الإستثمارات، بانة، جامعة الحاج لخضر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

37. نديم، ن، (2024)، دور المرأة في تعافي الدول بعد الصراعات في أفريقيا، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 9(17)، 468-436.
38. هات، ع. ا. ك. ع. ا. ا. (2011)، التغيرات الاقتصادية والثقافة.
39. هبيري، نصيرة، شيقارة، & هجيرة، (2021)، الآثار الاقتصادية للفساد وجهود مكافحته في الجزائر، مجلة الإبداع، 11(2)، 112-96.
40. بيتري، د. كريك، (1989)، "الدفاع عن أسعار الصرف المعمومة"، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 1989، ص 31.
41. عماد عمر محمود علي الهنداوي، (2011)، "علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد.
42. كريك، ب. (جويلية 2004)، "الدفاع عن أسعار الصرف المعمومة"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية.
43. BELHOUCHE ABDELMOAMEN, T. A. (2020)، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة من 2006-2018.

4 . المؤتمرات والندوات:

1. ألفريدو كوفاس و اليخندرو ورتز، في 16-17 ديسمبر، (2002)، تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف.

ثانيا اللغات الأجنبية:

1. A.Benassy. (1993). **Comment se fixent les taux de change ? un bilan.** Economie et Prévision.
2. Acha, I. A. (2016). **Does bank financial intermediation cause growth in developing economies :the Nigerian experience:** SSRN.
3. Adler, R. A., Claassen, M., Godfrey, L., & Turton, A. R. (2007). **Water, mining, and waste: an historical and economic perspective on conflict management in South Africa.** The economics of peace and security journal , (2).
4. Ahmed HRIFI, Z. B. (2012). **ANALYSE COMPARATIVE DES PRATIQUES DE GESTION DU RISQUE DE CHANGE DESENTREPRISES: CAS MAROCAIN ET TUNISIEN.** international Journal on Innovation & Financial Stratégies (IFS), 2, 33 .
5. Allegret, J.-P., & Dulbecco, P. (1998). **Le comportement de la firme innovante: structure de gouvernance et mode de financement.** Revue d'économie industrielle, 84(1), 7-26 .
6. Artus, P., Bénassy-Quéré, A., Cartapanis, A., & Flandreau, M. (2010). **Regards croisés sur le système monétaire international.** Revue d'économie financière, 253-278 .
7. Artus, P., Bénassy-Quéré, A., Cartapanis, A., & Flandreau, M. (2010). **Regards croisés sur le système monétaire international.** Revue d'économie financière, 253-278.
8. Backus K. David, (2005). **"Comment on: "Exchange rate regime durability and performance in developing versus advanced economies"**, Journal of Monetary Economics, 52.
9. Backus. K. D (2005) **"Comment on: Exchange Rate Regime Durability and Performance In _____ Developing Versus Advanced Economies"**, Journal of Monetary Economics, 52.
10. Baczko, A., & Dorronsoro, G. (2017). **For a sociological approach to civil wars.** Revue française de science politique, 67(2), 309-327 .
11. Bakr, N., Weindorf, D., Bahnassy, M., Marei, S., & El-Badawi, M. (2010). **Monitoring land cover changes in a newly reclaimed area of Egypt using multi-temporal Landsat data.** Applied Geography, 30(4), 592-605 .
12. Benassy-Quere Agnes, Benoit Coeure and Valerie Mignon (2006), **"On the Identification of de facto Currency.**

13. Benassy-Quere. A, Coeure. B, Mignon. V (2006) ,"On the Identification of De Facto Currency Pegs", _____ Journal of the Japanese and International Economies, Vol 20, Issue 1, PP 112-127.
14. Bernard Mawecki .**Economie Internationale** ., DUNOD, Paris, : 4eme Edition.
15. BIS, B. f. I. S. (2020). "**Triennial Central Bank Survey Foreign exchange turnover in April 2019 Monetary and Economic Department**": available on the BIS website.
16. Bleaney. M, Francisco. M (2007) "**Classifying Exchange Rate Regimes: A Statistical Analysis of _____ Alternative Methods**", CREDIT Research Paper N° 07/05.
17. Boulden, J. (2003). **Dealing with Conflict in Africa: Springer.**
18. Breton et Armond- Denis-Shor Pierre Hubert .(.1988) .**La dévaluation : théorie et pratique** الإصدار 3 « édition .(Paris : , Presse universitaires de France.
19. Bubula A. and I. Ötker-Robe (2002), "**The evolution of exchange rate regimes since 1990: evidence from de facto policies**", IMF Working Paper, no.02/155.
20. Bubula Andrea and Inci Ötker-Robe (2002). "**The Evolution of Exchange Rate Regimes since 1990: Evidence from de facto Policies**", IMF Working Paper WP/02/155.
21. Bubula. A, Ötker-Robe. I (2002) "**The Evolution of Exchange Rate Regimes Since 1990: Evidence _____ from De Facto Policies**", IMF, WP/02/155, PP 1-45.
22. Call, C. (2007). **Constructing justice and security after war: US Institute of Peace Press.**
23. Carrera. J, Vuletin. G (2003) "**The Effects of Exchange Rate Regimes on Real Exchange Rate _____ Volatility. A Dynamic Panel Data Approach**", University of Maryland.
24. Cederman, L.-E., & Vogt, M. (2017). **Dynamics and logics of civil war.** Journal of conflict resolution, 61(9), 1992-2016 .
25. Cederman, L.-E., Gleditsch, K. S., & Hug, S. (2013). **Elections and ethnic civil war.** Comparative Political Studies, 46(3), 387-417 .
26. Chapitre = Les régimes de change
27. Chen, S., Loayza, N. V., & Reynal Querol, M. (2008). **The Aftermath Civil War.** World Bank Economic Review, 2 . (1)2
28. Collier, P. (2000). **Policy for post-conflict societies: Reducing the risks of renewed conflict.** Paper presented at the **Economics of Political Violence Conference.**
29. Collier, P., & Hoeffler, A. (1999). **Justice-seeking and loot-seeking in civil war.** World Bank, 1-7 .
30. Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). **Greed and grievance in civil war.** Oxford economic papers, 56(4), 563-595 .
31. Coyle, B. (2001). , **Foreign Exchange Markets , Currency risk management.** Chicago, usa: Taylor & Francis.
32. Dolecek, G. J., & Mitra, S. K. (2008). **Simple method for compensation of CIC decimation filter.** Electronics Letters, 44(19), 1 .
33. Dominique Plihon, **le taux de change**, Paris 2001, 3eme Edition, p:12.
34. Dominique, P. (2001). **le taux de change. paris:** 3eme Edition, p:12.
35. Dubas, J, Lee, B, Mark, N (2005) "**Effective Exchange Rate Classifications and Growth**", NBER _____ Working Paper Series, N° 11272.
36. Duttagupta. R, Fernandez. G, Karacadag. C (2005) "**Moving to a Flexible Exchange Rate: How, _____ When, and How Fast?** ", IMF, Economic Issues 38, PP 1-21.
37. Eduardo Levy Yeyati and Federico Sturzenegger, (2005), **Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. words,** European Economic Review 49, PP 1603-1635.

38. Eduardo Levy Yeyati and Federico Sturzenegger, (2010), **(The Effect of) Monetary and Exchange Rate Policies (on Development)**, Handbook of Development Economics, Volume 5.
39. Eichengreen.B, Hausmann.R (1999) **"Exchange rates and Financial Fragility"**, NBER, WPN° 7418, _____ 1999, PP 1-54.
40. Eichengreen.B, Hausmann.R, (1999), **" Exchange rates and Financial Fragility "**, NBER, WP n° 7418, 1999,
41. Eiteman, D., & autres, e. (2004). David Eiteman et autres : « **Gestion et Finance Internationales** » ,traduction **Michel-Henry Bouchet et autres** , (c. chel-Henry Bouchet et autres, Trans.). Paris, France: Peason education.
42. Elbadawi, I. A., Kaltani, L., & Schmidt-Hebbel, K. (2008). **Foreign aid, the real exchange rate, and economic growth in the aftermath of civil wars**. The World Bank Economic Review, 22(1), 113-140 .
43. Elbadawi, I. A., Kaltani, L., & Schmidt-Hebbel, K. (2008). **Foreign Aid, the Real Exchange Rate, and Economic Growth in the Aftermath of Civil Wars**. The World Bank Economic Review, 22(1), 113-140. doi: 10.1093/wber/lhm024
44. Elbadawi, I. A., Kaltani, L., & Soto, R. (2012). **Aid, real exchange rate misalignment, and economic growth in Sub-Saharan Africa**. World Development, 40(4), 681-700 .
45. Elbadawi, I., & Refaat, E. (2018). **Economic Research Forum** .
46. Eriksen, T. H. (2004) .**Place, kinship and the case for non-ethnic nations**. Nations and Nationalism, 10(1-2), 49-62 .
47. Fang, X., Kothari, S., McLoughlin, C., & Yenice, M. (2020). **The economic consequences of conflict in Sub-Saharan Africa** .
48. Fearon, J. D., & Laitin, D. D. (2003) .**Ethnicity, insurgency, and civil war**. American political science review, 97(1), 75-90 .
49. Ffrench-Davis, R., & Larraín, G. (2003). **How optimal are the extremes? Latin American exchange rate policies during the Asian crisis**. In **From Capital Surges to Drought: Seeking Stability for Emerging Economies** (pp. 245-268): Springer.
50. Fjeldstad, O.-H., & Isaksen, J. (2008). **Anti-corruption reforms: challenges, effects and limits of World Bank support**. IEG Working Paper .
51. Flassbeck, H. (2001). **The exchange rate :economic policy tool or market price?**
52. Flores, T. E., & Nooruddin, I. (2009). **Financing the peace: Evaluating World Bank post-conflict assistance programs**. **The Review of International Organizations**, 4, 1-27 .
53. Frankel A. J, Wei .S-J (2008) **"Estimation of Do FactoExchange Rate Regimes:Synthesis ofthe _____ Techniques for Inferring Flexibility and Basket Weights"**, IMF Staff Papers, Vol 55, _____ N° 3.
54. Frankel A. Jeffrey (2003). **"Experience of and Lessons from Exchange Rate Regimes in EmergingEconomies"**, NBER Working Paper No. 10032.
55. Frankel A. Jeffrey, and Shang-jin Wei (2008). **"Estimation of de facto Exchange Rate Regimes: Synthesis of the Techniques for Inferring Flexibility and Basket Weights"** IMF Staff Papers, Vol. 55, No. 3.
56. Frankel. A. J (2003) **"Experience of and Lessons from Exchange Rate Regimes in Emerging _____ Economies"**, NBER, Working Paper, N° 10032.
57. Frankel.J. (2002). , **Experience of and lessons from exchange rate regimes in emerging economies**., Harvard University p.18 .

58. Genberg, H, Swoboda, A. K (2005) "Exchange Rate Regimes: Does What Countries Say Matter ? ", _____ IMF Staff Papers, Vol 52, Special Issue.
59. Ghosh A. R, Gulde A-M, Ostry J, Wolf. H (2002) "Exchange Rate Regimes: Classifications and _____ Consequences", (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
60. Ghosh A. R, Gulde A-M, Ostry J, Wolf. H (January 1997) "Does the Nominal Exchange Rate _____ Matter?" NBER, Working Paper N° 5874.
61. Goldstein. M (2002) "Managed Floating Plus", Policy Analyses in International Economics 66.
62. Hausman, J. (1999). **Cellular telephone, new products, and the CPI**. Journal of business & economic statistics, 17(2), 188-194 .
63. Helpman, E. (1981). **An exploration in the theory of exchange-rate regimes**. Journal of political economy, 89(5), 865-890.
64. Hensher, D. A., & Greene, W. H. (2003). **The mixed logit model: the state of practice**. Transportation, 30, 133-176 .
65. Hinkle, L. E., & Monteil, P. J. (1999). **Exchange rate misalignment: Concepts and measurement for developing countries**: oxford university Press.
66. Index, C. P. (2010). **Transparency international**. In.
67. Jarotschkin, A., & Kraay, A. (2016). **Aid, disbursement delays, and the real exchange rate**. IMF Economic Review, 64(2), 217-238 .
68. Josett Peyrard .(1986) .**Risque de Change et Gestion de Lentreprise**, p .:Paris.
69. Kohler, J. C., & Bowra, A. (2020). **Exploring anti-corruption, transparency, and accountability in the world Health organization, the United nations development programme, the world bank group, and the global fund to fight AIDS, tuberculosis and malaria**. Globalization and health, 16, 1-10 .
70. Kymlicka, W. (2009). **Multicultural odysseys: Navigating the new international politics of diversity**: OUP Oxford.
71. Lahrière-Révil, «Les Régimes de Change », in "L'Économie mondiale 2000", **Publication du CEPIL, La Découverte**, Paris 1999.
72. Lahrière-Révil. A (1999) "**Les Régimes de Change**", In "L'Économie mondiale 2000", (PP 93-103), _____ Publication du CEPIL, La Découverte, Paris, France.
73. Lanjouw, S., Macrae, J., & Zwi, A. B. (1999). **Rehabilitating health services in Cambodia: the challenge of coordination in chronic political emergencies**. Health Policy and Planning, 14(3), 229-242 .
74. Lemaire, T. (2023). **Civil Conflicts and Exchange Rate Misalignment: Evidence from MENA and Arab League Members**. Review of Middle East Economics and Finance, 19(2), 101-130 .
75. Levy. Yeyati Eduardo, Federico Sturzenegger (2001), "**Exchange Rate Régimes and Economic Performances**", IMF, Vol. 47.
76. Levy-Yeyati. E, Sturzenegger. F (2002) "**A De facto Classification of Exchange Rate Regimes: A _____ Methodological Note**", Business School, Universidad Torcuato Di Tella Miñones _____ 2177, (1428) Buenos Aires, Argentina, PP 1-16.
77. Levy-Yeyati. E, Sturzenegger. F (2005) "**Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. words**", _____ European Economic Review 49, PP 1603-1635.
78. Levy-Yeyati. E, Sturzenegger. F (2010) "**Fear of Floating in Reverse: Exchange Rate Policy in the _____ 2000s**", Manuscript in progress.

79. Levy-Yeyati, E, Sturzenegger, F (2010) **"Monetary and Exchange Rate Policies"** In D. Rodrik, M. R. _____ **Rosenzweig (eds) "Development Economics"**, (PP 4215-4281), North-Holland, Vol 5, _____ Elsevie.
80. Loayza, N., & Soto, R. (2002). **The sources of economic growth: An overview. Series on Central Banking, Analysis, and Economic Policies**, no. 6.
81. Mantilla Falcón, J., & Guzmán Rodríguez, D. (2008). **Talleres sobre justicia de género-avanzar en la resolución 1325 y los 8 puntos de la agenda de BCPR**. Violencia contra las mujeres/Violencia de género .
82. Mark Stone, Harald Anderson, and Romain Veyrune,(2008), **" Exchange Rate Regimes "**, **Finance & Development, Pegs"**, Journal of the Japanese and International Economies, Vol. 20, Issue 1.
83. Mauro, P. (2006). **World bank researchers and the study of corruption**. Brown J. World Aff., 13, 67 .
84. Maweck, B. G. (2009). **Economie Internationale** , , p. DUNOD,Paris: , 4eme Edition.
85. Miguel, E., Satyanath, S., & Sergenti, E. (2004). **Economic shocks and civil conflict: An instrumental variables approach**. Journal of political Economy, 112(4), 725-753 .
86. Mueller, H. F., Piemontese, L., & Tapsoba, A. (2017). Recovery from conflict: lessons of success. World Bank Policy Research Working Paper(797 .(0
87. Musyoki, D., Pokhariyal, G. P., & Pundo, M. (2012). **Real exchange rate equilibrium and misalignment in Kenya**. Journal of Business studies quarterly, 3(4), 24 .
88. Narang, N. (2011). **Aiding and abetting: how international humanitarian assistance can inadvertently prolong conflict and how combatants respond**. UC San Diego ,
89. Narang, N., & Stanton, J. A. (2017). **A strategic logic of attacking aid workers: Evidence from violence in Afghanistan**. International Studies Quarterly, 61(1), 38-51 .
90. Nkurunziza, J. D. (2008). **Civil war and post-conflict reconstruction in Africa**. Paper presented at the African Economic Conference.
91. Paris, R. (2004). **At war's end: building peace after civil conflict**: Cambridge University Press.
92. Perkins, D. H. Radelet S. et Lindauer D. L. , Traduit par : B. Baron-Renault, **Économie du Développement**, 3ème Édition, De Boeck, Belgique 2008.
93. Perkins. D. H, Radelet. S, Lindauer. D. L, Traduit par : Baron-Renault. B (2008) **"Économie du _____ Développement"**, 3ème Édition, De Boeck, Belgique.
94. Pierre Hubert .Breton et Armond - و , Denis-Shor .**La dévaluation :théorie et pratique** ,« Presse .
95. R.DORNBUSCH, S. **Exchange rates and the curent account** , , n 5. American Economic Review , Vol 70 (5), 967.
96. Rupa Duttgupta,Gilda Fernandez,and Cem Karacadag(2004), **"Moving to a Flexible Exchange Rate: How, When, and How Fast?"** , IMF.
97. Shambaugh. J (February 2004) **"Exchange Rate Regime Classification: The Effect of Fixed Exchange _____ Rates on Monetary Policy"**, Quarterly Journal of Economics,Vol 119, N°1, PP 301-_____ 352.
98. Shambaugh. J. C (February 2004) **"The Effects of Fixed Exchange Rates on Monetary Policy"**, _____ Quarterly Journal of Economics 119. PP 301-52.
99. Shihata, I. F. (1997). **Corruption: A general review with an emphasis on the role of the World Bank**. Journal of Financial Crime, 5(1), 12-29 .
100. Silve, A., & Verdier, T. (2018). **Fragilité régionale, capacité de l'État et guerre civile**. Revue économique, 69(6), 937-960 .

101. Skrede Gleditsch, K., & Ruggeri, A. (2010). **Political opportunity structures, democracy, and civil war.** Journal of Peace Research, 47(3), 299-310 .
102. Sobek, D. (2010). *Masters of their domains: The role of state capacity in civil wars.* In (Vol. 47, pp. 267-271): Sage Publications Sage UK: London, England.
103. Stone. M, Anderson. H, Veyrune. R(March 2008) "**Exchange Rate Regimes: Fix or Float?** ", IMF, _____ Finance & Development Vol 45, N° 1. PP 42-43.
104. Sutherland, D. E. (2009). **A Savage Conflict: The Decisive Role of Guerrillas in the American Civil War.** Univ of North Carolina Press.
105. T Genye .((2011)).**Currency devaluation and economic growth: The case of Ethiopia).**Departments of **Economics**, Stockholm University . تم الاسترداد من (Dostupno na: [http://www. ne. su. se/polopoly_fs/1.25800,1318417049](http://www.ne.su.se/polopoly_fs/1.25800,1318417049)).
106. Tavlas George, Harris Dellas, and Alan C. Stockman (2008). "**The Classification and Performances of Alternative Exchange Rate Systems**", European Economic Review 52.
107. Tavlas. G, Dellas. H, Stockman. A. C (2008) "**The Classification and Performances of Alternative _____ Exchange Rate Systems**", European Economic Review 52.
108. Taylor. M.P (1995) "**The Economics of Exchange Rates**", Journal of Economic Literature, Vol 33, _____N° 1, PP 13-47.
109. Von Hagen et Zhou (2005), "**comparent les regimes de jure et ceux de LYS dans 25 pays en transition dans lesannees 1990.** In von Hagen Jorgen and Jizhong Zhou (2005). "**De facto and official exchange rate regimes in transition economies**", Economic Systems 29.
110. Walter, B. F. (2015). **Why bad governance leads to repeat civil war.** Journal of conflict resolution, 59(7), 1242-1272 .
111. Wu, F., Goh, C., & Hajela, R. (2012). **Transformation of China's sovereign wealth fund since the 2008-2009 global crisis.** thunderbird international Business Review, 54(3), 347-359 .
112. Yves, S., & autres, e. (2009). : « **Finance Internationale**» Paris, France: economica.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم: 1 قاعدة البيانات :

countries	T	ID	EXRFIX	EXRFLT	LOGPGDP	EXRINT	PCONF	SFDIGDP	TRADGDP	AIDGDP	DCGDP	EXRFIX* PCNF	EXRFLT* PCONF
Algeria	1974	1	1	0	10.12090379	0	0	2.7101	2.7101	1.7819	41.3999	0	0
Algeria	1975	1	1	0	10.19195193	0	0	0.7649	1.5296	1.5296	49.4202	0	0
Algeria	1976	1	1	0	10.24866825	0	0	1.0548	0.8347	0.8347	53.1	0	0
Algeria	1977	1	1	0	10.3216378	0	0	0.8509	0.6522	0.6522	49.5192	0	0
Algeria	1978	1	1	0	10.4210194	0	0	0.5126	0.7582	0.7582	53.5019	0	0
Algeria	1979	1	1	0	10.52170572	0	0	0.0773	0.3515	0.3515	51.7257	0	0
Algeria	1980	1	1	0	10.6268163	0	0	0.8234	0.5068	0.5068	48.3022	0	0
Algeria	1981	1	1	0	10.64688063	0	0	0.0298	0.3945	0.3945	52.396	0	0
Algeria	1982	1	1	0	10.65520654	0	0	-0.1185	0.3117	0.3117	62	0	0
Algeria	1983	1	1	0	10.68843201	0	0	0.0009	0.1984	0.1984	64.9238	0	0
Algeria	1984	1	1	0	10.72996037	0	0	0.0015	0.2326	0.2326	66.3722	0	0
Algeria	1985	1	0	0	10.76296251	1	0	0.0007	0.3053	0.3053	68.7013	0	0
Algeria	1986	1	0	0	10.80408651	1	0	0.0083	0.2699	0.2699	69.2841	0	0
Algeria	1987	1	0	0	10.82442782	1	0	0.0056	0.3292	0.3292	67.507	0	0
Algeria	1988	1	0	1	10.77150713	0	0	0.022	0.3039	0.3039	68.123	0	0
Algeria	1989	1	0	1	10.74534352	0	0	0.0217	0.2952	0.2952	63.1741	0	0
Algeria	1990	1	0	1	10.79273173	0	0	0.0005	0.5548	0.5548	56.1432	0	0
Algeria	1991	1	0	1	10.66006456	0	0	0.0255	0.4892	0.4892	46.2892	0	0
Algeria	1992	1	0	1	10.68126909	0	0	0.0625	0.8175	0.8175	7.2509	0	0
Algeria	1993	1	0	1	10.69849723	0	0	0	0.6771	0.6771	6.6142	0	0
Algeria	1994	1	0	1	10.62882993	0	0	0	0.7241	0.7241	6.4867	0	0
Algeria	1995	1	0	0	10.62080537	1	0	0	0.7473	0.7473	5.198	0	0
Algeria	1996	1	0	0	10.67155773	1	0	0.5752	0.6915	0.6915	5.3638	0	0
Algeria	1997	1	0	0	10.68284527	1	0	0.5397	0.5394	0.5394	3.9046	0	0
Algeria	1998	1	0	0	10.68293663	1	0	1.2588	0.9091	0.9091	4.5524	0	0
Algeria	1999	1	0	0	10.6869994	1	0	0.5995	0.2977	0.2977	5.3698	0	0
Algeria	2000	1	0	0	10.73870441	1	0	0.5112	0.3839	0.3839	5.9491	0	0
Algeria	2001	1	0	0	10.73834218	1	0	2.0333	0.3742	0.3742	7.9775	0	0
Algeria	2002	1	0	0	10.75404511	1	0	1.8762	0.3413	0.3413	12.1653	0	0
Algeria	2003	1	0	0	10.83163836	1	0	0.9399	0.3661	0.3661	11.1909	0	0
Algeria	2004	1	0	0	10.93111488	1	0	1.0368	0.3878	0.3878	10.9728	0	0
Algeria	2005	1	0	0	11.01367222	1	0	1.1202	0.3541	0.3541	11.847	0	0
Algeria	2006	1	0	0	11.06828721	1	0	1.5731	0.2139	0.2139	12.097	0	0
Algeria	2007	1	0	0	11.13026004	1	0	1.2496	0.2967	0.2967	12.9688	0	0
Algeria	2008	1	0	0	11.23299789	1	1	1.543	0.1915	0.1915	12.7769	0	0
Algeria	2009	1	0	0	11.13738904	1	1	2.002	0.2227	0.2227	16.2451	0	0
Algeria	2010	1	0	0	11.20738462	1	1	1.427	0.1252	0.1252	15.1908	0	0

Algeria	2011	1	0	0	11.30105834	1	1	1.2855	0.0977	0.0977	13.6982	0	0
Algeria	2012	1	0	0	11.32026885	1	1	0.7177	0.0714	0.0714	14.0088	0	0
Algeria	2013	1	0	0	11.32171233	1	1	0.8066	0.0989	0.0989	16.4839	0	0
Algeria	2014	1	0	0	11.33002806	1	1	0.7026	0.0769	0.0769	18.3277	0	0
Algeria	2015	1	0	0	11.22005387	1	1	-0.324	0.044	0.044	21.682	0	0
Algeria	2016	1	0	0	11.20421271	1	1	1.0237	0.0912	0.0912	22.8557	0	0
Algeria	2017	1	0	0	11.23069669	1	1	0.7233	0.1042	0.1042	24.3858	0	0
Algeria	2018	1	0	0	11.24281682	1	1	0.8382	0.0848	0.0848	24.8844	0	0
Angola	1974	2	1	0	11.32026885	0	0					0	0
Angola	1975	2	1	0	11.32171233	0	0					0	0
Angola	1976	2	1	0	11.33002806	0	0					0	0
Angola	1977	2	1	0	11.22005387	0	0					0	0
Angola	1978	2	1	0	11.20421271	0	0					0	0
Angola	1979	2	1	0	11.24281682	0	0					0	0
Angola	1980	2	1	0	9.773091559	0	0	0.6306				0	0
Angola	1981	2	1	0	9.74433078	0	0	0.8832				0	0
Angola	1982	2	1	0	9.74433078	0	0	2.0852				0	0
Angola	1983	2	1	0	9.762253932	0	0	1.8026				0	0
Angola	1984	2	1	0	9.787564966	0	0	1.0943				0	0
Angola	1985	2	1	0	9.87815171	0	0	3.6779	1.3537	1.3537		0	0
Angola	1986	2	1	0	9.849546142	0	0	3.3066	1.9485	1.9485		0	0
Angola	1987	2	1	0	9.907619429	0	0	1.4711	2.0111	2.0111		0	0
Angola	1988	2	1	0	9.942962479	0	0	1.4929	2.3492	2.3492		0	0
Angola	1989	2	1	0	10.00864696	0	0	1.9593	1.6661	1.6661		0	0
Angola	1990	2	1	0	10.05033199	0	0	-2.9796	2.6506	2.6506		0	0
Angola	1991	2	0	1	10.02546089	0	0	6.3887	2.613	2.613		0	0
Angola	1992	2	0	0	9.919486607	1	0	3.4661	9.8224	9.8224		0	0
Angola	1993	2	0	0	9.761079492	1	0	4.9649	8.9386	8.9386		0	0
Angola	1994	2	0	0	9.647218711	1	0	3.837	23.006	23.006		0	0
Angola	1995	2	0	0	9.743411705	1	0	8.5295	8.7272	8.7272	4.7852	0	0
Angola	1996	2	0	0	9.876589985	1	0	2.7628	7.8788	7.8788	3.1775	0	0
Angola	1997	2	0	0	9.88356931	1	0	5.3634	5.2694	5.2694	5.1697	0	0
Angola	1998	2	0	0	9.813329386	1	0	17.1212	6.0546	6.0546	3.5228	0	0
Angola	1999	2	0	1	9.789081476	0	0	40.1673	8.106	8.106	2.521	0	0
Angola	2000	2	0	1	9.960451503	0	0	9.6239	4.0572	4.0572	1.9665	0	0
Angola	2001	2	0	1	9.951146257	0	0	24.0091	3.8336	3.8336	3.6184	0	0
Angola	2002	2	0	1	10.18428234	0	0	11.4062	3.033	3.033	3.4351	0	0
Angola	2003	2	0	1	10.25072987	0	1	20.081	3.0678	3.0678	3.9761	0	1
Angola	2004	2	0	1	10.37202866	0	1	9.3292	5.4326	5.4326	4.3991	0	1
Angola	2005	2	1	1	10.56786024	0	1	-3.5267	1.2589	1.2589	4.2036	1	1
Angola	2006	2	1	0	10.71917384	0	1	-0.072	0.3539	0.3539	6.4256	1	0

Angola	2007	2	1	0	10.81469	0	1	-1.3688	0.4508	0.4508	9.7748	1	0
Angola	2008	2	1	0	10.9471327	0	1	1.8963	0.4932	0.4932	12.0104	1	0
Angola	2009	2	1	0	10.8469996	0	1	3.1367	0.3764	0.3764	22.9958	1	0
Angola	2010	2	1	0	10.91221954	0	1	-3.8511	0.3186	0.3186	19.5529	1	0
Angola	2011	2	1	0	11.03916246	0	1	-2.7049	0.193	0.193	18.7851	1	0
Angola	2012	2	1	0	11.0969038	0	1	-1.1438	0.2122	0.2122	20.0037	1	0
Angola	2013	2	1	0	11.12516098	0	1	-5.3801	0.2308	0.2308	21.3412	1	0
Angola	2014	2	1	0	11.13749476	0	1	2.69	0.1826	0.1826	19.8868	1	0
Angola	2015	2	1	0	10.9406126	0	1	11.0813	0.4591	0.4591	24.0108	1	0
Angola	2016	2	1	0	10.69758231	0	1	-0.3402	0.4372	0.4372	19.9408	1	0
Angola	2017	2	1	0	10.83867766	0	1	-10.0384	0.3448	0.3448	15.92	1	0
Angola	2018	2	1	0	10.89094021	0	1	-8.1259	0.2267	0.2267	13.8323	1	0
Bangladesh	1974	3	0	0	10.09734272	1		0.0176	4.2434	4.2434	2.6118	0	0
Bangladesh	1975	3	0	0	10.28888272	1	1	0.0079	5.4279	5.4279	1.9171	0	0
Bangladesh	1976	3	0	0	10.00505662	1	1	0.0536	4.8669	4.8669	2.9654	0	0
Bangladesh	1977	3	0	0	9.984579034	1	1	0.0723	8.0386	8.0386	4.9896	0	0
Bangladesh	1978	3	1	0	10.12325586	0	1	0.058	7.2421	7.2421	4.5341	1	0
Bangladesh	1979	3	1	0	10.19216253	0	1	-0.0515	7.2232	7.2232	5.3394	1	0
Bangladesh	1980	3	1	0	10.25859057	0	1	0.0469	6.7705	6.7705	5.7713	1	0
Bangladesh	1981	3	1	0	10.30641846	0	1	0.0265	5.1202	5.1202	6.7767	1	0
Bangladesh	1982	3	1	0	10.26776758	0	1	0.0376	6.9192	6.9192	7.1557	1	0
Bangladesh	1983	3	1	0	10.2457359	0	1	0.0023	5.4807	5.4807	9.0344	1	0
Bangladesh	1984	3	1	0	10.27694041	0	1	-0.0029	5.7011	5.7011	12.5546	1	0
Bangladesh	1985	3	1	0	10.34788445	0	1	-0.0299	4.3378	4.3378	13.0395	1	0
Bangladesh	1986	3	1	0	10.33793888	0	1	0.0112	5.8012	5.8012	12.7433	1	0
Bangladesh	1987	3	1	0	10.3855711	0	1	0.0132	6.5107	6.5107	13.2145	1	0
Bangladesh	1988	3	1	0	10.42453873	0	1	0.0069	5.1228	5.1228	14.4149	1	0
Bangladesh	1989	3	1	0	10.45911666	0	1	0.0009	5.0399	5.0399	15.97	1	0
Bangladesh	1990	3	1	0	10.49966428	0	1	0.0102	5.5497	5.5497	16.0741	1	0
Bangladesh	1991	3	1	0	10.49076566	0	1	0.0045	5.099	5.099	15.9199	1	0
Bangladesh	1992	3	1	0	10.50118083	0	1	0.0117	4.6143	4.6143	14.5455	1	0
Bangladesh	1993	3	1	0	10.5206999	0	0	0.0424	3.4206	3.4206	15.2943	0	0
Bangladesh	1994	3	1	0	10.52851384	0	0	0.033	3.9764	3.9764	16.2712	0	0
Bangladesh	1995	3	1	0	10.57909445	0	0	0.005	2.6424	2.6424	20.8818	0	0
Bangladesh	1996	3	1	0	10.66687803	0	0	0.0291	2.0249	2.0249	18.912	0	0
Bangladesh	1997	3	1	0	10.68344609	0	0	0.2889	1.7398	1.7398	19.9866	0	0
Bangladesh	1998	3	1	0	10.69883587	0	0	0.3802	1.9052	1.9052	20.4966	0	0
Bangladesh	1999	3	1	0	10.70986814	0	0	0.3503	1.9027	1.9027	20.9872	0	0
Bangladesh	2000	3	1	0	10.72729547	0	0	0.5254	1.7719	1.7719	21.7794	0	0
Bangladesh	2001	3	1	0	10.7323237	0	0	0.1454	1.651	1.651	24.1796	0	0
Bangladesh	2002	3	1	0	10.73817848	0	0	0.0956	1.4188	1.4188	26.2081	0	0

Bangladesh	2003	3	1	0	10.7793001	0	0	0.446	2.0801	2.0801	26.0386	0	0
Bangladesh	2004	3	1	0	10.81363799	0	0	0.6895	2.0924	2.0924	27.9134	0	0
Bangladesh	2005	3	1	0	10.84162812	0	0	1.1712	1.7259	1.7259	29.3438	0	0
Bangladesh	2006	3	1	0	10.85623986	0	0	0.6357	1.3547	1.3547	31.1657	0	0
Bangladesh	2007	3	1	0	10.90097792	0	0	0.8178	1.5445	1.5445	32.0428	0	0
Bangladesh	2008	3	1	0	10.96204374	0	0	1.4497	1.7894	1.7894	34.0422	0	0
Bangladesh	2009	3	1	0	11.01062976	0	0	0.8795	0.979	0.979	36.191	0	0
Bangladesh	2010	3	1	0	11.06175049	0	0	1.0689	1.0651	1.0651	40.9613	0	0
Bangladesh	2011	3	1	0	11.10936907	0	0	0.9832	1.0355	1.0355	42.4702	0	0
Bangladesh	2012	3	1	0	11.12501174	0	0	1.1881	1.4892	1.4892	43.0007	0	0
Bangladesh	2013	3	1	0	11.17606361	0	0	1.7354	1.6251	1.6251	41.7948	0	0
Bangladesh	2014	3	1	0	11.23775846	0	0	1.4687	1.3137	1.3137	43.7361	0	0
Bangladesh	2015	3	1	0	11.29020981	0	0	1.4513	1.2481	1.2481	44.407	0	0
Bangladesh	2016	3	1	0	11.42363288	0	0	0.8795	0.9122	0.9122	37.7986	0	0
Bangladesh	2017	3	1	0	11.46798474	0	0	0.6163	1.2444	1.2444	40.449	0	0
Bangladesh	2018	3	1	0	11.50701753	0	0	0.7535	0.911	0.911	40.0247	0	0
Benin	1974	4	1	0	8.744022766	0	0	-0.4224	5.9376	5.9376	12.3244	0	0
Benin	1975	4	1	0	8.830505356	0	0	0.2792	8.0095	8.0095	22.3656	0	0
Benin	1976	4	1	0	8.844109357	0	0	0.3511	7.2665	7.2665	19.2348	0	0
Benin	1977	4	1	0	8.875090064	0	0	0.4168	6.5106	6.5106	20.4046	0	0
Benin	1978	4	1	0	8.967942455	0	0	0.0811	6.4942	6.4942	21.5173	0	0
Benin	1979	4	1	0	9.074169366	0	0	0.3008	7.1255	7.1255	25.1699	0	0
Benin	1980	4	1	0	9.147754072	0	0	0.3072	6.2916	6.2916	28.6291	0	0
Benin	1981	4	1	0	9.110966597	0	0	0.1619	6.3078	6.3078	24.7978	0	0
Benin	1982	4	1	0	9.103043379	0	0	-0.001	6.3165	6.3165	30.2208	0	0
Benin	1983	4	1	0	9.03955224	0	0	0.001	7.849	7.849	31.84	0	0
Benin	1984	4	1	0	9.021658054	0	0	0.0011	7.3448	7.3448	25.4439	0	0
Benin	1985	4	1	0	9.019412384	0	0	-0.0086	9.1672	9.1672	30.9555	0	0
Benin	1986	4	1	0	9.125839627	0	0	0.0823	10.2794	10.2794	28.6603	0	0
Benin	1987	4	1	0	9.193795574	0	0	0.0064	8.7168	8.7168	26.5786	0	0
Benin	1988	4	1	0	9.209581008	0	0	-1.337	9.9013	9.9013	28.5623	0	0
Benin	1989	4	1	0	9.176755052	0	0	-0.0745	18.2954	18.2954	21.5817	0	0
Benin	1990	4	1	0	9.29224837	0	0	-0.1508	13.8925	13.8925	19.1277	0	0
Benin	1991	4	1	0	9.298074984	0	0	0.0198	13.5846	13.5846	15.3838	0	0
Benin	1992	4	1	0	9.229250483	0	0	0.0563	16.4564	16.4564	11.6745	0	0
Benin	1993	4	1	0	9.356896999	0	0	-0.9512	12.8768	12.8768	10.5145	0	0
Benin	1994	4	1	0	9.203597411	0	0	-0.4448	16.4037	16.4037	8.4526	0	0
Benin	1995	4	1	0	9.336385127	0	0	-0.3567	13.2005	13.2005	7.4284	0	0
Benin	1996	4	1	0	9.373117432	0	0	-0.6209	12.4526	12.4526	8.4776	0	0
Benin	1997	4	1	0	9.355700787	0	0	0.5371	9.8795	9.8795	5.4153	0	0
Benin	1998	4	1	0	9.390067874	0	0	0.46	8.4052	8.4052	6.9132	0	0

Benin	1999	4	1	0	9.565540198	0	0	0.2533	5.7964	5.7964	7.1423	0	0
Benin	2000	4	1	0	9.546541593	0	0	-0.3635	6.9781	6.9781	7.7614	0	0
Benin	2001	4	1	0	9.56421883	0	0	0.4566	7.6793	7.6793	5.1361	0	0
Benin	2002	4	1	0	9.622663927	0	0	-0.4624	5.3177	5.3177	4.8332	0	0
Benin	2003	4	1	0	9.728293572	0	0	0.1989	5.686	5.686	7.6713	0	0
Benin	2004	4	1	0	9.791709645	0	0	-0.6587	6.3673	6.3673	7.8045	0	0
Benin	2005	4	1	0	9.817410298	0	0	-0.1338	5.3296	5.3296	9.0343	0	0
Benin	2006	4	1	0	9.847209258	0	1	-0.1758	5.7156	5.7156	10.3351	1	0
Benin	2007	4	1	0	9.912171485	0	1	1.7039	5.8529	5.8529	12.3092	1	0
Benin	2008	4	1	0	9.990682221	0	1	0.4926	6.5128	6.5128	12.7806	1	0
Benin	2009	4	1	0	9.988497732	0	1	-0.1931	6.9812	6.9812	15.1297	1	0
Benin	2010	4	1	0	9.979336411	0	1	0.5611	7.2694	7.2694	15.8348	1	0
Benin	2011	4	1	0	10.02911262	0	1	1.5084	6.2991	6.2991	16.5743	1	0
Benin	2012	4	1	0	10.04693813	0	1	2.5271	4.586	4.586	15.6476	1	0
Benin	2013	4	1	0	10.09752957	0	1	2.8786	5.3033	5.3033	16.4539	1	0
Benin	2014	4	1	0	10.12334612	0	1	3.0542	4.5323	4.5323	16.7371	1	0
Benin	2015	4	1	0	10.0564536	0	1	1.315	3.8655	3.8655	16.7357	1	0
Benin	2016	4	1	0	10.07265664	0	1	1.1149	4.2733	4.2733	17.4824	1	0
Benin	2017	4	1	0	10.10386034	0	1	1.5817	5.4134	5.4134	16.5779	1	0
Benin	2018	4	1	0	10.15419286	0	1	1.3607	4.074	4.074	16.7464	1	0
Brazil	1974	5	1	0	11.04058066	0	0		0.1244	0.1244	34.3561	0	0
Brazil	1975	5	1	0	11.11127446	0	0		0.1087	0.1087	38.3986	0	0
Brazil	1976	5	0	0	11.18517073	1	0		0.0615	0.0615	40.0254	0	0
Brazil	1977	5	0	0	11.24636094	1	0		0.039	0.039	40.5539	0	0
Brazil	1978	5	1	0	11.30163465	0	0		0.0455	0.0455	38.7311	0	0
Brazil	1979	5	1	0	11.34505638	0	0		0.0401	0.0401	39.3375	0	0
Brazil	1980	5	1	0	11.37546881	0	0		0.0366	0.0366	32.4997	0	0
Brazil	1981	5	1	0	11.41164525	0	0		0.0899	0.0899	36.451	0	0
Brazil	1982	5	1	0	11.43347239	0	0		0.0665	0.0665	38.5758	0	0
Brazil	1983	5	1	0	11.27796775	0	0		0.0557	0.0557	44.1801	0	0
Brazil	1984	5	1	0	11.27494251	0	0		0.0779	0.0779	45.7483	0	0
Brazil	1985	5	1	0	11.24581785	0	0		0.0482	0.0482	39.3384	0	0
Brazil	1986	5	1	0	11.33420966	0	0		0.0685	0.0685	15.8353	0	0
Brazil	1987	5	0	1	11.3756965	0	0		0.1234	0.1234	14.5052	0	0
Brazil	1988	5	0	1	11.41299133	0	0		0.0822	0.0822	105.363 8	0	0
Brazil	1989	5	0	1	11.54036469	0	0	0.2657	0.0635	0.0635	127.735 5	0	0
Brazil	1990	5	0	1	11.5918719	0	0	0.2141	0.0458	0.0458	42.0823	0	0
Brazil	1991	5	0	1	11.53479906	0	0	0.2708	0.0586	0.0586	45.1593	0	0
Brazil	1992	5	0	1	11.51612265	0	0	0.5277	-0.0732	-0.0732	84.4656	0	0
Brazil	1993	5	0	1	11.56619674	0	0	0.2948	0.055	0.055	133.075 9	0	0

Brazil	1994	5	0	1	11.72046515	0	1	0.5624	0.0514	0.0514	65.5396	0	1
Brazil	1995	5	1	0	11.88611455	0	1	0.6316	0.0348	0.0348	43.0367	1	0
Brazil	1996	5	1	0	11.92963675	1	1	1.476	0.0307	0.0307	40.7778	1	0
Brazil	1997	5	1	0	11.94606223	1	1	2.1505	0.0265	0.0265	40.7413	1	0
Brazil	1998	5	1	0	11.93636845	1	1	3.3409	0.0308	0.0308	29.5323	1	0
Brazil	1999	5	1	0	11.7778921	1	1	4.7338	0.0248	0.0248	29.8269	1	0
Brazil	2000	5	0	1	11.81653837	0	1	5.0339	0.0402	0.0402	31.141	0	1
Brazil	2001	5	0	1	11.74818125	0	1	4.1476	0.0465	0.0465	29.004	0	1
Brazil	2002	5	0	1	11.7073903	0	1	3.2536	0.048	0.048	29.6451	0	1
Brazil	2003	5	0	1	11.74681256	0	1	1.8134	0.0424	0.0424	27.6857	0	1
Brazil	2004	5	0	1	11.82561678	0	1	2.7135	0.0274	0.0274	29.3728	0	1
Brazil	2005	5	0	1	11.95018476	0	1	1.7339	0.0251	0.0251	31.8398	0	1
Brazil	2006	5	0	1	12.04439874	0	1	1.7531	0.0102	0.0102	35.4252	0	1
Brazil	2007	5	0	1	12.14522263	0	1	3.1908	0.024	0.024	40.6909	0	1
Brazil	2008	5	0	1	12.22938092	0	1	2.9906	0.0283	0.0283	45.7823	0	1
Brazil	2009	5	0	1	12.22194075	0	1	1.8885	0.023	0.023	47.4943	0	1
Brazil	2010	5	0	1	12.34417048	0	1	3.73	0.0217	0.0217	52.7647	0	1
Brazil	2011	5	0	1	12.4176712	0	1	3.9152	0.033	0.033	58.0785	0	1
Brazil	2012	5	0	1	12.39185016	0	1	3.755	0.0536	0.0536	62.5193	0	1
Brazil	2013	5	0	1	12.39319021	0	1	3.0415	0.0474	0.0474	64.2306	0	1
Brazil	2014	5	0	1	12.39022724	0	1	3.5714	0.0379	0.0379	66.0285	0	1
Brazil	2015	5	0	1	12.25580645	0	1	3.5921	0.0567	0.0567	66.8297	0	1
Brazil	2016	5	0	1	12.25423382	0	1	4.1374	0.0384	0.0384	62.194	0	1
Brazil	2017	5	0	1	12.31460613	0	1	3.3383	0.0135	0.0135	59.4843	0	1
Brazil	2018	5	0	1	12.28261011	0	1	4.0775	0.0239	0.0239	60.2183	0	1
Albania	1974	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1975	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1976	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1977	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1978	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1979	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1980	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1981	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1982	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1983	6	0	0		0	0					0	0
Albania	1984	6	0	0		0	0	0				0	0
Albania	1985	6	0	0	9.268890947	0	0	0				0	0
Albania	1986	6	0	0	9.278078808	0	0	0				0	0
Albania	1987	6	0	0	9.321665992	0	0	0				0	0
Albania	1988	6	0	0	9.318229557	0	0	0	0.271	0.271		0	0
Albania	1989	6	0	0	9.312015683	0	0	0	0.4589	0.4589		0	0

Albania	1990	6	0	0	9.923232609	0	0	0	0.5452	0.5452		0	0
Albania	1991	6	0	0	9.794996115	0	0	0	30.7972	30.7972		0	0
Albania	1992	6	0	0	9.772390499	0	0	3.0667	66.3842	66.3842		0	0
Albania	1993	6	0	1	9.822214334	0	0	4.8932	22.2012	22.2012		0	0
Albania	1994	6	0	1	9.866030681	0	0	2.8177	8.608	8.608	4.0459	0	0
Albania	1995	6	0	1	9.929358748	0	0	2.9255	7.4127	7.4127	3.7632	0	0
Albania	1996	6	0	1	9.975063368	0	0	2.8159	6.9281	6.9281	3.2571	0	0
Albania	1997	6	0	1	9.932268924	0	0	2.1032	7.2863	7.2863	3.9259	0	0
Albania	1998	6	0	1	9.975498801	0	1	1.7679	10.2475	10.2475	3.8617	0	1
Albania	1999	6	1	0	10.03312885	0	1	1.2826	14.8501	14.8501	4.107	1	0
Albania	2000	6	1	0	10.07650125	0	1	4.1088	8.8661	8.8661	4.8709	1	0
Albania	2001	6	1	0	10.11916863	0	1	5.2854	6.6335	6.6335	6.2011	1	0
Albania	2002	6	1	0	10.15296025	0	1	3.1048	6.8958	6.8958	6.476	1	0
Albania	2003	6	1	0	10.18179301	0	1	3.1727	6.0622	6.0622	7.656	1	0
Albania	2004	6	1	0	10.21562133	0	1	4.7502	4.0922	4.0922	9.6322	1	0
Albania	2005	6	1	0	10.24707058	0	1	3.2598	3.8358	3.8358	15.3759	1	0
Albania	2006	6	1	0	10.29337975	0	1	3.6549	3.5382	3.5382	22.3149	1	0
Albania	2007	6	1	0	10.33508737	0	1	6.109	2.812	2.812	29.9215	1	0
Albania	2008	6	1	0	10.38473604	0	1	9.6821	2.8181	2.8181	35.3307	1	0
Albania	2009	6	1	0	10.41162273	0	1	11.1706	3.0132	3.0132	36.7844	1	0
Albania	2010	6	1	0	10.44786913	0	1	9.1381	3.0918	3.0918	37.3647	1	0
Albania	2011	6	1	0	10.47190828	0	1	8.1353	2.9431	2.9431	39.3142	1	0
Albania	2012	6	1	0	10.48451683	0	1	7.4514	2.8554	2.8554	38.917	1	0
Albania	2013	6	1	0	10.48590552	0	1	9.8163	2.0773	2.0773	37.8726	1	0
Albania	2014	6	1	0	10.51234006	0	1	8.693	2.1062	2.1062	37.4026	1	0
Albania	2015	6	1	0	10.52616212	0	1	8.6905	2.9089	2.9089	35.3627	1	0
Albania	2016	6	1	0	10.54096965	0	1	8.8051	1.419	1.419	34.5818	1	0
Albania	2017	6	1	0	10.56470674	0	1	7.8554	1.2899	1.2899	32.5626	1	0
Albania	2018	6	1	0	10.58752348	0	1	7.9464	2.2759	2.2759	30.5414	1	0
Burundi	1974	7	1	0	10.94921377	0	0	0.0637	11.107	5.9376	9.1977	0	0
Burundi	1975	7	1	0	10.98813241	0	0	0.076	11.5123	8.0095	2.9319	0	0
Burundi	1976	7	1	0	11.02146294	0	0	0.0178	10.0194	7.2665	3.8461	0	0
Burundi	1977	7	1	0	11.04277626	0	0	-0.0457	8.8684	6.5106	3.2205	0	0
Burundi	1978	7	1	0	11.0737014	0	0	0.1458	12.4059	6.4942	6.1932	0	0
Burundi	1979	7	1	0	11.13000657	0	0	-0.0383	12.2149	7.1255	7.4152	0	0
Burundi	1980	7	1	0	11.17604609	0	0	0.5001	12.5785	6.2916	6.8889	0	0
Burundi	1981	7	1	0	11.24770797	0	0	1.1434	12.4878	6.3078	9.775	0	0
Burundi	1982	7	1	0	11.28788521	0	0	0.0888	12.4707	6.3165	8.2607	0	0
Burundi	1983	7	1	0	11.24862838	0	0	0.2807	12.8177	7.849	7.0272	0	0
Burundi	1984	7	1	0	11.28672426	0	0	0.1205	14.1328	7.3448	3.9711	0	0
Burundi	1985	7	1	0	11.25679849	0	0	0.0468	12.1208	9.1672	3.5734	0	0

Burundi	1986	7	1	0	11.26119628	0	0	0.1268	16.1979	10.2794	4.4548	0	0
Burundi	1987	7	1	0	11.27758131	0	0	0.1209	17.8251	8.7168	4.3416	0	0
Burundi	1988	7	1	0	11.37319523	0	0	0.1106	18.9246	9.9013	5.9563	0	0
Burundi	1989	7	1	0	11.4769444	0	0	0.0509	18.8124	18.2954	7.0054	0	0
Burundi	1990	7	1	0	11.49336551	0	0	0.1109	23.5005	13.8925	8.6145	0	0
Burundi	1991	7	1	0	11.51320024	0	0	0.0765	22.177	13.5846	10.7485	0	0
Burundi	1992	7	1	0	11.51259342	0	0	0.0554	28.9214	16.4564	10.721	0	0
Burundi	1993	7	1	0	11.49434684	0	0	0.0505	23.3576	12.8768	14.0312	0	0
Burundi	1994	7	1	0	11.50894618	0	0	0.0004	34.0511	16.4037	14.7361	0	0
Burundi	1995	7	1	0	11.56601393	0	0	0.1981	29.043	13.2005	12.2657	0	0
Burundi	1996	7	1	0	11.60348115	0	0	0	12.9244	12.4526	14.2334	0	0
Burundi	1997	7	0	1	11.63910217	0	0	0	5.8726	9.8795	11.8717	0	0
Burundi	1998	7	1	0	11.60169161	0	0	0	7.7642	8.4052	13.5352	0	0
Burundi	1999	7	1	0	11.5903844	0	0	-0.0588	9.4255	5.7964	15.3902	0	0
Burundi	2000	7	1	0	11.61893805	0	0	1.3422	10.5461	6.9781	17.08	0	0
Burundi	2001	7	1	0	11.57904943	0	0	-0.0013	16.108	7.6793	16.3028	0	0
Burundi	2002	7	1	0	11.59723519	0	0	0	21.1788	5.3177	20.3103	0	0
Burundi	2003	7	1	0	11.66977972	0	0	0	29.6834	5.686	20.1327	0	0
Burundi	2004	7	1	0	11.78839915	0	0	0.0049	40.4097	6.3673	17.3507	0	0
Burundi	2005	7	1	0	11.84219004	0	0	0.0523	33.2549	5.3296	14.5437	0	0
Burundi	2006	7	1	0	11.87384734	0	0	0.0025	34.1639	5.7156	15.8309	0	0
Burundi	2007	7	1	0	11.9316751	0	1	0.0369	37.3654	5.8529	14.7745	1	0
Burundi	2008	7	1	0	12.02351699	0	1	0.2378	32.3745	6.5128	13.6629	1	0
Burundi	2009	7	1	0	11.96784124	0	1	0.0196	32.6301	6.9812	14.6303	1	0
Burundi	2010	7	1	0	12.06017262	0	1	0.0384	31.0503	7.2694	18.3619	1	0
Burundi	2011	7	1	0	12.14563322	0	1	0.1501	25.796	6.2991	21.5599	1	0
Burundi	2012	7	1	0	12.18946003	0	1	0.0259	22.5272	4.586	20.2049	1	0
Burundi	2013	7	1	0	12.19766103	0	1	4.7613	22.7779	5.3033	19.3898	1	0
Burundi	2014	7	1	0	12.16659149	0	1	3.0212	19.1008	4.5323	19.2934	1	0
Burundi	2015	7	1	0	12.13053179	0	0	1.5987	11.8195	3.8655	16.3881	0	0
Burundi	2016	7	1	0	12.08153998	0	0	0.0021	28.1511	4.2733	17.1699	0	0
Burundi	2017	7	1	0	12.1227126	0	0	0.0116	16.0594	5.4134	15.4637	0	0
Burundi	2018	7	1	0	12.15481594	0	0	0.0369	16.934	4.074	18.0326	0	0
Chile	1974	8	1	0	10.20979384	0	0	0.0143	0.0947	38.8366	6.0617	0	0
Chile	1975	8	1	0	9.882081329	0	0	0.656	1.5412	50.6844	8.2105	0	0
Chile	1976	8	1	0	10.01460139	0	0	-0.0097	0.104	44.2485	15.351	0	0
Chile	1977	8	1	0	10.14497542	0	0	0.1504	0.0788	41.7489	19.1514	0	0
Chile	1978	8	1	0	10.20384666	0	0	1.1318	0.0243	43.4764	27.8792	0	0
Chile	1979	8	1	0	10.33853014	0	0	1.119	-0.1415	47.676	34.4652	0	0
Chile	1980	8	1	0	10.46294741	0	0	0.7336	-0.0269	48.12	44.4904	0	0
Chile	1981	8	1	0	10.53794342	0	0	1.1098	0.0017	41.7594	50.2791	0	0

Chile	1982	8	1	0	10.40356477	0	0	2.0533	-0.0035	39.8652	80.8153	0	0
Chile	1983	8	1	0	10.30869157	0	0	0.663	0.0458	44.82	73.1333	0	0
Chile	1984	8	1	0	10.29275495	0	0	0.3965	0.0656	47.2618	80.7608	0	0
Chile	1985	8	1	0	10.24804406	0	0	0.8144	0.3161	50.5838	64.5583	0	0
Chile	1986	8	1	0	10.27625607	0	0	1.6696	0.022	52.0537	58.8206	0	0
Chile	1987	8	1	0	10.34743555	0	0	4.0021	0.1409	54.193	53.9182	0	0
Chile	1988	8	1	0	10.41564481	0	0	3.7166	0.2158	58.4545	49.8007	0	0
Chile	1989	8	1	0	10.47546322	0	0	4.2874	0.2464	62.9729	46.4116	0	0
Chile	1990	8	1	0	10.52001017	0	0	1.9953	0.3481	61.7457	43.1787	0	0
Chile	1991	8	1	0	10.57789137	0	0	2.1738	0.3484	58.0943	41.0531	0	0
Chile	1992	8	1	0	10.66242091	0	0	2.0372	0.3102	56.2541	43.7341	0	0
Chile	1993	8	1	0	10.6928273	0	0	2.0985	0.3755	53.6091	47.6375	0	0
Chile	1994	8	1	0	10.75593904	0	0	4.5301	0.285	53.215	46.5107	0	0
Chile	1995	8	1	0	10.86597444	0	0	4.0262	0.2275	54.9672	48.2894	0	0
Chile	1996	8	1	0	10.89528099	0	0	6.1267	0.2585	53.9207	52.1702	0	0
Chile	1997	8	1	0	10.93312725	0	0	6.148	0.1573	54.0993	55.1754	0	0
Chile	1998	8	1	0	10.91378898	0	0	5.6444	0.1342	53.8362	57.6631	0	0
Chile	1999	8	1	0	10.87849941	0	0	11.5919	0.0969	54.6956	60.3811	0	0
Chile	2000	8	0	0	10.8934837	1	1	6.2038	0.0669	58.7119	63.3817	0	0
Chile	2001	8	0	0	10.85440977	1	1	5.8677	0.0808	62.1448	64.8452	0	0
Chile	2002	8	0	0	10.84692377	1	1	3.6291	-0.0105	62.4839	65.8085	0	0
Chile	2003	8	0	0	10.88370445	1	1	5.2639	0.1106	65.6934	63.9617	0	0
Chile	2004	8	0	0	10.99598262	1	1	6.8606	0.059	69.8894	64.5455	0	0
Chile	2005	8	0	0	11.08747958	1	1	6.1019	0.1516	72.0625	66.0657	0	0
Chile	2006	8	0	0	11.18706942	1	1	4.9311	0.072	73.7116	64.2096	0	0
Chile	2007	8	0	0	11.23695486	1	1	7.8119	0.0683	76.977	70.3182	0	0
Chile	2008	8	0	0	11.25445962	1	1	10.2688	0.0622	80.6766	73.9015	0	0
Chile	2009	8	0	0	11.23404285	1	1	8.0657	0.0476	66.686	70.9115	0	0
Chile	2010	8	0	0	11.33667067	1	1	7.3806	0.0896	69.7177	66.6343	0	0
Chile	2011	8	0	0	11.40006261	1	1	10.1697	0.0703	72.4816	70.4286	0	0
Chile	2012	8	0	0	11.42679724	1	1	11.9097	0.0507	68.1561	73.5578	0	0
Chile	2013	8	0	0	11.44285505	1	1	7.614	0.0304	65.1433	76.9773	0	0
Chile	2014	8	0	0	11.41397868	1	1	9.835	0.0991	65.6346	79.343	0	0
Chile	2015	8	0	0	11.38470574	1	1	7.3278	0.023	59.3491	81.4386	0	0
Chile	2016	8	0	0	11.39672005	1	1	4.5571	0.0736	56.0579	80.2419	0	0
Chile	2017	8	0	0	11.44148294	1	1	1.8965	0.0265	56.0262	78.9476	0	0
Chile	2018	8	0	0	11.47041439	1	1	2.6846		58.1771	82.0969	0	0
Congo, Dem. Rep	1974	9	1	0	8.449322038	0	0				4.5822	0	0
Congo, Dem. Rep	1975	9	1	0	8.578249449	0	0				5.5184	0	0
Congo, Dem. Rep	1976	9	0	0	8.65432332	1	0				4.6596	0	0

Congo, Dem. Rep.	1977	9	0	1	8.705263253	0	0				4.7963	0	0
Congo, Dem. Rep.	1978	9	0	1	8.785741525	0	0				4.9098	0	0
Congo, Dem. Rep.	1979	9	0	1	8.845572336	0	0				3.2056	0	0
Congo, Dem. Rep.	1980	9	0	1	8.901484492	0	0				2.7422	0	0
Congo, Dem. Rep.	1981	9	0	1	8.841861999	0	0				2.3154	0	0
Congo, Dem. Rep.	1982	9	0	1	8.874082874	0	0				2.4219	0	0
Congo, Dem. Rep.	1983	9	0	0	8.818674078	1	0				1.9865	0	0
Congo, Dem. Rep.	1984	9	0	0	8.804698556	1	0	-0.343			1.5891	0	0
Congo, Dem. Rep.	1985	9	0	0	8.936940672	1	0	1.1571			1.5624	0	0
Congo, Dem. Rep.	1986	9	0	0	9.050095429	1	0	0.069			2.2332	0	0
Congo, Dem. Rep.	1987	9	0	0	9.079540052	1	0	-0.7677			2.8327	0	0
Congo, Dem. Rep.	1988	9	0	0	9.102055976	1	0	-0.0428			2.3775	0	0
Congo, Dem. Rep.	1989	9	0	0	9.091290621	1	0	-0.0693			1.9978	0	0
Congo, Dem. Rep.	1990	9	0	0	9.158576991	1	0	-0.155			1.8097	0	0
Congo, Dem. Rep.	1991	9	0	0	9.139052206	1	0				0.6837	0	0
Congo, Dem. Rep.	1992	9	0	0	9.149809339	1	0	-0.0082			0.9262	0	0
Congo, Dem. Rep.	1993	9	0	0	9.106796232	1	0	0.0638			1.211	0	0
Congo, Dem. Rep.	1994	9	0	0	8.930018528	1	0	-0.0258	4.7716	42.5167	1.0569	0	0
Congo, Dem. Rep.	1995	9	0	0	9.047426642	1	0	-0.396	3.9927	52.2085	1.0631	0	0
Congo, Dem. Rep.	1996	9	0	0	9.003370556	1	0	0.4295	3.0779	60.3163		0	0
Congo, Dem. Rep.	1997	9	0	0	8.972083121	1	0	-0.7281	2.7772	33.75		0	0
Congo, Dem. Rep.	1998	9	1	0	8.985578405	0	0	0.9864	2.1799	62.6793		0	0
Congo, Dem. Rep.	1999	9	1	0	8.999773026	0	0	0.2369	3.165	41.1777		0	0
Congo, Dem. Rep.	2000	9	1	0	8.962263843	0	0	0.4935	0.9542	27.0144	0.7763	0	0
Congo, Dem. Rep.	2001	9	1	0	8.969718041	0	0	1.3743	3.4926	25.0419	0.5439	0	0
Congo, Dem. Rep.	2002	9	1	0	8.998289068	0	1	2.1494	13.9516	29.3168	0.4914	1	0
Congo, Dem. Rep.	2003	9	0	0	9.057786098	1	1	4.3776	62.1866	54.0314	0.796	0	0
Congo, Dem. Rep.	2004	9	0	0	9.10461021	1	1	3.9722	19.212	49.3364	1.0952	0	0
Congo, Dem. Rep.	2005	9	0	0	9.126421799	1	1	1.5045	16.4249	52.3146	1.2011	0	0

Congo, Dem. Rep.	2006	9	0	0	9.164905733	1	1	1.7721	15.7145	47.9633	2.0833	0	0
Congo, Dem. Rep.	2007	9	0	0	9.230400727	1	1	10.8024	8.3728	80.1421	2.6469	0	0
Congo, Dem. Rep.	2008	9	0	0	9.299596212	1	1	8.7263	9.5722	83.7723	4.989	0	0
Congo, Dem. Rep.	2009	9	1	0	9.315420682	0	1	-1.3041	13.2251	62.9469	5.3002	1	0
Congo, Dem. Rep.	2010	9	1	0	9.330939353	0	1	12.716	16.8659	90.7476	3.7239	1	0
Congo, Dem. Rep.	2011	9	1	0	9.387030644	0	1	6.1766	22.5172	85.1981	4.023	1	0
Congo, Dem. Rep.	2012	9	1	0	9.399695643	0	1	9.8669	10.2713	68.3517	4.8113	1	0
Congo, Dem. Rep.	2013	9	1	0	9.228283348	0	1	5.1946	8.6513	77.4659	5.2465	1	0
Congo, Dem. Rep.	2014	9	1	0	9.277566471	0	1	4.176	7.3018	78.6902	5.718	1	0
Congo, Dem. Rep.	2015	9	1	0	9.229381215	0	1	3.0743	7.3993	59.3324	6.2855	1	0
Congo, Dem. Rep.	2016	9	1	0	9.261267198	0	1	2.5108	5.7843	55.9252	7.3928	1	0
Congo, Dem. Rep.	2017	9	1	0	9.316463062	0	1	2.7564	6.2054	74.2914	5.4658	1	0
Congo, Dem. Rep.	2018	9	1	0	9.346544448	0	1	2.959	5.4816	69.9197	5.8044	1	0
Egypt, Arab Rep.	1974	10	1	0	9.965152915	0	0	0.0014	15.1074	51.6648	13.2173	0	0
Egypt, Arab Rep.	1975	10	1	0	10.06566107	0	0	0.0688	22.0705	53.7142	16.6001	0	0
Egypt, Arab Rep.	1976	10	1	0	10.1243734	0	0	0.4581	18.752	45.0855	17.1017	0	0
Egypt, Arab Rep.	1977	10	1	0	10.15838683	0	0	0.7276	18.8839	52.9519	18.7176	0	0
Egypt, Arab Rep.	1978	10	1	0	10.17060503	0	0	2.1481	19.0684	53.8394	18.3207	0	0
Egypt, Arab Rep.	1979	10	1	0	10.25576856	0	0	6.7494	9.2762	69.4643	18.9958	0	0
Egypt, Arab Rep.	1980	10	1	0	10.33585707	0	0	2.5302	6.8438	73.383	13.9364	0	0
Egypt, Arab Rep.	1981	10	1	0	10.34510074	0	0	3.3998	6.3392	74.4596	25.8951	0	0
Egypt, Arab Rep.	1982	10	1	0	10.44177637	0	0	1.0615	5.6319	64.202	24.7088	0	0
Egypt, Arab Rep.	1983	10	1	0	10.49088847	0	0	1.5824	5.0082	57.1429	25.8481	0	0
Egypt, Arab Rep.	1984	10	1	0	10.53111075	0	0	2.1464	5.5411	52.5316	26.2158	0	0
Egypt, Arab Rep.	1985	10	1	0	10.59165999	0	0	3.0153	4.96	46.1126	27.1987	0	0
Egypt, Arab Rep.	1986	10	1	0	10.61546088	0	0	2.9511	4.4589	36.0544	29.2243	0	0
Egypt, Arab Rep.	1987	10	1	0	10.60697883	0	0	2.3426	4.315	35.3398	28.8951	0	0
Egypt, Arab Rep.	1988	10	1	0	10.54382136	0	0	3.4019	4.3047	52.5974	28.1333	0	0
Egypt, Arab Rep.	1989	10	1	0	10.59940595	0	0	3.1446	4.1894	50.1299	26.5301	0	0

Egypt, Arab Rep.	1990	10	1	0	10.63325544	0	0	1.7078	14.4845	52.9228	25.5257	0	0
Egypt, Arab Rep.	1991	10	1	0	10.57273033	0	0	0.6767	14.3733	62.8444	22.0586	0	0
Egypt, Arab Rep.	1992	10	1	0	10.62175758	0	0	1.0966	8.8846	59.3098	22.2705	0	0
Egypt, Arab Rep.	1993	10	1	0	10.66818672	0	0	1.0584	5.3102	55.9278	23.7658	0	0
Egypt, Arab Rep.	1994	10	1	0	10.71515048	0	0	2.4201	5.166	50.6286	27.9037	0	0
Egypt, Arab Rep.	1995	10	1	0	10.77930238	0	0	0.994	3.353	50.2451	32.7338	0	0
Egypt, Arab Rep.	1996	10	1	0	10.83013757	0	0	0.9404	3.2232	46.9486	36.5344	0	0
Egypt, Arab Rep.	1997	10	1	0	10.89451864	0	0	1.1354	2.5453	43.7382	39.6936	0	0
Egypt, Arab Rep.	1998	10	1	0	10.92854336	0	1	1.2684	2.304	41.9276	46.555	1	0
Egypt, Arab Rep.	1999	10	1	0	10.95765854	0	1	1.1744	1.7762	38.3615	52.0018	1	0
Egypt, Arab Rep.	2000	10	1	0	10.99929824	0	1	1.237	1.3667	39.0179	51.9533	1	0
Egypt, Arab Rep.	2001	10	1	0	10.98535747	0	1	0.5274	1.3302	39.8104	54.9311	1	0
Egypt, Arab Rep.	2002	10	1	0	10.93016459	0	1	0.7598	1.5353	40.9871	54.6554	1	0
Egypt, Arab Rep.	2003	10	1	0	10.90465314	0	1	0.2957	1.2686	46.1796	53.8976	1	0
Egypt, Arab Rep.	2004	10	1	0	10.89642958	0	0	1.5908	1.9126	57.8199	54.0429	0	0
Egypt, Arab Rep.	2005	10	1	0	10.95231124	0	0	5.9995	1.1711	62.9526	51.1654	0	0
Egypt, Arab Rep.	2006	10	1	0	11.03110976	0	0	9.3486	0.842	61.5185	49.291	0	0
Egypt, Arab Rep.	2007	10	1	0	11.11540356	0	0	8.8763	0.8652	65.0779	45.5152	0	0
Egypt, Arab Rep.	2008	10	1	0	11.2117029	0	0	5.8314	1.0285	71.6806	42.7975	0	0
Egypt, Arab Rep.	2009	10	1	0	11.27679947	0	0	3.5484	0.5191	56.5534	36.0927	0	0
Egypt, Arab Rep.	2010	10	1	0	11.34041172	0	0	2.916	0.2792	47.9364	33.0723	0	0
Egypt, Arab Rep.	2011	10	1	0	11.372893	0	0	-0.2045	0.1843	45.2556	31.1549	0	0
Egypt, Arab Rep.	2012	10	1	0	11.44578577	0	1	1.0023	0.6651	40.7118	27.3884	1	0
Egypt, Arab Rep.	2013	10	1	0	11.46004662	0	1	1.4534	1.9616	40.373	26.2224	1	0
Egypt, Arab Rep.	2014	10	1	0	11.48514683	0	1	1.5093	1.1858	36.9202	25.6067	1	0
Egypt, Arab Rep.	2015	10	1	0	11.51767953	0	1	2.1026	0.78	34.8459	26.3164	1	0
Egypt, Arab Rep.	2016	10	1	0	11.52171552	0	1	2.4386	0.7432	30.2465	34.1349	1	0
Egypt, Arab Rep.	2017	10	1	0	11.37242166	0	1	2.983	0.0143	45.1268	28.52	1	0
Egypt, Arab Rep.	2018	10	1	0	11.39744115	0	0	3.1004	0.8548	48.2783	25.548	0	0

Gabon	1974	11	1	0	9.188708049	0	0	5.1547	1.7363	100.807	13.12	0	0
Gabon	1975	11	1	0	9.333969512	0	0	7.7355	3.0132	97.4265	14.4103	0	0
Gabon	1976	11	1	0	9.478481356	0	0	1.286	1.1997	91.684	13.8708	0	0
Gabon	1977	11	1	0	9.448605706	0	0	1.2423	1.0222	102.854	18.0693	0	0
Gabon	1978	11	1	0	9.378303267	0	0	2.3665	2.0082	108.68	24.1065	0	0
Gabon	1979	11	1	0	9.48147862	0	0	1.8166	1.3722	95.8889	19.1365	0	0
Gabon	1980	11	1	0	9.631407028	0	0	0.7366	1.4414	96.3504	15.7693	0	0
Gabon	1981	11	1	0	9.586842533	0	0	1.4131	1.2214	104.059	16.2925	0	0
Gabon	1982	11	1	0	9.558469504	0	0	3.6412	1.8715	101.262	15.5586	0	0
Gabon	1983	11	1	0	9.530363102	0	0	3.298	2.0495	104.867	17.7285	0	0
Gabon	1984	11	1	0	9.551627042	0	0	0.2281	2.2556	99.2931	16.1824	0	0
Gabon	1985	11	1	0	9.523735383	0	0	0.4518	1.962	119.853	20.2063	0	0
Gabon	1986	11	1	0	9.531943388	0	0	3.2392	2.4913	89.8956	28.5342	0	0
Gabon	1987	11	1	0	9.516111719	0	0	2.7365	2.7069	87.9144	29.74	0	0
Gabon	1988	11	1	0	9.583709125	0	0	3.4568	2.9729	78.522	16.7484	0	0
Gabon	1989	11	1	0	9.62184191	0	0	-0.7293	3.3417	86.9936	15.4788	0	0
Gabon	1990	11	1	0	9.774684357	0	0	1.2341	2.4592	76.8974	12.9223	0	0
Gabon	1991	11	1	0	9.732628534	0	0	-1.0104	2.9429	80.5349	14.634	0	0
Gabon	1992	11	1	0	9.747597516	0	0	2.2699	1.4084	79.8688	10.9444	0	0
Gabon	1993	11	1	0	9.641339744	0	0	-2.597	2.6928	83.343	10.3153	0	0
Gabon	1994	11	1	0	9.622298937	0	0	-2.3767	4.9022	99.9267	6.756	0	0
Gabon	1995	11	1	0	9.695380613	0	0	-3.9424	3.3479	95.1347	7.9218	0	0
Gabon	1996	11	1	0	9.755420539	0	0	-5.0072	2.5656	95.6709	6.5893	0	0
Gabon	1997	11	1	0	9.726467766	0	0	-2.1535	0.8422	98.5363	8.6806	0	0
Gabon	1998	11	1	0	9.651609146	0	0	2.9577	1.1249	95.9748	10.7795	0	0
Gabon	1999	11	1	0	9.668664674	0	0	1.9184	1.1675	97.7315	9.9637	0	0
Gabon	2000	11	1	0	9.705905042	0	0	5.4731	0.2756	101.702	8.6966	0	0
Gabon	2001	11	1	0	9.700986121	0	0	-2.003	0.1967	83.6386	12.5213	0	0
Gabon	2002	11	1	0	9.727171161	0	0	0.0218	1.4762	84.7591	12.311	0	0
Gabon	2003	11	1	0	9.813707967	0	0	1.5305	-0.1884	80.3026	11.5183	0	0
Gabon	2004	11	1	0	9.890433286	0	0	4.0407	0.6088	81.7675	9.2709	0	0
Gabon	2005	11	1	0	9.981491668	0	0	3.4036	0.5832	83.9496	8.4636	0	0
Gabon	2006	11	1	0	10.01399936	0	0	2.5931	0.3481	88.6494	9.553	0	0
Gabon	2007	11	1	0	10.09535803	0	0	5.2572	0.5008	85.1325	9.9522	0	0
Gabon	2008	11	1	0	10.19232626	0	1	4.4538	0.4783	88.9989	8.6612	1	0
Gabon	2009	11	1	0	10.0832768	0	1	5.2476	0.726	83.5046	10.0911	1	0
Gabon	2010	11	1	0	10.15753509	0	1	3.6454	0.8512	89.1577	8.21	1	0
Gabon	2011	11	1	0	10.26031731	0	1	6.1698	0.442	90.4984	9.5277	1	0
Gabon	2012	11	1	0	10.23478206	0	1	3.9447	0.4454	92.3428	11.3021	1	0
Gabon	2013	11	1	0	10.24540768	0	1	1.8415	0.5488	90.635	15.0128	1	0
Gabon	2014	11	1	0	10.26016606	0	1	6.9386	0.6448	73.5203	14.5417	1	0

Gabon	2015	11	1	0	10.15785273	0	1	0.29	0.749	73.9498	14.5161	1	0
Gabon	2016	11	1	0	10.14686852	0	1	8.8682	0.3218	70.1334	13.829	1	0
Gabon	2017	11	1	0	10.17404494	0	1	8.8016	0.7604	75.0687	10.2904	1	0
Gabon	2018	11	1	0	10.22704625	0	1	8.176	0.7426	77.0366	13.0827	1	0
Ghana	1974	12	1	0	9.461560041	0	0	0.493	1.2632	40.1288	5.6768	0	0
Ghana	1975	12	1	0	9.448722761	0	0	2.522	4.4555	37.8005	5.7844	0	0
Ghana	1976	12	1	0	9.441735066	0	0	-0.6604	2.242	31.7499	5.9027	0	0
Ghana	1977	12	1	0	9.50371288	0	0	0.6025	2.8373	22.046	5.0184	0	0
Ghana	1978	12	1	0	9.563775047	0	0	0.2647	3.07	18.0454	3.5212	0	0
Ghana	1979	12	1	0	9.604250675	0	0	-0.0696	4.1991	22.3939	2.8189	0	0
Ghana	1980	12	1	0	9.647894062	0	0	0.3509	4.3108	17.6211	2.1926	0	0
Ghana	1981	12	1	0	9.625563653	0	0	0.3852	3.4237	10.079	1.8474	0	0
Ghana	1982	12	1	0	9.605950555	0	0	0.4039	3.4463	6.3203	1.8024	0	0
Ghana	1983	12	1	0	9.60823445	0	0	0.0592	2.6955	11.5449	1.5423	0	0
Ghana	1984	12	1	0	9.644663049	0	0	0.0453	4.883	18.8146	2.2094	0	0
Ghana	1985	12	1	0	9.653631372	0	0	0.1243	4.3917	24.2438	3.1084	0	0
Ghana	1986	12	1	0	9.757972881	0	0	0.075	6.4071	36.7117	3.6281	0	0
Ghana	1987	12	0	1	9.705421493	0	0	0.0926	8.2852	45.8481	3.1542	0	0
Ghana	1988	12	0	1	9.715822989	0	0	0.0962	11.3603	42.2455	3.1393	0	0
Ghana	1989	12	0	1	9.720305224	0	0	0.2856	13.9374	41.0859	5.8446	0	0
Ghana	1990	12	0	0	9.770054447	1	0	0.2513	9.6892	42.7282	4.9287	0	0
Ghana	1991	12	0	0	9.819316608	1	0	0.3029	13.5698	42.4883	3.6573	0	0
Ghana	1992	12	0	0	9.807122293	1	0	0.3507	9.7376	45.9936	4.9419	0	0
Ghana	1993	12	0	0	9.775701868	1	1	2.0942	10.7152	56.6691	4.8382	0	0
Ghana	1994	12	0	0	9.735962842	1	1	4.2781	10.2694	62.0212	5.25	0	0
Ghana	1995	12	0	0	9.810577774	1	1	1.6475	10.2633	57.4231	5.0736	0	0
Ghana	1996	12	0	0	9.841045508	1	1	1.7309	9.5898	72.2049	6.0051	0	0
Ghana	1997	12	0	0	9.838301698	1	1	1.187	7.3129	85.4018	8.1951	0	0
Ghana	1998	12	0	0	9.873957847	1	1	2.2373	9.6039	80.5995	9.3588	0	0
Ghana	1999	12	0	0	9.887581005	1	1	3.1575	8.0748	81.7051	12.5621	0	0
Ghana	2000	12	0	0	9.697493014	1	1	3.3294	12.4202	116.048	13.9715	0	0
Ghana	2001	12	1	0	9.725495911	0	0	1.6806	12.3847	110.046	11.8844	0	0
Ghana	2002	12	1	0	9.790026773	0	0	0.9557	11.4193	97.4892	12.1495	0	0
Ghana	2003	12	1	0	9.882661496	0	0	1.7916	13.1911	97.2871	12.493	0	0
Ghana	2004	12	1	0	9.948479892	0	0	1.5681	16.342	99.6703	13.1725	0	0
Ghana	2005	12	1	0	10.03119329	0	0	1.3492	10.8601	98.1715	15.5441	0	0
Ghana	2006	12	1	0	10.31049987	0	0	3.0453	6.086	65.9214	11.0936	0	0
Ghana	2007	12	1	0	10.39493902	0	0	5.5712	4.7106	65.3543	14.4884	0	0
Ghana	2008	12	1	0	10.45755949	0	0	9.4664	4.5941	69.5142	12.6135	0	0
Ghana	2009	12	0	0	10.41577619	0	0	9.1081	6.1058	71.5947	17.737	0	0
Ghana	2010	12	0	0	10.50781909	1	0	7.8495	5.3602	75.3778	16.6608	0	0

Ghana	2011	12	0	0	10.59480471	1	0	8.2559	4.7328	86.2955	17.1953	0	0
Ghana	2012	12	0	0	10.61564452	1	0	7.9825	4.593	93.168	18.0717	0	0
Ghana	2013	12	0	0	10.79811897	1	0	5.1365	2.1747	60.7593	15.2924	0	0
Ghana	2014	12	0	0	10.7386446	1	0	6.1394	2.1632	63.8366	16.5049	0	0
Ghana	2015	12	0	0	10.69378469	1	0	6.4614	3.6946	76.5213	17.9336	0	0
Ghana	2016	12	0	0	10.7494671	1	0	6.2055	2.4437	67.877	17.4356	0	0
Ghana	2017	12	0	0	10.78108283	1	0	5.3885	2.2001	70.5484	16.0995	0	0
Ghana	2018	12	0	0	10.82801042	1	0	4.4414	1.6612	67.9585	13.7141	0	0
Guinea-Bissau	1974	13	1	0	7.994648485	0	0		10.1847	44.2668	14.6919	0	0
Guinea-Bissau	1975	13	1	0	8.037369678	0	0	-0.1193	18.6294	31.1316	11.0252	0	0
Guinea-Bissau	1976	13	1	0	8.050714104	0	0		23.6646	33.2079	15.6668	0	0
Guinea-Bissau	1977	13	1	0	8.060589092	0	0	0.0348	35.7657	41.9065	16.9714	0	0
Guinea-Bissau	1978	13	1	0	8.088727244	0	0		42.7547	43.7878	21.1217	0	0
Guinea-Bissau	1979	13	1	0	8.073857138	0	0	0.194	44.9597	48.7987	21.3492	0	0
Guinea-Bissau	1980	13	1	0	8.043966453	0	0		55.4604	54.5295	23.8708	0	0
Guinea-Bissau	1981	13	1	0	8.189580054	0	0		41.8868	46.9117	24.1878	0	0
Guinea-Bissau	1982	13	1	0	8.218860014	0	0	0	38.7621	49.1254	21.0816	0	0
Guinea-Bissau	1983	13	1	0	8.213723668	0	0	0	38.6304	38.2629	24.6786	0	0
Guinea-Bissau	1984	13	1	0	8.141383607	0	0	1.6537	39.3003	64.6826	25.118	0	0
Guinea-Bissau	1985	13	1	0	8.157928744	0	0	1.001	35.3975	67.4675	24.3404	0	0
Guinea-Bissau	1986	13	1	0	8.114694429	0	0	0.6297	53.5129	37.0703	15.0918	0	0
Guinea-Bissau	1987	13	1	0	8.240140625	0	0	0.069	67.097	50.3232	11.9669	0	0
Guinea-Bissau	1988	13	1	0	8.216055322	0	0	0.4135	65.2734	63.6091	11.8226	0	0
Guinea-Bissau	1989	13	1	0	8.328671108	0	0	0.2205	57.2089	55.0802	11.0199	0	0
Guinea-Bissau	1990	13	1	0	8.387322177	0	0	0.828	54.1526	46.9705	10.9927	0	0
Guinea-Bissau	1991	13	1	0	8.41018716	0	0	0.8128	46.9789	47.7736	5.1767	0	0
Guinea-Bissau	1992	13	1	0	8.354710353	0	0	2.5761	50.4197	55.0144	3.7272	0	0
Guinea-Bissau	1993	13	1	0	8.374529901	0	0	1.3931	42.6616	41.5863	5.4771	0	0
Guinea-Bissau	1994	13	1	0	8.372212232	0	0	0.1825	78.7071	50.7638	5.6267	0	0
Guinea-Bissau	1995	13	1	0	8.404777156	0	0	0.0158	49.8418	46.8104	4.8362	0	0
Guinea-Bissau	1996	13	1	0	8.432038454	0	0	0.3809	71.7855	42.3602	4.3732	0	0

Guinea-Bissau	1997	13	1	0	8.429026771	0	0	4.2745	49.0564	60.8999	5.445	0	0
Guinea-Bissau	1998	13	1	0	8.314830758	0	0	2.1346	49.9123	50.2865	5.7096	0	0
Guinea-Bissau	1999	13	1	0	8.351113154	0	0	0.3256	25.0301	67.6776	6.6063	0	0
Guinea-Bissau	2000	13	1	0	8.5694857	0	1	0.1892	22.6033	54.8734	6.7411	1	0
Guinea-Bissau	2001	13	1	0	8.593973952	0	1	0.1008	16.1102	48.0176	8.3214	1	0
Guinea-Bissau	2002	13	1	0	8.620975366	0	1	0.8485	14.6397	41.1844	10.6899	1	0
Guinea-Bissau	2003	13	1	0	8.678935719	0	1	0.8389	31.1667	43.2716	11.7579	1	0
Guinea-Bissau	2004	13	1	0	8.725963	0	1	0.36	14.9206	44.8451	5.0326	1	0
Guinea-Bissau	2005	13	1	0	8.768659597	0	1	1.4808	11.5985	41.3184	5.8522	1	0
Guinea-Bissau	2006	13	1	0	8.772589895	0	1	3.0196	15.0313	40.4492	7.2129	1	0
Guinea-Bissau	2007	13	1	0	8.843177202	0	1	2.6933	18.1095	54.1418	7.5485	1	0
Guinea-Bissau	2008	13	1	0	8.938597125	0	1	0.7637	15.8786	52.642	8.7327	1	0
Guinea-Bissau	2009	13	1	0	8.919144262	0	1	2.2756	18.2221	54.0719	9.1665	1	0
Guinea-Bissau	2010	13	1	0	8.929356804	0	1	3.0875	15.2439	50.1304	9.4911	1	0
Guinea-Bissau	2011	13	1	0	9.041321081	0	1	2.2753	10.9052	56.621	10.4076	1	0
Guinea-Bissau	2012	13	1	0	8.995315379	0	1	0.6697	8.0751	41.173	10.0797	1	0
Guinea-Bissau	2013	13	1	0	9.019567979	0	1	1.8774	10.2948	44.0804	9.981	1	0
Guinea-Bissau	2014	13	1	0	9.023217733	0	1	2.7351	10.0934	51.593	8.8312	1	0
Guinea-Bissau	2015	13	1	0	9.020456431	0	1	1.7721	8.8554	59.7815		1	0
Guinea-Bissau	2016	13	1	0	9.071515625	0	1	1.2062	16.283	57.8122		1	0
Guinea-Bissau	2017	13	1	0	9.130390747	0	1	1.1622	8.3788	60.847	6.0922	1	0
Guinea-Bissau	2018	13	1	0	9.177429752	0	1	1.3667	10.569	56.0181	7.0523	1	0
Mauritania	1974	14	1	0	8.787468238	0	0	0.5905	16.1258	79.2316	11.4394	0	0
Mauritania	1975	14	1	0	8.847189184	0	0	-17.4448	12.3543	72.1853	19.0049	0	0
Mauritania	1976	14	1	0	8.889327691	0	0	0.2006	28.7784	83.877	18.8028	0	0
Mauritania	1977	14	1	0	8.902562904	0	0	0.5161	23.545	76.7985	22.1565	0	0
Mauritania	1978	14	1	0	8.905596154	0	0	0.3554	30.8777	71.2354	23.8409	0	0
Mauritania	1979	14	1	0	8.978591758	0	0	6.643	18.4867	67.5984	20.3438	0	0
Mauritania	1980	14	1	0	9.020330056	0	0	2.5855	17.1751	75.2259	20.9521	0	0
Mauritania	1981	14	1	0	9.043556927	0	0	1.1257	21.1507	87.4851	21.096	0	0
Mauritania	1982	14	1	0	9.044843821	0	0	1.3502	17.6529	90.2593	22.2263	0	0
Mauritania	1983	14	1	0	9.066389527	0	0	0.1174	16.2809	88.9544	21.716	0	0

Mauritania	1984	14	1	0	9.031155383	0	0	0.7936	16.6874	86.6495	21.8658	0	0
Mauritania	1985	14	1	0	9.004202389	0	1	0.6912	21.6811	103.286	21.3924	1	0
Mauritania	1986	14	1	0	9.074314877	0	1	0.3784	20.6556	99.2901	19.786	1	0
Mauritania	1987	14	1	0	9.128614188	0	1	0.1248	15.3052	84.8996	19.3465	1	0
Mauritania	1988	14	1	0	9.150741663	0	1	0.1362	13.6205	83.3784	19.5866	1	0
Mauritania	1989	14	1	0	9.16156175	0	1	0.239	18.0408	78.6898	19.3557	1	0
Mauritania	1990	14	1	0	9.178088585	0	1	0.447	16.3119	78.1245	24.4774	1	0
Mauritania	1991	14	1	0	9.32913097	0	1	0.1064	10.4899	55.8169	18.56	1	0
Mauritania	1992	14	1	0	9.335315896	0	1	0.3488	9.5161	42.3279		1	0
Mauritania	1993	14	1	0	9.266549329	0	1	0.8711	18.9942	46.0763		1	0
Mauritania	1994	14	1	0	9.288892086	0	1	0.1069	14.3805	62.6859		1	0
Mauritania	1995	14	1	0	9.32050592	0	1	0.3341	11.4121	73.4169		1	0
Mauritania	1996	14	1	0	9.32880388	0	1	-0.0204	12.627	70.4559		1	0
Mauritania	1997	14	1	0	9.316389975	0	0	-0.1607	11.4449	62.7496		0	0
Mauritania	1998	14	1	0	9.307997611	0	0	0.0065	8.0582	51.391		0	0
Mauritania	1999	14	1	0	9.297962709	0	0	0.7613	11.0489	49.0169		0	0
Mauritania	2000	14	1	0	9.25030369	0	0	2.2532	12.4703	58.9404		0	0
Mauritania	2001	14	1	0	9.242060337	0	0	4.3927	16.4975	60.7012		0	0
Mauritania	2002	14	1	0	9.249701748	0	0	3.7894	19.8297	56.7855		0	0
Mauritania	2003	14	1	0	9.311996915	0	0	4.9708	12.3693	55.318		0	0
Mauritania	2004	14	1	0	9.373372005	0	0	17.1048	8.0218	75.2188		0	0
Mauritania	2005	14	1	0	9.467758939	0	0	27.652	6.2921	88.2351	18.4015	0	0
Mauritania	2006	14	1	0	9.593239232	0	0	3.9443	5.6256	82.7885	14.6174	0	0
Mauritania	2007	14	1	0	9.638110388	0	0	3.2068	8.1404	86.0641	16.2992	0	0
Mauritania	2008	14	1	0	9.716541235	0	0	6.5836	8.7739	94.1202	19.2084	0	0
Mauritania	2009	14	1	0	9.67344416	0	1	-0.0652	7.888	82.0086	19.9777	1	0
Mauritania	2010	14	1	0	9.750422165	0	1	2.3189	6.7196	93.4207	18.2754	1	0
Mauritania	2011	14	1	0	9.830244412	0	1	8.7034	5.7755	98.4853	16.5934	1	0
Mauritania	2012	14	1	0	9.827899463	0	1	20.6013	6.2684	110.788	16.7664	1	0
Mauritania	2013	14	1	0	9.858721413	0	1	15.589	4.1927	102.399	18.3458	1	0
Mauritania	2014	14	1	0	9.819052627	0	1	7.6236	4.1118	91.6104	19.5203	1	0
Mauritania	2015	14	1	0	9.790063922	0	1	8.1358	5.5031	77.3468	21.1156	1	0
Mauritania	2016	14	1	0	9.806094384	0	1	4.2373	4.8913	73.1533	20.2989	1	0
Mauritania	2017	14	1	0	9.832517977	0	1	8.6501	4.3519	78.8149	21.0666	1	0
Mauritania	2018	14	1	0	9.873526977	0	1	10.3417	6.0313	89.1467	22.0411	1	0
Nepal	1974	15	1	0	9.085630725	0	0	0.0205	2.3539	15.9978	4.886	0	0
Nepal	1975	15	1	0	9.197498135	0	0		2.5333	22.2678	4.4125	0	0
Nepal	1976	15	1	0	9.162203735	0	0	-0.0028	2.9497	24.9511	3.626	0	0
Nepal	1977	15	1	0	9.140633725	0	0	0	5.1221	26.1053	4.7882	0	0
Nepal	1978	15	1	0	9.205248359	0	0	0.0256	4.3611	26.044	5.7039	0	0
Nepal	1979	15	1	0	9.267465073	0	0	0.0162	6.8275	27.7515	6.42	0	0

Nepal	1980	15	1	0	9.289124219	0	0	0.0154	7.6985	30.2728	8.5739	0	0
Nepal	1981	15	1	0	9.357092741	0	0	-0.0101	7.1716	32.5191	9.1903	0	0
Nepal	1982	15	1	0	9.379383458	0	0	-0.0013	7.3607	30.3989	8.6317	0	0
Nepal	1983	15	1	0	9.388664992	0	0	-0.0245	7.1048	31.5462	8.096	0	0
Nepal	1984	15	1	0	9.411822899	0	0	0.0368	6.0019	30.1015	8.4859	0	0
Nepal	1985	15	1	0	9.418287028	0	0	0.0248	7.1891	31.5288	9.8523	0	0
Nepal	1986	15	1	0	9.454964392	0	0	0.041	9.1291	31.965	10.5816	0	0
Nepal	1987	15	1	0	9.47088883	0	0	0.047	10.9099	32.7199	10.4516	0	0
Nepal	1988	15	1	0	9.542453162	0	0	0.0195	10.5249	33.829	11.7862	0	0
Nepal	1989	15	1	0	9.54718723	0	0	0.0119	11.7553	33.3509	13.0487	0	0
Nepal	1990	15	1	0	9.559614892	0	0	0.1637	9.812	32.1888	12.8087	0	0
Nepal	1991	15	1	0	9.593449571	0	0	0.0566	9.5075	34.6751	13.3539	0	0
Nepal	1992	15	1	0	9.531633649	0	0	0	11.3791	41.6954	13.4183	0	0
Nepal	1993	15	1	0	9.56348603	0	0	0	8.1624	47.1896	14.5731	0	0
Nepal	1994	15	1	0	9.6092502	0	0	0	9.4185	50.4321	18.5501	0	0
Nepal	1995	15	1	0	9.643561672	0	0	0	8.6378	59.4905	22.8314	0	0
Nepal	1996	15	1	0	9.655290256	0	0	0.4237	7.3153	58.4578	23.1978	0	0
Nepal	1997	15	1	0	9.691849621	0	0	0.4688	6.401	64.0355	23.8851	0	0
Nepal	1998	15	1	0	9.686301487	0	0	0.2476	6.3279	56.7096	28.6631	0	0
Nepal	1999	15	1	0	9.701882358	0	0	0.0864	5.7917	52.567	28.8759	0	0
Nepal	2000	15	1	0	9.739908591	0	0	-0.0088	5.6443	55.7106	30.6706	0	0
Nepal	2001	15	1	0	9.778661611	0	0	0.3471	5.768	55.7999	29.4159	0	0
Nepal	2002	15	1	0	9.781818239	0	0	-0.0984	5.5354	46.2307	22.8689	0	0
Nepal	2003	15	1	0	9.801436167	0	1	0.2334	7.1638	44.2479	26.1426	1	0
Nepal	2004	15	1	0	9.861769614	0	1	-0.0057	5.9254	46.1473	27.0973	1	0
Nepal	2005	15	1	0	9.91010433	0	1	0.0302	4.995	44.0629	28.7262	1	0
Nepal	2006	15	1	0	9.956346885	0	1	-0.0735	4.966	44.762	33.1514	1	0
Nepal	2007	15	1	0	10.01391605	0	1	0.0556	5.3395	44.5793	37.2815	1	0
Nepal	2008	15	1	0	10.09848585	0	1	0.0079	4.8522	46.0362	51.6526	1	0
Nepal	2009	15	1	0	10.10907159	0	1	0.2977	5.4505	47.0794	59.1785	1	0
Nepal	2010	15	1	0	10.20419208	0	1	0.5483	4.7588	45.9849	54.59	1	0
Nepal	2011	15	1	0	10.33392791	0	1	0.4358	3.4565	36.2968	46.4246	1	0
Nepal	2012	15	1	0	10.3365219	0	1	0.4237	3.5218	37.9219	48.7543	1	0
Nepal	2013	15	1	0	10.34561305	0	1	0.3347	3.9144	41.8654	50.4623	1	0
Nepal	2014	15	1	0	10.35663006	0	1	0.1337	3.8319	45.9826	54.467	1	0
Nepal	2015	15	1	0	10.38669146	0	1	0.213	4.9562	46.6657	56.9083	1	0
Nepal	2016	15	1	0	10.38959305	0	1	0.4322	4.2848	42.1155	69.8408	1	0
Nepal	2017	15	1	0	10.46197232	0	1	0.6774	4.3387	44.6424	68.5571	1	0
Nepal	2018	15	1	0	10.51997919	0	1	0.2062	4.3578	48.4474	76.3246	1	0
Morocco	1974	16	1	0	9.885101498	0	0	-0.2658	1.5036	55.7493	15.1239	0	0
Morocco	1975	16	1	0	9.953509583	0	0	0.0559	3.0249	55.8188	17.3654	0	0

Morocco	1976	16	1	0	9.981561455	0	0	0.3966	2.6482	54.6444	18.1638	0	0
Morocco	1977	16	1	0	10.04335822	0	0	0.0723	5.5383	54.2172	17.5701	0	0
Morocco	1978	16	1	0	10.12178478	0	0	0.0888	3.2903	46.4392	17.4274	0	0
Morocco	1979	16	1	0	10.20172842	0	0	0.0467	3.4399	46.8747	17.7133	0	0
Morocco	1980	16	1	0	10.33703514	0	0	0.4115	5.4551	47.3421	14.5537	0	0
Morocco	1981	16	1	0	10.25013131	0	0	0.3293	6.0667	57.4361	15.709	0	0
Morocco	1982	16	1	0	10.24778531	0	0	0.4495	4.9836	55.3403	16.022	0	0
Morocco	1983	16	1	0	10.2108924	0	0	0.2838	2.847	52.6141	17.1702	0	0
Morocco	1984	16	1	0	10.17098675	0	0	0.317	2.3652	60.3627	17.4289	0	0
Morocco	1985	16	1	0	10.17583881	0	0	0.1332	6.0349	59.3151	17.4357	0	0
Morocco	1986	16	1	0	10.28919138	0	0	0.0028	2.2532	50.2806		0	0
Morocco	1987	16	1	0	10.33776388	0	0	0.2737	2.0097	49.6575		0	0
Morocco	1988	16	1	0	10.41002261	0	0	0.3294	1.9499	50.1376		0	0
Morocco	1989	16	1	0	10.4201905	0	0	0.6348	1.9647	50.3508		0	0
Morocco	1990	16	1	0	10.4797208	0	1	0.5471	4.2331	54.6267	16.7861	1	0
Morocco	1991	16	1	0	10.50900601	0	1	0.9833	4.8975	49.7793	19.9345	1	0
Morocco	1992	16	1	0	10.52777253	0	1	1.2532	2.9083	50.2633	22.3024	1	0
Morocco	1993	16	1	0	10.50044882	0	1	1.5525	2.548	49.6685	24.1721	1	0
Morocco	1994	16	1	0	10.55150047	0	1	1.5474	1.9759	47.3136	24.0563	1	0
Morocco	1995	16	1	0	10.59140173	0	1	0.8577	1.3242	51.715	27.273	1	0
Morocco	1996	16	1	0	10.63509605	0	1	0.828	1.5425	47.0955	26.4812	1	0
Morocco	1997	16	1	0	10.59270785	0	1	2.7571	1.2353	51.1502	40.7734	1	0
Morocco	1998	16	1	0	10.6212409	0	1	0.6639	1.2953	50.7977	41.9923	1	0
Morocco	1999	16	1	0	10.61942756	0	1	1.7874	1.6684	53.9867	45.5241	1	0
Morocco	2000	16	1	0	10.58947208	0	1	0.9916	1.1744	59.1618	48.592	1	0
Morocco	2001	16	1	0	10.59615247	0	1	6.4441	1.2752	59.418	42.5951	1	0
Morocco	2002	16	1	0	10.62569139	0	1	1.0204	0.8762	60.5341	41.5147	1	0
Morocco	2003	16	1	0	10.71653802	0	1	3.9856	1.1376	58.3277	40.5811	1	0
Morocco	2004	16	1	0	10.77543582	0	0	1.3512	1.3218	61.5965	40.6914	0	0
Morocco	2005	16	1	0	10.79478785	0	0	2.4264	1.1804	67.9149	44.0349	0	0
Morocco	2006	16	1	0	10.8365825	0	0	3.2428	1.6137	71.4963	46.4947	0	0
Morocco	2007	16	1	0	10.89785405	0	1	3.25	1.5481	78.4872	55.5545	1	0
Morocco	2008	16	1	0	10.96617581	0	1	2.4221	1.5744	85.6728	60.694	1	0
Morocco	2009	16	1	0	10.96800319	0	1	1.9478	1.1417	67.9151	63.2985	1	0
Morocco	2010	16	1	0	10.96949394	0	1	1.23	1.072	75.2476	66.8629	1	0
Morocco	2011	16	1	0	11.00591148	0	0	2.2905	1.4451	83.4268	70.4521	0	0
Morocco	2012	16	1	0	10.99240463	0	1	2.6576	1.5279	85.1249	71.638	1	0
Morocco	2013	16	1	0	11.02867554	0	1	2.9039	1.9063	80.0206	68.2051	1	0
Morocco	2014	16	1	0	11.07602612	0	1	2.9593	1.9189	71.8936	63.118	1	0
Morocco	2015	16	1	0	11.04302559	0	1	2.9461	1.3967	67.2887	58.4789	1	0
Morocco	2016	16	1	0	11.04755784	0	1	1.93	1.8744	71.1227	59.2718	1	0

Morocco	2017	16	1	0	11.07386693	0	1	2.2609	2.08	74.1734	58.3104	1	0
Morocco	2018	16	1	0	11.10496885	0	1	2.7834	0.6524	77.2549	57.8402	1	0
Philippines	1974	17	1	0	10.14429336	0	0	0.8377	0.103	53.5509	18.5825	0	0
Philippines	1975	17	1	0	10.10930794	0	0	0.6755	0.05	53.1349	18.1598	0	0
Philippines	1976	17	1	0	10.1336932	0	0	0.792	0.1159	55.9439	17.8496	0	0
Philippines	1977	17	1	0	10.18883924	0	0	0.9424	0.1171	53.8963	18.783	0	0
Philippines	1978	17	1	0	10.26788757	0	0	0.392	0.0664	52.5437	20.0675	0	0
Philippines	1979	17	1	0	10.31662534	0	0	0.0224	0.2461	58.8085	20.6345	0	0
Philippines	1980	17	1	0	10.36632109	0	0	-0.2877	5.4551	58.6938	20.4634	0	0
Philippines	1981	17	1	0	10.38770328	0	0	0.4247	6.0667	58.8755	20.5257	0	0
Philippines	1982	17	1	0	10.38317967	0	0	0.0379	4.9836	58.4423	21.5197	0	0
Philippines	1983	17	1	0	10.38577209	0	0	0.2781	2.847	57.9929	21.1108	0	0
Philippines	1984	17	1	0	10.33577824	0	0	0.0252	2.3652	66.1984	21.8818	0	0
Philippines	1985	17	1	0	10.39234155	0	0	0.0343	6.0349	60.7432	23.5061	0	0
Philippines	1986	17	0	0	10.48578768	1	0	0.3737	2.2532	52.7703	26.1517	0	0
Philippines	1987	17	0	0	10.6061271	1	0	0.8124	2.0097	50.0061	28.1635	0	0
Philippines	1988	17	0	0	10.65491558	1	0	2.1691	1.9499	48.4038	68.743	0	0
Philippines	1989	17	0	0	10.64266453	1	0	1.1605	1.9647	51.9781	72.0665	0	0
Philippines	1990	17	0	0	10.6579649	1	0	1.0493	4.2331	52.6081	73.0133	0	0
Philippines	1991	17	0	0	10.63088867	1	0	1.0505		54.6356	76.6406	0	0
Philippines	1992	17	0	0	10.61961323	1	0	0.3773		59.2341	81.4992	0	0
Philippines	1993	17	0	0	10.67001956	1	0	1.9956		57.5537	79.8691	0	0
Philippines	1994	17	0	0	10.74284081	1	0	2.1747		58.8146	82.3267	0	0
Philippines	1995	17	0	0	10.80562796	1	0	1.7461		56.9143	88.4799	0	0
Philippines	1996	17	0	0	10.84597093	1	0	1.6028		55.1162	93.6166	0	0
Philippines	1997	17	0	0	10.82003811	1	0	1.2985		55.2469	100.357 3	0	0
Philippines	1998	17	0	0	10.74994622	1	0	3.0701		57.896	104.959 7	0	0
Philippines	1999	17	0	0	10.7690985	1	0	2.1357		61.4012	107.643 5	0	0
Philippines	2000	17	0	0	10.72117793	1	0	1.7772		68.5169	107.895 3	0	0
Philippines	2001	17	0	0	10.73136653	1	0	0.963		67.2338	106.702 5	0	0
Philippines	2002	17	0	0	10.82365501	1	0	2.0983		62.656	101.596 3	0	0
Philippines	2003	17	0	0	10.94571907	1	0	0.5653		57.9148	106.912 3	0	0
Philippines	2004	17	0	0	11.01663732	1	0	0.6231		58.7996	110.622 3	0	0
Philippines	2005	17	0	0	11.05963963	1	0	1.5491		58.0187	120.619 9	0	0
Philippines	2006	17	0	0	11.04742601	1	0	2.1209		59.6033	129.355 6	0	0
Philippines	2007	17	0	0	11.13731912	1	0	1.8712		58.4252	134.733 7	0	0
Philippines	2008	17	0	0	11.1242804	1	0	0.7378		64.4087	144.568 9	0	0
Philippines	2009	17	0	0	11.08412424	1	1	1.1732		55.1457	142.075	0	0

											8		
Philippines	2010	17	0	0	11.16588962	1	1	0.5137		58.2516	142.3895	0	0
Philippines	2011	17	0	0	11.22606181	1	1	0.857		59.2405		0	0
Philippines	2012	17	0	0	11.24602232	1	1	1.2276		57.0231		0	0
Philippines	2013	17	0	0	11.28082089	1	1	1.3164		56.0171	140.4446	0	0
Philippines	2014	17	0	0	11.30387289	1	1	1.9294		55.1646	140.9355	0	0
Philippines	2015	17	0	0	11.25057727	1	1	1.8402		54.877	143.859	0	0
Philippines	2016	17	0	0	11.27609018	1	1	2.5985		52.4899	144.6868	0	0
Philippines	2017	17	0	0	11.31518026	1	1	3.1224		54.1812	141.8232	0	0
Philippines	2018	17	0	0	11.3262398	1	1	2.8683		55.7878	141.7637	0	0
South Africa	1974	18	0	0	10.61688688	1	0	1.6819			42.3527	0	0
South Africa	1975	18	0	0	10.63252734	1	0	0.4381			44.2383	0	0
South Africa	1976	18	0	0	10.61437459	1	0	0.0447			42.7494	0	0
South Africa	1977	18	0	0	10.65637039	1	0	-0.2689			41.7934	0	0
South Africa	1978	18	0	0	10.71271198	1	0	-0.2117			41.4406	0	0
South Africa	1979	18	0	0	10.79960717	1	0	-0.7687			40.5722	0	0
South Africa	1980	18	0	0	10.9513953	1	0	-0.0115			39.0955	0	0
South Africa	1981	18	0	0	10.96914313	1	0	0.0698			42.4869	0	0
South Africa	1982	18	0	0	10.93401374	1	0	0.3838			43.6187	0	0
South Africa	1983	18	0	0	10.98319363	1	0	0.0737			45.6596	0	0
South Africa	1984	18	0	0	10.92875489	1	0	0.4943			48.4256	0	0
South Africa	1985	18	0	0	10.8092861	1	0	-0.7022			48.7706	0	0
South Africa	1986	18	0	0	10.86542843	1	0	-0.0688			45.3273	0	0
South Africa	1987	18	0	0	10.98468816	1	0	-0.1985			44.7283	0	0
South Africa	1988	18	0	0	11.01693668	1	0	0.1524			47.5337	0	0
South Africa	1989	18	0	0	11.03364729	1	0	-0.1862			47.4813	0	0
South Africa	1990	18	0	0	11.10053647	1	1	-0.0601			47.1252	0	0
South Africa	1991	18	0	0	11.13099093	1	1	0.188				0	0
South Africa	1992	18	0	0	11.1671899	1	1	0.0023			51.1297	0	0
South Africa	1993	18	0	0	11.1678979	1	1	0.0077			49.5893	0	0
South Africa	1994	18	0	0	11.1861441	1	1	0.2439	0.194		51.8031	0	0
South Africa	1995	18	0	0	11.23485938	1	1	0.7269	0.2287		52.5146	0	0
South Africa	1996	18	0	0	11.21281803	1	1	0.5001	0.2263		54.5092	0	0
South Africa	1997	18	0	0	11.22782673	1	1	2.2551	0.299		56.1727	0	0
South Africa	1998	18	0	0	11.18464187	1	1	0.3597	0.3442		59.9295	0	0
South Africa	1999	18	0	0	11.1804601	1	1	0.9922	0.3663		59.8215	0	0
South Africa	2000	18	0	0	11.18113834	1	1	0.6384	0.3298		60.5628	0	0
South Africa	2001	18	0	0	11.13171362	1	1	5.3683	0.3257		66.7849	0	0
South Africa	2002	18	0	0	11.11088632	1	1	1.1464	0.4014		50.1275	0	0

South Africa	2003	18	0	0	11.29451085	1	1	0.3975	0.3337		54.0606	0	0
South Africa	2004	18	0	0	11.4079118	1	1	0.2742	0.2511		55.856	0	0
South Africa	2005	18	0	0	11.46070017	1	1	2.2578	0.2399		58.8094	0	0
South Africa	2006	18	0	0	11.48267478	1	1	0.2051	0.2421		65.8189	0	0
South Africa	2007	18	0	0	11.52254264	1	1	1.9776	0.2459		70.3836	0	0
South Africa	2008	18	0	0	11.49986865	1	1	3.1269	0.3629		69.5657	0	0
South Africa	2009	18	0	0	11.51818882	1	1	2.3122	0.3324		66.9482	0	0
South Africa	2010	18	0	0	11.62051611	1	1	0.8849	0.2532		63.2721	0	0
South Africa	2011	18	0	0	11.66105652	1	1	0.9034	0.3122		61.425	0	0
South Africa	2012	18	0	0	11.63789036	1	1	1.0649	0.2517		62.6174	0	0
South Africa	2013	18	0	0	11.6030209	1	1	2.0536	0.3311		61.5585	0	0
South Africa	2014	18	0	0	11.5811516	1	1	1.5193	0.2898		61.7325	0	0
South Africa	2015	18	0	0	11.53996611	1	1	0.4387	0.4192		62.5186	0	0
South Africa	2016	18	0	0	11.50998907	1	1	0.6846	0.3743		61.004	0	0
South Africa	2017	18	0	0	11.58143627	1	1	0.5397	0.2736		60.0908	0	0
South Africa	2018	18	0	0	11.606553	1	1	1.3743	0.2344		59.9105	0	0
Mozambique	1974	19	0	0	8.493889116	1	0		0.0664		40.3448	0	0
Mozambique	1975	19	0	0	8.604418963	1	0		0.2461		35.0856	0	0
Mozambique	1976	19	0	0	8.639398096	1	0		0.1377		36.9923	0	0
Mozambique	1977	19	0	0	8.694690881	1	0		0.0236		35.4935	0	0
Mozambique	1978	19	0	0	8.742633792	1	0		0.2498		35.7459	0	0
Mozambique	1979	19	0	0	8.826309681	1	0		0.2396		36.73	0	0
Mozambique	1980	19	0	0	9.00530092	1	0		0.6249		29.1277	0	0
Mozambique	1981	19	0	0	9.046965003	1	0		-0.0206		32.2673	0	0
Mozambique	1982	19	0	0	9.06592456	1	0				33.0026	0	0
Mozambique	1983	19	0	0	9.092024271	1	0				34.6315	0	0
Mozambique	1984	19	0	0	9.129332151	1	0				32.6157	0	0
Mozambique	1985	19	0	0	9.14907621	1	0				32.4046	0	0
Mozambique	1986	19	0	0	9.189702267	1	0		0.2966	0.2966	31.8381	0	0
Mozambique	1987	19	0	0	9.23156396	1	0		0.2843	0.2843	32.9729	0	0
Mozambique	1988	19	0	0	9.258339811	1	0		0.103	0.103	34.2403	0	0
Mozambique	1989	19	0	0	9.302366685	1	0		0.05	0.05	35.7601	0	0
Mozambique	1990	19	0	0	9.303656351	1	0		0.1159	0.1159	36.2031	0	0
Mozambique	1991	19	0	1	9.305476846	0	0		0.1171	0.1171	37.6211	0	0

Mozambique	1992	19	0	1	9.291590826	0	0		0.0664	0.0664	38.5294	0	0
Mozambique	1993	19	0	1	9.314571243	0	1		0.2461	0.2461	36.9236	0	1
Mozambique	1994	19	0	1	9.332710042	0	1		0.1377	0.1377	38.9566	0	1
Mozambique	1995	19	0	1	9.345760619	0	1		0.0236	0.0236	42.5033	0	1
Mozambique	1996	19	0	1	9.373582324	0	1		0.2498	0.2498	41.6304	0	1
Mozambique	1997	19	0	1	9.397659212	0	1		0.2396	0.2396	44.1968	0	1
Mozambique	1998	19	0	1	9.449799717	0	1		0.6249	0.6249	45.3832	0	1
Mozambique	1999	19	0	1	9.470090195	0	1		-0.0206	-0.0206	47.5658	0	1
Mozambique	2000	19	0	1	9.485650458	0	1		0.0607	0.0607	47.9021	0	1
Mozambique	2001	19	0	1	9.484940129	0	1		0.0109	0.0109	59.2481	0	1
Mozambique	2002	19	0	1	9.492271358	0	1		0.159	0.159	60.4504	0	1
Mozambique	2003	19	1	0	9.50643738	0	1		0.6916	0.6916	62.4025	1	0
Mozambique	2004	19	1	0	9.537126189	0	1		0.9106	0.9106	67.2683	1	0
Mozambique	2005	19	1	0	9.582006514	0	1		-0.0173	-0.0173	72.7645	1	0
Mozambique	2006	19	1	0	9.625050025	0	1		-0.0225	-0.0225	73.6802	1	0
Mozambique	2007	19	1	0	9.66968894	0	1	25.4668	0.4168	0.4168	71.3092	1	0
Mozambique	2008	19	1	0	9.679875144	0	1	21.4549	0.2045	0.2045	75.6187	1	0
Mozambique	2009	19	1	0	9.649885392	0	1	37.2725	0.2748	0.2748	82.793	1	0
Mozambique	2010	19	1	0	9.656091328	0	1	18.3021	0.3526	0.3526		1	0
Mozambique	2011	19	0	1	9.668171461	0	1	12.2493				0	1
Mozambique	2012	19	0	1	9.663709969	0	1	15.1223			85.5684	0	1
Mozambique	2013	19	0	0	9.669990426	1	1	9.9973			83.3305	0	0
Mozambique	2014	19	0	0	9.671759933	1	1	10.8187			81.9985	0	0
Mozambique	2015	19	0	0	9.674373429	1	1	17.2602			82.8159	0	0
Mozambique	2016	19	0	0	9.684199879	1	1	5.1795			82.1812	0	0
Mozambique	2017	19	0	0	9.697367885	1	1	11.5444			82.2993	0	0
Mozambique	2018	19	0	0	9.707338763	1	1	8.8189			80.7197	0	0
Chad	1974	20	0	0	8.485769464	0	0	2.1148	11.7804	11.7804	17.1157	0	0
Chad	1975	20	0	0	8.550439227	0	0	2.3479	14.3423	14.3423	19.3234	0	0
Chad	1976	20	1	0	8.570554754	0	0	3.0945	12.7362	12.7362	20.4924	0	0

Chad	1977	20	1	0	8.654757131	0	0	2.2615	10.4627	10.4627	17.8551	0	0
Chad	1978	20	1	0	8.771129224	0	0	3.0645	11.6485	11.6485	14.2135	0	0
Chad	1979	20	1	0	8.913748863	0	0	-0.1284	12.125	12.125	12.6408	0	0
Chad	1980	20	1	0	9.025684204	0	0	-0.0416	10.3807	10.3807	11.2896	0	0
Chad	1981	20	0	0	9.030948312	1	0	-0.0125	8.6801	8.6801	15.1164	0	0
Chad	1982	20	0	0	9.006426357	1	0	-0.0144	9.691	9.691	12.8807	0	0
Chad	1983	20	0	0	9.069023273	1	0	-0.0108	9.1047	9.1047	12.0255	0	0
Chad	1984	20	0	0	9.093700512	1	0	0.9995	9.0465	9.0465	12.6663	0	0
Chad	1985	20	0	0	9.047182938	1	0	5.1933	9.39	9.39	8.5584	0	0
Chad	1986	20	0	0	9.143837235	1	0	2.6409	7.8512	7.8512	8.2972	0	0
Chad	1987	20	1	0	9.293423304	0	0	0.7016	8.9546	8.9546	7.9221	0	0
Chad	1988	20	1	0	9.422349615	0	0	0.087	6.0697	6.0697	6.6405	0	0
Chad	1989	20	1	0	9.489086301	0	0	1.3071	5.6062	5.6062	7.0044	0	0
Chad	1990	20	1	0	9.578704183	0	0	0.5407	3.9411	3.9411	9.3845	0	0
Chad	1991	20	1	0	9.595803959	0	0	0.2259	3.2721	3.2721	11.8594	0	0
Chad	1992	20	1	0	9.617683107	0	0	0.1042	2.6124	2.6124	14.6873	0	0
Chad	1993	20	1	0	9.619102335	0	0	1.0361	2.9167	2.9167	14.2281	0	0
Chad	1994	20	1	0	9.629341391	0	0	2.2948	2.111	2.111	13.9903	0	0
Chad	1995	20	1	0	9.674917243	0	0	2.2554	1.9084	1.9084	11.8934	0	0
Chad	1996	20	1	0	9.68554047	0	0	2.4554	1.623	1.623	10.09	0	0
Chad	1997	20	1	0	9.700722295	0	0	2.8675	2.4946	2.4946	9.6855	0	0
Chad	1998	20	1	0	9.680377113	0	0	1.2435	2.1639	2.1639	12.1559	0	0
Chad	1999	20	1	0	9.739117831	0	0	1.5981	1.166	1.166	13.8732	0	0
Chad	2000	20	1	0	9.762553254	0	0	8.2947	0.5633	0.5633	14.7111	0	0
Chad	2001	20	1	0	9.739541357	0	0	26.8795	0.5405	0.5405	16.5862	0	0
Chad	2002	20	1	0	9.735507649	0	0	46.2752	0.787	0.787	19.2802	0	0
Chad	2003	20	1	0	9.875731423	0	0	25.9829	0.4128	0.4128	19.9774	0	0
Chad	2004	20	1	0	9.952185251	0	0	10.5541	0.5828	0.5828	21.9357	0	0
Chad	2005	20	1	0	9.996463823	0	0	-1.494	0.5314	0.5314	19.7634	0	0
Chad	2006	20	1	0	9.996474829	0	0	-3.7478	0.7113	0.7113	20.9362	0	0
Chad	2007	20	1	0	10.02396283	0	0	-3.7185	1.03	1.03	23.4618	0	0
Chad	2008	20	1	0	10.03063061	0	0	4.4847	7.0918	7.0918	26.3023	0	0
Chad	2009	20	1	0	10.00511694	0	1	4.0352	2.8153	2.8153	29.3564	1	0
Chad	2010	20	1	0	10.10165498	0	1	2.934	1.2733	1.2733	27.5149	1	0
Chad	2011	20	1	0	10.17928506	0	1	2.3159	0.7892	0.7892	27.8535	1	0
Chad	2012	20	1	0	10.14324938	0	1	4.6881	0.5159	0.5159	32.9105	1	0
Chad	2013	20	1	0	10.15447731	0	1	4.0159	0.7534	0.7534	33.1945	1	0
Chad	2014	20	1	0	10.18949198	0	1	-4.8458	0.6545	0.6545	32.5837	1	0
Chad	2015	20	1	0	10.13132149	0	1	5.1107	0.4994	0.4994	35.9944	1	0
Chad	2016	20	1	0	10.17847561	0	1	2.4231	0.6567	0.6567	32.6906	1	0
Chad	2017	20	1	0	10.20696565	0	1	3.6337	0.6935	0.6935	33.9522	1	0

Chad	2018	20	1	0	10.23126314	0	1	4.1008	0.56	0.56	34.7397	1	0
Colombia	1974	21	0	1	11.20522791	0	0	0.3306		48.2465	41.9079	0	0
Colombia	1975	21	0	1	11.2401348	0	0	0.283		46.0102	43.3052	0	0
Colombia	1976	21	0	1	11.31507895	0	0	0.163		44.4145	45.1308	0	0
Colombia	1977	21	0	1	11.32554061	0	0	0.3338		45.9126	48.3556	0	0
Colombia	1978	21	0	1	11.33971545	0	0	0.4599		49.0091	53.2109	0	0
Colombia	1979	21	0	1	11.38573512	0	0	0.4545		52.4141	55.8636	0	0
Colombia	1980	21	0	1	11.43751881	0	0	0.4705		53.4976	56.6067	0	0
Colombia	1981	21	0	1	11.48602627	0	0	0.7283		52.2781	70.1058	0	0
Colombia	1982	21	0	1	11.49624658	0	0	0.9392		46.7856	68.3116	0	0
Colombia	1983	21	0	1	11.53217797	0	0	1.5957		46.8897	63.2513	0	0
Colombia	1984	21	0	1	11.55068389	0	0	1.5267		52.6754	62.8559	0	0
Colombia	1985	21	0	1	11.56200304	0	0	2.9317		53.049	63.4764	0	0
Colombia	1986	21	0	1	11.57684554	0	0	1.9289		53.2857	63.5679	0	0
Colombia	1987	21	0	1	11.63479632	0	0	0.877		51.0807	64.3568	0	0
Colombia	1988	21	0	1	11.70531139	0	0	0.5177		51.5709	66.4847	0	0
Colombia	1989	21	0	1	11.75209129	0	0	1.4567		50.2577	70.0671	0	0
Colombia	1990	21	0	1	11.77373493	0	0	1.0451		50.1751	73.3321	0	0
Colombia	1991	21	0	1	11.78556343	0	0	0.9205		49.4009	75.2592	0	0
Colombia	1992	21	0	1	11.77260602	0	0	1.2479		52.9161	76.7869	0	0
Colombia	1993	21	0	1	11.76130432	0	0	1.4428		58.4408	75.7784	0	0
Colombia	1994	21	0	1	11.76203248	0	0	1.7704		64.5926	74.9849	0	0
Colombia	1995	21	0	1	11.78105968	0	0	1.0469		69.2824	74.1867	0	0
Colombia	1996	21	0	1	11.79833734	0	0	3.2028		70.4905	78.891	0	0
Colombia	1997	21	0	1	11.81623268	0	0	5.2151		74.3366	81.5313	0	0
Colombia	1998	21	0	1	11.80208926	0	0	2.8723		78.0812	79.8625	0	0
Colombia	1999	21	0	1	11.83149365	0	0	1.7477		80.115	77.2501	0	0
Colombia	2000	21	0	1	11.87202417	0	0	2.4395		82.7654	73.9877	0	0
Colombia	2001	21	0	1	11.86863374	0	0	2.5885		78.3442	121.3528	0	0
Colombia	2002	21	0	0	11.88118449	1	0	2.1784		75.707	117.8395	0	0
Colombia	2003	21	0	0	11.9520853	1	0	1.8178		69.8401	113.241	0	0
Colombia	2004	21	0	0	12.01143943	1	0	2.6608		70.1924	115.4433	0	0
Colombia	2005	21	0	0	12.06933822	1	1	7.0298		69.7591	121.6611	0	0
Colombia	2006	21	0	0	12.12033198	1	1	4.1724		68.0522	134.1208	0	0
Colombia	2007	21	0	0	12.1669687	1	1	4.3087		66.2834	123.5336	0	0
Colombia	2008	21	0	0	12.19116857	1	1	4.3563		67.0236	124.0978	0	0
Colombia	2009	21	0	0	12.13818428	1	1	3.4563		58.4744		0	0
Colombia	2010	21	0	0	12.20880223	1	1	2.2443		60.2081		0	0
Colombia	2011	21	0	0	12.2536594	1	1	4.3727		62.4987		0	0

Colombia	2012	21	0	0	12.26206325	1	1	4.0573		62.5955		0	0
Colombia	2013	21	0	0	12.26637222	1	1	4.2425		62.2311		0	0
Colombia	2014	21	0	0	12.25665759	1	1	4.2411		64.3787		0	0
Colombia	2015	21	0	0	12.19215158	1	1	3.9594		66.1649		0	0
Colombia	2016	21	0	0	12.18412186	1	1	4.9016		65.3637		0	0
Colombia	2017	21	0	0	12.21729061	1	1	4.3932		65.1011		0	0
Colombia	2018	21	0	0	12.23687197	1	1	3.3808		66.4477		0	0
Cote d'Ivoire	1974	22	1	0	9.487159863	0	0	1.0618	3.2988	84.0731	32.9824	0	0
Cote d'Ivoire	1975	22	1	0	9.590378012	0	0	1.7736	4.3146	73.3134	35.0533	0	0
Cote d'Ivoire	1976	22	1	0	9.668577272	0	0	0.9605	5.2733	77.9892	34.9174	0	0
Cote d'Ivoire	1977	22	1	0	9.796925779	0	0	0.2338	6.8281	78.9566	39.056	0	0
Cote d'Ivoire	1978	22	1	0	9.897655946	0	0	1.0545	4.2125	73.9567	38.7402	0	0
Cote d'Ivoire	1979	22	1	0	9.961085673	0	0	0.8176	4.9641	72.2659	40.4093	0	0
Cote d'Ivoire	1980	22	1	0	10.00756069	0	0	0.9303	4.7595	76.1803	40.7619	0	0
Cote d'Ivoire	1981	22	1	0	9.925960907	0	0	0.3884	3.3331	77.4592	41.7631	0	0
Cote d'Ivoire	1982	22	1	0	9.878930034	0	0	0.6273	3.4149	75.75	41.112	0	0
Cote d'Ivoire	1983	22	1	0	9.834940873	0	0	0.5488	1.9733	72.6802	42.2638	0	0
Cote d'Ivoire	1984	22	1	0	9.835160137	0	0	0.3178	2.5933	77.1032	36.4148	0	0
Cote d'Ivoire	1985	22	1	0	9.843709186	0	0	0.4179	1.842	79.1725	34.0509	0	0
Cote d'Ivoire	1986	22	1	0	9.96181497	0	0	0.7725	1.8498	69.6774	33.8637	0	0
Cote d'Ivoire	1987	22	1	0	10.00379014	0	0	0.8675	1.5769	63.0502	37.9391	0	0
Cote d'Ivoire	1988	22	1	0	10.01094288	0	0	0.5041	2.2605	58.3783	37.6579	0	0
Cote d'Ivoire	1989	22	1	0	9.989334581	0	0	0.1895	4.1922	61.0885	35.5478	0	0
Cote d'Ivoire	1990	22	1	0	10.03325685	0	0	0.4486	3.7702	58.8015	36.495	0	0
Cote d'Ivoire	1991	22	1	0	10.02088431	0	0	0.1766	4.6499	56.9978	36.0103	0	0
Cote d'Ivoire	1992	22	1	0	10.04739059	0	0	0.6192	6.2767	60.0251	32.0594	0	0
Cote d'Ivoire	1993	22	1	0	10.04319558	0	0	1.5857	3.5084	55.3485	28.6558	0	0
Cote d'Ivoire	1994	22	1	0	9.919786902	0	0	1.4138	8.6308	69.8367	18.5221	0	0
Cote d'Ivoire	1995	22	1	0	10.04139848	0	0	1.9251	4.3038	76.2023	18.5046	0	0
Cote d'Ivoire	1996	22	1	0	10.25698588	0	0	1.4896	3.9126	52.8043	11.2356	0	0
Cote d'Ivoire	1997	22	1	0	10.25641843	0	0	2.302	4.8907	54.0063	11.1013	0	0
Cote d'Ivoire	1998	22	1	0	10.29269134	0	0	3.8742	4.6093	53.6538	10.2523	0	0
Cote d'Ivoire	1999	22	1	0	10.27579474	0	0	1.2471	3.9077	55.8936	9.4719	0	0
Cote d'Ivoire	2000	22	1	0	10.21951991	0	0	1.4158	3.7823	54.964	9.762	0	0
Cote d'Ivoire	2001	22	1	0	10.22558158	0	0	1.6221	4.4661	53.1141	9.4443	0	0
Cote d'Ivoire	2002	22	1	0	10.25658268	0	0	1.1774	5.1591	55.9019	9.6415	0	0
Cote d'Ivoire	2003	22	1	0	10.32739481	0	0	0.7782	5.7346	53.2601	9.0257	0	0
Cote d'Ivoire	2004	22	1	0	10.37126329	0	0	1.2036	4.2379	58.1183	9.483	0	0
Cote d'Ivoire	2005	22	1	0	10.38087876	0	0	1.4522	2.1899	62.8209	8.8546	0	0
Cote d'Ivoire	2006	22	1	0	10.40280137	0	0	1.3882	8.3078	63.6904	10.1494	0	0
Cote d'Ivoire	2007	22	1	0	10.45879027	0	0	1.5431	8.2805	61.4309	12.1552	0	0

Cote d'Ivoire	2008	22	1	0	10.5324772	0	0	1.3744	2.0211	61.9406	12.0323	0	0
Cote d'Ivoire	2009	22	1	0	10.53003075	0	0	1.1734	2.3142	66.6729	12.6993	0	0
Cote d'Ivoire	2010	22	1	0	10.54327697	0	0	1.0261	1.983	67.4729	13.0879	0	0
Cote d'Ivoire	2011	22	1	0	10.56459166	0	0	0.823	2.0182	64.7159	13.1681	0	0
Cote d'Ivoire	2012	22	1	0	10.55993421	0	1	0.9097	2.01	70.3011	13.6835	1	0
Cote d'Ivoire	2013	22	1	0	10.63104011	0	1	0.9532	2.2712	58.3527	14.3176	1	0
Cote d'Ivoire	2014	22	1	0	10.68880241	0	1	0.8995	2.3717	53.6804	14.6907	1	0
Cote d'Ivoire	2015	22	1	0	10.66100426	0	1	1.0791	2.0903	52.7158	16.7418	1	0
Cote d'Ivoire	2016	22	1	0	10.68091752	0	1	1.1938	2.2751	47.5156	17.8328	1	0
Cote d'Ivoire	2017	22	1	0	10.71255003	0	1	1.8567	3.4338	48.5408	19.5954	1	0
Cote d'Ivoire	2018	22	1	0	10.76351384	0	1	1.06	2.9704	46.0675	19.4446	1	0
India	1974	23	1	0	10.99793611	0	0	0.0572	1.2408	10.8519	12.9138	0	0
India	1975	23	1	0	10.99331627	0	0	-0.0105	1.635	12.294	14.9337	0	0
India	1976	23	1	0	11.01164302	0	0	-0.0075	1.7028	12.8012	17.8877	0	0
India	1977	23	1	0	11.08453096	0	0	-0.0297	0.8157	12.6481	18.0418	0	0
India	1978	23	1	0	11.13767147	0	0	0.0132	0.825	12.903	19.6954	0	0
India	1979	23	0	0	11.18466774	1	0	0.0317	0.8899	14.9188	20.9567	0	0
India	1980	23	1	0	11.27027193	0	0	0.0425	1.1704	15.3846	20.5435	0	0
India	1981	23	1	0	11.28665989	0	0	0.0475	1.0192	14.5073	21.2255	0	0
India	1982	23	1	0	11.30258014	0	0	0.0359	0.8176	14.1259	22.6879	0	0
India	1983	23	1	0	11.33897867	0	0	0.0026	0.8422	13.6906	22.8927	0	0
India	1984	23	1	0	11.32665989	0	0	0.0091	0.7897	14.0094	24.2826	0	0
India	1985	23	1	0	11.36644514	0	0	0.0456	0.686	12.9	24.5637	0	0
India	1986	23	1	0	11.39617492	0	0	0.0473	0.8038	12.2193	25.801	0	0
India	1987	23	1	0	11.44565648	0	0	0.0761	0.6121	12.5848	25.3824	0	0
India	1988	23	1	0	11.47215503	0	0	0.0308	0.6636	13.4905	25.2751	0	0
India	1989	23	1	0	11.47135385	0	0	0.0852	0.6036	15.1681	26.5898	0	0
India	1990	23	1	0	11.50647666	0	0	0.0737	0.4404	15.5063	24.9165	0	0
India	1991	23	1	0	11.43153317	0	0	0.0272	1.0277	16.9877	23.8217	0	0
India	1992	23	1	0	11.45970668	0	0	0.0959	0.8545	18.4331	24.6982	0	0
India	1993	23	1	0	11.44606475	0	0	0.1971	0.5323	19.6515	23.8321	0	0
India	1994	23	1	0	11.51491361	0	0	0.2974	0.7187	20.0781	23.6473	0	0
India	1995	23	1	0	11.55664251	0	0	0.595	0.4864	22.8674	22.5108	0	0
India	1996	23	1	0	11.59427877	0	0	0.6175	0.4892	21.9295	23.4024	0	0
India	1997	23	1	0	11.61895525	0	0	0.8602	0.3993	22.6194	23.5553	0	0
India	1998	23	1	0	11.62464452	0	0	0.6253	0.3851	23.6995	23.6777	0	0
India	1999	23	1	0	11.66164274	0	1	0.4726	0.3275	24.8156	25.4229	1	0
India	2000	23	1	0	11.67061219	0	1	0.7652	0.2985	26.9009	28.3396	1	0
India	2001	23	1	0	11.68613647	0	1	1.0564	0.3594	25.9933	28.6194	1	0
India	2002	23	1	0	11.7117549	0	1	1.0116	0.3398	29.5087	32.3065	1	0
India	2003	23	1	0	11.78368873	0	1	0.6059	0.1195	30.5924	31.6263	1	0

India	2004	23	1	0	11.8507372	0	1	0.7656	0.1105	37.5038	36.1918	1	0
India	2005	23	1	0	11.91401591	0	1	0.8861	0.2303	42.0017	40.068	1	0
India	2006	23	1	0	11.97324791	0	1	2.1302	0.1483	45.7245	43.6278	1	0
India	2007	23	1	0	12.08519616	0	1	2.0734	0.1097	45.6863	45.6278	1	0
India	2008	23	1	0	12.07878136	0	1	3.6205	0.1688	53.3682	49.5594	1	0
India	2009	23	0	0	12.12771582	1	1	2.6516	0.1842	46.2729	48.1244	0	0
India	2010	23	0	0	12.22417433	1	1	1.635	0.1708	49.2552	50.5554	0	0
India	2011	23	0	0	12.26079856	1	1	2.0021	0.181	55.6239	51.2892	0	0
India	2012	23	0	0	12.26189015	1	1	1.3129	0.0931	55.7937	51.8885	0	0
India	2013	23	1	0	12.26874691	0	1	1.5163	0.134	53.8441	52.3857	1	0
India	2014	23	1	0	12.30944437	0	1	1.6957	0.1485	48.9222	51.8822	1	0
India	2015	23	1	0	12.32296065	0	1	2.0921	0.1527	41.9229	51.8675	1	0
India	2016	23	1	0	12.36074446	0	1	1.9374	0.1192	40.0825	49.1012	1	0
India	2017	23	1	0	12.4234872	0	1	1.5073	0.1219	40.7425	48.794	1	0
India	2018	23	1	0	12.43183475	0	1	1.5582	0.0921	43.617	50.3382	1	0
Mali	1974	24	1	0	8.73138514	0	0	-0.0278	21.7053	53.5939	26.3123	0	0
Mali	1975	24	1	0	8.919449759	0	0	0.3146	17.5643	38.9256	28.6889	0	0
Mali	1976	24	1	0	8.972771039	0	0	0.274	9.3451	32.0369	27.3122	0	0
Mali	1977	24	1	0	9.021122516	0	0	0.2908	10.4964	32.3351	20.6823	0	0
Mali	1978	24	1	0	9.087320826	0	0	-0.0725	12.7347	41.4266	23.8411	0	0
Mali	1979	24	1	0	9.202875836	0	0	0.1918	11.8561	39.2185	22.4204	0	0
Mali	1980	24	1	0	9.245436458	0	0	0.1345	15.3079	44.0306	22.0534	0	0
Mali	1981	24	1	0	9.187230839	0	0	0.2391	15.1674	42.1027	20.8957	0	0
Mali	1982	24	1	0	9.125075809	0	0	0.1141	15.9777	43.8884	21.674	0	0
Mali	1983	24	1	0	9.113196166	0	0	0.2427	17.2269	48.0088	20.5531	0	0
Mali	1984	24	1	0	9.090939161	0	0	0.8167	26.3825	55.9433	13.1041	0	0
Mali	1985	24	1	0	9.143700397	0	0	0.2078	27.7142	59.7347	13.3574	0	0
Mali	1986	24	1	0	9.267679311	0	0	-0.4521	20.7205	49.4494	15.5622	0	0
Mali	1987	24	1	0	9.320277175	0	0	-0.2865	17.3944	46.0565	15.2162	0	0
Mali	1988	24	1	0	9.336267682	0	0	0.3251	20.3176	46.8269	10.9007	0	0
Mali	1989	24	1	0	9.338819298	0	0	0.2917	20.4957	44.8154	12.1149	0	0
Mali	1990	24	1	0	9.428444548	0	0	0.2136	17.973	46.5842	11.559	0	0
Mali	1991	24	1	0	9.435228062	0	0	0.0442	16.5235	47.467	11.2394	0	0
Mali	1992	24	1	0	9.451889761	0	0	-0.7728	15.2189	49.502	12.3549	0	0
Mali	1993	24	1	0	9.449984305	0	0	0.1441	13.1169	46.2456	11.9421	0	0
Mali	1994	24	1	0	9.318448704	0	0	0.8366	21.3808	56.4343	7.5192	0	0
Mali	1995	24	1	0	9.432396022	0	0	4.1172	20.3232	56.2442	9.7555	0	0
Mali	1996	24	1	0	9.444110724	0	0	0.9786	17.9512	52.4944	12.1766	0	0
Mali	1997	24	1	0	9.430897986	0	0	2.7571	16.2381	57.0374	12.731	0	0
Mali	1998	24	1	0	9.4654362	0	0	0.3272	12.0861	50.1784	14.7949	0	0
Mali	1999	24	1	0	9.536649926	0	0	0.9009	10.4352	50.0264	13.7744	0	0

Mali	2000	24	1	0	9.47150953	0	0	2.0372	9.8263	55.4226	13.5266	0	0
Mali	2001	24	1	0	9.540121403	0	0	6.0259	10.6518	60.2008	13.498	0	0
Mali	2002	24	1	0	9.591968053	0	0	-0.3165	11.4672	57.8293	14.6595	0	0
Mali	2003	24	1	0	9.673396229	0	0	1.5383	12.2144	58.6281	14.882	0	0
Mali	2004	24	1	0	9.736734997	0	0	1.5583	11.1016	55.3116	17.007	0	0
Mali	2005	24	1	0	9.795707339	0	0	2.5655	11.995	54.1253	14.844	0	0
Mali	2006	24	1	0	9.839222458	0	0	2.1478	13.074	60.9767	15.4988	0	0
Mali	2007	24	1	0	9.911502197	0	0	2.5297	12.9945	56.6497	16.2427	0	0
Mali	2008	24	1	0	9.992924652	0	0	2.7191	10.1606	63.476	11.9403	0	0
Mali	2009	24	1	0	10.00995896	0	0	6.3449	10.084	50.5192	16.4723	0	0
Mali	2010	24	1	0	10.02894387	0	0	3.4795	10.6282	57.9853	18.0083	0	0
Mali	2011	24	1	0	10.11378007	0	0	4.2853	10.1144	53.9136	18.4114	0	0
Mali	2012	24	1	0	10.09489146	0	0	3.1976	8.3091	59.1206	19.558	0	0
Mali	2013	24	1	0	10.12197626	0	0	2.3254	10.9099	64.8177	20.9077	0	0
Mali	2014	24	1	0	10.15730376	0	1	1.0039	8.8401	60.6387	22.0695	1	0
Mali	2015	24	1	0	10.11742922	0	1	2.1025	9.3812	63.6396	24.9916	1	0
Mali	2016	24	1	0	10.14693534	0	1	2.5415	8.8281	63.7633	26.4264	1	0
Mali	2017	24	1	0	10.18655268	0	1	3.6493	9.1497	58.0684	25.9482	1	0
Mali	2018	24	1	0	10.23225556	0	1	2.7374	9.4015	60.1448	25.5898	1	0
Guatemala	1974	25	1	0	10.8573325	0	0	1.4993	0.0312	18.9811	28.7	0	0
Guatemala	1975	25	1	0	10.94448267	0	0	2.1942	0.0251	16.5145	29.1282	0	0
Guatemala	1976	25	0	1	10.94951673	0	0	0.2863	0.0236	18.3571	32.2473	0	0
Guatemala	1977	25	0	1	10.91282847	0	0	1.779	0.0233	20.5413	17.4905	0	0
Guatemala	1978	25	1	0	11.01072387	0	0	2.0953	0.0174	21.5107	19.4566	0	0
Guatemala	1979	25	1	0	11.12892051	0	0	1.695	0.0515	23.6401	19.9935	0	0
Guatemala	1980	25	1	0	11.31204842	0	0	1.4051	0.0339	22.4346	18.3502	0	0
Guatemala	1981	25	1	0	11.42153703	0	0	1.4766	0.0439	22.1173	18.5279	0	0
Guatemala	1982	25	1	0	11.26625324	0	0	0.8845	0.0871	24.134	14.4065	0	0
Guatemala	1983	25	0	0	11.19356757	1	0	0.4972	0.1019	27.0961	11.981	0	0
Guatemala	1984	25	0	0	11.26543459	1	0	0.4013	0.0537	25.6724	13.4577	0	0
Guatemala	1985	25	0	0	11.29052384	1	0	0.6357	0.0811	24.3313	12.2986	0	0
Guatemala	1986	25	0	0	11.12888401	1	0	0.9513	0.2121	29.6062	12.5368	0	0
Guatemala	1987	25	0	0	11.16891195	1	0	2.1202	0.1254	31.2623	12.2887	0	0
Guatemala	1988	25	0	0	11.25914346	1	0	4.207	0.1022	38.7903	11.2078	0	0
Guatemala	1989	25	1	0	11.34517893	0	0	0.906	0.0537	38.3297	15.6694	0	0
Guatemala	1990	25	1	0	11.41706226	0	0	0.6235	0.0706	38.5197	17.5498	0	0
Guatemala	1991	25	1	0	11.49574239	0	0	0.9643	0.0953	35.7865	21.0125	0	0
Guatemala	1992	25	1	0	11.56009514	0	0	0.9013	0.0959	35.5535	28.0719	0	0
Guatemala	1993	25	1	0	11.69960887	0	0	1.25	0.0913	27.8279	25.5446	0	0
Guatemala	1994	25	1	0	11.72248028	0	0	0.5022	0.0874	30.71	30.8857	0	0
Guatemala	1995	25	0	0	11.55639165	1	0	0.5131	0.1184	46.321	23.2585	0	0

Guatemala	1996	25	0	0	11.61381603	1	1	0.4906	0.0769	50.4192	15.2011	0	0
Guatemala	1997	25	0	0	11.699329	1	1	3.5492	0.0233	48.7774	20.2389	0	0
Guatemala	1998	25	0	0	11.72140013	1	1	6.9413	0.0059	50.9961	18.0212	0	0
Guatemala	1999	25	0	0	11.77831978	1	1	5.0474	0.0078	50.618	15.3889	0	0
Guatemala	2000	25	0	0	11.84997605	1	1	-4.0884	-0.0058	52.4327	14.0928	0	0
Guatemala	2001	25	0	0	11.87892735	1	1	-5.0882	0.0133	47.1661	11.6119	0	0
Guatemala	2002	25	0	0	11.88767714	1	1	-4.9745	0.0179	46.6979	13.1876	0	0
Guatemala	2003	25	0	0	11.86292784	1	1	0.0903	0.0161	50.2057	13.4159	0	0
Guatemala	2004	25	0	0	11.89334035	1	1	1.3632	0.0176	53.4861	12.7941	0	0
Guatemala	2005	25	0	0	11.94323536	1	1	2.0162	0.0233	53.9381	13.9164	0	0
Guatemala	2006	25	0	0	11.98917702	1	1	2.1359	0.0256	56.0927	16.3644	0	0
Guatemala	2007	25	0	0	12.02230309	1	1	2.5596	0.0109	56.7953	17.8381	0	0
Guatemala	2008	25	0	0	12.0453187	1	1	1.8995	0.0136	57.777	16.9117	0	0
Guatemala	2009	25	0	0	11.95426439	1	1	1.3463	0.0211	55.9678	18.0444	0	0
Guatemala	2010	25	0	0	12.02440409	1	1	2.7103	0.0435	60.7603	18.3327	0	0
Guatemala	2011	25	0	0	12.07206217	1	1	1.8704	0.0832	63.4697	19.4098	0	0
Guatemala	2012	25	0	0	12.07957555	1	1	2.8226	0.0346	65.7672	19.9137	0	0
Guatemala	2013	25	0	0	12.10532045	1	1	2.8722	0.0455	63.7649	22.1966	0	0
Guatemala	2014	25	0	0	12.11904172	1	1	2.433	0.0635	64.9254	21.9223	0	0
Guatemala	2015	25	0	0	12.06887855	1	1	1.9351	0.0281	71.0891	23.8643	0	0
Guatemala	2016	25	0	0	12.03281638	1	1	1.2805	0.0771	76.0622	25.9086	0	0
Guatemala	2017	25	0	0	12.06405085	1	1	1.3933	0.0668	77.1157	26.8784	0	0
Guatemala	2018	25	0	0	12.08721626	1	1	1.2579	0.0462	80.5594	26.799	0	0
Namibia	1974	26	1	0	8.739272441	0	0					0	0
Namibia	1975	26	1	0	8.787616773	0	0					0	0
Namibia	1976	26	1	0	8.826280645	0	0					0	0
Namibia	1977	26	1	0	8.906491726	0	0					0	0
Namibia	1978	26	1	0	8.977281779	0	0					0	0
Namibia	1979	26	1	0	9.024596102	0	0					0	0
Namibia	1980	26	1	0	9.092599762	0	0			126.663		0	0
Namibia	1981	26	1	0	9.09261037	0	0			124.179		0	0
Namibia	1982	26	1	0	9.071920362	0	0			113.286		0	0
Namibia	1983	26	1	0	9.0874928	0	0		0.0005	97.6986		0	0
Namibia	1984	26	1	0	9.082070165	0	0			96.9113		0	0
Namibia	1985	26	1	0	9.053596136	0	0	1.0173	0.3952	91.7317		0	0
Namibia	1986	26	1	0	9.073225074	0	0	0.4975	0.9282	102.715		0	0
Namibia	1987	26	1	0	9.073019299	0	0	-0.0074	0.75	97.8466		0	0
Namibia	1988	26	1	0	9.139855249	0	0	-0.0605	0.9854	91.0118		0	0
Namibia	1989	26	1	0	9.201456005	0	0	-0.0189	2.42	96.3802		0	0
Namibia	1990	26	1	0	9.274336048	0	0	1.0598	4.2092	93.7592	19.0153	0	0
Namibia	1991	26	1	0	9.343122093	0	0	4.0192	5.8033	93.8647	19.3331	0	0

Namibia	1992	26	1	0	9.255155973	0	0	3.4475	4.1078	91.9735	31.5196	0	0
Namibia	1993	26	1	0	9.316103957	0	0	1.6999	4.6588	96.0956	36.2779	0	0
Namibia	1994	26	1	0	9.07254494	0	0	2.6722	3.7176	89.4937	37.7675	0	0
Namibia	1995	26	1	0	9.145338743	0	0	3.846	4.6439	93.5608	43.3969	0	0
Namibia	1996	26	1	0	9.358131784	0	1	3.2261	4.6278	96.5442	40.9083	1	0
Namibia	1997	26	1	0	9.425409479	0	1	2.1895	3.9616	92.8411	41.5546	1	0
Namibia	1998	26	1	0	9.243183021	0	1	2.4846	4.62	92.1305	40.8788	1	0
Namibia	1999	26	1	0	9.249423818	0	1	1.321	4.6988	91.1002	39.0684	1	0
Namibia	2000	26	1	0	9.241423579	0	1	5.0061	3.8664	85.1322	39.6467	1	0
Namibia	2001	26	1	0	9.234644532	0	1	10.6635	3.0886	88.5841	41.1883	1	0
Namibia	2002	26	1	0	9.543540167	0	1	4.4051	3.977	94.4152	41.016	1	0
Namibia	2003	26	1	0	9.506347667	0	1	1.3217	2.8755	95.9525	44.3654	1	0
Namibia	2004	26	1	0	9.541091574	0	1	3.3826	2.6207	81.8623	46.1727	1	0
Namibia	2005	26	1	0	9.562995456	0	1	5.3785	1.5904	80.6804	50.7046	1	0
Namibia	2006	26	1	0	9.601844982	0	1	7.6258	1.8826	86.834	48.1202	1	0
Namibia	2007	26	1	0	9.646691564	0	1	7.5703	2.5777	104.979	47.6602	1	0
Namibia	2008	26	1	0	9.725994254	0	1	8.7184	2.4587	119.645	45.9981	1	0
Namibia	2009	26	1	0	9.79176976	0	1	9.2747	3.8243	123.763	47.4021	1	0
Namibia	2010	26	1	0	9.842587747	0	1	2.5153	2.4117	108.073	48.4388	1	0
Namibia	2011	26	1	0	9.90330712	0	1	6.4168	2.3163	102.189	48.6117	1	0
Namibia	2012	26	1	0	9.780208396	0	1	7.9861	2.0163	100.213	48.6323	1	0
Namibia	2013	26	1	0	9.741851012	0	1	6.4523	2.1732	97.7249	50.6601	1	0
Namibia	2014	26	1	0	9.781598386	0	1	3.5832	1.8297	103.08	51.3801	1	0
Namibia	2015	26	1	0	9.804358409	0	1	7.4007	1.2581	97.239	54.0088	1	0
Namibia	2016	26	1	0	9.735042915	0	1	3.3457	1.6191	93.9662	54.2841	1	0
Namibia	2017	26	1	0	9.951509632	0	1	2.1751	1.5042	81.2197	52.3999	1	0
Namibia	2018	26	1	0	9.994786649	0	1	1.713	1.2105	81.7139	53.2323	1	0
Niger	1974	27	1	0	9.011205337	0	0	0.6733	13.2161	41.2435	8.4912	0	0
Niger	1975	27	1	0	9.020647513	0	0	2.1509	13.2085	50.2402	12.7013	0	0
Niger	1976	27	1	0	9.027152836	0	0	0.929	11.8513	56.6015	11.139	0	0
Niger	1977	27	1	0	9.111080278	0	0	0.995	7.3605	48.9721	10.2214	0	0
Niger	1978	27	1	0	9.24904303	0	0	2.4041	8.898	50.3593	13.4849	0	0
Niger	1979	27	1	0	9.324133844	0	0	2.2182	8.4082	65.4123	16.8043	0	0
Niger	1980	27	1	0	9.399418293	0	0	1.9581	6.6824	62.7103	17.1075	0	0
Niger	1981	27	1	0	9.336638426	0	0	-0.2816	9.1059	60.3573	17.6659	0	0
Niger	1982	27	1	0	9.304837637	0	0	1.3985	13.2155	57.0681	17.1335	0	0
Niger	1983	27	1	0	9.256019749	0	0	0.0674	9.8487	47.7393	17.2214	0	0
Niger	1984	27	1	0	9.164722507	0	0	0.099	11.2131	49.8757	16.9731	0	0
Niger	1985	27	1	0	9.158537843	0	0	-0.6513	21.2862	53.5266	15.6338	0	0
Niger	1986	27	1	0	9.279689073	0	0	-0.6517	16.0983	40.6923	17.3787	0	0
Niger	1987	27	1	0	9.348889856	0	0	0.2868	16.3324	45.9845	16.1307	0	0

Niger	1988	27	1	0	9.358002717	0	0	0.0945	16.6202	41.8884	15.7825	0	0
Niger	1989	27	1	0	9.338370245	0	0	-0.0718	13.5635	39.898	12.9623	0	0
Niger	1990	27	1	0	9.545598572	0	0	1.1619	10.9602	35.6168	8.6835	0	0
Niger	1991	27	1	0	9.516640726	0	1	0.3421	11.1679	30.3362	8.1281	1	0
Niger	1992	27	1	0	9.529716785	0	1	1.6653	10.457	28.7066	8.0791	1	0
Niger	1993	27	1	0	9.484680374	0	1	-1.1189	11.006	26.0989	7.5119	1	0
Niger	1994	27	1	0	9.287366806	0	1	0.2103	19.1526	33.6425	6.639	1	0
Niger	1995	27	1	0	9.362206746	0	1	0.097	11.7349	34.7775	3.6547	1	0
Niger	1996	27	1	0	9.381239136	0	1	0.3588	10.2545	36.54	3.5215	1	0
Niger	1997	27	1	0	9.359895938	0	0	0.8278	14.2165	33.1743	2.6609	0	0
Niger	1998	27	1	0	9.422156874	0	0	-0.0668	10.6646	35.0197	3.1658	0	0
Niger	1999	27	1	0	9.404455686	0	0	0.0633	7.0947	31.3752	3.055	0	0
Niger	2000	27	1	0	9.350587783	0	0	0.7033	8.9541	34.7128	3.8594	0	0
Niger	2001	27	1	0	9.388938185	0	0	0.9224	10.1085	33.0137	5.9178	0	0
Niger	2002	27	1	0	9.444387252	0	0	0.2813	10.1204	30.8344	4.4141	0	0
Niger	2003	27	1	0	9.5307227	0	0	0.5459	13.5301	33.3828	4.5724	0	0
Niger	2004	27	1	0	9.575239122	0	0	0.6492	13.7458	36.9641	4.4869	0	0
Niger	2005	27	1	0	9.641802747	0	0	1.1351	11.2311	38.3477	3.9534	0	0
Niger	2006	27	1	0	9.677274853	0	0	0.8475	10.7278	36.5314	3.874	0	0
Niger	2007	27	1	0	9.75826718	0	0	1.7286	9.4844	35.5028	7.0783	0	0
Niger	2008	27	1	0	9.863180108	0	0	3.879	7.9996	39.7112	8.0545	0	0
Niger	2009	27	1	0	9.866413276	0	0	8.6209	6.0679	49.5123	8.8914	0	0
Niger	2010	27	1	0	9.894935593	0	0	10.1467	8.9499	51.946	9.0343	0	0
Niger	2011	27	1	0	9.943145717	0	1	12.1645	6.9117	50.2464	9.9223	1	0
Niger	2012	27	1	0	9.974369515	0	1	8.9237	9.1431	45.086	9.9708	1	0
Niger	2013	27	1	0	10.00965898	0	1	7.0352	7.503	46.2951	10.4606	1	0
Niger	2014	27	1	0	10.03594755	0	1	7.5759	8.0851	45.7416	10.68	1	0
Niger	2015	27	1	0	9.986048856	0	1	5.4676	8.5566	44.7274	11.2732	1	0
Niger	2016	27	1	0	10.01698583	0	1	2.8977	8.873	36.4881	11.4788	1	0
Niger	2017	27	1	0	10.04863996	0	1	3.0282	10.5575	39.5593	11.4149	1	0
Niger	2018	27	1	0	10.10750372	0	1	3.6304	9.7606	38.1341	10.2254	1	0
Nigeria	1974	28	0	0	10.39526769	1	0	1.0343	0.3028	39.747	4.6996	0	0
Nigeria	1975	28	0	0	10.44371559	1	0	1.6924	0.2999	41.1703	6.814	0	0
Nigeria	1976	28	0	0	10.56001289	1	0	0.9337	0.1461	42.1381	7.6193	0	0
Nigeria	1977	28	0	0	10.55672944	1	0	1.2224	0.1178	47.3953	9.2449	0	0
Nigeria	1978	28	0	0	10.56262426	1	0	0.5775	0.1104	43.3148	10.9924	0	0
Nigeria	1979	28	0	0	10.67449291	1	1	0.6551	0.0548	43.8784	10.3896	0	0
Nigeria	1980	28	0	0	10.80754712	1	1	-1.1509	0.0563	48.5713	12.227	0	0
Nigeria	1981	28	0	0	11.21610045	1	1	0.3297	0.0241	18.1717	5.8021	0	0
Nigeria	1982	28	0	0	11.15463502	1	0	0.3016	0.0247	13.7798	6.4506	0	0
Nigeria	1983	28	0	0	10.98719647	1	0	0.3753	0.0485	10.045	6.2086	0	0

Nigeria	1984	28	0	0	10.86619491	1	0	0.2574	0.0446	9.3805	6.266	0	0
Nigeria	1985	28	0	0	10.86773742	1	0	0.6585	0.0436	10.392	6.0398	0	0
Nigeria	1986	28	0	0	10.73882694	1	0	0.3525	0.1089	9.1358	7.575	0	0
Nigeria	1987	28	0	0	10.72161313	1	0	1.1591	0.1345	19.4953	6.603	0	0
Nigeria	1988	28	0	1	10.69590587	0	0	0.7627	0.2403	16.9406	6.066	0	0
Nigeria	1989	28	0	1	10.64348289	0	0	4.2821	0.8207	34.1826	5.0903	0	0
Nigeria	1990	28	0	0	10.73268155	1	0	1.088	0.4987	30.9247	4.9575	0	0
Nigeria	1991	28	0	0	10.6912445	1	0	1.1967	0.5536	37.0216	5.2411	0	0
Nigeria	1992	28	0	1	10.67938179	0	0	1.7224	0.5771	38.2274	8.2345	0	0
Nigeria	1993	28	0	1	10.44329748	0	0	2.3719	1.1352	33.7198	7.0077	0	0
Nigeria	1994	28	0	1	10.52934106	0	0	2.4369	0.6025	23.0592	8.0373	0	0
Nigeria	1995	28	0	1	10.6440688	0	0	0.2383	0.5042	39.5284	6.5087	0	0
Nigeria	1996	28	0	1	10.70821531	0	0	0.2688	0.3864	40.2577	6.1744	0	0
Nigeria	1997	28	0	0	10.73606037	1	0	0.2338	0.3827	51.461	7.0306	0	0
Nigeria	1998	28	0	0	10.73722486	1	0	0.1372	0.3927	39.2786	7.6195	0	0
Nigeria	1999	28	0	0	10.77358617	1	1	1.6991	0.2625	34.4578	8.1688	0	0
Nigeria	2000	28	0	0	10.84166448	1	1	1.6483	0.2746	48.9956	8.249	0	0
Nigeria	2001	28	0	0	10.86211516	1	1	1.6186	0.244	49.6805	9.8808	0	0
Nigeria	2002	28	0	0	10.97797083	1	1	1.9716	0.3367	40.0352	8.0843	0	0
Nigeria	2003	28	0	0	11.02010834	1	1	1.9146	0.3191	49.335	8.9095	0	0
Nigeria	2004	28	0	0	11.13278691	1	1	1.3804	0.4595	31.8959	8.4617	0	0
Nigeria	2005	28	1	0	11.24469893	0	1	2.8363	3.9435	33.0595	8.4351	1	0
Nigeria	2006	28	1	0	11.37740635	0	1	2.0358	4.8903	42.5666	8.1204	1	0
Nigeria	2007	28	1	0	11.44445204	0	1	2.1692	0.7355	39.3369	13.797	1	0
Nigeria	2008	28	1	0	11.53080935	0	1	2.4137	0.399	40.7968	18.633	1	0
Nigeria	2009	28	1	0	11.46983492	0	1	2.9002	0.5848	36.0587	19.6256	1	0
Nigeria	2010	28	1	0	11.56465486	0	1	1.6421	0.591	43.3208	13.4907	1	0
Nigeria	2011	28	1	0	11.61748948	0	1	2.1331	0.4623	53.278	11.0436	1	0
Nigeria	2012	28	1	0	11.66649084	0	1	1.5238	0.4339	44.5324	10.6047	1	0
Nigeria	2013	28	1	0	11.71610119	0	1	1.0695	0.5089	31.0489	11.5332	1	0
Nigeria	2014	28	1	0	11.75905095	0	1	0.8175	0.4466	30.8852	13.297	1	0
Nigeria	2015	28	1	0	11.69287051	0	1	0.6215	0.5065	21.3327	13.0787	1	0
Nigeria	2016	28	0	1	11.60707852	0	1	0.8534	0.6309	20.7225	14.608	0	1
Nigeria	2017	28	0	1	11.57489406	0	1	0.6422	0.9214	26.3476	12.852	0	1
Nigeria	2018	28	0	1	11.62504398	0	1	0.1838	0.8211	33.0078	10.2466	0	1
Burkina Faso	1974	29	1	0	8.875717034	0	0	0.3555	12.8619	12.8619	8.5093	0	0
Burkina Faso	1975	29	1	0	8.973115242	0	0	0.0319	9.5377	9.5377	10.7541	0	0
Burkina Faso	1976	29	1	0	8.989693223	0	0	0.2099	8.2594	8.2594	13.8871	0	0
Burkina Faso	1977	29	1	0	9.053548925	0	0	0.4393	9.817	9.817	16.5822	0	0
Burkina Faso	1978	29	1	0	9.168963756	0	0	0.0786	10.7123	10.7123	16.8058	0	0
Burkina Faso	1979	29	1	0	9.242660913	0	0	0.0852	11.2783	11.2783	15.5071	0	0

Burkina Faso	1980	29	1	0	9.285269066	0	0	0.001	10.9091	10.9091	14.7819	0	0
Burkina Faso	1981	29	1	0	9.24940433	0	0	0.1368	12.1645	12.1645	13.8273	0	0
Burkina Faso	1982	29	1	0	9.244140957	0	0	0.1111	12.0509	12.0509	13.1606	0	0
Burkina Faso	1983	29	1	0	9.20419564	0	0	0.1237	11.3911	11.3911	12.7956	0	0
Burkina Faso	1984	29	1	0	9.164317164	0	0	0.1144	12.5766	12.5766	11.9487	0	0
Burkina Faso	1985	29	1	0	9.19102967	0	0	-0.0921	12.1859	12.1859	13.3449	0	0
Burkina Faso	1986	29	1	0	9.308842482	0	0	0.1542	13.2409	13.2409	13.9043	0	0
Burkina Faso	1987	29	1	0	9.374718045	0	0	0.0561	11.3586	11.3586	14.4704	0	0
Burkina Faso	1988	29	1	0	9.417644487	0	0	0.1418	11.0175	11.0175	14.9015	0	0
Burkina Faso	1989	29	1	0	9.417569291	0	0	0.2168	10.1886	10.1886	16.4513	0	0
Burkina Faso	1990	29	1	0	9.491543869	0	0	0.0148	10.5538	10.5538	16.9069	0	0
Burkina Faso	1991	29	1	0	9.496243874	0	1	0.0182	13.4252	13.4252	12.4641	1	0
Burkina Faso	1992	29	1	0	9.525911561	0	1	0.0927	12.9572	12.9572	10.9261	1	0
Burkina Faso	1993	29	1	0	9.505087032	0	1	0.0993	14.7441	14.7441	9.7738	1	0
Burkina Faso	1994	29	1	0	9.277675814	0	1	0.9693	23.0247	23.0247	7.026	1	0
Burkina Faso	1995	29	1	0	9.376489013	0	1	0.4126	20.6986	20.6986	6.7852	1	0
Burkina Faso	1996	29	1	0	9.412721004	0	1	0.6273	16.1653	16.1653	6.9123	1	0
Burkina Faso	1997	29	1	0	9.388752685	0	1	0.399	15.0936	15.0936	11.5521	1	0
Burkina Faso	1998	29	1	0	9.447917731	0	1	0.1571	14.2793	14.2793	11.0193	1	0
Burkina Faso	1999	29	1	0	9.530144221	0	1	0.2338	11.7508	11.7508	8.9928	1	0
Burkina Faso	2000	29	1	0	9.472518032	0	1	0.7785	6.0642	6.0642	10.3364	1	0
Burkina Faso	2001	29	1	0	9.503841196	0	1	0.1964	12.3003	12.3003	9.7087	1	0
Burkina Faso	2002	29	1	0	9.558990435	0	1	0.4148	12.2704	12.2704	8.8587	1	0
Burkina Faso	2003	29	1	0	9.675848735	0	1	0.6143	11.5413	11.5413	11.3535	1	0
Burkina Faso	2004	29	1	0	9.736531062	0	1	0.2632	11.9746	11.9746	12.9534	1	0
Burkina Faso	2005	29	1	0	9.788617481	0	1	0.8481	11.479	11.479	13.2962	1	0
Burkina Faso	2006	29	1	0	9.81607021	0	0	1.2806	13.7934	13.7934	14.6779	0	0
Burkina Faso	2007	29	1	0	9.882281033	0	0	0.2847	12.3989	12.3989	12.7846	0	0
Burkina Faso	2008	29	1	0	9.975497814	0	0	0.3512	10.6257	10.6257	15.091	0	0
Burkina Faso	2009	29	1	0	9.975463855	0	0	0.5995	11.6112	11.6112	16.0831	0	0
Burkina Faso	2010	29	1	0	10.00473479	0	0	0.3845	10.6512	10.6512	15.6345	0	0
Burkina Faso	2011	29	1	0	10.0820776	0	0	1.1907	8.4707	8.4707	15.3703	0	0
Burkina Faso	2012	29	1	0	10.09902477	0	0	2.6215	9.4117	9.4117	16.6425	0	0
Burkina Faso	2013	29	1	0	10.12853823	0	0	3.6477	7.9895	7.9895	20.821	0	0
Burkina Faso	2014	29	1	0	10.14435675	0	0	2.5626	8.4226	8.4226	23.4056	0	0
Burkina Faso	2015	29	1	0	10.07306401	0	0	1.9599	8.8407	8.8407	25.0378	0	0
Burkina Faso	2016	29	1	0	10.10834049	0	0	3.0438	8.3959	8.3959	25.8099	0	0
Burkina Faso	2017	29	1	0	10.14943334	0	0	0.0182	6.5709	6.5709	27.4216	0	0
Burkina Faso	2018	29	1	0	10.20112567	0	0	1.6892	7.7175	7.7175	27.1497	0	0
Haiti	1974	30	1	0	8.752355804	0	0	1.4043			13.9139	0	0
Haiti	1975	30	1	0	8.833402129	0	0	0.3874			15.0163	0	0

Haiti	1976	30	1	0	8.943988875	0	0	0.8851			14.4767	0	0
Haiti	1977	30	1	0	8.976349979	0	0	0.8448			16.1467	0	0
Haiti	1978	30	1	0	8.988648125	0	0	1.0265			20.8088	0	0
Haiti	1979	30	1	0	9.033664963	0	0	1.1105			19.2697	0	0
Haiti	1980	30	1	0	9.141073326	0	0	0.9394	6.939		16.5374	0	0
Haiti	1981	30	1	0	9.170085614	0	0	0.5637	6.5558		17.6675	0	0
Haiti	1982	30	1	0	9.168556407	0	0	0.4803	7.7819		17.6566	0	0
Haiti	1983	30	1	0	9.210479043	0	0	0.5186	7.2704		14.8108	0	0
Haiti	1984	30	1	0	9.259163671	0	0	0.2456	6.4411		14.3668	0	0
Haiti	1985	30	1	0	9.303066398	0	0	0.2448	6.9421		13.607	0	0
Haiti	1986	30	1	0	9.365113432	0	0	0.2079	7.7089		11.5602	0	0
Haiti	1987	30	1	0	9.311160273	0	0	0.2286	10.3874		12.653	0	0
Haiti	1988	30	1	0	9.417293421	0	0	0.3864	5.2559		11.7961	0	0
Haiti	1989	30	1	0	9.437154791	0	0	0.3421	6.8647		13.3504	0	0
Haiti	1990	30	1	0	9.490841602	0	0	0.2584	5.0587		11.6307	0	0
Haiti	1991	30	1	0	9.54077238	0	0	-0.0518	4.9373		10.3015	0	0
Haiti	1992	30	1	0	9.35355497	0	0	-0.0975	4.4766		10.1479	0	0
Haiti	1993	30	0	1	9.273753106	0	0	-0.1491	6.4584		10.8639	0	0
Haiti	1994	30	0	1	9.335971968	0	0	-0.1292	28.4099		10.1793	0	0
Haiti	1995	30	0	1	9.449218096	0	0	0.263	23.2116	62.788	12.4541	0	0
Haiti	1996	30	1	0	9.463521893	0	0	0.141	11.3378	67.0638	12.7901	0	0
Haiti	1997	30	1	0	9.523608463	0	0	0.1198	8.3823	74.8939	15.6888	0	0
Haiti	1998	30	1	0	9.570999086	0	0	0.2889	9.4032	64.9969	14.1357	0	0
Haiti	1999	30	1	0	9.618438927	0	0	0.7222	5.1409	66.2814	14.4624	0	0
Haiti	2000	30	1	0	9.833375204	0	1	0.1945	2.6695	74.5511	9.018	1	0
Haiti	2001	30	1	0	9.801538269	0	1	0.0695	2.6893	79.4072	8.3434	1	0
Haiti	2002	30	1	0	9.782338909	0	1	0.0918	2.5139	81.1182	10.0666	1	0
Haiti	2003	30	0	1	9.683661785	0	1	0.2721	3.8803	81.4534	10.1652	0	1
Haiti	2004	30	1	0	9.780818292	0	1	0.0969	4.6486	81.5811	8.3505	1	0
Haiti	2005	30	1	0	9.856370232	0	1	0.3698	5.1284	81.4378	8.6728	1	0
Haiti	2006	30	1	0	9.876108548	0	1	2.1024	7.0639	83.5799	8.6061	1	0
Haiti	2007	30	1	0	9.978762983	0	1	0.8073	6.5368	83.4152	7.8132	1	0
Haiti	2008	30	1	0	10.02057777	0	1	0.2856	7.8604	82.2376	8.6388	1	0
Haiti	2009	30	1	0	10.06434621	0	1	0.4783	8.5338	70.1298	8.2111	1	0
Haiti	2010	30	1	0	10.07405961	0	1	1.5009	24.322	72.9831	7.797	1	0
Haiti	2011	30	1	0	10.1142357	0	1	0.9148	11.5468	78.1404	8.5188	1	0
Haiti	2012	30	1	0	10.13700345	0	1	1.1379	9.2517	79.4639	10.815	1	0
Haiti	2013	30	1	0	10.17325838	0	1	1.0865	7.7148	81.5149	10.7615	1	0
Haiti	2014	30	1	0	10.18010478	0	1	0.6536	7.1262	85.7708	11.421	1	0
Haiti	2015	30	1	0	10.17123352	0	1	0.7117	7.0316	91.1641	10.7799	1	0
Haiti	2016	30	1	0	10.14574611	0	1	0.7456	7.6354	92.6306	10.5163	1	0

Haiti	2017	30	1	0	10.17711962	0	1	2.4836	6.5009	97.6348	9.8641	1	0
Haiti	2018	30	1	0	10.21629879	0	1	0.6401	6.1624	99.6643	11.1715	1	0
Tunisia	1974	31						0.7897					
Tunisia	1975	31						1.0395					
Tunisia	1976	31						2.4315					
Tunisia	1977	31	1	0	9.708363444	0	0	1.8251	5.0319	67.5943	40.5336	0	0
Tunisia	1978	31	1	0	9.775832032	0	0	1.5299	5.3979	69.7009	40.4763	0	0
Tunisia	1979	31	1	0	9.856619662	0	0	0.6845	3.0317	80.948	37.8779	0	0
Tunisia	1980	31	1	0	9.941716822	0	0	2.6829	2.8457	85.8382	38.2384	0	0
Tunisia	1981	31	1	0	9.92575099	0	0	3.5079	2.9886	91.211	42.8705	0	0
Tunisia	1982	31	1	0	9.910272187	0	0	4.1837	2.6449	84.3498	46.9292	0	0
Tunisia	1983	31	1	0	9.92169567	0	0	2.2053	2.5085	77.084	48.463	0	0
Tunisia	1984	31	1	0	9.916711389	0	0	1.3723	2.2011	77.2909	48.9941	0	0
Tunisia	1985	31	1	0	9.924805587	0	0	1.2824	1.9907	70.2364	51.5867	0	0
Tunisia	1986	31	1	0	9.955116781	0	0	0.7123	2.5622	67.4851	54.3789	0	0
Tunisia	1987	31	1	0	9.986604757	0	0	0.9458	2.9778	70.642	52.2175	0	0
Tunisia	1988	31	1	0	10.00416194	0	0	0.6004	3.28	83.6755	51.4308	0	0
Tunisia	1989	31	1	0	10.0044106	0	0	0.7716	2.9084	92.0072	58.9441	0	0
Tunisia	1990	31	1	0	10.08957196	0	0	0.6299	3.3035	94.1613	55.0763	0	0
Tunisia	1991	31	1	0	10.11643448	0	0	0.9595	2.8316	85.686	53.7573	0	0
Tunisia	1992	31	1	0	10.19025566	0	0	3.3927	2.6269	86.0001	54.0047	0	0
Tunisia	1993	31	1	0	10.16461891	0	0	3.8464	1.7771	88.411	53.9262	0	0
Tunisia	1994	31	1	0	10.19402742	0	0	2.7634	0.7175	92.8044	53.8139	0	0
Tunisia	1995	31	1	0	10.25601684	0	0	1.5305	0.439	93.7144	54.3862	0	0
Tunisia	1996	31	1	0	10.29197508	0	0	1.2168	0.6839	85.7204	49.1576	0	0
Tunisia	1997	31	1	0	10.31694192	0	0	1.6519	0.9835	80.5007	45.9382	0	0
Tunisia	1998	31	1	0	10.33852367	0	0	2.9846	0.7205	79.9795	46.5765	0	0
Tunisia	1999	31	1	0	10.36066319	0	0	1.5138	1.1487	77.9051	46.5734	0	0
Tunisia	2000	31	1	0	10.33189802	0	0	3.496	1.0854	82.6391	53.4824	0	0
Tunisia	2001	31	1	0	10.34372424	0	0	2.0462	1.7335	89.5522	49.6003	0	0
Tunisia	2002	31	1	0	10.36440377	0	0	3.4151	0.9807	85.3422	50.6744	0	0
Tunisia	2003	31	1	0	10.43858993	0	0	1.965	1.1433	82.3903	49.5788	0	0
Tunisia	2004	31	1	0	10.49391872	0	0	1.8989	1.1157	86.9253	49.6165	0	0
Tunisia	2005	31	1	0	10.50883944	0	0	2.2084	1.2034	90.2512	50.0656	0	0
Tunisia	2006	31	1	0	10.53627189	0	0	9.4247	1.332	93.9409	48.5996	0	0
Tunisia	2007	31	1	0	10.59010675	0	0	3.894	0.8851	104.059	48.0116	0	0
Tunisia	2008	31	1	0	10.65186865	0	0	5.7974	0.8941	114.344	48.5083	0	0
Tunisia	2009	31	1	0	10.63803911	0	0	3.5099	1.1944	93.0169	49.9771	0	0
Tunisia	2010	31	1	0	10.66469924	0	0	2.8881	1.2464	100.151	52.2471	0	0
Tunisia	2011	31	1	0	10.68235039	0	0	0.8991	2.013	100.106	57.9348	0	0
Tunisia	2012	31	1	0	10.67496359	0	0	3.2852	2.2511	101.551	57.852	0	0

Tunisia	2013	31	1	0	10.68738793	0	0	2.1744	1.5329	98.9548	57.9599	0	0
Tunisia	2014	31	1	0	10.70131815	0	1	2.0384	1.8998	95.5338	59.8086	1	0
Tunisia	2015	31	1	0	10.66067652	0	1	2.12	1.1118	87.2485	60.1366	1	0
Tunisia	2016	31	1	0	10.64699892	0	1	1.4034	1.4902	87.0927	62.247	1	0
Tunisia	2017	31	1	0	10.62494146	0	1	1.9233	1.972	95.8092	64.7537	1	0
Tunisia	2018	31	1	0	10.63028518	0	1	2.3168	1.9371	103.872	63.5224	1	0
Zambia	1974	32	0	0	9.494409713	1	0	1.3045			17.4123	0	0
Zambia	1975	32	0	0	9.41808022	1	0	1.5551			24.2337	0	0
Zambia	1976	32	0	0	9.438813486	1	0	1.1302			19.702	0	0
Zambia	1977	32	0	0	9.39497672	1	0	1.7085			23.2285	0	0
Zambia	1978	32	0	0	9.449227624	1	0	1.3737			18.1997	0	0
Zambia	1979	32	0	0	9.521856952	1	0	1.0492			16.9708	0	0
Zambia	1980	32	0	0	9.583142074	1	0	1.589			16.1679	0	0
Zambia	1981	32	0	0	9.588010117	1	0	-0.9585			19.6571	0	0
Zambia	1982	32	0	0	9.601492625	1	0	1.0077			24.1802	0	0
Zambia	1983	32	0	0	9.507357589	1	0	0.7739			23.1489	0	0
Zambia	1984	32	0	0	9.437662497	1	0	0.6324			14.641	0	0
Zambia	1985	32	0	1	9.358174417	0	0	2.2867			10.9364	0	0
Zambia	1986	32	0	1	9.220617619	0	0	1.7002			9.7018	0	0
Zambia	1987	32	0	1	9.356005718	0	0	3.2887			8.391	0	0
Zambia	1988	32	0	1	9.569796814	0	0	2.5021			9.4593	0	0
Zambia	1989	32	0	1	9.601912054	0	0	4.098			11.3334	0	0
Zambia	1990	32	0	1	9.516564113	0	0	6.1701			8.8756	0	0
Zambia	1991	32	0	1	9.528773071	0	0	1.0158			7.2577	0	0
Zambia	1992	32	0	1	9.5026895	0	0	1.4142				0	0
Zambia	1993	32	0	1	9.514977565	0	0	9.6044	0.1871		4.7893	0	0
Zambia	1994	32	0	1	9.563083125	0	0	1.0939	0.194		5.7355	0	0
Zambia	1995	32	0	1	9.580590534	0	0	2.8106	0.2287		7.7202	0	0
Zambia	1996	32	0	1	9.555967116	0	0	3.5333	0.2263		8.6039	0	0
Zambia	1997	32	0	1	9.6337998	0	0	4.8196	0.299		7.2682	0	0
Zambia	1998	32	0	1	9.54871892	0	0	5.5968	0.3442		6.4286	0	0
Zambia	1999	32	0	1	9.532029353	0	0	4.7587	0.3663		6.8084	0	0
Zambia	2000	32	0	1	9.556384893	0	0	3.38	0.3298		7.6891	0	0
Zambia	2001	32	1	0	9.612198859	0	0	3.5414	0.3257		6.6479	0	0
Zambia	2002	32	1	0	9.622612446	0	0	7.1149	0.4014		5.5742	0	0
Zambia	2003	32	1	0	9.690359108	0	0	7.0789	0.3337		6.0007	0	0
Zambia	2004	32	1	0	9.793865624	0	0	5.8517	0.2511		7.0463	0	0
Zambia	2005	32	1	0	9.920742494	0	0	4.284	0.2399		6.632	0	0
Zambia	2006	32	1	0	10.10574375	0	0	4.8271	0.2421		8.1697	0	0
Zambia	2007	32	1	0	10.14789135	0	0	9.4181	0.2459		9.7049	0	0
Zambia	2008	32	1	0	10.25311641	0	0	5.2405	0.3629		12.2365	0	0

Zambia	2009	32	1	0	10.18549519	0	0	4.5328	0.3324		10.0085	0	0
Zambia	2010	32	1	0	10.3067586	0	0	8.5332	0.2532		9.1979	0	0
Zambia	2011	32	1	0	10.37031903	0	0	4.7252	0.3122		10.045	0	0
Zambia	2012	32	1	0	10.4065923	0	0	6.7894	0.2517		11.9653	0	0
Zambia	2013	32	1	0	10.44773525	0	0	7.4893	0.3311		11.68	0	0
Zambia	2014	32	1	0	10.43362622	0	0	5.5554	0.2898		13.3699	0	0
Zambia	2015	32	1	0	10.3273838	0	0	7.4474	0.4192		15.7508	0	0
Zambia	2016	32	1	0	10.32135838	0	0	3.1625	0.3743		12.102	0	0
Zambia	2017	32	1	0	10.41285688	0	0	4.2805	0.2736		11.1774	0	0
Zambia	2018	32	1	0	10.4201471	0	0	1.5523	0.2344		11.6715	0	0
Zimbabwe	1974	33	1	0	9.600118858	0	0	0.8375	1.9699		42.3527	0	0
Zimbabwe	1975	33	1	0	9.640610682	0	0	0.6604	1.6748		44.2383	0	0
Zimbabwe	1976	33	1	0	9.635320051	0	0	0.6736	2.2258		42.7494	0	0
Zimbabwe	1977	33	1	0	9.639922766	0	0	-0.0874	1.7989		41.7934	0	0
Zimbabwe	1978	33	1	0	9.638649018	0	0	0.0579	1.7247		41.4406	0	0
Zimbabwe	1979	33	1	0	9.714116702	0	0	0.0028	2.1775		40.5722	0	0
Zimbabwe	1980	33	1	0	9.824702873	0	1	0.0232	2.4583		39.0955	1	0
Zimbabwe	1981	33	1	0	9.903706996	0	1	0.0443	3.3166		42.4869	1	0
Zimbabwe	1982	33	1	0	9.93144265	0	1	-0.0099	0.9744		43.6187	1	0
Zimbabwe	1983	33	1	0	9.890089274	0	1	-0.0267	0.6837		45.6596	1	0
Zimbabwe	1984	33	0	0	9.802919097	1	1	-0.0392			48.4256	0	0
Zimbabwe	1985	33	0	0	9.751068012	1	1	0.0505			48.7706	0	0
Zimbabwe	1986	33	0	0	9.793617449	1	1	0.1197			45.3273	0	0
Zimbabwe	1987	33	0	0	9.828738185	1	1	-0.4525			44.7283	0	0
Zimbabwe	1988	33	0	0	9.892916984	1	0	-0.2308			47.5337	0	0
Zimbabwe	1989	33	0	0	9.918361842	1	0	-0.1229			47.4813	0	0
Zimbabwe	1990	33	0	0	9.943683264	1	0	-0.139			47.1252	0	0
Zimbabwe	1991	33	0	0	9.936588215	1	0	0.0323				0	0
Zimbabwe	1992	33	0	0	9.829398484	1	0	0.2214			51.1297	0	0
Zimbabwe	1993	33	0	0	9.81715622	1	0	0.4259	0.1871		49.5893	0	0
Zimbabwe	1994	33	0	0	9.838261767	1	0	0.5028	0.194		51.8031	0	0
Zimbabwe	1995	33	0	0	9.851947211	1	0	1.6551	0.2287		52.5146	0	0
Zimbabwe	1996	33	0	0	9.932125916	1	0	0.9459	0.2263		54.5092	0	0
Zimbabwe	1997	33	0	0	9.930927219	1	0	1.5839	0.299		56.1727	0	0
Zimbabwe	1998	33	0	0	9.806313513	1	0	6.9401	0.3442		59.9295	0	0
Zimbabwe	1999	33	0	0	9.83619831	1	0	0.8603	0.3663		59.8215	0	0
Zimbabwe	2000	33	0	0	9.825423365	1	0	0.3468	0.3298		60.5628	0	0
Zimbabwe	2001	33	0	0	9.831062138	1	0	0.0561	0.3257		66.7849	0	0
Zimbabwe	2002	33	0	0	9.802234209	1	0	0.4084	0.4014		50.1275	0	0
Zimbabwe	2003	33	0	0	9.757972059	1	0	0.0663	0.3337		54.0606	0	0
Zimbabwe	2004	33	0	0	9.76384699	1	0	0.1499	0.2511		55.856	0	0

Zimbabwe	2005	33	0	0	9.760061567	1	0	1.7862	0.2399		58.8094	0	0
Zimbabwe	2006	33	0	0	9.73590986	1	0	0.7348	0.2421		65.8189	0	0
Zimbabwe	2007	33	0	0	9.72361574	1	0	1.302	0.2459		70.3836	0	0
Zimbabwe	2008	33	0	0	9.644999835	1	0	1.1686	0.3629		69.5657	0	0
Zimbabwe	2009	33	0	0	9.985237502	1	0	1.0863	0.3324		66.9482	0	0
Zimbabwe	2010	33	1	0	10.08068619	0	0	1.018	0.2532		63.2721	0	0
Zimbabwe	2011	33	1	0	10.14927826	0	0	2.4415	0.3122		61.425	0	0
Zimbabwe	2012	33	1	0	10.23337309	0	0	2.0441	0.2517		62.6174	0	0
Zimbabwe	2013	33	1	0	10.28082913	0	0	1.9541	0.3311		61.5585	0	0
Zimbabwe	2014	33	1	0	10.28993482	0	0	2.4252	0.2898		61.7325	0	0
Zimbabwe	2015	33	1	0	10.30022843	0	0	1.9997	0.4192		62.5186	0	0
Zimbabwe	2016	33	1	0	10.31278389	0	0	1.6693	0.3743		61.004	0	0
Zimbabwe	2017	33	1	0	10.24513968	0	0	1.7469	0.2736		60.0908	0	0
Zimbabwe	2018	33	1	0	10.53346789	0	0	2.1017	0.2344		59.9105	0	0
Pakistan	1974	34	1	0	9.949350573	0	0	0.0449		30.8302	20.2861	0	0
Pakistan	1975	34	1	0	10.05040319	0	0	0.2226		32.388	19.3425	0	0
Pakistan	1976	34	1	0	10.11952248	0	0	0.0624	3.3684	28.9459	22.2154	0	0
Pakistan	1977	34	1	0	10.17972584	0	0	0.1006	2.8837	27.2004	23.4067	0	0
Pakistan	1978	34	1	0	10.25070086	0	1	0.1812	3.6008	27.918	22.2704	1	0
Pakistan	1979	34	1	0	10.29421007	0	1	0.2959	2.8809	32.8646	24.8379	1	0
Pakistan	1980	34	1	0	10.37391275	0	1	0.269	2.8151	35.8969	23.442	1	0
Pakistan	1981	34	1	0	10.44871569	0	1	0.3846	2.7207	35.168	24.0395	1	0
Pakistan	1982	34	1	0	10.48750562	0	1	0.2077	2.5413	31.3223	24.7028	1	0
Pakistan	1983	34	1	0	10.45775915	0	1	0.1027	3.0895	34.692	26.3763	1	0
Pakistan	1984	34	1	0	10.4934835	0	1	0.1782	2.9817	33.3626	24.2181	1	0
Pakistan	1985	34	1	0	10.49338723	0	1	0.4219	2.693	33.1707	27.7822	1	0
Pakistan	1986	34	1	0	10.50377802	0	1	0.3315	3.3158	32.4067	29.7861	1	0
Pakistan	1987	34	1	0	10.52311575	0	0	0.3879	2.9555	32.8971	27.6435	0	0
Pakistan	1988	34	1	0	10.58515315	0	0	0.4847	2.5522	33.2842	26.3686	0	0
Pakistan	1989	34	1	0	10.60391284	0	0	0.5243	2.7217	34.4217	24.9129	0	0
Pakistan	1990	34	1	0	10.60217315	0	0	0.613	3.0562	35.0346	24.1573	0	0
Pakistan	1991	34	1	0	10.65920511	0	0	0.5664	2.7923	35.4197	22.237	0	0
Pakistan	1992	34	1	0	10.68917213	0	0	0.6883	2.3063	37.6945	23.4968	0	0
Pakistan	1993	34	1	0	10.71441317	0	0	0.6728	2.5599	38.4993	24.395	0	0
Pakistan	1994	34	1	0	10.71844735	0	0	0.8051	2.523	35.0577	23.823	0	0
Pakistan	1995	34	1	0	10.7827307	0	0	1.1918	2.0836	36.1328	24.2071	0	0
Pakistan	1996	34	1	0	10.80154175	0	0	1.4561	1.9685	38.3301	24.694	0	0
Pakistan	1997	34	1	0	10.79541629	0	0	1.1472	1.6161	36.8523	24.6462	0	0
Pakistan	1998	34	1	0	10.79373421	0	0	0.8136	1.6805	34.0117	25.1139	0	0
Pakistan	1999	34	1	0	10.79916028	0	0	0.8448	1.4294	32.32	25.4743	0	0
Pakistan	2000	34	1	0	10.91390782	0	0	0.3096	1.205	25.3634	20.1396	0	0

Pakistan	2001	34	1	0	10.90028192	0	0	0.3891	1.0832	27.63	19.8099	0	0
Pakistan	2002	34	1	0	10.90257388	0	0	0.8435	1.2456	27.6338	19.613	0	0
Pakistan	2003	34	1	0	10.96265597	0	0	0.4752	1.0242	29.7964	22.3146	0	0
Pakistan	2004	34	1	0	11.03245631	0	0	0.8456	0.848	27.5496	26.1276	0	0
Pakistan	2005	34	1	0	11.07938131	0	0	1.5158	0.6977	32.1544	26.1275	0	0
Pakistan	2006	34	1	0	11.13755684	0	0	2.6398	0.6452	35.6817	26.85	0	0
Pakistan	2007	34	1	0	11.18294426	0	0	3.0357	0.713	32.9904	27.8432	0	0
Pakistan	2008	34	1	0	11.23064767	0	0	2.6894	0.8406	35.5942	28.7338	0	0
Pakistan	2009	34	1	0	11.22570404	0	0	1.248	0.8688	32.0718	22.7228	0	0
Pakistan	2010	34	1	0	11.24837949	0	0	1.0279	0.8557	32.8689	21.4129	0	0
Pakistan	2011	34	1	0	11.32957566	0	0	0.5751	0.6596	32.9399	18.1263	0	0
Pakistan	2012	34	1	0	11.35099115	0	0	0.3435	0.6048	32.8055	16.94	0	0
Pakistan	2013	34	1	0	11.36402271	0	0	0.5154	0.5722	33.3336	16.1155	0	0
Pakistan	2014	34	1	0	11.3880317	0	0	0.6953	0.4502	30.9012	15.589	0	0
Pakistan	2015	34	1	0	11.43225738	0	0	0.5577	0.4629	27.6547	15.3861	0	0
Pakistan	2016	34	1	0	11.4964174	0	0	0.8213	0.4761	24.7016	14.6822	0	0
Pakistan	2017	34	1	0	11.53046303	0	0	0.7358	0.5198	25.472	15.3138	0	0
Pakistan	2018	34	1	0	11.5516064	0	0	0.4877	0.4952	27.6261	16.6324	0	0
Ethiopia	1974	35	1	0		0	0					0	0
Ethiopia	1975	35	1	0		0	0					0	0
Ethiopia	1976	35	1	0		0	0					0	0
Ethiopia	1977	35	1	0		0	0					0	0
Ethiopia	1978	35	1	0		0	0					0	0
Ethiopia	1979	35	1	0		0	0					0	0
Ethiopia	1980	35	1	0		0	0					0	0
Ethiopia	1981	35	1	0	9.864801889	0	0	0	3.3459		2.4334	0	0
Ethiopia	1982	35	1	0	9.886923564	0	0	0	2.5891		2.4223	0	0
Ethiopia	1983	35	1	0	9.932873924	0	0	0	3.953		2.1796	0	0
Ethiopia	1984	35	1	0	9.908286719	0	0	0	4.4499		2.1544	0	0
Ethiopia	1985	35	1	0	9.97684684	0	0	0	7.6041		1.9034	0	0
Ethiopia	1986	35	1	0	9.993374537	0	0	0	6.4285		1.8402	0	0
Ethiopia	1987	35	1	0	10.02231859	0	0	0	5.9473		2.3675	0	0
Ethiopia	1988	35	1	0	10.03778238	0	0	0	8.9027		1.7072	0	0
Ethiopia	1989	35	1	0	10.05981267	0	0	0	6.3862		1.639	0	0
Ethiopia	1990	35	1	0	10.08547492	0	0	0	8.3353		1.6216	0	0
Ethiopia	1991	35	1	0	10.12916986	0	0	0	8.1541		1.4744	0	0
Ethiopia	1992	35	1	0	10.02089939	0	1	0.0016	11.1467		2.1233	1	0
Ethiopia	1993	35	1	0	9.945995756	0	1	0.0396	12.3788		3.578	1	0
Ethiopia	1994	35	1	0	9.84060478	0	1	0.2484	15.5302		4.9619	1	0
Ethiopia	1995	35	1	0	9.884454622	0	1	0.1845	11.5338		7.7331	1	0
Ethiopia	1996	35	1	0	9.931861451	0	1	0.2566	9.601		11.9399	1	0

Ethiopia	1997	35	1	0	9.933953291	0	1	3.3587	6.8169		14.3454	1	0
Ethiopia	1998	35	1	0	9.89310816	0	1	3.3341	8.5172		16.1577	1	0
Ethiopia	1999	35	1	0	9.886537733	0	1	0.9087	8.4108		19.3918	1	0
Ethiopia	2000	35	1	0	9.916053271	0	1	1.6335	8.406		17.6239	1	0
Ethiopia	2001	35	1	0	9.915469803	0	1	4.2448	13.4913		17.7785	1	0
Ethiopia	2002	35	1	0	9.894914439	0	1	3.2481	16.9899		17.9781	1	0
Ethiopia	2003	35	1	0	9.935693202	0	1	5.3921	18.9441		17.5006	1	0
Ethiopia	2004	35	1	0	10.00566034	0	1	5.3804	18.18		16.5292	1	0
Ethiopia	2005	35	1	0	10.09346159	0	1	2.1378	15.601		18.8658	1	0
Ethiopia	2006	35	1	0	10.18414785	0	1	3.5682	13.3479		20.4493	1	0
Ethiopia	2007	35	1	0	10.29463411	0	1	1.1265	13.2166		18.5251	1	0
Ethiopia	2008	35	1	0	10.43243872	0	1	0.401	12.243		17.7101	1	0
Ethiopia	2009	35	1	0	10.51104589	0	1	0.6827	11.8033			1	0
Ethiopia	2010	35	1	0	10.47616171	0	1	0.963	11.5846			1	0
Ethiopia	2011	35	1	0	10.50450842	0	1	1.9674	10.9647	48.2329		1	0
Ethiopia	2012	35	1	0	10.63659542	0	1	0.6432	7.5051	45.3979		1	0
Ethiopia	2013	35	1	0	10.6780466	0	1	2.8204	8.173	41.4718		1	0
Ethiopia	2014	35	1	0	10.7451703	0	1	3.3357	6.4623	40.7411		1	0
Ethiopia	2015	35	1	0	10.81016081	0	1	4.0665	5.0351	39.6561		1	0
Ethiopia	2016	35	1	0	10.87096905	0	1	5.5762	5.5154	34.8991		1	0
Ethiopia	2017	35	1	0	10.9125982	0	1	4.9127	5.0744	31.1036		1	0
Ethiopia	2018	35	1	0	10.92566964	0	1	3.9877	5.8897	31.1994		1	0
Iran, Islamic Rep.	1974	36	1	0	10.66472744	0	0	0.7001	0.0197	71.4047	15.3711	0	0
Iran, Islamic Rep.	1975	36	1	0	10.71413036	0	0	0.9549	0.0029	76.1156	20.9193	0	0
Iran, Islamic Rep.	1976	36	1	0	10.83286192	0	0	-0.1493	-0.0081	65.4351	21.6848	0	0
Iran, Islamic Rep.	1977	36	0	0	10.9063357	1	0	0.4289	0.0485	59.8881	21.4902	0	0
Iran, Islamic Rep.	1978	36	0	0	10.89206296	1	0	1.1655	0.3163	45.6946		0	0
Iran, Islamic Rep.	1979	36	0	0	10.95612941	1	0	0.1818	0.0064	42.8058	25.7346	0	0
Iran, Islamic Rep.	1980	36	0	0	10.97479841	1	0	0.0857	0.0296	42.4827	29.6951	0	0
Iran, Islamic Rep.	1981	36	0	0	11.00216309	1	0	0.0281	0.0048	40.3131	26.1605	0	0
Iran, Islamic Rep.	1982	36	0	0	11.10019388	1	0	-0.1081	-0.0005	38.0635	20.6692	0	0
Iran, Islamic Rep.	1983	36	0	0	11.19413998	1	0	-0.0502	0.0272	38.7301	19.819	0	0
Iran, Islamic Rep.	1984	36	0	0	11.21025624	1	0	0.0263	0.0048	27.9341	18.3048	0	0
Iran, Islamic Rep.	1985	36	0	0	11.25571533	1	0	-0.0212	0.0063	23.1724	19.2592	0	0
Iran, Islamic Rep.	1986	36	0	0	11.32034274	1	0	-0.0538	0.0126	14.1449	22.7818	0	0

Iran, Islamic Rep.	1987	36	0	0	11.12713719	1	0	-0.2296	0.0529	17.8849	21.5455	0	0
Iran, Islamic Rep.	1988	36	0	0	11.09010936	1	0	0.0492	0.0661	21.584	21.3305	0	0
Iran, Islamic Rep.	1989	36	0	0	11.08097394	1	0	-0.0161	0.0758	27.935	22.7084	0	0
Iran, Islamic Rep.	1990	36	0	0	11.09626074	1	0	-0.29	0.0853	37.0806	22.9787	0	0
Iran, Islamic Rep.	1991	36	0	0		1	0			44.1942	22.4204	0	0
Iran, Islamic Rep.	1992	36	0	0		1	0			40.3979	23.191	0	0
Iran, Islamic Rep.	1993	36	0	0	10.80443675	1	0	0.3256	0.2203	46.0409	20.852	0	0
Iran, Islamic Rep.	1994	36	0	0	10.85637516	1	0	0.0028	0.1818	41.6091	19.7057	0	0
Iran, Islamic Rep.	1995	36	0	1	10.98416364	0	0	0.0176	0.1949	35.1442	16.6882	0	0
Iran, Islamic Rep.	1996	36	0	1	11.08064067	0	0	0.0216	0.1373	35.2213	15.177	0	0
Iran, Islamic Rep.	1997	36	0	0	11.05659679	1	0	0.0465	0.1766	32.6496	16.6054	0	0
Iran, Islamic Rep.	1998	36	0	0	11.0424846	1	0	0.0218	0.1493	29.2282	18.0219	0	0
Iran, Islamic Rep.	1999	36	0	0	11.05632712	1	0	0.0307	0.1415	34.8854	18.0433	0	0
Iran, Islamic Rep.	2000	36	0	0	11.03977769	1	0	0.0356	0.1183	41.2572	26.2498	0	0
Iran, Islamic Rep.	2001	36	0	0	11.10338889	1	0	0.3217	0.0901	40.5356	30.0796	0	0
Iran, Islamic Rep.	2002	36	0	0	11.10933186	1	0	2.7361	0.0888	48.1727	29.1009	0	0
Iran, Islamic Rep.	2003	36	0	0	11.18623498	1	0	1.874	0.0852	50.6791	32.4333	0	0
Iran, Islamic Rep.	2004	36	0	0	11.27885287	1	0	1.5982	0.0994	51.3139	35.0711	0	0
Iran, Islamic Rep.	2005	36	0	0	11.35497643	1	0	1.2759	0.0445	54.4405	38.3482	0	0
Iran, Islamic Rep.	2006	36	0	0	11.42536939	1	0	0.8703	0.044	53.1674	44.7948	0	0
Iran, Islamic Rep.	2007	36	0	0	11.54392111	1	0	0.5767	0.0296	49.8873	47.0473	0	0
Iran, Islamic Rep.	2008	36	0	0	11.61525144	1	0	0.4802	0.0243	48.2294	45.3151	0	0
Iran, Islamic Rep.	2009	36	0	0	11.61950762	1	1	0.7165	0.0222	43.6996	49.2122	0	0
Iran, Islamic Rep.	2010	36	0	0	11.68735736	1	1	0.7496	0.0231	43.7706	52.0229	0	0
Iran, Islamic Rep.	2011	36	0	0	11.79666667	1	1	0.683	0.0169	41.2194	49.2475	0	0
Iran, Islamic Rep.	2012	36	0	0	11.80890981	1	1	0.7238	0.0234	44.0893	49.6173	0	0
Iran, Islamic Rep.	2013	36	0	0	11.69264917	1	1	0.6189	0.0265	47.0867	44.5965	0	0
Iran, Islamic Rep.	2014	36	0	0	11.66311908	1	1	0.4573	0.0175	45.3514	48.9845	0	0
Iran, Islamic Rep.	2015	36	0	0	11.61088674	1	1	0.5022	0.0271	39.4226	56.372	0	0

Iran, Islamic Rep.	2016	36	0	0	11.66082244	1	1	0.7363	0.0253	40.3878	60.2975	0	0
Iran, Islamic Rep.	2017	36	0	0	11.68719901	1	1	1.0314	0.0288	44.7449		0	0
Iran, Islamic Rep.	2018	36	0	0	11.52072195	1	1	0.7198	0.0499	58.3849		0	0
Iraq	1974	37	1	0	10.06133042	0	0	-0.0767		92.6137	6.964	0	0
Iraq	1975	37	1	0	10.1289972	0	0	-0.3338		94.9022	7.1904	0	0
Iraq	1976	37	1	0	10.24931641	0	0	0.0076		93.2825	6.5524	0	0
Iraq	1977	37	1	0	10.29750075	0	0	0.0221		97.0315		0	0
Iraq	1978	37	1	0	10.37588803	0	0	0.0013		88.3269		0	0
Iraq	1979	37	1	0	10.57768085	0	0	0.0043		93.617		0	0
Iraq	1980	37	1	0	10.72072972	0	0	0.0029	0.023	95.0497		0	0
Iraq	1981	37	1	0	10.57775597	0	0	0.0109	0.7202	93.912		0	0
Iraq	1982	37	0	0	10.62718486	1	0	0.0057	0.0091	92.7894		0	0
Iraq	1983	37	0	0	10.60973207	1	0	-0.0006	0.0177	57.5525		0	0
Iraq	1984	37	0	0	10.67152816	1	0	-0.0059	-0.0044	55.3278		0	0
Iraq	1985	37	0	0	10.68507108	1	0	-0.0024	0.0431	54.9614		0	0
Iraq	1986	37	0	0	10.67453522	1	0	0.0019	0.0628	42.9388		0	0
Iraq	1987	37	0	0	10.75415097	1	0	-0.0076	0.1585	49.3494		0	0
Iraq	1988	37	0	0	10.79716028	1	0	-0.0054	0.0108	42.4996		0	0
Iraq	1989	37	0	0	10.81843662	1	0	0.0006	0.0171	44.8351		0	0
Iraq	1990	37	0	0	11.25625595	1	0	-0.0038	0.0355	15.1263		0	0
Iraq	1991	37	0	0	8.610443334	1	0	1.8848	137.5877	3.7911		0	0
Iraq	1992	37	0	0	8.743252528	1	0	0.0168	25.2229	1.9211		0	0
Iraq	1993	37	0	0	9.013656501	1	0	0.0778	16.3485	0.5447		0	0
Iraq	1994	37	0	0	9.601119735	1	0	-0.0008	6.3512	0.0996		0	0
Iraq	1995	37	0	0	10.11038867	1	0		2.5815	0.021		0	0
Iraq	1996	37	0	0	10.01843829	1	0	-0.0191	3.3533	0.0269		0	0
Iraq	1997	37	0	0	10.31732895	1	0	0.0056	1.0829	106.188		0	0
Iraq	1998	37	0	0	10.314234	1	0	0.0358	0.5789	132.243		0	0
Iraq	1999	37	0	0	10.56680977	1	0		0.2119	138.315		0	0
Iraq	2000	37	0	0	10.68452447	1	0	-0.0001	0.2119	125.337		0	0
Iraq	2001	37	0	0	10.55842571	1	0	-0.0184	0.3416	126.78		0	0
Iraq	2002	37	0	0	10.51757135	1	0	-0.001	0.3503	119.762		0	0
Iraq	2003	37	0	0	10.34087164	1	0	4.5617	10.4241	154.235		0	0
Iraq	2004	37	0	0	10.56381204	1	0	0.819	12.6789	120.234	1.2669	0	0
Iraq	2005	37	0	0	10.69857801	1	0	1.0315	48.5543	115.743	1.5562	0	0
Iraq	2006	37	0	1	10.81384874	0	0	0.588	14.432	89.6505	2.264	0	0
Iraq	2007	37	1	0	10.94859415	0	0	1.0939	10.7314	74.0929	2.4758	0	0
Iraq	2008	37	1	0	11.11930352	0	0	1.41	7.3165	81.0555	2.6822	0	0
Iraq	2009	37	1	0	11.04788822	0	0	1.4314	2.4324	78.6874	3.7787	0	0
Iraq	2010	37	1	0	11.14150221	0	0	1.008	1.5547	73.4975	5.3931	0	0

Iraq	2011	37	1	0	11.26892804	0	0	1.1209	1.0321	72.1713	5.4145	0	0
Iraq	2012	37	1	0	11.33846144	0	0	1.5596	0.5938	73.6087	5.9076	0	0
Iraq	2013	37	1	0	11.37039775	0	1	-0.9953	0.66	67.41	6.3356	1	0
Iraq	2014	37	1	0	11.35872587	0	1	-4.4552	0.6029	68.9825	6.8143	1	0
Iraq	2015	37	1	0	11.22212863	0	1	-4.5416	0.8973	69.5918	9.8758	1	0
Iraq	2016	37	1	0	11.22168148	0	1	-3.755	1.3863	54.5883	10.0767	1	0
Iraq	2017	37	1	0	11.27234681	0	1	-2.688	1.5651	59.7809	9.5498	1	0
Iraq	2018	37	1	0	11.35672833	0	1	-2.1485	1.0197	65.8018	8.58	1	0
Peru	1974	38	1	0	10.96144887	0	0		0.0067	89.2792	61.0722	0	0
Peru	1975	38	0	1	10.14171438	0	0		0.3964	31.9225	52.8476	0	0
Peru	1976	38	0	1	10.22729947	0	0		0.4832	31.4189	50.4346	0	0
Peru	1977	38	0	1	10.20269831	0	0		0.6191	37.5938	49.9843	0	0
Peru	1978	38	0	1	10.16495886	0	0		1.1062	39.7109	47.3624	0	0
Peru	1979	38	0	1	10.09759774	0	0		1.2668	45.5871	49.6362	0	0
Peru	1980	38	0	1	10.20232704	0	0		1.0755	47.6434	47.99	0	0
Peru	1981	38	0	1	10.25834401	0	0		0.9749	41.28	50.2468	0	0
Peru	1982	38	0	1	10.33574923	0	0	0.3157	0.762	41.0705	46.787	0	0
Peru	1983	38	0	1	10.33807797	0	1	0.269	1.528	43.2368	45.5708	0	1
Peru	1984	38	0	1	10.23881677	0	1	-0.4376	1.6233	39.1901	44.3754	0	1
Peru	1985	38	0	1	10.24512865	0	1	0.0066	1.9639	44.8787	43.2667	0	1
Peru	1986	38	0	1	10.21876722	0	1	0.101	1.9065	34.5163	43.8404	0	1
Peru	1987	38	0	1	10.18310558	0	1	0.0876	1.526	27.3509	44.4237	0	1
Peru	1988	38	0	1	10.31601856	0	1	0.1684	2.003	33.2218	41.8853	0	1
Peru	1989	38	0	1	10.18863066	0	1	0.2622	1.4774	22.5368	41.6966	0	1
Peru	1990	38	0	1	10.35217401	0	1	0.1552	1.6014	29.4697	38.5625	0	1
Peru	1991	38	0	1	10.42177476	0	1	-0.0204	1.9875	26.6593	42.6377	0	1
Peru	1992	38	0	1	10.53581883	0	1	-0.2197	1.2503	27.9773	46.5897	0	1
Peru	1993	38	0	1	10.55589579	0	1	2.1836	1.7145	28.7666	53.0063	0	1
Peru	1994	38	1	0	10.54197937	0	0	7.3285	0.8046	28.923	57.8642	0	0
Peru	1995	38	1	0	10.65207297	0	0	4.7962	0.7575	30.9272	64.4592	0	0
Peru	1996	38	1	0	10.72683144	0	0	6.2823	0.6186	31.6542	67.3583	0	0
Peru	1997	38	1	0	10.74235126	0	0	3.679	0.7108	33.4695	71.0541	0	0
Peru	1998	38	1	0	10.76453122	0	0	2.962	0.9032	32.953	81.3221	0	0
Peru	1999	38	1	0	10.74430447	0	0	3.8655	0.9313	33.2058	91.4318	0	0
Peru	2000	38	1	0	10.70059404	0	0	1.5648	0.8158	35.538	96.2286	0	0
Peru	2001	38	1	0	10.71386629	0	0	2.1992	0.9009	35.0644	102.534	0	0
Peru	2002	38	1	0	10.71625515	0	0	3.9356	0.9285	35.2492	85.4143	0	0
Peru	2003	38	1	0	10.73860263	0	0	2.2731	0.8953	37.6246	82.2816	0	0
Peru	2004	38	1	0	10.76886762	0	0	2.3949	0.7557	41.9361	80.3774	0	0
Peru	2005	38	1	0	10.82457294	0	0	3.3903	0.6524	47.3573	82.2765	0	0
Peru	2006	38	1	0	10.88115978	0	0	3.9107	0.5644	51.7851	83.4651	0	0

Peru	2007	38	1	0	10.94764539	0	0	5.3743	0.3408	55.6881	84.1695	0	0
Peru	2008	38	1	0	11.00932756	0	0	5.7434	0.4228	58.4338	82.3699	0	0
Peru	2009	38	1	0	11.08116938	0	0	5.3224	0.3909	48.1119	78.1377	0	0
Peru	2010	38	1	0	11.08214957	0	0	5.7309	-0.2187	51.6728	82.9046	0	0
Peru	2011	38	1	0	11.16887721	0	0	4.4726	0.3713	55.9883	81.1877	0	0
Peru	2012	38	1	0	11.23492642	0	0	7.3617	0.2136	52.6199	80.3528	0	0
Peru	2013	38	1	0	11.28476676	0	0	4.7573	0.1906	49.7871	66.1381	0	0
Peru	2014	38	1	0	11.30357502	0	0	2.123	0.1713	46.8531	81.776	0	0
Peru	2015	38	1	0	11.3027407	0	0	3.8655	0.1827	45.1628	83.6591	0	0
Peru	2016	38	1	0	11.27830834	0	0	3.5463	0.1741	45.3888	85.2074	0	0
Peru	2017	38	1	0	11.28306579	0	0	3.5133	-0.0006	47.5136	85.6867	0	0
Peru	2018	38	1	0	11.32429729	0	0	2.6382	0.213	48.6315	85.3736	0	0
Rwanda	1974	39	0	0		1	0	0.7132		29.765		0	0
Rwanda	1975	39	0	0		1	0	0.5246		19.5658		0	0
Rwanda	1976	39	0	0		1	0	0.9188		20.9946		0	0
Rwanda	1977	39	0	0		1	0	0.663		16.9511		0	0
Rwanda	1978	39	0	0		1	0	0.5178		32.5154		0	0
Rwanda	1979	39	0	0		1	0	1.1331		36.9327		0	0
Rwanda	1980	39	0	0		1	0	1.3086		45.4761		0	0
Rwanda	1981	39	0	0		1	0	1.2814		38.1365		0	0
Rwanda	1982	39	0	0		1	0	1.471		25.9013		0	0
Rwanda	1983	39	0	0		1	0	0.7515		22.3032		0	0
Rwanda	1984	39	0	0		1	0	0.9493		27.0176		0	0
Rwanda	1985	39	0	0		1	0	0.8522		28.7469		0	0
Rwanda	1986	39	0	0		1	0	0.904		28.0484		0	0
Rwanda	1987	39	0	0		1	0	0.8135		26.2904		0	0
Rwanda	1988	39	0	0		1	0	0.8787	20.4856	25.35	1.5835	0	0
Rwanda	1989	39	0	0		1	0	0.6461	21.3835	26.0476	14.0597	0	0
Rwanda	1990	39	0	0	10.37086826	1	0	0.3004	28.5625	26.6095	13.902	0	0
Rwanda	1991	39	0	0	10.39421876	1	0	0.2396	22.4894	29.4022	14.0301	0	0
Rwanda	1992	39	0	0	10.40653514	1	0	0.2711	30.2217	33.0521	9.7447	0	0
Rwanda	1993	39	0	0	10.42191469	1	0	0.2962	23.0709	28.2398	10.797	0	0
Rwanda	1994	39	1	0	10.43784654	0	0	0.0001	22.1152	27.8394	9.6995	0	0
Rwanda	1995	39	1	0	10.46209271	0	1	0.1546	16.9936	32.6231	6.655	1	0
Rwanda	1996	39	1	0	10.48927322	0	1	0.1606	13.4991	35.3855	3.0936	1	0
Rwanda	1997	39	1	0	10.51174489	0	1	0.1399	12.481	34.1586	3.5453	1	0
Rwanda	1998	39	1	0	10.53242012	0	1	0.3569	8.2302	30.0439	2.941	1	0
Rwanda	1999	39	1	0	10.55912347	0	1	0.0807	7.8687	36.0247	3.1918	1	0
Rwanda	2000	39	1	0	10.58805548	0	1	0.3915	8.0346	32.749	3.1128	1	0
Rwanda	2001	39	1	0	10.62332722	0	1	0.9407	9.614	35.33	4.1143	1	0
Rwanda	2002	39	1	0	10.6598055	0	1	0.0763	8.9745	36.2778	5.2223	1	0

Rwanda	2003	39	1	0	10.69634691	0	1	0.2198	11.4824	36.5857	6.1902	1	0
Rwanda	2004	39	1	0	10.73927528	0	1	0.324	10.788	35.4601	7.1072	1	0
Rwanda	2005	39	1	0	10.78399761	0	0	0.2713	8.2712	38.9943	7.425	0	0
Rwanda	2006	39	0	0	10.82467653	1	0	0.923	10.1341	43.6333	9.79	0	0
Rwanda	2007	39	0	0	10.86470094	1	0	2.0213	13.0966	46.7774	11.4689	0	0
Rwanda	2008	39	0	0	10.89697072	1	0	1.9746	8.4318	56.2583	11.911	0	0
Rwanda	2009	39	0	1	10.9220464	0	0	2.0911	10.8644	47.0639	11.2674	0	0
Rwanda	2010	39	1	0	10.95391706	0	0	3.5295	9.4167	38.2692	11.7183	0	0
Rwanda	2011	39	1	0	10.9949514	0	0	1.6285	7.1795	39.7552	12.355	0	0
Rwanda	2012	39	1	0	10.98190192	0	0	3.5219	7.2223	43.5021	12.8184	0	0
Rwanda	2013	39	1	0	11.01419229	0	0	2.989	7.6337	43.1092	12.5373	0	0
Rwanda	2014	39	1	0	11.03673806	0	0	3.8108	5.3938	36.0144	13.3037	0	0
Rwanda	2015	39	1	0	11.06958453	0	0	1.8969	5.5611	37.6893	14.6135	0	0
Rwanda	2016	39	1	0	11.10613457	0	0	3.2169	4.763	31.2094	13.6703	0	0
Rwanda	2017	39	1	0	11.12799362	0	0	2.9615	4.9621	36.8371	13.0653	0	0
Rwanda	2018	39	1	0	11.16127282	0	0	3.8002	4.3679	36.6384	12.7	0	0
Uganda	1974	40	0	1	9.322248795	0	0	0.081	0.8411	29.765	10.0802	0	0
Uganda	1975	40	0	1	9.372830207	0	0	0.089	2.2006	19.5658	7.6709	0	0
Uganda	1976	40	0	1	9.38868721	0	0	0.0838	0.8581	20.9946	7.0739	0	0
Uganda	1977	40	0	1	9.467825655	0	0	0.0272	0.5715	16.9511	4.6384	0	0
Uganda	1978	40	0	1	9.383862179	0	0	0.0814	1.6365	32.5154	4.4871	0	0
Uganda	1979	40	0	1	9.33021586	0	0	0.0935	2.2208	36.9327	3.0917	0	0
Uganda	1980	40	0	1	9.095033286	0	0	0.3214	9.1617	45.4761	3.9354	0	0
Uganda	1981	40	0	1	9.126228845	0	0	0	10.2393	38.1365	4.0083	0	0
Uganda	1982	40	0	1	9.337958164	0	0	0.0928	6.1059	25.9013	2.9625	0	0
Uganda	1983	40	0	1	9.350312641	0	0	0	6.2293	22.3032	3.1857	0	0
Uganda	1984	40	0	1	9.55818608	0	0	0	4.5415	27.0176	2.6456	0	0
Uganda	1985	40	0	1	9.546501495	0	0	-0.1136	5.1773	28.7469	3.4033	0	0
Uganda	1986	40	0	1	9.593644004	0	0	0	4.9381	28.0484	2.9017	0	0
Uganda	1987	40	0	1	9.797233711	0	1	0	4.8043	26.2904		0	1
Uganda	1988	40	0	1	9.813509711	0	1	0.0722	6.0693	25.35		0	1
Uganda	1989	40	0	1	9.722344377	0	1	-0.0334	9.9127	26.0476		0	1
Uganda	1990	40	0	1	9.633912508	0	1	-0.1373	15.6858	26.6095		0	1
Uganda	1991	40	0	1	9.521364206	0	1	0.0301	20.324	29.4022		0	1
Uganda	1992	40	0	1	9.455979834	0	1	0.105	26.1672	33.0521	4.0011	0	1
Uganda	1993	40	0	1	9.507915083	0	1	1.6954	19.2332	28.2398	4.426	0	1
Uganda	1994	40	1	0	9.601019745	0	1	2.2103	19.1373	27.8394	4.367	1	0
Uganda	1995	40	1	0	9.760107124	0	0	2.1057	14.6367	32.6231	4.5899	0	0
Uganda	1996	40	1	0	9.781366513	0	0	2.0018	11.2503	35.3855	5.2878	0	0
Uganda	1997	40	1	0	9.79722136	0	0	2.7914	13.0092	34.1586	4.8317	0	0
Uganda	1998	40	1	0	9.818543634	0	0	3.1892	10.0071	30.0439	5.6177	0	0

Uganda	1999	40	1	0	9.778047243	0	0	2.3372	10.1541	36.0247	6.355	0	0
Uganda	2000	40	1	0	9.79191839	0	0	2.5948	14.0649	32.749	6.2342	0	0
Uganda	2001	40	1	0	9.766450316	0	0	2.5939	14.6461	35.33	7.1058	0	0
Uganda	2002	40	1	0	9.790887521	0	0	2.9885	12.1263	36.2778	7.9471	0	0
Uganda	2003	40	1	0	9.819996707	0	0	3.0603	15.5138	36.5857	8.4001	0	0
Uganda	2004	40	1	0	9.899792468	0	0	3.7209	15.8223	35.4601	8.0577	0	0
Uganda	2005	40	1	0	9.965635396	0	0	4.1108	13.3302	38.9943	8.6158	0	0
Uganda	2006	40	1	0	9.999028163	0	0	6.4571	16.3351	43.6333	10.1088	0	0
Uganda	2007	40	1	0	10.07564054	0	0	6.6566	14.8891	46.7774	10.2315	0	0
Uganda	2008	40	1	0	10.15957934	0	0	5.0474	11.5909	56.2583	13.9011	0	0
Uganda	2009	40	1	0	10.40015456	0	0	3.3492	7.2253	47.0639	8.2385	0	0
Uganda	2010	40	1	0	10.42607906	0	0	2.039	6.4433	38.2692	10.0967	0	0
Uganda	2011	40	1	0	10.44516385	0	0	3.2086	5.7321	39.7552	11.4415	0	0
Uganda	2012	40	1	0	10.43625675	0	0	4.4144	6.145	43.5021	11.9614	0	0
Uganda	2013	40	1	0	10.46113502	0	0	3.7903	6.0023	43.1092	11.9061	0	0
Uganda	2014	40	1	0	10.51338273	0	0	3.2459	5.1268	36.0144	12.3483	0	0
Uganda	2015	40	1	0	10.51037319	0	0	2.2776	5.1581	37.6893	12.864	0	0
Uganda	2016	40	1	0	10.46544217	0	0	2.1425	6.1432	31.2094	12.551	0	0
Uganda	2017	40	1	0	10.48776707	0	0	2.6109	6.7013	36.8371	12.3622	0	0
Uganda	2018	40	1	0	10.5175525	0	0	3.2051	6.3582	36.6384	12.4409	0	0
Syrian Arab Republic	1974	41	1	0	9.627843948	0	0	0.0002		57.829	4.3787	0	0
Syrian Arab Republic	1975	41	1	0	9.745602245	0	0	0.0025		55.3721	4.1817	0	0
Syrian Arab Republic	1976	41	1	0	9.807374864	0	0	0.0016		53.82	4.635	0	0
Syrian Arab Republic	1977	41	1	0	9.837733158	0	0	0.0013		58.8309	4.9584	0	0
Syrian Arab Republic	1978	41	1	0	9.916557878	0	0	0		46.0712	5.0986	0	0
Syrian Arab Republic	1979	41	1	0	9.99693532	0	0	0.0004		55.1419	6.2534	0	0
Syrian Arab Republic	1980	41	1	0	10.11602366	0	0	-0.0003		53.663	5.7412	0	0
Syrian Arab Republic	1981	41	1	0	10.2242344	0	0	0.0002		48.6143	5.3049	0	0
Syrian Arab Republic	1982	41	1	0	10.24367302	0	0	0.0005		38.8454	6.5014	0	0
Syrian Arab Republic	1983	41	1	0	10.27121099	0	1	-0.0001		39.9271	8.1022	1	0
Syrian Arab Republic	1984	41	1	0	10.28319748	0	1	0.0003		36.4246	8.7334	1	0
Syrian Arab Republic	1985	41	1	0	10.32641414	0	1	0.0707		37.3974	8.2001	1	0
Syrian Arab Republic	1986	41	1	0	10.40586926	0	1	0.0786		33.5105	7.6059	1	0
Syrian Arab Republic	1987	41	1	0	10.51239205	0	1	0.0676		44.5988	7.0241	1	0
Syrian Arab Republic	1988	41	1	0	10.21943632	0	1	0.1629		42.7747	6.4866	1	0

Syrian Arab Republic	1989	41	1	0	10.26973546	0	1	0.1612		60.1689	7.6945	1	0
Syrian Arab Republic	1990	41	1	0	10.37847964	0	1	0.1673		56.2901	7.4571	1	0
Syrian Arab Republic	1991	41	1	0	10.44336092	0	1	0.1946		56.4792	8.5977	1	0
Syrian Arab Republic	1992	41	1	0	10.51992442	0	1	0.1722		63.888	9.5677	1	0
Syrian Arab Republic	1993	41	1	0	10.56655691	0	0	0.2957		68.7692	10.7448	0	0
Syrian Arab Republic	1994	41	1	0	10.65405085	0	0	0.5567		78.4545	10.3425	0	0
Syrian Arab Republic	1995	41	1	0	10.70643074	0	0	0.1966		68.9766	11.1506	0	0
Syrian Arab Republic	1996	41	1	0	10.78920181	0	0	0.1446		69.9142	9.645	0	0
Syrian Arab Republic	1997	41	1	0	10.82230149	0	0	0.1204		66.223	9.8383	0	0
Syrian Arab Republic	1998	41	1	0	10.84768476	0	0	0.1164		61.4248	9.1868	0	0
Syrian Arab Republic	1999	41	1	0	10.86314633	0	0	0.3604		64.3084	9.1986	0	0
Syrian Arab Republic	2000	41	1	0	10.90628128	0	0	0.335	0.2182	65.285	8.4688	0	0
Syrian Arab Republic	2001	41	1	0	10.93837617	0	0	0.1268	0.1932	67.3681	8.0648	0	0
Syrian Arab Republic	2002	41	1	0	10.95692915	0	0	0.127	0.0758	71.6443	8.2178	0	0
Syrian Arab Republic	2003	41	1	0	10.98088384	0	0	0.1672	0.1355	61.547	10.1042	0	0
Syrian Arab Republic	2004	41	1	0	11.0525529	0	0	0.2437	0.1021	78.1149	11.6545	0	0
Syrian Arab Republic	2005	41	1	0	11.12776491	0	0	0.3726	0.058	80.133	14.7646	0	0
Syrian Arab Republic	2006	41	1	0	11.18695608	0	0	0.4285	0.0139	74.2052	14.6986	0	0
Syrian Arab Republic	2007	41	1	0	11.25534515	0	0	0.6899	0.0496	76.3794	15.085	0	0
Syrian Arab Republic	2008	41	1	0	11.33863571	0	0	0.672	0.077	74.228	17.5382	0	0
Syrian Arab Republic	2009	41	1	0	11.35133567	0	0	1.1443	0.0963	59.9438	19.6375	0	0
Syrian Arab Republic	2010	41	1	0	11.40229272	0	0	0.5818	0.0555	64.0102	21.9365	0	0
Syrian Arab Republic	2011	41	1	0	10.82955738	0	0	1.1907	0.5328	50.6961	20.7425	0	0
Syrian Arab Republic	2012	41	1	0	10.6353864	0	0		4.0279	35.3687		0	0
Syrian Arab Republic	2013	41	1	0	10.32962676	0	0		17.798	44.7053		0	0
Syrian Arab Republic	2014	41	1	0	10.3324801	0	0		20.186	54.2644		0	0
Syrian Arab Republic	2015	41	0	1	10.21665139	0	0		31.0475	51.0862		0	0
Syrian Arab Republic	2016	41	0	1	10.10032721	0	0		73.356	67.1119		0	0
Syrian Arab Republic	2017	41	0	1	10.21404137	0	0		66.0986	61.0509		0	0

Syrian Arab Republic	2018	41	0	1	10.32943308	0	0		48.6049	50.6591		0	0
Yemen, Rep.	1974	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1975	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1976	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1977	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1978	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1979	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1980	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1981	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1982	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1983	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1984	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1985	42	0	0		0	0					0	0
Yemen, Rep.	1986	42	0	0		0	1					0	0
Yemen, Rep.	1987	42	0	0		0	1					0	0
Yemen, Rep.	1988	42	0	0		0	1					0	0
Yemen, Rep.	1989	42	0	0		0	1					0	0
Yemen, Rep.	1990	42	0	0	9.751826957	0	1	-1.0353	8.0166		5.2199	0	0
Yemen, Rep.	1991	42	1	0	9.773081817	0	1	1.9263	5.1683		4.9437	1	0
Yemen, Rep.	1992	42	1	0	9.810477831	0	1	3.9979	4.0195		4.6548	1	0
Yemen, Rep.	1993	42	1	0	9.729834401	0	0	4.1542	5.9562		4.8468	0	0
Yemen, Rep.	1994	42	1	0	9.619860606	0	0	0.0564	4.1998		4.2028	0	0
Yemen, Rep.	1995	42	1	0	9.629286096	0	0	-1.7013	4.2171		4.6048	0	0
Yemen, Rep.	1996	42	1	0	9.762354808	0	0	-0.9252	4.7796		3.0145	0	0
Yemen, Rep.	1997	42	1	0	9.834964496	0	0	-2.0254	5.7092		3.8885	0	0
Yemen, Rep.	1998	42	1	0	9.801070258	0	0	-3.4703	6.6063		5.3494	0	0
Yemen, Rep.	1999	42	1	0	9.883156027	0	0	-4.0265	6.6351		5.2465	0	0
Yemen, Rep.	2000	42	1	0	9.984636939	0	0	0.0661	3.523		4.8525	0	0
Yemen, Rep.	2001	42	1	0	9.993945626	0	0	1.5746	4.0546		5.7304	0	0
Yemen, Rep.	2002	42	1	0	10.02916569	0	0	1.0689	2.1921		5.8006	0	0
Yemen, Rep.	2003	42	1	0	10.07107032	0	0	-0.7566	2.27		6.3663	0	0
Yemen, Rep.	2004	42	1	0	10.14216386	0	0	1.0353	2.1278		7.1629	0	0
Yemen, Rep.	2005	42	1	0	10.22392003	0	0	-1.8053	1.9562		6.9424	0	0
Yemen, Rep.	2006	42	1	0	10.28016798	0	0	5.8803	1.6144		6.9136	0	0
Yemen, Rep.	2007	42	1	0	10.33546858	0	0	4.2368	1.1965		8.1841	0	0
Yemen, Rep.	2008	42	1	0	10.42992744	0	0	5.777	1.7168		7.7049	0	0
Yemen, Rep.	2009	42	1	0	10.40019723	0	0	0.5141	2.3345		7.7355	0	0
Yemen, Rep.	2010	42	1	0	10.49005333	0	0	0.6104	2.2933		6.2893	0	0
Yemen, Rep.	2011	42	1	0	10.51489847	0	0	-1.5823	1.5715		5.0687	0	0
Yemen, Rep.	2012	42	1	0	10.5490195	0	0	-0.0402	2.104		4.6454	0	0
Yemen, Rep.	2013	42	1	0	10.60654509	0	0	-0.3305	2.6934		5.6367	0	0

Yemen, Rep.	2014	42	1	0	10.63577102	0	0	-0.5392	2.8651			0	0
Yemen, Rep.	2015	42	1	0	10.62782138	0	0	-0.0364	4.3271			0	0
Yemen, Rep.	2016	42	1	0	10.49579164	0	0	-1.7913	7.3627			0	0
Yemen, Rep.	2017	42	1	0	10.42881861	0	0	-1.0053	12.0664			0	0
Yemen, Rep.	2018	42	1	0	10.33457761	0	0	-1.3056	36.9871			0	0
Sudan	1974	43	0	0	9.662285516	0	0	-0.0293	4.6	33.4349	8.9387	0	0
Sudan	1975	43	0	0	9.748032894	0	0	0.0269	5.3073	34.7981	11.0796	0	0
Sudan	1976	43	0	0	9.843813941	0	0	0.0971	3.7919	30.3658	10.9079	0	0
Sudan	1977	43	0	0	9.939718882	0	0	0.1102	3.5336	26.0034	10.1329	0	0
Sudan	1978	43	0	0	9.884823674	0	0	0.0736	4.9605	23.1341	11.1867	0	0
Sudan	1979	43	0	0	9.95579595	0	0	-0.0316	7.7573	29.3116	12.7571	0	0
Sudan	1980	43	0	0	9.951910371	0	0	0.0989	7.5552	33.7273	13.2456	0	0
Sudan	1981	43	0	0	10.000716	0	0	0.1798	6.5454	33.2718	12.9375	0	0
Sudan	1982	43	0	0	9.919914481	0	0	0.1922	9.1764	34.3531	13.7388	0	0
Sudan	1983	43	0	0	9.915407954	0	0	0.0768	11.8964	31.8379	12.8694	0	0
Sudan	1984	43	0	0	10.01901718	0	0	0.0869	6.1238	24.9266	11.848	0	0
Sudan	1985	43	0	0	9.907915844	0	0	-0.0376	14.3714	17.628	10.1163	0	0
Sudan	1986	43	0	0	10.00398585	0	0	-0.081	9.5746	12.9625	10.4556	0	0
Sudan	1987	43	0	0	10.08254602	0	0	0.0963	7.595	16.6566	10.4556	0	0
Sudan	1988	43	0	0	10.157534	0	0	0.0141	6.7296	11.4878	6.9715	0	0
Sudan	1989	43	0	0	10.33057835	0	0	0.0163	3.6504	14.6852	5.1293	0	0
Sudan	1990	43	0	0	10.52687177	0	0	-0.0925	2.7424	11.0875	5.0646	0	0
Sudan	1991	43	0	0	10.6423783	0	0	-0.0014	2.2988	15.0713	4.5726	0	0
Sudan	1992	43	0	0	9.847215929	0	0	0.0013	8.6595	19.6703	3.8978	0	0
Sudan	1993	43	0	0	9.948500302	0	0	-0.0018	5.5812	11.466	3.1851	0	0
Sudan	1994	43	0	0	10.10701288	0	0	0.7752	3.4326	14.6102	2.3814	0	0
Sudan	1995	43	0	0	10.14081417	0	0	0.0868	1.8378	14.7725	1.6267	0	0
Sudan	1996	43	0	0	9.955121935	0	0	0.0044	2.5182	20.0298	2.8284	0	0
Sudan	1997	43	0	0	10.06749841	0	0	0.8381	1.2256	17.8586	2.1379	0	0
Sudan	1998	43	0	0	10.05116518	0	0	3.295	1.9408	21.8751	1.9626	0	0
Sudan	1999	43	0	0	10.02865441	0	0	3.4713	2.4093	24.7144	1.6155	0	0
Sudan	2000	43	0	0	10.08839901	0	0	3.1997	1.9354	29.4042	2.2681	0	0
Sudan	2001	43	0	0	10.19635554	0	0	3.6522	1.2706	21.6413	2.4874	0	0
Sudan	2002	43	0	0	10.2585616	0	0	3.9322	1.757	26.1389	3.7362	0	0
Sudan	2003	43	0	0	10.3295113	0	1	6.3178	3.0275	26.9652	5.0173	0	0
Sudan	2004	43	0	0	10.42562372	0	1	5.6709	3.8953	30.5859	6.1285	0	0
Sudan	2005	43	0	0	10.54632183	0	1	4.4388	5.3969	36.0268	7.8136	0	0
Sudan	2006	43	0	0	10.65575791	0	1	4.0691	4.7362	36.4005	11.0481	0	0
Sudan	2007	43	0	0	10.77407982	0	1	2.5309	3.7082	34.6249	9.8129	0	0
Sudan	2008	43	0	0	10.81178899	0	1	2.5498	4.1515	38.1392	9.3798	0	0
Sudan	2009	43	0	0	10.76578915	0	1	2.9603	4.1575	44.3444	11.5585	0	0

Sudan	2010	43	0	0	10.87011811	0	1	2.7831	2.9398	43.659	10.5027	0	0
Sudan	2011	43	0	0	10.894335	0	0	2.2121	2.3864	29.5882	9.2919	0	0
Sudan	2012	43	1	0	10.80068615	0	0	3.6576	2.2897	28.1237	11.9424	0	0
Sudan	2013	43	1	0	10.81971894	0	0	2.5563	2.4418	26.1422	10.5178	0	0
Sudan	2014	43	1	0	10.88546485	0	0	1.6289	1.1609	1.3778	8.1506	0	0
Sudan	2015	43	0	1	10.92934295	0	0	2.0337	1.1673	1.501	8.1247	0	0
Sudan	2016	43	0	1		0	0	1.0334				0	0
Sudan	2017	43	0	1		0	0	0.8212				0	0
Sudan	2018	43	0	1		0	0	3.5127				0	0
Thailand	1974	44	1	0		0	0	1.3741		0.0219		0	0
Thailand	1975	44	1	0		0	0	0.5753		0.0226		0	0
Thailand	1976	44	1	0		0	0	0.4658		0.0275		0	0
Thailand	1977	44	1	0		0	0	0.5363		0.0291		0	0
Thailand	1978	44	1	0		0	0	0.2318		0.029		0	0
Thailand	1979	44	1	0		0	0	0.202		0.0412		0	0
Thailand	1980	44	1	0		0	0	0.5868		0.0573		0	0
Thailand	1981	44	1	0		0	0	0.8338		0.0479		0	0
Thailand	1982	44	1	0		0	0	0.5216		0.0372		0	0
Thailand	1983	44	1	0		0	1	0.8731		0.0351		1	0
Thailand	1984	44	1	0		0	1	0.9594		0.0437		1	0
Thailand	1985	44	1	0		0	1	0.4195		0.0467		1	0
Thailand	1986	44	1	0		0	1	0.6091		0.0696		1	0
Thailand	1987	44	1	0		0	1	0.6964		0.0787		1	0
Thailand	1988	44	1	0		0	1	1.7925		0.118		1	0
Thailand	1989	44	1	0		0	1	2.4573		0.2871		1	0
Thailand	1990	44	1	0	9.991397124	0	1	2.8632		0.127		1	0
Thailand	1991	44	1	0	9.951801763	0	1	2.0502	0.1316	0.1511		1	0
Thailand	1992	44	1	0	9.72651082	0	1	1.8959	2.1109	0.1188		1	0
Thailand	1993	44	1	0	9.696679808	0	1	1.3997	9.1216	0.1052		1	0
Thailand	1994	44	1	0	9.728696825	0	1	0.9316	14.5881	0.0634		1	0
Thailand	1995	44	0	0	9.766687083	1	0	1.2216	14.4385	0.0585		0	0
Thailand	1996	44	0	0	9.799321	1	0	1.2762	17.8035	0.0459		0	0
Thailand	1997	44	0	0	9.820935207	1	0	2.5934	9.5739	0.0346		0	0
Thailand	1998	44	0	0	9.856395753	1	0	6.4348	9.9491	0.0254		0	0
Thailand	1999	44	0	0	9.876573571	1	0	4.8178	11.0101	0.0298		0	0
Thailand	2000	44	0	0	9.91119888	1	0	2.6631	10.9559	0.027		0	0
Thailand	2001	44	0	0	9.96068529	1	0	4.2122	9.6913	0.0604		0	0
Thailand	2002	44	0	0	10.02124813	1	0	2.4882	12.0071	0.1067		0	0
Thailand	2003	44	0	0	10.08664073	1	0	3.4359	8.6347	0.0961		0	0
Thailand	2004	44	0	0	10.14150751	1	0	3.3895	6.8758	0.0665		0	0
Thailand	2005	44	0	0	10.21144078	1	0	4.3396	3.3804	0.0533		0	0

Thailand	2006	44	0	0	10.27848514	1	0	4.0213	3.2213	0.0508		0	0
Thailand	2007	44	0	0	10.34582673	1	0	3.2836	3.6264	0.0322		0	0
Thailand	2008	44	0	0	10.38305504	1	0	2.9382	2.3964	0.0355		0	0
Thailand	2009	44	0	0	10.31982295	1	0	2.2759	4.5033	0.036	21.5299	0	0
Thailand	2010	44	0	0	10.33446205	1	0	4.3232	3.296	0.0318	27.8157	0	0
Thailand	2011	44	0	0	10.36333967	1	0	0.6671	3.5801	0.0188	36.3814	0	0
Thailand	2012	44	0	0	10.43151006	1	0	3.2446	2.4502	0.0333	41.3885	0	0
Thailand	2013	44	0	0	10.45484718	1	0	3.7913	2.3751	0.0064	43.1497	0	0
Thailand	2014	44	0	0	10.46585063	1	0	1.2215	2.2044	0.0095	51.301	0	0
Thailand	2015	44	0	0	10.46488942	1	0	2.2247	3.1642	-0.0032	48.26	0	0
Thailand	2016	44	0	0		1	0	0.8434				0	0
Thailand	2017	44	0	0		1	0	1.8155				0	0
Thailand	2018	44	0	0		1	0	2.7128				0	0
Cameroon	1974	45	1	0	9.333933743	0	0	1.0012	3.2988		17.1953	0	0
Cameroon	1975	45	1	0	9.455915921	0	0	0.9485	4.3146	48.228	18.7465	0	0
Cameroon	1976	45	1	0	9.462111858	0	0	0.5659	5.2733	50.0072	20.8065	0	0
Cameroon	1977	45	1	0	9.530796775	0	0	0.2566	6.8281	52.8657	24.5312	0	0
Cameroon	1978	45	1	0	9.668651608	0	0	0.8696	4.2125	51.7772	25.3583	0	0
Cameroon	1979	45	1	0	9.772248649	0	0	1.0492	4.9641	49.3209	25.7128	0	0
Cameroon	1980	45	1	0	9.824423138	0	0	1.9451	4.7595	55.0161	29.5428	0	0
Cameroon	1981	45	1	0	9.82026305	0	0	2.048	3.3331	50.2812	31.1556	0	0
Cameroon	1982	45	1	0	9.82028391	0	0	1.6856	3.4149	62.1254	31.2423	0	0
Cameroon	1983	45	1	0	9.836969422	0	0	3.1123	1.9733	59.7012	30.8924	0	0
Cameroon	1984	45	1	0	9.864032468	0	0	0.2416	2.5933	64.472	25.231	0	0
Cameroon	1985	45	1	0	9.9317024	0	0	3.7008	1.842	65.0246	22.8788	0	0
Cameroon	1986	45	1	0	10.07397688	0	0	-0.7649	1.8498	46.0058	24.0178	0	0
Cameroon	1987	45	1	0	10.11559914	0	0	0.8883	1.5769	37.3203	25.869	0	0
Cameroon	1988	45	1	0	10.08764153	0	0	0.7548	2.2605	31.9946	24.3934	0	0
Cameroon	1989	45	1	0	10.04188853	0	0	-0.7785	4.1922	38.4765	25.0728	0	0
Cameroon	1990	45	1	0	10.09041615	0	0	-0.9162	3.7702	37.4964	26.3774	0	0
Cameroon	1991	45	1	0	10.07335877	0	0	-0.1224	4.6499	34.6388	26.4187	0	0
Cameroon	1992	45	1	0	10.08177115	0	0	0.2419	6.2767	38.8626	12.5203	0	0
Cameroon	1993	45	1	0	10.20902719	0	0	0.0316	3.5084	26.1588	8.049	0	0
Cameroon	1994	45	1	0	9.949509357	0	0	0.0413	8.6308	36.9611	7.4764	0	0
Cameroon	1995	45	1	0	10.03602066	0	0	0.139	4.3038	36.6823	6.8483	0	0
Cameroon	1996	45	1	0	10.04507013	0	0	0.9412	3.9126	45.1156	6.7999	0	0
Cameroon	1997	45	1	0	10.03299963	0	0	1.3867	4.8907	48.4696	5.5282	0	0
Cameroon	1998	45	1	0	10.05300713	0	0	0.4889	4.6093	42.2947	6.4335	0	0
Cameroon	1999	45	1	0	10.06317671	0	0	0.3027	3.9077	37.2384	6.7636	0	0
Cameroon	2000	45	1	0	10.0239344	0	0	1.5114	3.7823	47.9279	7.2483	0	0
Cameroon	2001	45	1	0	10.03955233	0	0	-0.1065	4.4661	51.5723	7.8407	0	0

Cameroon	2002	45	1	0	10.09402549	0	0	4.069	5.1591	48.4817	8.0633	0	0
Cameroon	2003	45	1	0	10.2033135	0	0	2.0969	5.7346	40.2432	8.2385	0	0
Cameroon	2004	45	1	0	10.27476302	0	0	0.3611	4.2379	41.8377	7.7954	0	0
Cameroon	2005	45	1	0	10.29025395	0	0	1.2486	2.1899	44.9977	8.4029	0	0
Cameroon	2006	45	1	0	10.32036471	0	0	0.2827	8.3078	47.1044	8.1235	0	0
Cameroon	2007	45	1	0	10.37891096	0	0	0.7923	8.2805	53.2157	8.2851	0	0
Cameroon	2008	45	1	0	10.44271715	0	0	0.0758	2.0211	56.9244	9.2397	0	0
Cameroon	2009	45	1	0	10.44611714	0	0	2.6717	2.3142	42.1761	9.644	0	0
Cameroon	2010	45	1	0	10.43945112	0	0	1.9495	1.983	47.2386	10.7779	0	0
Cameroon	2011	45	1	0	10.48615993	0	0	2.1327	2.0182	51.522	12.3264	0	0
Cameroon	2012	45	1	0	10.47936026	0	0	1.7488	2.01	50.036	12.412	0	0
Cameroon	2013	45	1	0	10.52799861	0	0	1.623	2.2712	49.6745	12.9611	0	0
Cameroon	2014	45	1	0	10.56094084	0	0	1.9948	2.3717	50.8324	13.7278	0	0
Cameroon	2015	45	1	0	10.50799387	0	0	2.1556	2.0903	45.5401	14.1904	0	0
Cameroon	2016	45	1	0	10.52910089	0	0	1.9633	2.2751	40.6386	14.3707	0	0
Cameroon	2017	45	1	0	10.55748976	0	0	2.2562	3.4338	39.199	14.0633	0	0
Cameroon	2018	45	1	0	10.60177586	0	0	1.914	2.9704	40.5876	14.6821	0	0
Central African Rep	1974	46	1	0	8.449322038	0	0	2.0611	13.1114	71.0729	21.5815	0	0
Central African Rep	1975	46	1	0	8.578249449	0	0	1.4789	14.5334	61.0503	16.426	0	0
Central African Rep	1976	46	1	0	8.65432332	0	0	0.8201	8.589	51.5135	11.1704	0	0
Central African Rep	1977	46	1	0	8.705263253	0	0	-0.5608	8.8594	59.5293	11.8179	0	0
Central African Rep	1978	46	1	0	8.785741525	0	0	0.9965	8.3282	57.3061	13.237	0	0
Central African Rep	1979	46	1	0	8.845572336	0	0	3.2475	11.988	57.5655	10.4785	0	0
Central African Rep	1980	46	1	0	8.901484492	0	0	0.6704	13.7717	66.3023	13.9359	0	0
Central African Rep	1981	46	1	0	8.841861999	0	0	0.8321	14.4964	58.4432	12.9396	0	0
Central African Rep	1982	46	1	0	8.874082874	0	0	1.2233	12.0721	56.4023	12.3408	0	0
Central African Rep	1983	46	1	0	8.818674078	0	0	0.6785	14.2533	60.7653	12.2876	0	0
Central African Rep	1984	46	1	0	8.804698556	0	0	0.8073	20.9645	58.8957	10.9864	0	0
Central African Rep	1985	46	1	0	8.936940672	0	0	0.3459	12.1101	53.6445	9.0162	0	0
Central African Rep	1986	46	1	0	9.050095429	0	0	0.7271	12.1763	46.8091	8.226	0	0
Central African Rep	1987	46	1	0	9.079540052	0	0	0.9907	15.2955	46.3944	8.1611	0	0
Central African Rep	1988	46	1	0	9.102055976	0	0	-0.3026	16.5419	42.7986	7.3094	0	0
Central African Rep	1989	46	1	0	9.091290621	0	0	0.1042	15.622	46.767	7.5397	0	0
Central African Rep	1990	46	1	0	9.158576991	0	0	0.0484	17.5488	42.943	7.2853	0	0

Central African Rep	1991	46	1	0	9.139052206	0	0	-0.3539	12.7412	43.7093	6.7728	0	0
Central African Rep	1992	46	1	0	9.149809339	0	0	-0.7562	12.7217	43.2291	4.5076	0	0
Central African Rep	1993	46	1	0	9.106796232	0	0	-0.7804	13.6295	39.9886	4.3993	0	0
Central African Rep	1994	46	1	0	8.930018528	0	0	0.4232	20.1788	48.418	3.9568	0	0
Central African Rep	1995	46	1	0	9.047426642	0	0	0.5559	15.3309	50.4759	4.1597	0	0
Central African Rep	1996	46	1	0	9.003370556	0	0	1.0841	17.1408	47.0844	4.5089	0	0
Central African Rep	1997	46	1	0	8.972083121	0	0	0.1597	9.9295	55.8185	4.4167	0	0
Central African Rep	1998	46	1	0	8.985578405	0	0	0.7547	12.7155	51.0495	4.898	0	0
Central African Rep	1999	46	1	0	8.999773026	0	0	0.598	11.9798	43.2123	4.5127	0	0
Central African Rep	2000	46	1	0	8.962263843	0	0	0.097	8.399	45.6598	4.7463	0	0
Central African Rep	2001	46	1	0	8.969718041	0	0	0.5558	8.2405	39.7305	6.1095	0	0
Central African Rep	2002	46	1	0	8.998289068	0	0	0.5667	6.0804	36.1086	5.8405	0	0
Central African Rep	2003	46	1	0	9.057786098	0	0	0.9892	4.5194	36.2312	6.1835	0	0
Central African Rep	2004	46	1	0	9.10461021	0	0	1.1868	8.7452	33.244	7.1606	0	0
Central African Rep	2005	46	1	0	9.126421799	0	0	0.7549	6.7012	35.0709	6.8989	0	0
Central African Rep	2006	46	1	0	9.164905733	0	0	2.3716	9.2107	36.3959	6.7057	0	0
Central African Rep	2007	46	1	0	9.230400727	0	0	3.3386	10.6571	37.5809	6.7853	0	0
Central African Rep	2008	46	1	0	9.299596212	0	0	5.8749	13.2138	34.4375	7.0201	0	0
Central African Rep	2009	46	1	0	9.315420682	0	1	2.0451	11.6971	31.4942	6.9625	1	0
Central African Rep	2010	46	1	0	9.330939353	0	1	2.8713	12.126	34.4305	8.309	1	0
Central African Rep	2011	46	1	0	9.387030644	0	1	1.5139	10.9805	34.4756	9.1805	1	0
Central African Rep	2012	46	1	0	9.399695643	0	1	2.7901	9.0436	33.0594	10.7719	1	0
Central African Rep	2013	46	1	0	9.228283348	0	1	0.1095	11.8837	38.3993	13.5768	1	0
Central African Rep	2014	46	1	0	9.277566471	0	1	0.1834	31.9141	53.0951	12.791	1	0
Central African Rep	2015	46	1	0	9.229381215	0	1	0.1769	28.3607	53.1451	11.7154	1	0
Central African Rep	2016	46	1	0	9.261267198	0	0	0.3976	27.4253	50.5306	12.3148	0	0
Central African Rep	2017	46	1	0	9.316463062	0	0	0.3324	23.5076	57.1435	11.215	0	0
Central African Rep	2018	46	1	0	9.346544448	0	0	0.8106	26.8588	49.6602	12.3443	0	0

الملحق رقم 2: التصنيف الفعلي لـ Carmen M. Reinhart وS. Rogoff سنة 2018

This draft: September 12, 2018

**Appendix (Not for Publication) For
Exchange Arrangements Entering the 21st Century: Which Anchor Will Hold?**

Ethan Ilzetzi
London School of Economics

Carmen M. Reinhart
Harvard University

Kenneth S. Rogoff
Harvard University

This appendix provides a narrative classification that separates freely floating currencies from managed floats. The classification is only conducted for country-years where a currency fluctuated outside a 5% band. The narrative account is based on a variety of sources including central bank minutes, reports, and statements; the IMF's Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions (AREAER); OECD reports (for OECD countries); BIS reports; the US Treasury's biannual Report to Congress on International Economic Exchange Rate Policies (for Brazil, Mexico, and Korea); central bank data on reserve holdings and net FX purchases; press reports; Ghosh et al (2018); and country-specific research.

Our classification procedure posits that central bank reserve operations or restrictions on capital mobility that have the clear intent to affect exchange rate's level, path, or volatility are inconsistent with a freely floating currency. We classify country-years where we have found evidence of such interventions as "managed float" and the remainder as "freely floating".

Our classification is conservative (potentially biased towards classifying countries as "freely floating") for two reasons. First, central banks may manage the exchange rate using other instruments than the two aforementioned. Most notably, central banks may use interest rate policy to target the exchange rate. In addition, there are more subtle ways to affect exchange rate volatility. Several of the countries classified as freely floating (e.g. Australia, South Africa) have a de-jure managed floating policy, where the central bank reserves the right to intervene in FX markets to limit "extreme" volatility, as part of its official mandate. Such announcements may affect exchange rates through market expectations, even if the central bank never intervenes in practice. Second, there may be some cases where we are unable to detect intervention due to data limitations. For example, we have limited information about Brazil's FX interventions in the early 2000s and have therefore classified this episode as freely floating.

Australia

2000-2016: Freely floating

The Reserve Bank of Australia (RBA) has a de jure managed floating exchange rate regime, as it reserves the right to intervene in FX if the exchange rate deviates extremely from fundamentals.¹ However, in the period in question, the RBA has only intervened twice, both interventions were brief and under extreme circumstances where global financial markets faced severe liquidity shortages. These cases were (i) the days following 9/11, and (ii) late 2008, following the collapse of Lehman Brothers. In both cases, the RBA had no exchange rate objectives. We note that dollar shortages were a global phenomenon in late 2008, leading even the ECB to request swap lines with the Federal Reserve to ease FX market access to European firms.

Given that the RBA didn't exercise its de jure mandate to limit exchange rate volatility and intervened only in extreme cases with no exchange rate target, we classify Australia as freely floating.

Brazil

2000-2002: Managed Floating, Reference Currency: Dollar

2003-2007: Freely Floating

Throughout this period, Brazil had a de jure freely floating regime. It is difficult to assess whether central bank reserve operations were intended to affect the level or volatility of the BRL from 2000 to 2007, although the central bank (BCB) was very active in FX markets throughout the period. This case is borderline, as interest rate policy and some central bank FX transactions may have been intended to limit exchange rate volatility, particularly during the 2002 market scare. Both the US Treasury Report to

¹ "Australia has a flexible exchange rate regime, and the RBA is prepared to accept substantial fluctuations in the exchange rate, both day-to-day and over the course of the economic cycle. RBA intervention in the market is infrequent, and is undertaken during periods in which the exchange rate appears to be overshooting (either up or down) and is intended to signal to market participants that the RBA believes that the exchange rate is behaving in a way that does not seem warranted by the underlying

economic factors in the market. Any potential impact of intervention on the domestic money market is sterilised.” Source: <https://www.rba.gov.au/publications/annual-reports/rba/2002/oper-fin-mkts.html>.

Congress² and the BIS³ suggest that FX operations of the central bank were intended to “lean against the wind” of strong exchange rate depreciation (against the dollar) in 2002. Given the strong countercyclical sale of international reserves in 2002, we classify the regime as managed floating.

In contrast, in the period 2003-2007 there is less evidence that reserve accumulation was intended at limiting exchange rate volatility and the BCB seems to have accepted that a (de jure) freely floating regime entails large exchange rate fluctuations.⁴

Analyzing the period 2000-2007 is complicated by the fact that this is a brief period of relative market tranquility sandwiched between the plan real in the late 1990s and the 2002 market panic (following Lula’s election) on one hand and the 2007-2009 global financial crisis on the other.

2008-2016: Managed Floating. Reference Currency: Dollar

There is ample evidence that the BCB intervened heavily to lean against the wind during and following the global financial crisis, with some suggestions that this began as early as 2006. These interventions were established in official rules from 2008 to 2014 (Adler et al 2015). Ghosh et al (2018) note that Brazil was (alongside Peru) the most active among Latin American countries in undertaking sterilized reserve accumulation in response to capital inflows. They assess that Brazil absorbed 90% of the capital inflows since 2008 through reserve accumulation. This is the highest among the emerging markets that they study.

By 2010, Finance Minister Mantega acknowledged that Brazil was in the “midst of an international currency war”⁵ and by 2013 the BCB acknowledged official intervention.⁶ Chamon et al (2016) use a synthetic controls approach and estimate that BCB interventions lead to a 10 percent appreciation of the BRL during this period. Intervention policy began unofficially earlier than it was officially acknowledged, with reserves increasing by one-third (nearly \$100 billion) in 2009-2010⁷ and a tightening cycle of capital controls beginning in October 2009. While the BCB frequently denied that exchange rate objectives were the purpose of FX intervention,⁸ the Bank’s official policy guidelines note that limiting (extreme) exchange rate volatility is one of the purposes of its reserve policies.⁹ Moreover, the predominant view among market observers and participants was that these policies were aimed at limiting exchange rate volatility.¹⁰

² [Between June and December 2002] “The central bank intervened in the foreign exchange market in support of the real, with a resulting fall in net international reserves from \$26.5 billion at end-June to \$14.2 billion by end-December.” Source: US Treasury Report to Congress on International Economic and Exchange Rate Policies (2002) https://www.treasury.gov/resource-center/international/exchange-rate-policies/Documents/Treasury_ReportToCongressOnInternationalEconomicAndExchangeRatePolicies-2002H1_2002Nov12.pdf.³

“During the market turbulence in 2001-02, the Central Bank of Brazil intervened in the foreign exchange market by both directly selling foreign currency in the spot market, and providing foreign currency indexed instruments in the futures markets. Such interventions proved effective. However, they were temporary and were part of a broader strategy that involved other policies, whose objective was not to target the exchange rate level but to provide liquidity to the economy.” Source: <https://www.bis.org/publ/bppdf/bispap24f.pdf>.

⁴ The US Treasury Report to Congress on International Economic and Exchange Rate Policies of 2006 noted that “The central bank increased net international reserves to \$62.7 billion by June 2006 compared to \$53.8 billion in December 2005. The central bank has a broad objective of increasing reserves in the medium run to make the economy less vulnerable to shocks, but it does not commit to a specific numerical target.” This illustrates the ambiguity of the “freely floating” classification during this period. The reserve accumulation in face of an appreciated real may have been interventions to limit this appreciation or a replenishment of reserves lost during the interventions of 2001-2. In 2007, reserve accumulation accelerated with reserves more than doubling from \$81 billion to \$171 billion, with the backdrop of strong capital inflows and an appreciating real.

Canada

2000-2002: De facto moving band that is narrower than or equal to $\pm 2\%$

Classified algorithmically. 2003-2002: Freely Floating

The Bank of Canada has had a de jure freely floating currency since 1998 and there is no indication that it has intervened to affect the exchange rate.¹¹ At 3% of GDP, the BoC's FX reserves are an order of magnitude smaller than the typical managed-floating central bank.

⁵ <https://www.ft.com/content/33ff9624-ca48-11df-a860-00144feab49a>

⁶ "An increasing number of countries are using derivatives as an alternative instrument to intervene in the foreign exchange market. Brazil has reported the use of foreign exchange swaps as an indirect intervention channel." Source: IMF AREAER (2017). See also US Treasury Report to Congress on International Economic and Exchange Rate Policies (2015).

⁷ US Treasury Report to Congress on International Economic and Exchange Rate Policies (2011).

⁸ "Letting the market set the exchange rate does not mean remaining inactive when markets become dysfunctional. Thus, the Central Bank has used its reserves, during the current period of global financial turmoil, to ensure that Brazilian exporters and importers retain access to trade finance, to help Brazilian corporates rollover their debts and to provide liquidity to the spot market." Source: <http://www.bcb.gov.br/Pec/ApPron/Apres/10%20years%20of%20floating%20vf.pdf>.

⁹ "The BCB maintains... reserves, in order to contribute to the sustainability of the country's external accounts and to avoid excessive volatility of the currency, as defined by the economic policy guidelines." Source:

South Africa

2000-2016 Freely floating

The central bank has a de jure managed floating policy, which allows the South African Reserve Bank (SARB) to look at the exchange rate for signs of pass-through, but with no specific target for the exchange rate.²⁴ The SARB has also accumulated reserves throughout this period going from nearly zero to \$60 billion. South African foreign exchange reserves are now 20% of GDP, similar to Brazil's.

However, there is no evidence that the central bank used reserve policy with an exchange rate objective and has accumulated reserves steadily and in a largely a-cyclical way.²⁵ Ghosh et al (2018) estimate no correlation between the policy rate and capital inflows during the crisis and limited correlation of reserve accumulation with capital inflows. Public and unofficial pronouncements by the SARB have reinforced the view that the Bank has no intention to limit exchange rate volatility.²⁶ Market participants and Bank staff appear to hold the view that the SARB does not, and is likely unable to, limit exchange rate volatility.

apply to the 194 countries (or territories) that make up our sample in 2016. The raw exchange rate and inflation data are monthly and span January 1946 through December 2016, approximately seven decades. The classification algorithms perform two intertwined tasks. First, they identify the relevant anchor currency for each country over the course of the sample; second, they define the exchange rate arrangement by metrics that primarily (but not exclusively) measure the degree of flexibility. The approach expands on previous efforts to classify exchange arrangements (e.g., [Reinhart and Rogoff 2004](#)) in that we (i) explicitly determine the anchor or reference currency (we use “reference” in the case of managed floats), (ii) allow for de facto baskets of currencies as anchors, (iii) classify and analyze de jure inflation targeting cases, and (iv) pay explicit attention to the eurozone. Importantly, we are interested in classifying exchange rate regimes, rather than exchange rate practices at high frequency. Given that an exchange rate regime is a slow-moving phenomenon, the criteria for evaluating it almost always involve a multiyear window, typically of five years. However, we provide the data at monthly frequency, which gives high-frequency estimates of the timing of regime shifts.

Country	Start date	Exchange rate arrangement
Armenia, Republic of	January 2006	+/-2% crawling band. US dollar.
Australia	June 1993	Freely floating
Brazil	June 1999	Managed floating. Freely floating 2003-
2008.		
Canada	February 1991	Freely floating
Chile	September 1999	Managed floating
Colombia	October 1999	Managed floating
Czech Republic	December 1997	+/-2% band. Euro
Ghana	May 2007	De facto crawling peg and later +/-2% band. Large devaluations and nearly freely falling. Managed floating since December 2010.
Guatemala	December 2005	Crawling peg
Hungary	June 2001	De facto crawling band +/- 2% since
2009. Euro.		
Iceland	March 2003	Broader band prior. Managed floating. De facto band +/- 2% since 2010.
Indonesia	July 2005	Dollar-euro basket. De facto crawling band +/-2 to 5% range, depending on the sub-period considered. US dollar.
Israel	June 1997	Managed floating / Moving band +/-2%.
Korea, Republic of	April 1998	De facto moving band +/-2 to 5% range, on the sub-period considered.
depending		
Mexico	December 2001	Managed floating
New Zealand	December 1989	Managed floating
Norway	March 2001	De facto moving band +/-2%. Euro.
Peru	January 2002	De facto crawling band +/-2%. US
dollar.		
Philippines	January 2002	De facto crawling band +/-2%. US dollar.
Poland	December 1998	De facto crawling band +/-2 to 5% range, depending on the sub-period considered. Euro.
Romania	August 2005	De facto peg since 2012. Euro. De facto crawling band, 2-5%, depending on sub-period.
Serbia	January 2009	De facto crawling peg. Euro.
South Africa	February 2000	Freely floating
Sweden	December 1995	De facto moving band +/-2% since 2008.
Euro.		
Thailand	May 2000	De facto Moving band +/-2%. US dollar.
Turkey	January 2006	Managed floating. Freely
Floating 2003-		

الملحق رقم 3: نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة في حالة سعر الصرف الثابت :

1- WALT TEST

$$F \text{ test that all } u_i = 0: F(39, 1397) = 69.48 \quad \text{Prob} > F = 0.0000$$

2- LM TEST

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\log \text{PGDP}[\text{ID}, t] = Xb + u[\text{ID}] + e[\text{ID}, t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
logPGDP	.2401297	.4900304
e	.0397798	.1994488
u	.1032553	.3213336

Test: $\text{Var}(u) = 0$

$$\text{chibar2}(01) = 6455.90$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$

3- HAUSMAN TEST

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed	(B) .		
EXRFX	.096397	.0885391	.0078579	.0024408
PCONF	.2386643	.2356939	.0029705	.0018045
SFDIGDP	.0078849	.0070885	.0007964	.000296
TRADGDP	-.0115896	-.0120903	.0005006	.0001438
AIDGDP	.0021505	.002348	-.0001975	.0001572
DCGDP	.0069879	.0069759	.000012	.0000846
EXRFXPCONF	-.065739	-.064948	-.000791	.0022193

b = Consistent under H_0 and H_a ; obtained from **xtreg**.

B = Inconsistent under H_a , efficient under H_0 ; obtained from **xtreg**.

Test of H_0 : Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 22.44$$

$$\text{Prob} > \text{chi2} = 0.0021$$

الملحق رقم: 4: نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة في حالة سعر الصرف المعلوم :

1- WALD TEST

$$F \text{ test that all } u_i = 0: F(39, 1397) = 74.73 \quad \text{Prob} > F = 0.0000$$

2- LM TEST

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\log \text{PGDP}[\text{ID}, t] = Xb + u[\text{ID}] + e[\text{ID}, t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
logPGDP	.2401297	.4900304
e	.0390004	.1974942
u	.1120105	.3346797

Test: $\text{Var}(u) = 0$

$$\text{chibar2}(01) = 7518.59$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$

3- HAUSMAN TEST

. hausman fixed ., sigmamore

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) .	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
EXRFLT	-.2049017	-.2018252	-.0030765	.0014417
PCONF	.1775888	.1754627	.0021261	.0009842
SFDIGDP	.0077878	.0070812	.0007066	.0002811
TRADGDP	-.0119224	-.0123433	.0004208	.0001313
AIDGDP	.0018646	.0020895	-.0002249	.0001426
DCGDP	.0069248	.0069162	8.58e-06	.0000823
EXRFLTPCONF	.0907159	.09736	-.006644	.0040465

b = Consistent under H_0 and H_a ; obtained from `xtreg`.

B = Inconsistent under H_a , efficient under H_0 ; obtained from `xtreg`.

Test of H_0 : Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 17.86$$

$$\text{Prob} > \text{chi2} = 0.0126$$

الملحق رقم: 5: نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة في حالة سعر الصرف الوسيط:

4- WALT TEST

$$F \text{ test that all } u_i = 0: F(39, 1397) = 68.11 \quad \text{Prob} > F = 0.0000$$

5- LM TEST

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\log \text{PGDP}[\text{ID}, t] = Xb + u[\text{ID}] + e[\text{ID}, t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
logPGDP	.2401297	.4900304
e	.0402001	.2004995
u	.1043367	.323012

Test: $\text{Var}(u) = 0$

$$\text{chibar2}(01) = 7003.43$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$

6- HAUSMAN TEST

. hausman fixed ., sigmamore

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) .	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
EXRINT	.0500443	.0566641	-.0066198	.0029106
PCONF	.1843008	.1826444	.0016564	.0010371
SFDIGDP	.0074564	.0066568	.0007996	.0002973
TRADGDP	-.0120359	-.0124907	.0004549	.0001419
AIDGDP	.0019323	.0021823	-.00025	.000159
DCGDP	.0071533	.0071161	.0000372	.0000817
EXRINTPCONF	-.0111256	-.0150163	.0038907	.0022545

b = Consistent under H_0 and H_a ; obtained from **xtreg**.

B = Inconsistent under H_a , efficient under H_0 ; obtained from **xtreg**.

Test of H_0 : Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 17.93$$

$$\text{Prob} > \text{chi2} = 0.0123$$

الملحق رقم:6: جدول يبين مدة الصراعات الأهلية في بعض الدول :

Countries, Duration, and Dates of Conflicts

Arica	Latin America	Asia
Angola (1976-2002) Burundi (1994-2001) Central African Rep. (2004-2008) Chad (1976-2008) Congo (1997-1999) Congo Dem. Republic (1996- 2001) Ethiopia (1975-1991) Guinea-Bissau (1998-1999) Mali (1990-1995) Mauritania (1975- 1978) Mozambique (1975-1992) Rwanda (1991-1994) Senegal (1989-1997) Sierra Leone (1991- 2001) South Africa (1976-1988) Sudan 2011-((1982-2002) انفصال السودان الجنوبي Uganda (1978-1986) Zimbabwe (1974- 1979)	Colombia (1978-2004) El Salvador (1979- 1992) Guatemala (1975-1995) Haiti (1995-1999) Nicaragua (1978- 1979) Peru (1980-1983) Mid. East & N. Africa Algeria (1991-2008) Egypt (1994-1997) (2011-) Iran (1978-2008) Morocco (1975- 1989) Tunisia(2011) Syria (1979-1982) (2011)	Bangladesh (1975-1992) India (1985-2008) Iraq (2003-2011) Indonesia (1975-2002) Nepal (1996-2002) Pakistan (1975-1977) Philippines (1970-2008) Sri Lanka (1983-2001) Thailand (1975-1982) Yemen(2011- present)

Source: Own elaboration based in data from PRIO and Elbadawi et al. (2012).

<https://www.prio.org/>